وزارة الشؤون الاجتماعية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أقضية لبنان

الخصائص السكانية والواقع الاقتصادي والاجتماعي

بعلبك

(محافظة البقاع)

15

إعداد

مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية - الجامعة اللبنانية

ومشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء في لبنان

أقضية لبنان

الخصائص السكانية
والواقع الاقتصادي والاجتماعي

قضاء بعلبك

(محافظة البقاع)

15

الطبعة الأولى
بيروت ٢٠٠١

تصميم وإشراف فني: عمر حرقوص
تدقيق لغوي وتصحيح: محمد حمدان
تنضيد وتنفيذ التصحيح: سوسن ضو
تنفيذ: شوقي أرزوني، محمد مجذوب

تصدير

ثمرة التعاون بين الوزارة والجامعة

في أواخر العام ١٩٩٩، وبصفتي رئيساً للجامعة اللبنانية، وقّعت وثيقة الاتفاق بين مشروع تحسين أحوال المعيشة (وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) من جهة، ومعهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية (مركز الأبحاث) من جهة ثانية، في سبيل إنتاج ستة وعشرين كتيّباً إحصائياً وتحليلياً عن الأقضية اللبنانية. واليوم، بعد مضي سنتين تقريباً، شاءت الصدف أن أقدم هذا العمل القيّم، بصفتي وزيراً للشؤون الاجتماعية.

وهذه الثمرة الطيبة التي نقدمها هي نتاج هذا التعاون الفعال.

فقد كان من ضمن أهداف هذا المشروع التأسيس لعلاقة تعاون تكاملية ومنتجة بين مؤسستين وإدارتين رسميتين معنيتين بشؤون التنمية الاجتماعية، علاقة تجمع بين ميزتي المعرفة الأكاديمية والنشاط الميداني في العمل الاجتماعي. ويشكل هذا العمل، الذي بين أيديكم، أحد ثمار هذه الرؤية وهذا التعاون الذي سنسعى لكي يغتني ويستمر ويتجاوز الثغرات.

وزير الشؤون الاجتماعية

د. أسعد دياب

تقدير

أعد هذه الكتيّبات الستة وعشرين، عن أوضاع الأقضية اللبنانية وخصائصها، فريق من الباحثين والخبراء اللبنانيين متعاونين بشكل مباشر مع نخبة من طلاب معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، ومع نخبة أخرى من موظفي مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.

لقد واجه الفريق الذي أنجز هذا العمل الهام، والذي استغرق أشهراً، صعوبات عديدة في تجميع المعلومات والبيانات الإحصائية، كما في محاولة ترجمتها إلى نص مفيد وسهل وصالح للاستعمال الواسع من قبل الناشطين في مجال التنمية والتنمية المحلية. فالهدف من إنجاز هذه الكتيّبات عن أوضاع الأقضية يجمع بين البعد البحثي والمعرفي والأكاديمي وبين البعد العملي في الميدان.

إن كل من يطلع على هذه الكتيّبات سوف يلاحظ الجهد الكبير الذي بُذل في إعدادها، ومحاولة تغطية كل الموضوعات داخل كل قضاء. كما أنه سيلاحظ في الوقت نفسه أن هذا المشروع الريادي هو نقطة بداية ليس إلا، تحتاج إلى الكثير من المتابعة لاستكمال النواقص والثغرات، وتبويم البيانات بشكل دائم، وقياس المؤشرات بشكل أكثر دقة وتعبيراً. كما أنه يحتاج إلى نوع حاص من المتابعة من قبل الجهات المعنية كلها، من أجل جعل هذه البيانات تصب في تطوير التدخل التنموي لخدمة الناس وتحقيق الإنماء المتوازن.

إن وزارة الشؤون الاجتماعية ومشروع تحسين أحوال المعيشة المنبثق عنها ومعهد العلوم الاجتماعية، يتوجهون بالشكر العميق لكل الذين ساعدوا في إعداد هذه المراجع عن الأقضية اللبنانية، ونخص بالذكر كل المؤسسات الرسمية والإدارات العامة في بيروت وفي مراكز المحافظات والأقضية والبلديات، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني. كما نخص بالشكر وكالات الأمم المتحدة المختلفة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشريك الأساسي في إنجاز هذا العمل.

كما نتوجه أيضاً بالشكر إلى جميع أعضاء فريق العمل دون استثناء، والذين حرصنا على أن ترد أسماؤهم جميعاً والمهام التي قاموا بها في كل كتيّب من الكتيّبات، تقديراً لجهدهم ومساهماتهم التي لم يكن إنجاز هذا العمل ممكناً بدونها.

لقد عمل الجميع بإمكانيات محدودة ومتواضعة، ولكن نتائج هذا العمل بالغة الأهمية في تكريس التعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية ومعهد العلوم الاجتماعية ومركز الأبحاث فيه، وهو تعاون سوف نسعى لكي يستمر في المستقبل لما فيه مصلحة البلاد. ولا شك أن هذه الكتيّبات ستشكل مرجعاً أكاديمياً لطلاب المعهد وأساتذته، كما ستشكل مرجعاً للعاملين في الميدان في مراكز الخدمات والبلديات وناشطي القطاع الأهلي.

نعمت كنعان
مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية
المنسق الوطني لمشروع تحسين أحوال المعيشة

د. محمد شيا
عميد معهد العلوم الاجتماعية
الجامعة اللبنانية

مقدمة

انطلقت فكرة إعداد هذه الكتيّبات من أسئلة ومتطلبات عملية. أثناء العمل في الميدان في مشروعات تتدرج تحت عنوان التنمية المحلية، برزت لدى المتدخلين المحليين من مراكز خدمات إنمائية تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، أو جمعيات أهلية عاملة في المناطق وعلى النطاق الوطني، حاجة إلى معلومات حديثة وشاملة عن خصائص الوسط الذي يعملون فيه، وقابلة في الوقت نفسه للمقارنة مع أوضاع المناطق الأخرى، ومع المتوسطات الوطنية للمؤشرات التنموية الأساسية.

من جهة أخرى، فإن إدارة معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، وأساتذته وطلابه، طالما بحثوا في كيفية ردم الهوة بين النظري والتطبيقي، وبين الهم البحثي والمعرفي والهم الاجتماعي، وبين الدراسة وسوق العمل. وكانت الإجابات تدور دائماً حول أفكار من نوع دور الجامعة التنموي في المجتمع، والتكامل بين الأكاديمي والنشاط الميداني، وكيفية توجيه أبحاث الطلاب نحو مسائل تشكل أولوية حقيقية بالنسبة للبنان ومجتمعه.

هكذا تلاقت الأفكار والتصورات، وتقاطعت في تجربة رائدة تتجاوز مجرد إنتاج عدد معين من الكتيّبات إلى ما هو أبعد. فمن خلال العقد الموقّع بين مشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء في لبنان ومركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية، أمكن أولاً بناء شراكة عمل بين وزارة الشؤون الاجتماعية والجامعة اللبنانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى المركزي. كما أن آلية العمل التي وضعت لتنفيذ المشروع، أي لإعداد الدراسات، كرست هذه الشراكة على المستوى اللامركزي. فطُلب إلى أساتذة المعهد المنتشرين في فروعه الخمسة الإشراف على إعداد الدراسات عن الأقضية المحيطة بفرعهم، كما طُلب إليهم الاستعانة بطلابهم وبالعاملين في مراكز الخدمات الإنمائية في المناطق في تجميع المعلومات. وكان الهدف من هذه الآلية متعدداً، بينها لفت نظر الطلاب إلى إمكانية القيام ببحوث ذات صلة مباشرة بمتطلبات العمل التنموي في المناطق، ومن محاولة إطلاق علاقة تكامل أكثر وثوقاً بين فروع معهد العلوم الاجتماعية في المناطق والدائرة الإقليمية لوزارة الشؤون الاجتماعية ومراكز الخدمات المنتشرة في المناطق.

لقد أسس هذا المشروع لإمكانية علاقة من هذا النوع. ولكننا لا نريد المبالغة: فما أسسنا له هو إمكانية بناء علاقة من هذا النوع، ويتطلب قيامها فعلياً إرادة وخطوات عملية من الطرفين لتحديد مضمون العمل المشترك الممكن، وكيفية استمراره.

تشكل هذه الكتيّبات الستة وعشرون عن الأقضية اللبنانية دراسات «مونوغرافية» تغطي، عبر أحد عشر فصلاً، معظم المعطيات والمحددات التي يتميز بها كل قضاء من هذه الأقضية.

وإذا كان الهدف الأساسي منها هو العرض والتوصيف، فهي تشتمل إضافة إلى ذلك على إضاءات واستنتاجات حول إمكانات معالجة التفاوتات والحاجات في كل قطاع من قطاعات الحياة في الأقضية، وبهذا تكون هذه الكتيّبات مادة أولية وأساسية لكل احتمال تدخل مستقبلي، على طريق الإنماء المتوازن للمناطق اللبنانية. فهذا الإنماء بحاجة ماسة لهذه التشخيصات المعروضة في هذه الكتيّبات، لكي يصبح التدخل الإنمائي قابلاً للتجسيد العملي.

وإذا كانت هذه المعطيات القطاعية تغطي أحوال كل قضاء بشكل عام، فالقارئ المتفحص لها،

سواء كان مسؤولاً في القطاع الرسمي أو الأهلي أو الدولي، سوف يلاحظ مدى ترابط هذه المعطيات داخل كل قضاء وما بين الأقضية ومدى تأثرها المتبادل في السلب والإيجاب، وسوف يستنتج بالمقابل أن إمكانات التدخل التي تتيحها في أي قطاع يستتبع إمكانات للتدخل في قطاع آخر، وهكذا دواليك.

ولا شك أن هذا العمل تشوبه شوائب على صعيد المعطيات والمعلومات، كما كل عمل إحصائي من هذا النوع. ولكن هذه الشوائب والنواقص لا تعطل الغاية الأساسية منه، وهي الإضاءة على إمكانات التدخل في كل قطاع داخل كل قضاء، إن لم يكن وفي إحيان كثيرة داخل المدن والبلدات. وهو العمل الأول في لبنان على هذا المستوى من الشمول الجغرافي والتفصيل القطاعي. أما عن تجاوز النواقص، فنحن نريد لهذه الكتيّبات أن تكون نقطة انطلاق لعملية رصد ومراقبة مستمرة من خلال عمل مراكز الخدمات، ومن خلال الأبحاث الميدانية التي يقوم بها طلاب المعهد كل سنة كمواد عضوية ضمن منهاجهم الدراسي، بحيث تكون نتيجة هذا الجهد تصحيح الأخطاء، وتبويب البيانات، والتفرع بالدراسة إلى مستوى القرى والبلدات، وإعادة إصدار نسخ محسّنة عن الكتيّبات، من خلال الأطروحات الجامعية أو تقارير وزارة الشؤون الاجتماعية.

إن هذه الكتيّبات تتضمن المعلومات الإحصائية المجمعة من مصادر متنوعة منذ منتصف التسعينات حتى عام ٢٠٠٠. وقد استند الأساتذة في إعداد هذه الكتيّبات إلى نحو ٤٠ مرجعاً عاماً تغطي الفصول الأحد عشر، وإلى قاعدة البيانات الخاصة بمسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٩٦، والتعداد الشامل للمباني والمؤسسات الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي عام ١٩٩٦، باعتبارهما المصدرين الإحصائيين الوطنيين الأساسيين. وكان هناك بالتأكيد مصادر مكملة مركزية ومحلية جمعت من الوزارات والدوائر والمحافظات والقائمقاميات وذوي العلاقة الآخرين.

إن ثمار هذا العمل يتم وضعها منذ الآن بتصرف أصحاب القرار المتنوعين، من إدارات رسمية (كالبلديات والاتحادات البلدية، القائمقاميات، المحافظات، الوزارات والنواب والأحزاب السياسية) ومؤسسات أهلية والمؤسسات الدولية المعنية، وبتصرف أصحاب القدرات البشرية والمشروعات الاستثمارية في القطاع الخاص اللبناني والعربي والدولي، علّها تكون مادة مفيدة للتدخل التنموي المستقبلي.

أديب نعمة
مدير مشروع
تحسين أحوال المعيشة في لبنان

د. نبيل سليمان
رئيس مركز الأبحاث
في معهد العلوم الاجتماعية
الجامعة اللبنانية

فريق عمل إنتاج كتيِّب قضاء بعلبك

التنسيق العام:

د. نبيل سليمان مدير مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية

د. مظهر الحركة مشروع تحسين أحوال المعيشة

الإعداد والصياغة:

د. علي الموسوي،الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الرابع

شارك في جمع المعلومات:

أحمد الرفاعي، مركز الخدمات الإنمائية ـ بعلبك

حسن شمص، مركز الخدمات الإنمائية ـ بعلبك

ساميا الرفاعي، مركز الخدمات الإنمائية ـ بعلبك

مراجعة بيانات ومعلومات:

توفيق أبو زيد

المحتويات

الفصل الأول

الموقع الجغرافي والإدارات العامّة

١- الموقع في المحافظة:

يقع قضاء بعلبك في جزء منه في أقصى الشمال الشرقي من محافظة البقاع وفي جزء آخر شمال قضاء زحلة أما حدوده فهي:

من الشمال: (الجمهورية العربية السورية والهرمل).

من الشرق: سلسلة جبال لبنان الشرقية والتي تشكل حدوداً فاصلة مع الجمهورية العربية السورية.

من الجنوب: قضاء زحلة.

من الغرب: سلسلة جبال لبنان الغربية والتي تفصله عن أقضية كسروان، جبيل، البترون، بشري والضنية للجزء الجنوبي الغربي وقضاء الهرمل للجزء الشمالي الغربي من القضاء.

١-١ أسماء القرى الواقعة على حدود القضاء*:

قرى القضاء المنتشرة على حدوده مع قضاء الهرمل (من الشمال إلى الجنوب): القاع، الجديدة، حلبتا، وادي فعرة، زبود خرايب (ومن الجنوب إلى الغرب) هي: صبوبا وعيون أرغش.

وعلى حدوده الشمالية مع الجمهورية العربية السورية هي: القاع وعلى حدوده الشرقية مع الجمهورية العربية السورية (من الشمال إلى الجنوب) هي:

* لقد اعتمدت في تحديد أسماء القرى الواقعة على حدود القضاء كل قرية لها أراض محاذية لأراضي المناطق المجاورة (لبنانية كانت أم سورية).

القاع، رأس بعلبك، الفاكهة، النبي عثمان، عرسال، يونين، نحلة، بعلبك، عين بورضاي، الشعيبة، عين البنية، طفيل، حام، معربون، الخريبة، يحفوفا، جنتا.

وعلى حدوده مع قضاء زحلة (من الشرق إلى الغرب) جنتا، النبي شيت، سرعين الفوقا، سرعين التحتا، تمنين التحتا، تمنين الفوقا.

وعلى حدوده الغربية (من الجنوب إلى الشمال) مع قضاء كسروان: تمنين الفوقا، بدنايل، كفردبش، شمسطار، السلوقي، بيت صليبي، طاريا، نبي رشاده، حدث بعلبك، عين السودا، كفردان، بيت مشيك، ومع قضاء جبيل: بوداي، الزرايب، اليمونة، ومع قضاء بشري: عيناتا (الأرز) وعيون أرغش التي تشكل أيضاً حداً فاصلاً مع قضاء الضنية.

٢-١ أسماء المعالم الطبيعية المشهورة محلياً والتي تفصل بين الأقضية:

من أبرز المعالم الطبيعية لجهة الشرق والتي تفصل القضاء عن الجمهورية العربية السورية هي سلسلة جبال لبنان الشرقية والتي تضم جبل الزمراني (٢٦٢٩م) ولجهة الغرب سلسلة جبال لبنان الغربية والتي تضم ضهر القضيب في جبل المكمل (٢٧٤٤م) والذي يشكل حداً بين القضاء وقضاء بشري والمصطبة في جبل المنيطرة (٢٦٩٦م) كحد مع قضاء البترون وضهر البويدر (٢٣٠٠م) كحد مع جبيل وعريض الكريمات (٢١٢٧م) كحد مع كسروان. ويشكل مجرى نهر العاصي حاجزاً طبيعياً بين الجزء الشمالي الغربي من قضاء بعلبك وقضاء الهرمل. كذلك هناك مجموعة من الأودية والجبال الفاصلة بين القضاءين كوادي العصي ووادي فعرا كذلك أرض العزاير (١٩١١م).

٢- مركز القضاء:

تشكل مدينة بعلبك مركزاً دائماً للقضاء، وهي تبعد عن العاصمة بيروت ٨٥ كلم، وعن مركز المحافظة، زحلة، ٣٠ كلم، وعن القصير، أقرب مدينة سورية،

٩٢ كلم تقريباً، وعن مدينة حمص ١٠٧ كلم تقريباً، وعن مدينة دمشق ٩٠ كلم.

٣- الطبيعة الجغرافية المناخية:

٣-١ الموقع:

يشكل القضاء جزءاً مما يسمى المنطقة الداخلية من لبنان والتي تحيط بها سلسلتي جبال لبنان الشرقية والغربية، وتنفتح في الشمال على الصحراء السورية. ويلعب هذا الموقع دوراً حاسماً في تحديد مناخ القضاء.

٣-٢ المناخ:

يتوزع القضاء على أربع مناطق مناخية. منطقة المناخ المتوسطي للجبال المرتفعة (لجهة اليمونة) ومنطقة المناخ شبه الصحراوي الجاف (والتي تسود في سهل بعلبك في المنطقة الممتدة منه شمالاً حتى الحدود مع سوريا) ومنطقة المناخ المتوسطي القاري للجبال الداخلية وهي تسود في جبال لبنان الشرقية وأخيراً منطقة المناخ المتوسطي القاري الجاف وهي التي تسود في المنطقة الممتدة من بعلبك شمالاً وحتى حدود قضاء زحلة[1].

تلعب مورفولوجيا سلسلتي جبال لبنان، الشرقية والغربية تحديداً، دوراً مهماً في تحديد تواتر هطول الأمطار في قضاء بعلبك. وكما أشرنا إلى ذلك في الكلام على مناخ قضاء الهرمل فإن التدرج في انخفاض علو جبال السلسلة الغربية من الشمال باتجاه الجنوب يؤدي إلى تشابه بين مناخ الهرمل وبين مناخ القسم الشمالي من قضاء بعلبك من جهة والى تمايز، ليس كبيراً، مع مناخ القسم الجنوبي من القضاء من جهة أخرى.

١- فاعور، علي: أطلس لبنان، دار المؤسسة الجغرافية، بيروت، طبعة أولى، ١٩٩٣، ص ١٢.

٣-٣ الأمطار:

تختلف معدلات هطول الأمطار في قضاء بعلبك نفسه بالارتباط مع المناطق المناخية الأربع التي تسود فيه. ومعدل الأمطار السنوي في القسم الشمالي من القضاء (القاع - الفاكهة وجوارهما) يبلغ ٢١٥مم. وفي مدينة بعلبك وجوارها يبلغ ٤١٢مم وفي أعلى السلسلتين الشرقية (قلعة الحصن) والغربية (اليمونة) ١٠٠٠مم. وأخيراً في منطقة دير الأحمر شليفا ٤٠٠مم (راجع الجدول رقم ١). وهكذا فإن المعدلات في ثلاث من مناطق القضاء، على الأقل هي من أدنى المعدلات في لبنان، وهو ما ينعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية للمقيمين في تلك المناطق وتحديداً للعاملين في القطاع الزراعي والذي تشغل فيه الزراعات البعلية أكثر من نصف المساحة الزراعية (٦٤,٧٪) (انظر الفصل السادس - الزراعة)، والذي يشكل واحداً من مصادر الدخل الرئيسية التي يعتمد ما يقارب الـ٢٠٪ من المقيمين.

أما المعدلات الاستثنائية لهطول الأمطار في القضاء فقد تم رصده في أربع مناطق ممثلة للمناطق المناخية كما يبين الجدول الآتي:

الجدول رقم (١): توزع معدلات الأمطار السنوية بحسب الكمية والسنة والمنطقة (بالملم)[1]

الكمية والسنة / المنطقة	الأعلى	السنة	الأدنى	السنة	المعدل السنوي
الفاكهة	-	-	٨٠	١٩٦٠	٢١٥
يمونة	١٤١٢	١٩٤١	٦٧٤	١٩٦٠	١٠١٥
شليفا	٥٧٧	١٩٤٩	-	-	٤٠٠
بعلبك	٦٠٩	١٩٥٤	١٨٠	١٩٦٠	٤١٢
بيت شاما	٥٣٨	١٩٥٤	٢٥٠	١٩٥٥	٤٠٤
سرعين	٧٢٤	١٩٥٤	٢٤٥	١٩٦٠	٥٢٠
قلعة الحصن	١٧٩١	١٩٤٣	٦١٨	١٩٥٠	١١٠٠

١- تم استخراج هذا الجدول من إحصاءات مصلحة الأرصاد الجوية اللبنانية - مديرية الطيران المدني، ومرصد كسارة: أطلس لبنان المناخي - المجلد الثاني، ص ٢١. كذلك فقد اعتمدت في تحديد المعدلات السنوية على المرجع نفسه وعلى: فاعور، علي: أطلس لبنان، مرجع سابق، ص ١٤.

ويتبيّن من هذا الجدول أن عام ١٩٦٠ سجل أدنى معدل سنوي للأمطار في معظم مناطق القضاء وقد شكل ذلك أحد العوامل الدافعة الأساسية، في حركة النزوح الكثيف من القضاء إلى مركز الجذب الأساسي آنذاك أي بيروت وضواحيها[1]. والمعدل السنوي الإجمالي هو ٥٨٠مم ولكن إذا ما احتسبنا هذا المعدل بدون قلعة الحصن والتي هي منطقة طاردة للسكان في السلسلة الشرقية وبدون اليمونة والتي هي منطقة قليلة السكان فإنه يبلغ عندئذ ٣٩٠مم وهو من أقل المعدلات في لبنان لا بد أنه يتدنى إلى ٢١٥مم في منطقة أقصى شمال القضاء (الفاكهة، القاع الخ...).

أما فصول المتساقطات فيكشف لنا عنها الجدول رقم (٢):

الجدول رقم (٢): توزع الأيام الماطرة حسب الفصول والمنطقة[2]

الفصول / المنطقة	الربيع	الشتاء	الخريف	المجموع السنوي
الفاكهة	١١	٢٣	٧	٤١
اليمونة	٢٣	٣٧	+١٤	٧٥
شليفا	١٧	+٢٨	+٧	٥٣
بعلبك	١٦	٢٧	٩	٥٢
حوش سنيد	١٥	٢٨	٩	٥٢
سرعين	١٦	٢٩	٨	٥٣
قلعة الحصن	+١٧	٣٢	١٣	٦٢
المعدل العام	١٦	٢٩	٩	٥٤/(*)

ويتبين من هذا الجدول أن معدل الأيام الماطرة خلال السنة هو ٥٤ يوماً وهو معدل متدنٍ، ويسجل أعلى معدل هو في منطقة اليمونة ٧٥ يوماً، وهي منطقة

١- أشارت بعثة أرفد I.R.F E D في دراستها عام ١٩٦١ "Besoins et possibilités de développement au Liban", Volume Annex, p.428" إلى أن حركات النزوح الداخلي والتي كانت ضعيفة حتى تلك الأيام بدأت بالتزايد منذ سنوات الجفاف.

٢- مصلحة الأرصاد الجوية اللبنانية - مديرية الطيران المدني ومرصد كسارة، مرجع سابق.

* يعتمد بولس بولس في كتابه· وجه لبنان في معالمه الحضارية والثقافية والسياحية والاقتصادية والاجتماعية، مكتبة القرية، بيروت ١٩٨٦، ص ١٠٧، معدل ٥٥ يوماً ماطراً لبعلبك.

تحتوي على ثروة مائية هامة جداً حيث تتكاثر الينابيع وتوجد في البلدة (اليمونة) أعلى نسبة آبار ارتوازية بالنسبة لعدد المساكن، ربما في لبنان (انظر: الفصل الرابع الثروة المائية). ويسجل أدنى معدل في منطقة الفاكهة ٤١ يوماً. والفصل الأساسي للأمطار هو فصل الشتاء فالربيع ومن ثم الخريف. وينخفض المعدل إلى ٥٠,٢ مم سنوياً في مناطق الكثافة السكانية (أي في المناطق الواردة في الجدول ما عدا قلعة الحصن واليمونة)[١].

ونستنتج من هذه الجداول أن المياه هي مفتاح أساسي لفهم أحد معوقات التنمية في القضاء وبالتالي فإن أي مشروع للتنمية يجب أن يمر عبر إيجاد حلول لمشكل المياه سواء للري أم للشرب.

أما معدلات الحرارة السنوية فهي تعلو وتنخفض بالارتباط مع درجة ارتفاع المناطق التي يتشكل منها القضاء. ومعدلها في أعالي السلسة الشرقية هو دون ١٠ درجات (-١٠) وفي السهل بين ١٥-٢٠ درجة. ويتعرض القضاء لموجات من الصقيع الربيعي والذي يؤدي إلى الأضرار في أحيان كثيرة بالمزروعات وخصوصاً الأشجار المثمرة في المرتفعات.

كذلك تتعرض المنطقة الشمالية من القضاء إلى سيول سنوية ومفاجئة تخلف أضراراً واسعة وقد أصبح الأمر يتطلب تدخلاً للاستفادة من أمطار هذه السيول بإقامة المنشآت التي تجعل من الضارة نافعة. كذلك يفترض معالجة موجات الصقيع بالاستفادة من خبرات الدول التي تعاني من هذا العامل الطبيعي.

٣-٤ التضاريس: أعلى جبال القضاء وأوديته الخاصة والمشتركة[٢]:

أ - الجبال:

يقع القضاء بين سلسلتي جبال، السلسلة الشرقية وهي مشتركة بينه وبين

١- راجع الملحق رقم (١) للتعرف أكثر على عدد أيام المتساقطات بحسب الأشهر.

٢- المعلومات المتعلقة بالجبال والوديان سواء الأسماء أم المواقع أم الارتفاع تمت بجهود شخصية وبفحص دقيق ومقارنة لمجموعة من الخرائط المتوافرة وأكثرها تفصيلاً خارطة بالفرنسية بعنوان لبنان إعداد مديرية الشؤون الجغرافية (وزارة الدفاع بالتعاون مع المجلس الوطني للسياحة والنادي الدولي للسيارات). ثم بالاعتماد على بولس بولس: الخارطة السياحية للبنان، وزارة السياحة، المجلس الوطني لإنماء السياحة ١٩٨٢. وعلى المجلس الوطني للسياحة إعداد مديرية الشؤون الجغرافية: خريطة الطرقات.

المناطق السورية المحاذية والسلسلة الغربية وهي مشتركة بينه وبين بعض أقضية كل من محافظتي جبل لبنان ولبنان الشمالي. ومن أبرز الجبال المشتركة في هذه السلسلة الغربية (من الشمال إلى الجنوب): جبل المكمل (٣٠٨٣م) عبر ما يسمى بضهر القضيب (٢٩٠٧م) وتحديداً البربريس (٢٧٤٤) (مشترك مع بشري) والمصطبة (٢٦٩٦م) (مشترك مع قضاءي بشري والبترون) وجبل المنَيطرة عبر ما يسمى ضهر البويدر (٢٣٠٠م) (مشترك مع قضاء جبيل) وجبل صنين عبر ما يسمى بعريض الكريمات (٢١٢٧م) (مشترك مع قضاء كسروان).

أما أبرز الجبال الخاصة بهذا القضاء والموجودة في السلسلة نفسها فهي أيضاً من (الشمال إلى الجنوب) ضهر الأقرع (قرب سيدة النجا - عيون أرغش) (١٩١١م)، جبل المرمغة (١٤٦٠م) (قرب دار الواسعة)، جبل الحجر (١٧٠٤م) (في أعالي بوداي وبيت مشيك)، جبل السيدة (١٤٠٠م) (بين مزرعة الضليل وبيت مشيك)، ضهر السلوقي (قرب شمسطار) أرض غرفايا (١٧٥٧م) وعريض الهوا (١٤٦٩م) في جرود بدنايل.

أما أبرز الجبال المشتركة في السلسلة الشرقية فهي جبل الزمراني (٢٦٢٩م) وفيه ضهور الخنزير (١٩٠٣م) رأس شعبة المغارة (٢١٧٣م) قلعة الحصن (١٨٥٢م) أرض الحمرا (٢٣٩٣م).

أما الجبال الخاصة في هذه السلسلة فهي من (الشمال إلى الجنوب) تلة الجرش (١٥٦١) (مقابل رأس بعلبك) جبل الأمسيد (١٦٤٦م) وضهر الهوا (١٩٤٢م) (جرود عرسال) ارض الكشك (٢٣٣٨م) جبل يونين (١٨٦٣م) (جرود يونين)، جرد نحلة (٢١٢٨م)، جبل الشعيبة (١٧١٤م) (قرب النبي سباط - جرود بريتال) جبل الملاح (١٣٠٢١م) (قرب الطيبة) جبل الشميس (قرب حام ومعربون) وجبل عين الصفاف (٢٠٣٩م) (في جرود حام ومعربون) ثم جبل التلة (١٤٤١م) في جرد يحفوفا.

أما الجبل المشترك مع قضاء الهرمل فهو ما يسمى بأرض العزاير (١٩١١م).

ولا بد من الإشارة أخيراً إلى أن المشهد الطبيعي في السلسلة الشرقية هو بشكل عام أجرد قاحل وذلك على عكس المنظر في السلسلة الغربية والتي هي بشكل عام مكسوة بالأشجار.

ب - الوديان:

لقد سبق لنا ذكر الأودية المشتركة مع قضاء الهرمل وهي وادي العاصي، وادي فعرا ووادي العصي.

أما الأودية المشتركة مع بعض أقضية الشمال وجبل لبنان فهي من (الشمال إلى الجنوب): وادي النسور مع قضاء بشري، وادي الدبور مع قضاء جبيل، وادي كريمات مع قضاء كسروان (وفيه يمر الطريق الذي يربط بين قضاءي بعلبك وكسروان).

أما الأودية الخاصة في السلسلة الغربية فهي من (الشمال إلى الجنوب): وادي اللوز (قرب مراح الحرفوش)، ووادي غنيت (قرب القدام)، وادي الخيل (قرب برقا)، وادي الملاحة (قرب دير الأحمر)، وادي الزرايب (قرب الزرايب) وادي المغر (قرب شمسطار) وادي الحشيش ووادي البيضا (في جرود بدنايل).

أما الأودية المشتركة مع سوريا الواقعة في السلسلة الشرقية (من الشمال إلى الجنوب) فهي: وادي حاوزتا، وادي شاحوط، وادي العويني، وادي يحفوفا.

أما الأودية الخاصة (من الشمال إلى الجنوب) فهي وادي رميت (قرب الفاكهة)، وادي دبان البركة (جرود عرسال)، وادي البورة (قرب النقرا ومقراق)، وادي الديب، وادي المي) (جرود جبل يونين)، وادي النحاسي ووادي الجمالة (جرد نحلة)، وادي نحلة (قرب نحلة)، وادي السيل (قرب بعلبك)، وادي جريبان (جرد الطيبة)، وادي سباط (من النبي سباط إلى حدود حورتعلا)، وادي باروخا (بين حام ومعربون)، وادي البريشة (من الخريبة باتجاه النبي شيت).

ج - السهل:

يتشكل أساساً من المساحة الواقعة بين السلسلتين الشرقية والغربية. والمنظر الطبيعي والمشغول يتباين بين الجزء من السهل شمال بعلبك ما خلا بعض الجزر الخضراء في محور العين اللبوة وجوارهما وبين الجزء الواقع جنوبي بعلبك حيث تبرز نتائج المجهود البشري والعوامل الطبيعية المساعدة (التربة...) وسنتوسع في فصل آخر حول هذا الموضوع.

٤- أسماء المناطق الواقعة في نطاقه والمعروفة تاريخياً:

ينقسم قضاء بعلبك إلى خمس مناطق معروفة تاريخياً من قبل الأهالي وهي: الشرقي وتعني كل القرى الموجودة في السلسلة الشرقية جنوبي بعلبك، والغربي تعني كل القرى الموجودة في السلسلة الغربية جنوبي بعلبك ثم منطقة السهل وتشكل كل القرى الموجودة في سهل بعلبك ثم مدينة بعلبك والمنطقة الخامسة هي شمالي بعلبك وتشمل كل القرى التي تقع شمال مدينة بعلبك.

إن استعمال هذه التعريفات يقتصر إجمالاً على سكان البلدات والقرى الواقعة جنوبي مدينة بعلبك. وربما يعود الأمر بشكل أساسي إلى اتساع السهل من جنوب بعلبك مما يسمح بوجود منطقتين حتى يونين جغرافياً، بينما هو يضيق في شمالي القضاء وتبرز تسميات جغرافية أخرى من نوع الشمال والجنوب بالنسبة للمجتمع السكاني الكبير في البزالية حتى العين.

٥- جدول بأسماء قرى القضاء:

إن الملاحظة التي ذكرتها عن قضاء الهرمل تنطبق أيضاً والى حدٍ كبير على قضاء بعلبك. فالجريدة الرسمية أوردت اسم ١٠٦ قرى[1]، ودليل المدن والقرى اللبنانية أورد اسم ١٤٢ قرية[2]، وعفيف مرهج في موسوعة (اعرف لبنان)

١- وزارة الداخلية - التنظيم المدني - الجريدة الرسمية: التنظيم الإداري العام - مرسوم اشتراعي رقم ١١٦ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢.
٢- عنداري، يوسف: دليل المدن والقرى اللبنانية، مطابع قلماط، بيروت، ١٩٧٣.

أورد فقط اسم ٧٦ قرية[١]، وبولس بولس أورد في كتابه وجه لبنان اسم ٧٥ قرية[٢]. أما اللائحة التي زودتنا بها القائمقامية بأسماء المخاتير في قرى قضاء بعلبك فقد أوردت ١٠٥ قرى وهو ما يتوافق مع العدد الوارد في الجريدة الرسمية. ويمكن القول هنا أن البلدات والقرى التي يوجد فيها مختار هي على الأقل قرى ثابتة وموجودة خاصة وان لائحة القائمقامية هي التي اعتمدت في انتخابات المخاتير للعام ١٩٩٨. وهذا يعني أن كل الأرقام التي تقل عن هذا العدد هي أرقام غير صحيحة. ويبقى هناك إحصاء واحد يفوق الرقم الرسمي المعتمد. ولاعتماد رقم يعبر عن الواقع الفعلي لا الرسمي (بمعنى هناك أحياء ما زالت رسمياً تابعة لقرى معينة بينما هي فعلياً خارج نطاق التفاعل اليومي مع القرية لا بل من ناحية السكن تبعد عنها مسافة أكثر من قرى أخرى مجاورة)[٣]. ومن أجل ذلك عمدت إلى إجراء مقارنة دقيقة بين لائحة القرى التي زودني بها المسؤولون والعاملون في مركز الخدمات الإنمائية في بعلبك وبين اللائحة الرسمية فتبين لي أن هناك قرى لها مخاتير وموجودة في اللائحة الرسمية الصادرة عن القائمقامية وبالتالي اعتبرتها ثابتة ولو لم ترد في لائحة مركز الخدمات[٤]. كما أضفت القرى التي وردت في لائحة مركز الخدمات والتي لم ترد في اللائحة الرسمية على اعتبار أنها قرى جديدة نشأت بعد الحرب ولم يصدر بها مرسوم جمهوري.

وقد اعتمدت الترتيب الأبجدي في وضع أسماء القرى (مع حذف أل التعريف)، وقد بلغ العدد الإجمالي ١٣٥ قرية ومدينة: أمهزية (ج)[٥]، ايعات، بتدعي،

١- مرهج، عفيف: موسوعة أعرف لبنان مطابع مؤسسة الأرز، بيروت، ١٩٨٥ (تصنيف القرى والمدن لم يتم على أساس الأقضية وانما بحسب الأحرف الأبجدية- راجع الملحق رقم ٢).

٢- بولس، بولس: وجه لبنان، مرجع سابق، ص ٢٨٨-٢٩٥.

٣- إحدى الحالات طبشار وهي ما زالت تعتبر بحسب لائحة المخاتير حياً من أحياء النبي شيت بينما هي لجهة السكن، وليس لجهة الانتماء العائلي، مستقلة تماماً عن النبي شيت لا بل هناك قرى أقرب جغرافياً لبلدة النبي شيت أكثر بكثير من طبشار.

٤- هناك بعض القرى أو المزارع وهي معروفة مني شخصياً لم يرد اسمها في لائحة مركز الخدمات وهي قليلة العدد مثل حوش الرافقة، حوش سنيد، طليا، حوش النبي، السفري، مقراق، صبويا، صفرا، قرحا، النقرة. بينما هناك أسماء عديدة لقرى حديثة النشأة لم ترد في اللائحة الرسمية بسبب عدم صدور مرسوم جمهوري بذلك، إلا أنها أصبحت تشكل تجمعات مستقلة إلى حد كبير عن البلدة أو القرية الأساسية التي كانت تابعة لها (وهو ما يهمنا في هذا البحث لأنه يهدف إلى رصد أوضاع التجمعات السكنية للتعرف عليها ولتسهيل التدخلات الاجتماعية سواء منها الحكومية أم للمنظمات غير الحكومية). وقد زودني مركز الخدمات في بعلبك بما يقارب ٢٦ اسم قرية غير مذكورة في اللائحة الرسمية.

٥- سأضع حرف (ج) بعد كل قرية أو مزرعة لم يرد اسمها في اللائحة الرسمية للقائمقامية.

بدنايل، بشوات، برقا، بريتال، البجاجة، بعلبك، بوداي، بيت شاما، بيت القزح (ج)، بيت مشيك، تل صوغا (ج)، التليلة (ج)، تمنين التحتا، تمنين الفوقا، التوفيقية (معروفة أيضاً باسم البزالية)، الجبانية (ج)، جبعا، جبولة، جديدة، جنتا، حام، حدث بعلبك، حربتا، حرفوش، حزين، الحفير التحتا (ج)، الحفير الفوقا (ج)، الحلانية (ج)، حلبتا، المحمودية (ج)، حورتعلا، حوش الذهب، حوش الرافقة، حوش سنيد (ج)، حوش النبي، حوش بردى، حوش تل صفية، الخضر، الخريبة، الخرايب (ج)، دار الواسعة، دورس، دير الأحمر، رأس بعلبك، رام، رسم الحدث، رماسا، ريحا، زبود، زرازير، الزعرورية (ج)، الزيرة (ج)، سرعين التحتا، سرعين الفوقا، السعيدة، سفري، السلوقي (ج)، السويد، الشعيبة، النبي سباط، الشلال، شليفا، شمسطار، شميس الحجار (ج)، صبوبا، الصفرا، الصوانية (ج)، طاريا، طليا، طفيل، طيبة، العباسية (ج)، عرسال، العقبة (ج)، العقيدية، العلاق، العين، عين البنية (ج)، عين السودا، عين بورضاي، عيناتا، فاكهة، فلاوي، قاع، القدام، قرحا، قصرنبا، قلد السبع (ج)، كريتا (ج)، كرم الزيتون (ج)، كفردان، كفردبش، الكنيسة، اللبوة، مجدلون، مراح بيت شمص (ج)، مزرعة التوت، مزرعة السيد، مزرعة الضليل، مزرعة بيت بو صليبي (ج)، مزرعة بيت سويدان (ج)، مزرعة بيت صليبي، مزرعة بيت المصري (ج)، نبحا، نبحا الحرفوش، نبحا الدمدوم، نبحا المحفارة، نبحا قليلة، النبي رشادة، النبي شيت، النبي عثمان، النعنعية، النقرة، نحلة، وادي الأحمر (ج)، وادي الأسود (ج)، وادي أم علي (ج)، وادي الزرايب (ج)، وادي الزينة، وادي صفا الشرقي، وادي فعرة، وادي المشمشة، يحفوفا، اليمونة، يونين[1].

٦- الإدارات الحكومية والمؤسسات العامة:

الإدارات الرسمية المتواجدة في قضاء بعلبك هي[2]:

١- في غياب اعتماد معيار موحد لتصنيف المدن والقرى فقد ورد في هذه اللائحة بعض هذه التجمعات السكنية التي هي كناية عن مزارع صغيرة جداً كما هي حال المراح في الهرمل وارتأيت أنه من المفضل الإشارة إليها وذكرها لا تغييبها.

٢- اللائحة زودتنا بها قائمقامية بعلبك وقد أضفنا إليها بعض المراكز الحكومية المستجدة.

- القائمقامية.

- العدل: محكمة الاستئناف، المحامي العام - النيابة العامة، قاضي التحقيق، المحكمة المدنية، المحكمة الجزائية، المحكمة الشرعية السنية، المحكمة الشرعية الجعفرية، دار الإفتاء الجعفري.

- مراكز للبريد في كل من: بعلبك، القاع، تمنين الفوقا، بدنايل، شمسطار، طليا، النبي شيت، اللبوة، رأس بعلبك، دير الأحمر، حدث بعلبك.

- مراكز الخدمات الإنمائية (الإنعاش الاجتماعي سابقاً) في كل من: بعلبك، شمسطار، رأس بعلبك، نحلة، تمنين التحتا، العلاق، طليا، اللبوة.

- وزارة الداخلية: سجن بعلبك.

- قلم نفوس في كل من: بعلبك، دير الأحمر، شمسطار.

- مركز الدفاع المدني في كل من: بعلبك، شمسطار، سرعين التحتا، دير الأحمر، بدنايل.

- وزارة الزراعة: دائرة الزراعة، قسم المكتب الفني الزراعي في بعلبك، المشروع الأخضر، الوحدة الإرشادية الزراعية في القاع، مركز الحجر الصحي الزراعي- القاع، مركز الحجر الصحي البيطري - القاع، مركز بعلبك البيطري، مخفر الأحراج في دير الأحمر، مخفر أحراج في حربتا.

- الهاتف: دائرة الصيانة الثانية في بعلبك، مكتب استثمار هاتف رأس بعلبك، قسم استثمار هاتف بعلبك. ومن المراكز التي أضفتها على لائحة القائمقامية السنترالات الهاتفية الجديدة التي أنشئت وجهزت كلها ووضع بعضها في الخدمة الفعلية والبعض الآخر ينتظر التدشين. وهذه السنترالات موجودة في: بعلبك، بدنايل، طليا، النبي شيت، رأس بعلبك، شمسطار، بريتال، اللبوة، شعت، دير الأحمر، عرسال، القاع، زبود، شليفا، اليمونة، عيناتا.

- التربية: دار المعلمين والمعلمات، ثانوية بعلبك للبنين، ثانوية بعلبك للبنات، مهنية بعلبك الأولى، الثانية، الثالثة والجديدة، ابتدائية البنات، متوسطة

البنات. أما عدد المدارس الرسمية خارج بعلبك فسترد في الفصل الخاص بالتعليم.

- الصحة: مستشفى بعلبك الحكومي، قسم الصحة في بعلبك، المستوصف الحكومي. المراكز الصحية خارج مدينة بعلبك سترد في الفصل الخاص بالصحة.

- المالية: محتسبية مالية بعلبك، المكتب العقاري المعاون.

- السياحة: قسم مكاتب السياحة في بعلبك، قسم الآثار في بعلبك.

- الإعلام: مكتب الوكالة الوطنية للإعلام.

- إدارة حصر التبغ والتنباك، مكتب تعاونية موظفي الدولة، المكتب الفني للتنظيم المدني.

وأهم المراكز العسكرية في القضاء هي: ثكنة الشيخ عبد الله في بعلبك، معهد التعليم في بعلبك، قيادة سرية الدرك في بعلبك، وفصيلة الدرك في كل من بعلبك، دير الأحمر، رأس بعلبك، طليا، شمسطار؛ ومفرزة الطوارئ ومفرزة السير وسيار بعلبك. والعديد من المخافر في قرى وبلدات القضاء، مركز أمن عام في بعلبك ومركز أمن عام في شمسطار ومركز أمن عام الحدود اللبنانية - السورية (القاع، ومكتب أمن الدولة).

أما المؤسسات العامة المتواجدة في القضاء فهي:

- المياه: مكتب مصلحة مياه بعلبك.

- الكهرباء: مكتب مصلحة كهرباء بعلبك.

- النقل: فكتب مصلحة النقل المشترك - مركز الضمان الاجتماعي.

- البلديات: والقرى التي تتواجد فيها بلديات هي بالترتيب وحسب أقدمية البلدية: شمسطار ١٩١٨، رأس بعلبك ١٩٢٢، بدنايل ١٩٢٧، عرسال ١٩٢٨، دير الأحمر ١٩٣٠، بوداي ١٩٤٦، مقنة ١٩٤٧، النبي شيت ١٩٦١، حدث بعلبك

١٩٦١، تمنين التحتا ١٩٦١، تمنين الفوقا ١٩٦١، شعت ١٩٦٣، القاع ١٩٦٣، ايعات ١٩٦٣، حربتا ١٩٦٤، عيناتا ١٩٦٤، اللبوة ١٩٦٤، النبي عثمان ١٩٦٤.

ويتبين من تاريخ التأسيس وحتى ما قبل الانتخابات الأخيرة للبلديات أن ما يقارب (٢٨٪) من البلديات تأسس في فترة الانتداب وأن (١١٪) تأسس منذ الاستقلال حتى بداية العهد الشهابي وأن (٦١٪) من هذه البلديات أنشئ في العهد الشهابي مما يؤشر لنا على التوجه التنموي لذلك العهد خصوصاً في الأرياف وباعتبار أن البلديات هي أدوات أساسية في التنمية المحلية. أما البلدات التي استحدثت فيها بلديات فهي (حسب الترتيب الأبجدي): برقا، بريتال، بشوات، جبولة، حوش تلصفية، خريبة، سرعين التحتا، سرعين الفوقا، السعيدة، شليفا، طاريا، طليا، طيبة، العين، الفاكهة - الجديدة، فلاوي، مجدلون، نحلة، وادي فعرة، يونين، اليمونة.

وقد ورد في اللائحة اسما بلدتين هما بتدعي ودورس ولكن لم تحصل فيهما انتخابات. وبهذا تكون الزيادة في عدد البلديات قد بلغت (١٢,٧٪) وإذا اكتفينا بالمقياس الكمي فالزيادة تعتبر مؤشراً مهماً على تطور في الذهنية السياسية والتنموية في البلاد، أما إذا نظرنا إلى واقع معظم البلديات، وخصوصاً الصغيرة منها، لتبين لنا أن هذه الزيادة الكمية لم تتحول بفعل الممارسة إلى حالة نوعية فاعلة في تطوير البلديات بشكل عام والريفية منها تحديداً. ومع ذلك فهناك العديد من القرى والبلدات في القضاء التي استوفت الشروط المتوجبة لإنشاء بلدية وهي ما زالت محرومة منها (قصرنبا على سبيل المثال).

الملحق رقم (١)، توزع الأيام الماطرة في قضاء بعلبك، بحسب الأشهر

الشهر	ك٢		شباط		آذار		نيسان		أيار		حزيران		[illegible]		[illegible]		[illegible]		[illegible]		[illegible]		[illegible]		[illegible]
الكمية والأيام المحطة	ك.	أ	ك	أ	ك	أ	ك	أ	ك	أ	ك	أ	ك	أ	ك	أ	ك	أ	ك	أ	ك	أ	ك	أ	
الفاكهة		٩		٦		٥		٤		٢		٠		٠		٠		٠		٣		٤		٨	٤١
اليمونة		١٥		١٢		١١		٧		٤		+٠		٠		٠		١		٥		٨		١١	٧٥
شليفا		١٠		١٠		٩		٥		٣		٠				٠		+٠		١		٦		٨	٥٣
بعلبك	٩٦	٩	٧٩	٩	٦٢	٨	٢٦	٥	١٥	٣	٠،٥	٠	—	٠	٠٥	٠	١	٠	١٣	٣	٤٣	٦	٧٤	٩	٥٢
حوش سنيد		١٠		٨		٨		٤		٣		٠		٠		٠		٠		٣		٥		١٠	٥٢
سرعين		١٠		٩		٨		٥		٣		٠		٠		٠		٠		٢		٥		١٠	٥٣
قلعة الحصن		١١		١١		١٠		+٥		٢		٠		٠		٠		١		٥		٧		١٠	٦٢
المعدل الشهري		١٠		٩		٨		٥		٣		٠		٠		٠		١		٣		٦		٩	٥٤

الملحق رقم (٢): لائحة بأسماء بعض المدن والقرى في قضاء بعلبك بحسب ارتفاعها عن سطح البحر والمسافة بينها وبين كل من العاصمة (بيروت) ومركز المحافظة (زحلة) ومركز القضاء (بعلبك)

	البلدة	ارتفاع	بيروت	زحلة	بعلبك
١	ايعات	١٠٥٠	٩٠	٤٠	٥
٢	بتدعي	١٠٧٥	١٠٢	٥٢	١٧
٣	بدنايل	١١٠٠	٦٣	١٥	٢٤
٤	بشوات	١٢٥٠	١٠٥	٥٥	٢٠
٥	بعلبك	١٢٠٠	٨٥	٣٠	
٦	بوداي	١٠٥٠	١٠٥	٤٠	٢٠
٧	بيت شاما	١٠٥٠	٦٥	١٦	٢٠
٨	بيت مشيك	١٣٠٠	٨٤	٣٤	٣٩
٩	بيت مطر	١٣٠٠	١٠٢	٥٢	١٧
١٠	تمنين التحتا	٩٥٠	٦٠	١٠	٢٨
١١	تمنين الفوقا	١٠٥٠	٦٠	١١	٢٨
١٢	توفيقية	٩٧٥	١١٠	٦٠	٢٥
١٣	جبولة	٧٥٠	١٢٠	٧٠	٣٥
١٤	جديدة	٩٥٠	١٢٢	٧٢	٣٧
١٥	حام	١٤٥٠	٩٧	٤٧	٢٢
١٦	حدث بعلبك	١٢٠٠	٧٦	٢٦	٢٢
١٧	حربتا	١١٥٠	١٢٢	٦٧	٣٧
١٨	حرفوش	١٠٧٥	١٢٥	٧٥	٤٠
١٩	حزين	١٠٠٠	٧٥	٢٥	١٣
٢٠	حورتعلا	١١٥٠	٧٩	٢٩	١٧
٢١	حوش الذهب	١٠٠٠	٩١	٤١	١١
٢٢	حوش الرافقة	٩٧٥	٦٧	١٧	٢٠
٢٣	حوش النبي	٩٧٥	٧٤	٢٤	١٦
٢٤	حوش بردى	١٠٠٠	٨٩	٣٩	١٢
٢٥	حوش تل صفية	١٠٢٥	٨٩	٣٩	٩
٢٦	خضر	١٣٠٠	٨٧	٢٧	٢٠
٢٧	دار الواسعة	١٣٠٠	١٠٢	٥٢	٢٠
٢٨	دورس	١١٢٥	٨١	٣١	٤
٢٩	دير الأحمر	٩٠٠	٩٩	٤٩	١٠
٣٠	رأس بعلبك	١٠٠٠	١٢٥	٧٥	٤٠
٣١	رام	١٠٠٠	١١٤	٦٤	٣٩
٣٢	ريحا	١١٥٠	١٠٥	٥٥	٣٠
٣٣	زبود	٨٥٠	١٢٣	٧٣	٢٨
٣٤	زرازير	١٤٠٠	١٠٦	٥٦	٢١
٣٥	سرعين التحتا	١٠٢٥	٦٧	١٧	٣٢
٣٦	سرعين الفوقا	١١٠٠	٧٠	٢٠	٣٥
٣٧	سفري	١٠٠٠	٦٨	١٨	١٧

٣٨	شعت	١٠٠٠	١٠٢	٥٢	١٨
٣٩	شليما	١٠٠٠	١٠٠	٥٠	١٥
٤٠	شمسطار	١١٥٠	٧١	٢١	٢٦
٤١	صبوبا	١٠٥٠	١٢٥	٧٥	٤٠
٤٢	صفرا	١٢٠٠	١٠٦	٥٦	٢١
٤٣	طاريا	١١٥٠	٧٣	٢٣	٢٢
٤٤	طليا	١٠٢٥	٧٣	٢٣	١٢
٤٥	طيبة	١٢٠٠	٨٠	٣٠	٩
٤٦	عرسال	١٤٠	١٢٤	٧٤	٣٩
٤٧	عين	٩٧٥	١١٩	٦٩	٢٤
٤٨	عين بورضاي	١٢٠٠	٨٧	٣٧	٢
٤٩	عيناتا	١٦٠٠	١١٥	٦٥	٢٠
٥٠	فاكهة	١١٠٠	١٢٥	٧٥	٤٠
٥١	فاوي	١٢٠٠	١٠٤	٥٤	١٩
٥٢	قاع	٦٥٠	١٣٦	٨٦	٥١
٥٣	قدام	١٣٥٠	١١٢	٦٢	٢٧
٥٤	قرحا	١١٥٠	–	–	٢٥
٥٥	قصرنبا	١٢٠٠	٦٢	١٤	٢٥
٥٦	كفرداں	١٠٧٥	٨٨	٢٨	١٧
٥٧	كفردبش	١٢٠٠	٦٨	١٨	٢٣
٥٨	كنيسة	١١٠٠	١٠٠	٥٠	١٥
٥٩	لبوة	٩٥٠	١١٤	٦٤	٢٩
٦٠	محدلون	١٠٥٠	٨٠	٣٠	٩
٦١	مزرعة السيد	١١٠٠	١٠٥	٥٥	٢٠
٦٣	مزرعة الصليل	١٢٠٠	٩٨	٤٨	٢٠
٦٣	مزرعة سويداں	٩٠٠	٨٥	٣٥	٣٠
٦٤	مزرعة صليبي	١٢٥٠	١٠٣	٥٣	١٨
٦٥	مصنع الزهرة	١١٥٠	٦١	١٣	٢٣
٦٦	مقنة	١٠٧٥	٩٥	٤٥	١٠
٦٧	نبحا	١١٥٠	١٠٨	٥٨	٢٣
٦٨	نبحا القدام	١٢٥٠	١١١	٦١	٢٦
٦٩	نبي رشادة	١١٠٠	٧٤	٢٤	٢٠
٧٠	نبي شيت	١٢٠٠	٧١	٢١	٣٦
٧١	نبي عثماں	٩٧٥	١١٦	٦٦	٣١
٧٢	نحلة	١٢٥٠	٩٢	٤٢	٧
٧٣	وادي الزينة	١٢٠٠	٩٧	٤٧	٢٧
٧٤	يحفوفا - جنتا	١١٥٠	٧٧	٢٧	٤٠
٧٥	يمونة	١٤٠٠	١١٣	٦٤	٣١
٧٦	يونين	١١٠٠	١٠٣	٥٣	١٨

ملاحظة: هذه اللائحة وضعت بجهود شخصية مني وبالتعاون مع الزميل رفيق الكرك مستندة إلى موسوعة «أعرف لبنان» لعفيف مرهج. وهي بالطبع لائحة

غير مكتملة ومن نماذج عدم الدقة فيها اعتبار يحفوفا - جنتا قرية واحدة. إلا أنها تبقى مفيدة لجهة المعطيات التي توفرها عن أكثر من نصف قرى القضاء والتي يفترض العمل على استكمالها.

الفصل الثاني

الخصائص الديموغرافية

١- تقدير عدد السكان*:

يقدر عدد سكان قضاء بعلبك المسجلين ٢٨٤٣١٢ شخصاً[١]. وقدّر عدد المقيمين عام ١٩٩٦ ١٥٧٠٤٩ شخصاً أي ما نسبته (٥٪) من مجموع المقيمين في لبنان (ترتفع النسبة إلى ٨,٣٪ حسب إحصاء الأوضاع المعيشية للأسر ١٩٩٧)[٢]. ويضم القضاء أكبر نسبة من مجموع المقيمين في محافظة البقاع، والبالغ عددهم ٣٩٩٨٩٠ شخصاً؛ ويأتي في الترتيب الأول بنسبة (٣٩,٢٪) يأتيه قضاء زحلة (٣١٪)، فالبقاع الغربي (١٣,٩٪)، والهرمل (٩,٧٪) ثم راشيا (٥,٩٪).

تبلغ الكثافة السكانية في القضاء ٦٦,٧ شخصاً/كلم٢[٣]، وهي تعتبر كثافة متوسطة حسب تصنيفات الجغرافية السكانية. وهي كثافة متدنية بالمقارنة مع المعدل الوطني (٣٠٠ شخص/كلم٢). وعلى صعيد الكثافة في البقاع يأتي

---

* تعتمد هذه الدراسة على إحصاءات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بيروت ١٩٩٤-١٩٩٦ وفي الحالات الأخرى سأشير إلى المصدر.

١- لقد احتسبت عدد المسجلين بالطريقة الآتية: جمعت عدد الناخبين البالغ ١٧٢٢٨٨ شخصاً وأضفت إليه عدد الأشخاص المقيمين من عمر ما دون ٢١ سنة (٧٤٦٨٣ شخصاً استناداً إلى مسح المعطيات الإحصائية)، وقدّرت عدد النازحين والمهاجرين من هذه الفئة بنصف عدد المقيمين أي ٣٧٣٤١.

٢- الجمهورية اللبنانية، إدارة الإحصاء المركزي: الأوضاع المعيشية للأسر في عام ١٩٩٧، العدد ٩ شباط ١٩٩٨، ص ٩١.

٣- ترتبط الكثافة السكانية كما هو معروف بعنصري المساحة وعدد السكان وتغير أي منهما يؤدي إلى تغير الكثافة السكانية نفسها. وما يلفت الانتباه ويثير التعجب أولاً أن منظمتين دوليتين وكلاهما يتعاون مع وزارة الزراعة، اعتمدت كل منهما مساحة للقضاء مختلفة عن الأخرى: الدعذ (٢٣٥٢ كلم٢) وبرنامج التنمية الريفية المتكاملة في بعلبك الهرمل (٢٠٧٠ كلم٢). وثانياً إن برنامج الأمم المتحدة احتسب الكثافة السكانية على أساس عدد السكان في القضاء وهي كثافة غير معبرة عن الواقع (٩٥ شخص/كلم٢) بينما الكثافة الفعلية هي للمقيمين في القضاء والبالغة ٦٧ شخص/كلم٢ وقد اعتمدت المساحة المعتمدة من الدعذ والسكان من مسح المعطيات. وهي تصبح ٧٥,٧ شخصاً/كلم٢ إذا اعتمدنا تقدير المساحة عند برنامج التنمية الريفية المتكاملة في بعلبك الهرمل.

القضاء في الترتيب الثالث بعد قضاء زحلة ٣٠١ شخص/كلم٢ ثم البقاع الغربي ١١٩ شخصاً/كلم٢. أما الهرمل ٥٣ شخصاً/كلم٢ وراشيا ٤٤ شخصاً/كلم٢ فيأتيان في الترتيب بعد بعلبك. وتتركز الكثافة في مدينة بعلبك والقسم الجنوبي من القضاء بشكل أساسي.

٢- توزع المقيمين بحسب الجنسية:

يشكّل اللبنانيون المقيمون في القضاء ما نسبته (٩٨,٤٣٪) والمقيمون غير اللبنانيين (١,٥٧٪) ويتوزعون بين جنسيات عربية (١,٧٥) وهم بأغلبيتهم من الفلسطينيين[1]، وجنسيات آسيوية (٠,٣٣٪) (عدد كبير منهم خصوصاً الإناث من التابعية السريلانكية) و(٠,٠٥٪)، وكلهن إناث، من جنسيات أوروبية و(٠,٠١٣٪) من جنسيات غير ذلك (وهي تشمل بشكل أساسي جنسية قيد الدرس). باستثناء التواجد الفلسطيني في مخيم الجليل، لا يشكل القضاء منطقة جذب سكاني، ويعود السبب في ذلك لافتقاره إلى عناصر الجذب كلها والاقتصادية منها تحديداً. أما عنصر الجذب الأساسي، الثروة السياحية، فهو عنصر جذب لإقامة مؤقتة لا بل لسياحة عابرة.

٣- توزع السكان بحسب الجنس والعمر:

يكشف لنا الجدول رقم (١) توزع المقيمين بحسب الجنس والعمر على الشكل الآتي:

١- يوجد في مدينة بعلبك مخيم للاجئين الفلسطينيين وقدر عدد سكان المخيم عام ١٩٥٨ بـ١٨٠٠ نسمة. ثم تضاعف هذا العدد مع بداية الحرب عام ١٩٧٥ ووصل إلى ٣٠٠٠ نسمة وذلك بعد سقوط مخيم تل الزعتر. ثم زاد عدد سكان المخيم بعد الاحتلال الإسرائيلي لمدينة بيروت ومجزرة صبرا وشاتيلا وقارب العدد ١٠,٠٠٠ نسمة أي ما يقارب ١١٠٠ عائلة يسكنون في المخيم وجواره... راجع: الواقع الفلسطيني في البقاع: مخيم ويفل الجليل، رسالة جدارة - الجامعة اللبنانية - معهد العلوم الاجتماعية (الفرع الرابع) إعداد الطالبة وفاء فاعور، ص ٥٧.

الجدول رقم (١): توزع المقيمين في قضاء بعلبك بحسب الجنس والعمر للعام ١٩٩٦ (٪)

الجنس / العمر	ذكر		أنثى		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
٠-١٤	٢٨٠٢٤	٣٥،٣٤	٢٦٣٩٠	٣٣،٩٤	٥٤٤١٤	٣٤،٦٥
١٥ -٢٩	٢٤٥١٢	٣٠،٩١	٢٢٨٢٧	٢٩،٣٦	٤٧٣٣٩	٣٠،١٤
٣٠ - ٦٤	٢١٩٦٤	٢٧،٧٠	٢٣٧٠٠	٣٠،٤٨	٤٥٦٦٤	٢٩،٠٨
٦٥ - ٧٩	٣٧٩٦	٤،٧٩	٣٨٠٦	٤،٩٠	٧٦٠٢	٤،٨٤
+٨٠	١٠٠٥	١،٢٧	١٠٢٥	١،٣٢	٢٠٣٠	١،٢٩
لا جواب						
المحموع	٧٩٣٠١	١٠٠	٧٧٧٤٨	١٠٠	١٥٧٠٤٩	١٠٠

يتوزع المقيمون بحسب الجنس بين (٥٠,٤٪) ذكور و(٤٩,٦٪) إناث وتبلغ نسبة الذكورة ١٠٢ وهي أقل من المعدل في البقاع (١٠٥,٧)، ولكنها أكثر من المعدل الوطني (١٠٠,٩). وتختلف هذه النسبة بحسب فئات العمر. فهي في الفئة العمرية ٠-١٤ تبلغ ١٠٦ وهي ظاهرة طبيعية. وتبلغ هذه النسبة مداها في الفئة العمرية ١٥-٢٩ بمعدل ١٠٧,٣، لتنخفض بصورة ملحوظة في فئة العمر ٣٠-٦٤ إلى ٩٢,٦ وهي ما يفسر بالخسائر في فئة الشباب في فترة الحرب، ويستمر التفاوت لصالح الإناث في الفئات العمرية اللاحقة وهو ما يعتبر أمراً طبيعياً.

إلا أن النظر إلى فئة العمر ١٥-٦٤، والتي تمثل القوى المنتجة في المجتمع، يكشف عن توازن في نسبة الذكورة ولكنه لا يلغي تأثير هذا التركيب السكاني بحسب النوع، وخصوصاً في فئة العمر ٣٠-٦٤، على الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية للأسر المعيشية في القضاء خصوصاً أن نسبة العمالة لدى الإناث متدنية.

وبالنظر في التركيب العمري للمقيمين يبرز الوجه الفتي للقضاء حيث (٣٤,٦٥٪) من المقيمين هم من فئة عمر ٠-١٤ سنة وهي نسبة عالية بالمقارنة سواء مع المعدل الوطني (٢٩,٣٪) أم مع محافظة البقاع (٣٢,٨٪) أم مع بيروت (٢١,٩٪). ويعتبر القضاء من بين الأقضية الأكثر فتوة في لبنان وهو

يأتي بالترتيب الخامس بعد عكار (٤١,٠٪)، الضنية (٣٦,٨٪)، الهرمل (٣٥,٦٪) صور (٣٥,٣٪).

وتشكل الفئة من ٦٥ سنة وأكثر نسبة (٦,١٪) من المقيمين. ويقع القضاء في المرتبة السابعة عشرة في مجموع الأقضية اللبنانية (٢٦ قضاء). وهذه النسبة المتدنية في العمر المتوقع عند الولادة هي أحد المؤشرات المعتمدة لقياس التنمية البشرية المستدامة والتي تؤشر في حالتنا هذه على انخفاض في الوضع الصحي في القضاء.

وتشكل الفئتان الأخيرتان معاً ما نسبته (٤٠,٧٪) من مجموع المقيمين مقابل (٥٩,٢٪) للفئة العمرية ١٥-٦٤، أي الفئة المنتجة، وهي تتساوى مع مثيلتها في الهرمل وتقل عن مثيلتها في لبنان (٦٣,٧٪) وفي بيروت (٦٩,١٪) وخصوصاً في كسروان والمتن (٦٩,٦٪). وعلى صعيد البقاع، يأتي قضاء بعلبك في الترتيب الأخير بين الأقضية، لجهة تدني نسبة القوى العاملة فيه.

لا يختلف التركيب العمري للسكان في القضاء عن التركيب السكاني للمناطق المتخلفة والتي تتصف باتساع قاعدة هرمها السكاني أي فتوة السكان وبانخفاض نسبة كبار السن.

ونتيجة لهذا التركيب السكاني تعتبر نسبة الإعالة في القضاء مرتفعة حيث تبلغ (٦٨,٨٪) وهي تنعكس، بالآتي، سلباً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر المعيشية بشكل أساسي وللمجتمع المحلي بشكل عام. وتعتبر نسبة الإعالة في بعلبك من أعلى نسب الإعالة في لبنان وتأتي في المرتبة الرابعة بعد عكار (٨٦,٦٪) والمنية - الضنية (٧٠,٥٥) ثم بنت جبيل (٧١,٢٪).

٤- نسبة المهاجرين من السكان:

تكشف لنا المقارنة بين أرقام الهجرة عام ١٩٧٥ وعام ١٩٩٣ مدى تأثير العامل الأمني، المتمثل بالحرب اللبنانية، على حركة السكان سواء على الهجرة أم النزوح. فقد بلغ عدد الأسر التي هاجر منها أفراد إلى الخارج منذ

١/٨/١٩٧٥، ٢٨٦٤ أسرة[1]، ويشمل هذا العدد الأسر المقيمة التي هاجر منها أفراد وعددها ١٨٨٨ أسرة والأسر النازحة، وخصوصاً إلى بيروت ومحل قيد نفوسها في بعلبك، وعددها ٩٧٦ أسرة؛ وبلغ عدد المهاجرين ٤٢٤٨ شخصاً أي ما نسبته ١,٤٨ مهاجر من كل عائلة. ويشتمل هذا العدد على ٢٧٨١ مهاجراً من الأسر المقيمة و١٤٦٧ مهاجراً من الأسر النازحة، وبنسبة هجرة ١,٤٧ شخصاً من الأسرة المقيمة و١,٨٩ شخصاً من الأسرة النازحة؛ وهذا يعني أن نسبة الهجرة من الأسر النازحة، تحديداً إلى بيروت وضواحيها، هي أعلى من نسبتها في الأسر المقيمة وهي زيادة يمكن تفهم دوافعها مع بداية الحرب إنطلاقاً من بيروت وضواحيها.

أما نسبة الهجرة منذ ١/٨/١٩٩٣، أي بعد توقف الحرب واستقرار الأوضاع فقد انخفضت بشكل واضح؛ فقد بلغ عدد الأسر التي هاجر منها أفراد، بحسب محل قيد النفوس (أي تشتمل على الأسر المقيمة والنازحة)، ٦٨٤ أسرة وعدد الأفراد المهاجرين ٨٦٥ أي بمعدل ١,٢٦ للأسرة الواحدة مقابل ١,٦٨ شخص في فترة الحرب. وأيضاً بتفاوت ما بين الأسر المقيمة والأسر النازحة حيث بلغ المعدل ١,١٣ شخص للأولى و١,٧ شخص للثانية.

ونستخلص من ذلك:

أولاً: أن نسبة الهجرة تراجعت عام ١٩٩٣ سواء بالنسبة للأسر المقيمة في القضاء أم للأسر النازحة منه، والأسباب تعود إلى استقرار الأوضاع في البلاد من جهة والى الظروف الصعبة التي مرت بها دول الخليج العربي كذلك إلى سياسة الحد من الهجرة في دول أوروبا وأميركا من جهة أخرى.

ثانياً: أن معدل الهجرة في الأسر النازحة من القضاء كان أعلى من مثيله في الأسر المقيمة.

وقد توزع المهاجرون من الأسر المقيمة في القضاء، عام ١٩٩٣، بحسب نوع الأسرة المعيشية على الشكل الآتي: (٩٣,٨٪) من المهاجرين كانوا من أسر

١- مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، مرجع سابق، ص ٤٦١ وص ٤٦٣.

معيشية نواتية والنسبة المتبقية (٢,٦٪) توزعت بين:أسرة نواتية مع أقارب (٣,٩٪) وأسرة معيشية أخرى (١,٩٪) ونسبة (٠,٤٪) للأسرة الممتدة؛ أما المهاجرون عام ١٩٧٥ فقد توزعوا بنسبة (٨٥٪) على أسر نواتية و(٣,٤٪) أسرة ممتدة و(٢,٩٪) أسرة نواتية مع أقارب و(٧,٨٪) أسر معيشية أخرى.

ونستخلص من هاتين الهجرتين أن نسبة المهاجرين من أسرة ممتدة، عام ١٩٧٥، وبسبب الأوضاع الأمنية المتدهورة آنذاك من جهة وبسبب التسهيلات الممنوحة من الدول المُهاجر إليها من جهة أخرى شكلت نسبة (٣,٤٪)، بينما تراجعت عام ١٩٩٣ إلى (صفر٪)، وذلك للأسباب التي سبق ذكرها وخصوصاً سياسة الحد من الهجرة التي اتبعتها البلدان المتقدمة.

إذا كانت الأوضاع الأمنية أولاً وما خلفته من آثار سلبية على القطاعات الاقتصادية هي العوامل الطاردة في هجرة ١٩٧٥ فإن العوامل التي أدت إلى هجرة أفراد من الأسر المُقيمة في قضاء بعلبك عام ١٩٩٣ كانت الآتية: (٥٨,٤٩٪) بهدف العمل وهو السبب الأهم بين الأسباب كلها، يأتيه عامل الدراسة بنسبة (٢٨,٣٠٪) ولكل من الزواج والالتحاق بأحد أفراد الأسرة (١,٨٩٪) إلى (٩,٤٪) غير ذلك.

أما وجهة الهجرة فقد توزعت على: (٢٠,٨٪) إلى أميركا الشمالية، (دراسة ٤٥,٤٪) عمل (٤٥,٤٪) والتحاق بالأسرة (٩,٠٪) تلتها دول الخليج العربي ودول أوروبا الغربية وقد تساوت بنسبة (١٨,٩٪) لكل منهما. والهجرة إلى الدول العربية كانت بأكملها بدافع العمل. أما إلى أوروبا الغربية فقد توزعت بين (٦٠٪) للعمل و(٣٠٪) للدراسة و(١٠٪) للزواج. ثم تلتهم دول أوروبا الشرقية (٦٦,٦٪) للعمل، وهذه ظاهرة حديثة ترافقت مع التحول من النظام الاشتراكي إلى نظام الاقتصاد الحر، و(٣٣,٣٪) للدراسة، وهي كانت تشكل قبل التحول السبب الرئيسي في الهجرة إلى هذه الدول. ثم تأتي أوستراليا في الترتيب الخامس بنسبة (٩,٤٪) ثم سوريا بنسبة (٥,٥٪) من بينها (٦٦,٦١٪) بهدف الدراسة. وتأتي أخيراً وبنسبة (٢,٣٪) لكل من آسيا وأفريقيا، وبهدف واحد لكل منهما، الأولى للدراسة والثانية للعمل.

أ - نسبة النزوح:

لقد شكلت أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات، خصوصاً بعد أزمة الجفاف التي حلت بالمنطقة، نقطة انطلاق موجات النزوح الأساسي من القضاء إلى المركز بسبب توافر عوامل جذب عديدة فيه.

ويمثل النازحون من قضاء بعلبك نسبة مرتفعة تبلغ (٢,٩٪)[1]، من مجموع المقيمين في ضواحي بيروت وتحديداً في الضاحية الجنوبية، وهي أعلى نسبة بين كل الأقضية اللبنانية ما عدا قضاءي بعبدا (١١,٤٥) والمتن (١١,٣٪).

لا بل إن نسبة النازحين من القضاء والمقيمين في ضواحي بيروت، هي أعلى من نسبة النازحين المقيمين من محافظتي الشمال والبقاع (من دون قضاء بعلبك) مجتمعتين، وهي تتعادل مع نسبة النازحين من محافظة لبنان الجنوبي بأقضيته الثلاثة: صيدا، صور وجزين.

بالإضافة إلى ضواحي بيروت يمثل هذا النزوح البعلبكي (١,٣٪) من المقيمين في العاصمة بيروت و(١,١٪) من المقيمين في جبل لبنان ما عدا الضواحي[2].

إذا كان هذا النزوح إلى المركز يشكل ظاهرة بارزة فإن النزوح العكسي من المدينة وضواحيها إلى القضاء قد شكل، ومنذ بداية الحرب اللبنانية، ظاهرة أخرى جديرة ببعض الاهتمام.

ب - نسبة النزوح المعاكس:

قُدّر عدد المقيمين، في قضاء بعلبك، قبل العام ١٩٧٥بـ٦٦٣٦٠ شخصاً. وفي ضوء عدد اللبنانيين المقيمين عام ١٩٩٦ والبالغ (١٥٤٨٥٧ نسمة) يتبين لنا أن الزيادة كانت أكثر من ضعفين (٢,٣٪). وإذا كان النمو السكاني الطبيعي لعب دوراً في ذلك، إلا أن النزوح المعاكس، بسبب الحرب اللبنانية، قد لعب الدور الأهم في هذه الزيادة. وهذا ما يكشف عنه الجدول الآتي:

١- إدارة الإحصاء المركزي: الأوضاع المعيشية للأسر في عام ١٩٩٧، مرجع سابق، ص٨٩.
٢- إدارة الإحصاء المركزي: الأوضاع المعيشية للأسر في عام ١٩٩٧، مرجع سابق، ص٨٩.

الجدول رقم (٢): توزع السكان في الأسر المعيشية اللبنانية حسب مكان الإقامة الحالية وسنة بدء الإقامة والجنس في قضاء[1] بعلبك للعام ١٩٩٦

سنة بدء الإقامة / الجنس	قبل ١٩٧٥	١٩٧٥ ١٩٧٩	١٩٨٠ ١٩٨٤	١٩٨٥ ١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	المجموع
ذكور	٣٣٧١٨	٩٦٩٣	١٠٥٠٥	١٠٧٨٩	٢٠٤٠	٢١٢١	٢٢٢٣	٢٠٩١	٢١١١	١٤١١	١٤٨٢	٧٨١٨٧٤
إناث	٣٢٦٤٢	٩١٨٦	١٠٤٧٥	١٠٨٤٠	٢٠٦٠	٢١٢١	٢٢٢٣	٢٣٩٥	١٨٨٨	١٢٨٩	١٥٥٣	٧٦٦٧٢
المجموع	٦٦٣٦٠	١٨٨٧٩	٢٠٩٨٠	٢١٦٢٩	٤١٠١	٤٢٤٣	٤٤٤٦	٤٤٨٦	٣٩٩٩	٢٧٠٠	٣٠٣٥	١٥٤٨٥٧
النسبة٪	٤٢،٨	١٢،٢	١٣،٥	١٣،٩	٢،٧	٢،٨	٢،٩	٢،٩	٢،٥	١،٨	١،٩	١٠٠
النسبة حسب مراحل الحرب	٤٢،٨		٣٩،٥					١٧،٥				٩٩،٩

لقد شكل عدد المقيمين في القضاء نسبة (٤٢،٨٪) قبل إندلاع الحرب اللبنانية. وقدر النمو السكاني، سواء بالنمو الطبيعي أم بالنزوح، بين الأعوام ١٩٧٥- ١٩٨٩، أي طيلة مدة الحرب بنسبة (٣٩،٥٪). وبعد استقرار الأوضاع الأمنية، أي من العام ١٩٩٠ وإلى العام ١٩٩٦، قدر هذا النمو بـ(١٧،٥٪). وبكلام آخر بلغ معدل النمو السكاني السنوي في مرحلة الحرب (٢،٨٪) وبعد استقرار الأوضاع (٢،٥٪). وهذا ما يؤكد دور النزوح المعاكس (أي من المدينة إلى الريف) في النمو السكاني لقضاء بعلبك.

وبالإضافة إلى ذلك، يشهد القضاء حركة نزوح موسمية، لعائلات عديدة، وتحديداً في فصل الصيف، بعد انتهاء العام الدراسي وذلك بقصد الإصطياف من جهة وتحضير بعض المونة من جهة أخرى.

٥- عدد الأسر وحجمها:

تتوزع الأسر المقيمة في القضاء بحسب نوعها على الشكل الآتي:

١- مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، مرجع سابق.

الجدول رقم (٣): توزع الأسر المعيشية في قضاء بعلبك بحسب نوعها عام ١٩٩٦ (٪)

نوع الأسرة / على مستوى	أسرة معيشية نواتية	٪	أسرة معيشية مع أقارب	٪	أسرة معيشية ممتدة	٪	أسرة معيشية غير ذلك	٪	المجموع	٪
قضاء بعلبك	٢٥٠١٩	٨٣،٨	٦٣٩	٢،١	٢٠٦٠	٦،٩	٢١٢١	٧،١	٢٩٨٣٩	١٠٠
لبنان	٥١٢٤٨١	٧٦،٦	٣٦٠٥٦	٥،٤	٧٠٣٨٧	١٠،٥	٤٩٩٧٧	٧،٥	٦٦٨٩٠١	١٠٠

يتبيّن من هذا الجدول أن الأسرة المعيشية النواتية هي النوع الأبرز والأكثر انتشاراً (٨٣,٨٪) وبفارق كبير مع المعدل الوطني (٧٦,٦٪). بالنسبة للأنواع الأخرى من الأسر المعيشية فإن المعدلات الوطنية هي أعلى من مثيلاتها في القضاء بفارق ضئيل، كما في حالة الأسرة المعيشية غير ذلك أي التي يحتسب فيها الخادمات والمربّيات (٧,١٪) في القضاء مقابل (٧,٥٪) في بعلبك، وبفارق يصل إلى الضعفين كما في الأسرة المعيشية مع أقارب (٢,١٪) في بعلبك مقابل (٥,٤٪) في لبنان والى أقل من ذلك بقليل في الأسرة المعيشية الممتدة (١٠,٥٪) في لبنان و(٦,٩٪) في القضاء.

وما يمكن أن نستخلصه من هذا الجدول هو أن الأسرة البعلبكية تتجه في سكنها أكثر فأكثر للاقتصار على الأسرة النواتية. وتدني نسبة الأسرة الممتدة في القضاء (٦,٩٪) هو ظاهرة تثير الاهتمام والتساؤل خصوصاً إذا ما قارناها مع نسبة هذه الأسرة في بيروت (١١,١٪) وفي المتن (١٢,٧٪) وفي جبيل (١٣,٥٪).

أما متوسط حجم الأسرة في القضاء فيبلغ ٥,٢ أفراد وهو أعلى من المعدل الوطني ٤,٨ أفراد لا بل أعلى من معدلات كل المحافظات، ما عدا محافظة الشمال، حيث يبلغ ٥,٤ أفراد. أما المعدل الأدنى لمتوسط أفراد الأسرة فيسجل في بيروت ٤,٣ أفراد[1].

١- المعدلات الوطنية مأخودة من الأوضاع المعيشية للأسر في لبنان في عام ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ٩٥.

٦- الحالة الزواجية للمقيمين:

أ - الحالة العامة:

الجدول رقم (٤): توزع المقيمين بحسب الجنس والحالة الزواجية في بعلبك عام ١٩٩٦(٪)

الحالة الزواجية على مستوى	الجنس	أعزب لم يسبق له الزواج	كاتب كتابه لم يسبق له الزواج	متزوج	متعدد الزوجات	هاجر	مطلق	أرمل	غير معلن	المجموع	النسبة ٪
بعلبك	ذ	٤٣،٩٤	٠،٥٩	٣١،٦٣	٠،٥١	٠	٠،١٧	٠،٨١	٢٢،٣٦	٧٩٢٠١	١٠٠
	أ	٣٩،٤٥	٠،٢٧	٣٣،١٣	-	٠	٠،٤٠	٥،٢٧	٢١،٢٧	٧٧٧٤٨	١٠٠
لبنان	ذ	٤٢،٢٥	٠،٣٥	٣٦،٣٣	٠،٣٩	٠،٠٥	٠،٢٦	١،٠٢	١٩،٤٤	١٥٤٢٧٦٧	١٠٠
	أ	٣٧،١١	٠،٢٧	٣٦،٩٠	-	٠،١١	٠،٦٦	٦،٩٥	١٨،٠٠	١٥٦٩٠٦١	١٠٠

في ضوء المقارنة بين الحالة الزواجية في بعلبك والمعدل الوطني يمكن تسجيل الملاحظات الآتية:

الملاحظة الأولى:

إن معدل العزوبية في القضاء، عند الجنسين: (٤٣,٩٤٪) ذكور و(٣٩,٤٥٪) إناث، هي أعلى من المعدل الوطني: (٤٢,٢٥٪) ذكور و(٣٧,١١٪) إناث. وذلك يثير التساؤل في منطقة حيث الزواج يعتبر قيمة اجتماعية يحث عليها المجتمع؛ أما أسباب ذلك فمنها ما يرتبط بفتوة المجتمع (راجع الجدول رقم ١، الفصل الخامس) من جهة ومنها ما يرتبط بتأزم الأوضاع الاقتصادية وارتفاع كلفة الزواج (تأمين مسكن وتجهيزه إضافة إلى المهر وغيره...).

الملاحظة الثانية:

انعكست الحالة الأولى انخفاضاً في معدل الزواج في القضاء عند الجنسين (٣١,٦٣٪) عند الذكور و(٣٣,١٣٪) عند الإناث مقابل (٣٦,٣٣٪) عند الذكور و(٣٦,٩٠٪) عند الإناث كمعدل وطني.

الملاحظة الثالثة:

تزيد نسبة فئة متعدد الزوجات في القضاء (٥١, ٠٪) ولو بفارق بسيط، عن نسبتها في لبنان (٢٩, ٠٪). وهذا يعني أن هذه الممارسة لا تزال منتشرة في القضاء وهي تُفسّر بالانتماء الديني لأغلبية المقيمين حيث يجيز لهم التشريع الديني ممارسة ذلك. وعلى الرغم من وجود (١, ٢٠٪) من سكان القضاء من الطوائف المسيحية، لم نلحظ في الجدول أية حالة هجر وهي أيضاً ممارسة يجيزها التشريع الديني.

الملاحظة الرابعة:

تنخفض نسبة الطلاق في القضاء(٢٨, ٠٪) بالمقارنة مع المعدل الوطني (٥٣, ٠٪). ونسبته على المستويين أعلى عند الإناث (٤٠, ٠٪) في القضاء و(٦٦, ٠٪) في لبنان منه عند الذكور ((١٧, ٠٪) القضاء و(٢٦, ٠٪) لبنان)، وهذا يرتبط بالعقلية الذكورية السائدة، حيث إن زواج الرجل المطلق أسهل، وخصوصاً في ظل إمكان تعدد الزوجات، من زواج المرأة المطلقة.

الملاحظة الخامسة:

بالمقارنة بين الذكور من جهة والإناث من جهة أخرى على المستويين (القضاء ولبنان)، يتبين بوضوح الفارق الكبير، في نسبة الترمل بين الجنسين، حيث إن نسبة المترملات (٣٧, ٥٪) في القضاء و(٦, ٩٥٪) في لبنان هي أعلى من المترملين (٨١, ٠٪) في القضاء و(٠٢, ١٪) في لبنان. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى الحرب اللبنانية التي كلفت الجميع خسائر بالأرواح وخصوصاً الذكور وعلى الأخص فئة الشباب منهم.

ب - العزوبة والزواج:

إنّ ظاهرتي العزوبة والزواج في القضاء تتجليان بصورة أوضح من خلال الجدول الآتي والذي يقتصر على الفئات العمرية المعنية بالزواج أكثر من غيرها، أي من ١٥ سنة وأكثر.

الجدول رقم (٥): نسبة العزوبة والزواج بحسب العمر من عمر (١٥-٥٩) وبحسب الجنس للمقيمين في بعلبك ولبنان عام ١٩٩٦ (٪)

الحالة الزواجية	نسبة العزوبة				نسبة الزواج			
الجنس	ذكور		إناث		ذكور		إناث	
العمر / القضاء	بعلبك	لبنان	بعلبك	لبنان	بعلبك	لبنان	بعلبك	لبنان
١٥ - ١٩	٩٩،٥٦	٩٩،٨	٩٦،٢٩	٩٥،٤	٠،٣٣	٠،١	٣،٧٠	٤.٥
٢٠ - ٢٤	٩٤،٢٨	٥٩	٧٣،٥١	٧٢،٧	٥،٤٧	٤،٨	٢٥،٧٠	٢٦،٦
٢٥ - ٢٩	٧١،٨٥	٧١،٦	٤٤،١٥	٤٧،١	٢٧،٥٨	٢٨	٥٥،١٢	٥١،١
٣٠ - ٣٤	٣٥،٧٦	٣٩،٢	٢٩،٢٠	٣٠،٥	٦٣،٤٨	٦٠،١	٦٨،٣٥	٦٦،٧
٣٥ - ٣٩	١٤،٨٩	١٩،٢	٢٦،٦٧	٢٠،٧	٨٤،٨٧	٧٩،٩	٧٠،٣٧	٧٥،١
٤٠ - ٤٤	٩،٠٦	١٠،٢	١٤،٤٤	١٥،٢	٩٠،٦٥	٨٨،٦	٧٩،٢٩	٨٧،١
٤٥ - ٤٩	٢،٧٨	٦،٩	١٩،٩٧	١١،٣	٩٦،٤٣	٩٢،٦	٧٧،٢١	٨٧،٢
٥٠ - ٥٤	١،٦٣	٤،٧	٨،٨٠	٨،٧	٩٨،٣٨	٩٣،٤	٧٦،٧٦	٧٥،٧
٥٥ - ٥٩	١،٣٥	٣،٧	٤،٨٠	٦،٩	٩٦،٨٤	٩٣،٩	٧٦،٤٣	٧٢

لدى مراجعة الجدول رقم (٥) يتبين لنا أن نسبة العزوبة عند الذكور في القضاء (٩٩,٥٦٪) متقاربة مع المعدل الوطني (٩٩,٨٪) إلا أنها أعلى عند الذكور منها عند الإناث سواء في القضاء (٩٦,٢٩٪) أم في لبنان (٩٥,٤٪).

وتستمر هذه النسبة على هذا المنوال حتى عمر ٣٤ سنة حيث تنقلب المعادلة فتنخفض نسبة العزوبة، ابتداء من سن ٣٥، عند الذكور سواء في القضاء (١٤,٨٩٪) أم في لبنان (١٩,٢٪) مقابل نسبتها عند الإناث في القضاء (٢٦,٦٧٪) وفي لبنان (٢٠,٧٪). وتستمر على هذا المنوال وتستقر عند نسبة

(٣٥, ١٪) في القضاء و(٧, ٣٪) في لبنان للذكور مقابل (٨, ٤٪) في القضاء و(٩, ٦٪) في لبنان للإناث في الفئة العمرية ٥٥-٥٩.

ونستخلص من هذه النسب أن: نسبة العزوبة بين الذكور في بعلبك هي منخفضة بشكل عام بالمقارنة مع المعدل الوطني. وخصوصاً إبتداءً من سن ٣٠ وأكثر. فالزواج في القضاء كما سبق لنا القول هو قيمة اجتماعية مرغوبة ويشجع عليها: فنسبة العازبين من عمر ٤٠-٤٤ التي تبلغ (٠٦, ٩٪) في القضاء و(٢, ١٠٪) في لبنان تنخفض بشدة بعد سن ٤٤ على مستوى القضاء (٧٨, ٢٪) مقارنة مع المعدل الوطني(٩, ٦٪).

أما نسبة العازبات في الفئة ٣٥-٣٩، والتي يمكن اعتبارها عزوبة متقدمة في السن، فتبلغ (٦٧, ٢٦٪) في القضاء مقابل (٧, ٢٠٪) في لبنان؛ أما العزوبة المطلقة (النهائية) والتي تبدأ في القضاء في سن ٤٠ للإناث، وعلى الرغم من أن نسبتها (٤, ١٤٪) هي أقل بقليل من المعدل الوطني (٢, ١٥٪)، إلا أن كلتيهما مرتفعتان. والسبب الأساسي في ذلك يعود إلى الخسائر التي لحقت بفئة الشباب الذكور من عمر ١٩ وحتى ٣٨ سنة (وهي ما يوازي في الجدول الفئة العمرية ٤٠-٥٩ سنة). وهي تنعكس حكماً على الفئات العمرية الأصغر مباشرة عند الإناث.

أما نسب الزواج عند الذكور في القضاء، فهي بشكل عام أعلى من مثيلاتها على المستوى الوطني... مع الإشارة إلى أن نسب الزواج عند من هم في الفئة العمرية من ١٥-١٩ هي شبه معدومة (٣٣, ٠٪) في بعلبك و(١, ٠٪) في لبنان. على عكس نسبة العزوبة، فإن نسبة الزواج عند الإناث هي أعلى من نسبتها عند الذكور من عمر ١٥ حتى ٣٤. تتغير المعادلة بعد ذلك لتبدأ بالارتفاع عند الذكور أكثر منها عند الإناث ابتداءً من سن ٣٥.

ج - أعمار الزواج:

الجدول رقم (٦): توزع المقيمين المتزوجين من عمر ١٠ وأكثر بحسب الجنس والعمر عند الزواج الأول في بعلبك وفي لبنان ١٩٩٦ (٪)

القضاء	بعلبك		لبنان	
العمر / الجنس	ذكور	إناث	ذكور	إناث
١٠-١٤	٠،٢٧	٤،٧٧	٠،١	٥،٢
١٥-١٩	٩،٠١	٤٤،٣٦	٧،٩	٤٢،٤
٢٠-٢٤	٣٥،٩٩	٣٦،٠١	٣٢،٦	٣٣،٤
٢٥-٢٩	٣٤،٥٦	١١،٤١	٣٣،٦	١٢،٣
٣٠-٣٤	١٤،٩٢	٢،٤٥	١٦،٤	٣،٦
٣٥-٣٩	٣،٨٧	٠،٧٠	٥،٧٣	١،٠٨
أكثر من ٤٠	١،١٦	٠،٢٤	٢،٧٧	٠،٥٠

شهدت أعمار الزواج تطوراً بارزاً خلال ما يقارب ٦٠ عاماً. ويتبين لنا من الجدول رقم (٦) أن نسبة (٢٨ , ٩٪) من الذكور في القضاء و(٨٪) في لبنان حصل زواجهم الأول عندما كانوا في عمر ١٠-١٩ سنة. بينما (٠٣ , ٤٩٪) من الإناث في القضاء و(٦ , ٤٧٪) منهن في لبنان حصل زواجهن الأول في الفئة العمرية نفسها.

في المقابل يكشف لنا توزع المقيمين الذكور عام ١٩٩٦، سواء في القضاء أم على المستوى الوطني، عن غياب هذه الحالة في الفئة العمرية ١٠-١٤ سنة. كذلك الأمر بالنسبة للإناث سواء في القضاء (صفر٪) أم في لبنان (٠١ , ٠٪)[1].

وبتوضيح أكثر هناك (٧ , ٣٧٪) من الذكور من عمر ١٥-٣٩ متزوجون حالياً مقابل (٥٧ , ٩٨٪) سبق أن تزوجوا في الفئة العمرية نفسها (الظاهرة ذاتها تتكرر عند الذكور على المستوى الوطني).

وظاهرة الزواج المبكر، في الفترة السابقة، هي أكثر تجلياً عند الإناث، سواء على مستوى القضاء أم على المستوى الوطني؛ فقد شكلت نسبة المتزوجات في

١- وزارة الشؤون الاجتماعية: مسح المعطيات الإحصائية (انظر جداول توزع المقيمين الذكور والإناث من عمر ١٥ سنة وما فوق حسب الفئة العمرية والحالة الزواجية في قضاء بعلبك وفي لبنان)، مرجع سابق.

القضاء اللواتي حصل زواجهن الأول في الفئة العمرية ١٥-٣٩ سنة نسبة (٩٤,٨٩٪) بينما هي شكلت نسبة (٤٢,٧٪) من المقيمات المتزوجات في الفئة العمرية نفسها حالياً.

والظاهرة نفسها تتكرر على المستوى الوطني، وبمعدلات متقاربة مع المعدلات في القضاء.

أما الملاحظات التي يمكن تسجيلها فهي:

الملاحظة الأولى: غياب ظاهرة الزواج المبكر جداً دون ١٤ سنة سواء عند الذكور أم عند الإناث على مستويي القضاء والوطن؟

الملاحظة الثانية: شبه غياب للزواج المبكر جداً لدى الذكور في فئة عمر ١٥-١٩.

الملاحظة الثالثة: تراجع الزواج المبكر عند الإناث تراجعاً ملحوظاً في فئة العمر ١٥-١٩ وهي الفئة التي سجلت سابقاً أعلى نسبة زواج (راجع الجدول رقم ٦).

الملاحظة الرابعة: تأخر سن الزواج سواء عند الذكور أم عند الإناث في قضاء بعلبك، كما في لبنان، فهناك نسبة (٧٠,٥٥٪) من الزيجات لدى الذكور تمت في عمر ما بين ٢٠-٢٩ سنة عند الزواج الأول: وهناك (٨٠,٣٧٪) من الزيجات لدى الإناث تمت في عمر ما بين ١٥-٢٤ سنة عند زواجهن الأول، بينما في جدول توزع المقيمين والمقيمات عام ١٩٩٦ من عمر ١٥ سنة وأكثر حسب الحالة الزواجية لم نجد سوى (١٣,٢٪) متزوجات من الفئة ١٥-٢٤ و(١٢,٨٪) عند الذكور المتزوجين في الفئة ٢٠-٢٩ سنة.

أما متوسط العمر عند الزواج الأول عند الذكور في القضاء فقد بلغ ٢٦,١ سنة وعند الإناث ٢٠,٨ سنة وبفارق يبلغ ٥,٣ سنوات.

د - الطلاق والترمل:

الجدول رقم (٧): نسب الطلاق والترمل بحسب الجنس في قضاء بعلبك وفي لبنان ١٩٩٦ (٪)

الحالة الزواجية		الطلاق		الترمل	
القضاء	الجنس	ذكور	إناث	ذكور	إناث
بعلبك		٠،٥	١،٢٢	٢،٥	١٦،١٩
لبنان		٠،٧٠	١،٧٨	٢،٧٨	١٨،٨٤

ما عدا الانحرافات الناتجة عن صغر حجم العينة الممثلة للقضاء، فإن النسب الواردة في الجدول رقم (٧) تكشف لنا عن انخفاض المعدلات في القضاء سواء بالنسبة للطلاق أم للترمل وسواء بالنسبة للذكور أم للإناث عن مثيلاتها على الصعيد الوطني. أما عند المقارنة بحسب النوع فهي موجودة بنسب أقل عند الذكور في القضاء وفي لبنان، عنها عند الإناث. أما في ما يخص الانخفاض البسيط للطلاق عند الذكور في القضاء عنه في لبنان فيمكن تفسيره أساساً من خلال ارتفاع نسبة تعدد الزوجات (٧٩,٠٪) في القضاء بالمقارنة مع مثيلتها على المستوى الوطني (٤١,٠٪). والظاهرة الملفتة للانتباه هي التفاوت الكبير في نسبة الترمل لدى الذكور في القضاء (٢,٥٪) ولبنان (٢,٧٨٪) من جهة وبين نسبته لدى الإناث (١٦,١٩٪) في القضاء و(١٨,٨٤٪) في لبنان. حيث توجد حالة ترمل بين كل ٣٩,٨ متزوج في القضاء مقابل ٣٥,٧ متزوج على الصعيد الوطني وحالة ترمل بين كل ٦,١ متزوجات في القضاء مقابل كل ٥,٣ متزوجة على الصعيد الوطني؛ بمعنى آخر تشكل حالات الترمل عند النساء ستة أضعاف مثيلاتها عند الرجال في القضاء، ويعود السبب بشكل رئيسي إلى الحرب وما خلفته من خسائر بشرية وخصوصاً في صفوف الفئة العمرية من عمر ٤٤-٧٤ سنة وهي تتوافق عند بداية الحرب مع فئة الشباب من عمر ١٩ سنة وحتى ٥٣ سنة.

كما نلاحظ انخفاض نسبة الترمّل في القضاء بالمقارنة مع مثيلتها على الصعيد الوطني، ويعود ذلك إلى أن نسبة الضحايا من الذكور في القضاء

بسبب الحرب كانت أقل من مثيلتها على الصعيد الوطني. فالقضاء، وبسبب استقرار الأوضاع الأمنية فيه، شكل نقطة جذب للسكان والإقامة فيه. أضف إلى ذلك، وبنسبة أقل، أن الوفيات الطبيعية عند كبار السن من الذكور هي أعلى منها عند الإناث.

وتشكل حالات الترمل، عند المتزوجات تحديداً، عبئاً كبيراً على أسرهن خصوصاً عندما لا يوجد في الأسرة أي معيل آخر (سواء أكان عمل الأم أم أحد الأولاد الخ...) ممّا يفترض تدخلاً اجتماعياً من قبل الدولة أو منظمات المجتمع المدني لمصلحة هذه الفئات لتمكينها وتنمية قدراتها لتتمكن من تأمين معيشة كريمة دون عوز.

هـ - الخصوبة ووفيات الأطفال:

١ - الخصوبة السكانية الكلية:

شكل عدم توافر بيانات عن الخصوبة على مستوى القضاء عائقاً أمام الكشف عن خصوصيات الأقضية في البقاع. إلا أنني، في ضوء البيانات المتوافرة عن الخصوبة على مستوى المحافظة، سأحاول أن أظهر صورة الخصوبة على مستوى قضاء بعلبك.

الجدول رقم (٨): معدلات الخصوبة الكلية (١٥-٤٩) بحسب المحافظة والفترة الخمسية السابقة على المسح لعام ١٩٩٦[1]

الفترة قبل الحمل / المحافظة	٠-٤	٥-٩	١٠-١٤
بيروت	١.٩	٢.٠	٢.٢
جبل لبنان	٢.١	٢.٥	٣.١
الشمال	٣.٥	٤.٥	٥.٤
البقاع	٢.٧	٣.١	٤.٩
الجنوب	٢.٩	٤.٠	٤.٥
النبطية	٢.٦	٣.٨	٤
المعدل العام	٢.٦	٣.٢	٤

يتبيّن من الجدول أعلاه أن معدل الخصوبة في البقاع من العام ١٩٨٢ إلى العام ١٩٨٦ جاء في الترتيب الثاني، بنسبة ٤,٩ أولاد، بعد الشمال ٥,٤ أولاد؛ ثم الجنوب ثالثاً بنسبة ٤,٥ أولاد، وهي كلها معدلات أعلى من المعدل الوطني (٤ أولاد). أما معدلات الخصوبة في المحافظات الثلاث الأخرى فأحدها تساوى مع المعدل الوطني (النبطية: ٤ أولاد) والمعدلان الآخران كانا أدنى من المعدل الوطني: جبل لبنان ٣,١ أولاد وبيروت ٢,٢ ولدان.

إلا أن هذه المعدلات شهدت تراجعاً في الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩١ في كل المحافظات دون استثناء. وكانت النسبة الأعلى للتراجع في البقاع، والذي أصبح معدل الخصوبة فيه ٣,١ أولاد، أي بانخفاض ١,٨ ولد، واحتل الترتيب الثالث بعد الشمال والجنوب. وقد استمرت الخصوبة بالانخفاض في الفترة ما بين ١٩٩٢-١٩٩٦. واستقر البقاع آنذاك على خصوبة تعادل ٢,٧ ولدان وهي نسبة أعلى بفارق بسيط من المعدل الوطني البالغ ٢,٦ ولدان. واستمر البقاع في الترتيب الثالث بعد الشمال الذي احتفظ بأعلى معدل خصوبة ٣,٥ أولاد والجنوب ٢,٩ ولدان واستمرت بيروت في أدنى معدل خصوبة ١,٩ ولد.

١- وزارة الصحة العامة، جامعة الدول العربية - المشروع العربي للنهوض بالطفولة: المسح اللبناني لصحة الأم والطفل - التقرير الرئيسي، ١٩٩٨.

ونستخلص من ذلك حصول تراجع في الخصوبة الكلية في معدل كل محافظة على حدة، وبالتالي في المعدل الوطني.

أما على مستوى القضاء فيمكننا الاستدلال على تراجع الخصوبة السكانية فيه، إلا أنه وفي ضوء معرفتنا بأقضية البقاع وبتركيبتها السكانية - السوسيولوجية افترض أن معدل الخصوبة في قضاء بعلبك، وعلى الرغم من تراجعه، بسبب العوامل العامة المؤثرة في الخصوبة السكانية: كارتفاع المستوى التعليمي للزوجين والظروف المعيشية الصعبة... الخ، لا يزال أعلى من المعدل العام في المحافظة خاصة وأن الإنجاب وخصوصاً للذكور، ما انفكّ يشكّل قيمة اجتماعية معتبرة ويُشجَّع عليها.

٢- وفيات الأطفال:

تعتبر وفيات الأطفال أحد المؤشرات الدالة على الحالة الصحية العامة وهي تؤثر سلباً أم إيجاباً في العمر المتوقع عند الولادة والذي يشكل أحد مكونات دليل التنمية البشرية.

والمعلومات المتوافرة في هذا الإطار تقتصر على مستوى المحافظات، ومن خلالها سنستدل على واقعها في قضاء بعلبك.

الجدول رقم (٩): معدل وفيات الأطفال في لبنان حسب المحافظات لعام ١٩٩٦ (٠/٠٠)[1]

المحافظة	معدل وفيات الرضع (دون السنة)	معدل وفيات الأطفال (دون الخمس سنوات)
بيروت	١٩،٦	١٩،٦
جبل لبنان	٢٧،٦	٣٠،٦
الجنوب	٢٧،٢	٣٢،٣
البقاع	٣٩،٨	٣٩،٨
الشمال	٤٨،١	٥٣،٧
المعدل العام	٢٧،٩	٣٢،٢

يبين لنا هذا الجدول التفاوت الكبير في معدلات وفيات الأطفال بين المحافظات حيث يحتل الشمال الترتيب الأعلى في معدلات الوفيات سواء للرضع (٠/٠٠٤٨,١) أم للأطفال (٠/٠٠٥٣,٧) يأتيه البقاع بـ(٠/٠٠٣٩,٨) لكل من وفيات الرضع والأطفال. وأدنى نسبة لهذين المعدلين موجودة في بيروت (٠/٠٠١٩,٦) لكل منهما. وتجدر الإشارة إلى أن محافظتي البقاع والشمال هما الوحيدتان بين المحافظات اللتان تزيد معدلاتهما عن المعدلات الوطنية البالغة (٠/٠٠٢٧,٩) لوفيات الرضع و(٠/٠٠٣٢,٢) لوفيات الأطفال. وهذه الزيادة في المعدلات تلعب دوراً في تدني مستوى التنمية البشرية في هاتين المحافظتين بالمقارنة مع المحافظات الأخرى وتعتبر أحد مؤشرات التخلف فيهما.

إلا أن هذه المعدلات على مستوى المحافظات تنطوي على تفاوتات بين أقضية كل محافظة[2] وبشكل خاص بين أقضية البقاع. فقد سبق لبعثة ارفد أن أشارت في تقريرها إلى المستوى المعيشي المتفاوت بين أقضية البقاع حيث إن المنطقة التي توجد فيها قرى لا تزال في مرحلة عدم التنمية أو في مرحلة التخلف المطلق هي: شمال البلاد الذي يشتمل في أن واحدٍ على قرى محافظة الشمال وقرى شمال البقاع (الهرمل وبعلبك)[3]. وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ على مستويات

١- المسح اللبناني لصحة الأم والطفل، مرجع سابق.
٢- وبين الأحياء في مدينة بيروت.
٣- Mission IRFED Besoins et Possibilités de développemnet du Liban, Ministère du Plan, Beyrouth -1961, Tome II, P,96

المعيشة في هذه المناطق إلا أن التفاوت لا يزال قائماً بين أقضية البقاع، بسبب اختلاف درجة تأثير العوامل المؤدية لوفيات الرضع والأطفال على كل منها (المستوى التعليمي للأهل، أم مستوى مداخيل الأسر، مستوى توافر المؤسسات الصحية ذات النوعية الجيدة وغيرها... الخ).

أضف إلى ذلك أنه يوجد (٦ ,١١٪) من الحوامل وضعن حملهن في مؤسسة صحية حكومية و(٧٪) منهن قمن بذلك في المنزل. كذلك سجلت في البقاع أدنى نسبة متابعة للحمل من قبل طبيب (٧٥٪). وهذه الممارسات غالباً ما تتم في المناطق والفئات الاجتماعية ذوات المداخيل المنخفضة من جهة وحيث المستويات التعليمية للنساء خصوصاً هي أيضاً منخفضة. كل هذه المؤشرات وغيرها من المؤشرات الواردة في هذا البحث تظهر لنا أن معدلات وفيات الرضع والأطفال في القضاء لا تزال مرتفعة؛ مع الإشارة إلى أن آلية التفاوت تعمل حتى في داخل القضاء الواحد على أساس التفاوت الاجتماعي والثقافي بين الأسر المعيشية، ممّا يتطلب تدخلاً من المعنيين في القطاع العام أو المنظمات غير الحكومية للحدّ من هذه الوفيات بمعالجة العوامل المؤثرة فيها والمسببة لها.

الفصل الثالث

السكن وخصائصه

يشكّل المسكن بمكوناته المختلفة أحد المؤشرات المعبرة سواءً عن النمط المعيشي أم عن المستوى المعيشي لأية مجموعة سكانية. فما هي أوضاع المساكن في قضاء بعلبك وما هي دلالاتها؟

١- أنواع السكن:

الجدول رقم (١): توزع الأسر بحسب نوع المسكن وشكل إشغال المسكن[1]

نوع المسكن / شكل إشغال	شقة في مبنى		مسكن مستقل		مسكن غير ذلك		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
المسكن بأكمله ملك الأسرة	١٢٦٠٦	٦٣٫٨٩	٨٨٧١	٨٧٫٨٤	١٠	١٠٠	٢١٤٨٧	٧٢٫٠١
حصة من المسكن ملك الأسرة	٣٤٩٢	١٧٫٧٠	٦٨٠	٦٫٧٣			٤١٧٢	١٣٫٩٨
المسكن بالإيجار	١٦٣٤	٨٫٢٨	٢٢٣	٢٫٢١			١٨٥٧	٦٫٢٢
غير ذلك	٢٠٠٠	١٠٫١٣	٣٢٥	٣٫٢٢			٢٣٢٤	٧٫٧٩
المجموع	١٩٧٣١	١٠٠	١٠٠٩٩	١٠٠	١٠	١٠٠	٢٩٨٤١	١٠٠

يتبين من قراءتنا للجدول رقم (١) أن نسبة (٣٣,٨٪) من الأسر في قضاء بعلبك تقيم في مسكن مستقل وهي نسبة أقل من المعدل في محافظة البقاع (٥٠,٦٪)، ولكنها أعلى من المعدل الوطني البالغ (٢٦,٣٪)، وبالتالي هناك (٦٦٪) يقيمون في شقة في مبنى مقابل (٤٨,٨٪) كمعدل لمحافظة البقاع بينما هي تبقى أقل من المعدل الوطني البالغ (٧٣,١٪)(*). وفي الواقع تتسم

١- كل الإحصاءات والجداول مأخوذة من مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن. وفي الحالات الأخرى سأشير إلى المصدر.

❖ على الرغم من اختلاف المعدلات بين مسح الأوضاع المعيشية للأسر ومسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن إلا انه تبين لنا أن الدلالات العامة للمعدلات لا تتناقض. مثلاً: المعدل الوطني للمساكن المستقلة حسب مسح المعطيات هو (١٩,٣٪) و(٨٣,٣٪) للمساكن المستأجرة

المساكن الفردية، التي تشكل نسبة مرتفعة من مساكن الأسرة ذات الدخل المتواضع، بطابع ارتجالي وتتركز في المناطق القليلة التمدن[1].

٣-٢ أشكال الحيازة:

يكشف لنا الجدول نفسه أن أغلبية أسر قضاء بعلبك تملك مسكنها بأكمله (٧٢,٠١٪) مقابل (٦٣,٧٪) على المستوى الوطني، وهناك (١٣,٩٨٪) يملكون المسكن جزئياً مقابل (٣,٧٪) كمعدل وطني، بينما هناك فقط (٦,٢٢٪) من الأسر يسكنون بالإيجار وهي نسبة أقل بكثير من مثيلتها على المستوى الوطني (٢٣,٣٢٪). ويعود هذا التفاوت في أشكال الحيازة إلى الاختلاف في نمط المعيشة بين المدن والأرياف حيث تزداد هذه النسبة في المدن والضواحي وتقل في الأرياف... (ترتفع نسبة المساكن المستأجرة في بيروت إلى (٤٨,٧٪) وفي ضواحيها إلى (٣٣,٧٪))[2].

أما بالنسبة إلى وجود مسكن ثانوي وبغياب التفاصيل الدقيقة والتي تميز الأقضية فإن الإحصاء المتوافر هو على مستوى محافظة البقاع ككل وبالتالي فالكلام في هذا الإطار يكتسب قيمة دلالية وليس قيمة إحصائية. فهناك (١٠,٦٪) من المقيمين في المحافظة يملكون مسكناً ثانوياً بينما هناك (٢٦٪) لا يملكون على الرغم من حاجتهم لمسكن ثانوي. وأكثر من نصف عدد المقيمين (٦٣,٤٪) لا يملكون ولا يحتاجون إلى مسكن ثانوي لأن العلاقة قوية جداً بين امتلاك مسكن ثانوي وفئة الدخل، ولأن قضاء بعلبك يعتبر من الأقضية التي ترتفع فيها نسبة الفقراء، وحيث أغلبية العاملين هم من ذوي الدخل المحدود، لذلك يمكننا الاستنتاج أن حصة القضاء من هذه الـ(١٠,٦٪) هي ضعيفة نسبياً.

١- إدارة الإحصاء المركزي: الأوضاع المعيشية للأسر في العام ١٩٩٧، مرجع سابق، ص٤٦، وهو ما تأكد لنا أيضاً في مسح ميداني جزئي لبعض قرى شمال بعلبك حيث تبين أن أغلبية المساكن هي مستقلة ولكنها جد متواضعة وبعضها وليس بقليل مبني من الطين وسطحه لا يزال من التراب.

٢- إدارة الإحصاء المركزي: الأوضاع المعيشية للأسر في العام ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ٤٩.

الجدول رقم (٢): توزع الأسر بحسب عدد غرف المسكن وعدد أفراد الأسرة[1]

عدد الغرف	غرفة واحدة		غرفتان		ثلاث غرف		أربع غرف		خمس غرف		ست غرف أو أكثر		غير مبني/ مسكن غير لائق		المجموع	
عدد أفراد الأسرة	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
فرد واحد	٧٠٠	٣٧.٢٠	٦٨٠	١٠.٢٩	٣٩٦	٤.١٤	٢٠٣	٢.٨٤	١١٢	٢.٧٨	٢٠	١.٢٠	١٠	١٠٠.٠٠	٢١٢١	٧.١١
فردان	٣٢٥	١٧.٣٠	٨٦٢	١٣.٠٦	٨١٢	٨.٤٩	٦١٩	٨.٦٦	٢٠٣	٦.٨٧	١٢٢	٧.٢٣			٢٩٤٣	٩.٨٦
٣ أفراد	٢١٣	١١.٣٥	٦٨٠	١٠.٢٩	١١٦٧	١٢.٢١	٦٠٩	٨.٥٢	٢٨٤	٩.٦٢	١٤٢	٨.٤٢			٢٠٩٦	١٠.٣٧
٤ أفراد	٢١٣	١١.٣٥	٩٠٢	١٣.٦٧	١١٢٧	١١.٧٨	٧٢١	١٠.٠٩	٤١٦	١٤.٠٩	٢٤٤	١٤.٤٦			٣٦٢٤	١٢.١٤
٥ افراد	١٦٣	٨.٦٥	٩٩٥	١٥.٠٥	١٤٩٢	١٥.٦١	١٠٨٦	١٥.٢٠	٦٥٠	٢١.٩٩	٣٣٥	١٩.٨٨			٤٧٢٠	١٥.٨٢
٦ أفراد	٦١	٣.٢٤	٨٦٣	١٣.٠٦	١٦٣٤	١٧.٠٩	١٢٩٩	١٨.١٨	٣٦٥	١٢.٣٧	٢٤٥	٢٠.٤٨			٤٥٦٧	١٥.٣١
٧ أفراد	٥١	٢.٧٠	٦٥٠	٩.٨٣	٩٩٥	١٠.٤٠	٩٢٤	١٢.٩٣	٣٩٦	١٣.٤٠	١٧٣	١٠.٢٤			٣١٨٧	١٠.٦٨
٨ أفراد	٥١	٢.٧٠	٣٦٥	٥.٥٣	٨٣٢	٨.٧٠	٥٢٨	٧.٣٩	٢٤٤	٨.٢٥	١٦٢	٩.٦٤			٢١٨٢	٧.٣١
٩ أفراد	٥١	٢.٧٠	٣٥٥	٥.٣٨	٤٩٧	٥.٢٠	٥٢٨	٧.٣٩	٩١	٣.٠٩	٢	١.٨١			١٥٥٣	٥.٢٠
١٠ أفراد وأكثر	٥١	٢.٧٠	٢٥٤	٣.٨٤	٦٠٩	٦.٣٧	٦٢٩	٨.٨١	١٩٣	٦.٥٣	١١٢	٦.٦٣			١٨٤٧	٦.١٩
المجموع	١٨٧٨	١٠٠	٦٦٠٨	١٠٠	٩٥٦١	١٠٠	٧١٤٥	١٠٠	٢٩٤٥	١٠٠	١٦٨٥	١٠٠	١٠	١٠٠	٢٩٨٤١	١٠٠

١- مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن ١٩٩٦.

٣-٣ المساحة العامة:

إذا كان الامتلاك الكلي أو الجزئي لـ(٩٨,٨٥٪) من المساكن في القضاء، كما إستقلالية المسكن لا يعتبران بحد ذاتهما مؤشرين على مستوى معيشي مرتفع، بسبب اختلاف مواصفات المساكن من جهة وكون الملكية يمكن أن تشمل قصراً كما تشمل بيتاً ترابياً قديماً جداً؛ يبقى القول إن الارتباط بين حجم الأسرة وعدد الغرف التي تشغلها يشكل أحد المؤشرات على درجة إشباع الحاجة إلى المسكن، وهو ما يكشف لنا عنه الجدول رقم (٢) حيث إن نسبة (٢٩,٦٪) من الأسر يشغلون غرفة واحدة (مقابل (٢,٢٪) كمعدل في محافظة البقاع و(٧,٤٪) كمعدل وطني) وتتوزع بنسبة (٦,٥٤٪) منها على فئة درجة الإشغال الطبيعي بينما تتوزع الأسر الباقية بين درجة الإشغال الكثيف المقبول مؤقتاً (٧٠,٢٢٪) والإشغال الكثيف جداً (٧٠,٢٢٪) مقابل (٨٥,٢٩٪) لهذه الفئة الأخيرة على المستوى الوطني[1].

وتشكل الأسر التي تشغل غرفتين نسبة (١٤,٢٢٪) (مقابل (٤,١٠٪) كمعدل في محافظة البقاع و(٧,١٥٪) كمعدل وطني). وهي تتوزع بين درجة الإشغال الطبيعي بنسبة (٩٦,٢٣٪) ودرجة الإشغال القليل المعتدل بنسبة (٣٥,٢٣٪). أما الأسر الباقية فتتوزع بين إشغال كثيف مقبول مؤقتاً (١١,٢٨٪) وإشغال كثيف جداً (٥٨,٢٤٪) مقابل (٦٩,١٧٪) للفئة الأخيرة على المستوى الوطني.

وتشكل الأسر التي تشغل ثلاث غرف نسبة (٣٢٪) (مقابل (٤,٢٥٪) في محافظة البقاع و(٨,٢٣٪) كمعدل وطني). وهي تتوزع بين إشغال طبيعي (٧٠,٣٢٪) وإشغال قليل معتدل (٩٩,٢٣٪) وإشغال قليل جداً (٦٣,١٢٪) وإشغال كثيف مقبول مؤقتاً (١٠,١٩٪) وإشغال كثيف جداً (٥٧,١١٪) مقابل (٧٢,٦٪) للفئة الأخيرة على المستوى الوطني.

١- كل المعدلات الوطنية مأخوذة من الأوضاع المعيشية للأسر في عام ١٩٩٧، مرجع سابق. وقد اعتمدت تصنيف فئات الإشغال للمسكن الواردة في المرجع ذاته. أما احتساب المعدلات المحلية فقد قمت به شخصياً.

وتشكل الأسر التي تشغل أربع غرف نسبة (٢٣,٩٪) (مقابل (٣٣,٢٪) في محافظة البقاع و(٢٥,٨٪) كمعدل وطني) وهي تتوزع بين إشغال طبيعي (٢٠,٣٢٪) وإشغال قليل معتدل (٣٣,٣٨٪) وإشغال قليل جداً (٣٠,١١٪) أما الإشغال الكثيف المقبول مؤقتاً فيمثل (١٦,٢٠٪) وفي لبنان (٦,٩٨٪).

أما الأسر التي تشغل خمس غرف فتشكل نسبة (٩,٨٪) (مقابل (١٨,٧٪) كمعدل في كل من محافظة البقاع وعلى المستوى الوطني) وهي تتوزع بين (٩,٦٢٪) إشغال طبيعي و(٢١,٦٥٪) إشغال قليل معتدل و(٦٨,٧٢٪) إشغال قليل جداً، مقابل (٨٣,٦٤٪) على المستوى الوطني لهذه الفئة الأخيرة.

أما الأسر التي تشغل ست غرف وأكثر فنسبتها (٥,٦٪) مقابل (٥,٨٪) كمعدل في محافظة البقاع و(٧,٣٪) كمعدل وطني. وهي تتوزع بين درجة إشغال قليل معتدل (٨,٤٤٪) وبين درجة إشغال قليل جداً ونسبتهما (٩١,٣٦٪) مقابل (٩٥,١٥٪) لدرجة الإشغال الأخيرة على المستوى الوطني.

أما توزع الأسر بحسب مؤشر الغرف لدليل المسكن المعتمد في خارطة الأحوال المعيشية[1] فيكشف لنا عن الآتي:

شكلت نسبة الأسر المكونة من فرد أو إثنين والتي تسكن في غرفة واحدة (٤٤,٦٠٪) وهي تعتبر فوق العتبة بينما اعتبرت (٥٥,٤٠٪) من الأسر التي يزيد حجمها عن شخصين، وتسكن في غرفة واحدة، تحت العتبة. وشكلت نسبة الأسر المكونة من ٤ أشخاص وما دون والتي تسكن في غرفتين (٤٧,٣١٪) وهي تعتبر فوق العتبة بينما اعتبرت نسبة (٥٢,٩٦٪) من الذين يسكنون في غرفتين دون العتبة.

وتوجد نسبة (٦٩,٣٣٪) من الأسر المكونة من ٦ أشخاص وما دون، والتي تسكن في ثلاث غرف، وهي فوق العتبة، بينما بلغت نسبة الأسر دون العتبة، والذين يسكنون في ثلاث غرف، (٣٠,٦٧٪). وهناك (٨٣,٨٠٪) من الأسر من حجم ٨ أشخاص وما دون يسكنون في أربع غرف وهي تعتبر فوق العتبة

١- للتعرف على طريقة احتساب علامات مؤشر الغرف لدليل المسكن انظر (وزارة الشؤون الاجتماعية) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، دار الفارابي، بيروت، ١٩٩٨، ص١٥٠-١٤٩.

بينما (٢٠, ١٦٪) من الذين يسكنون في أربع غرف هم دون العتبة. وبشكل عام فإن كل الأسر التي تسكن في خمس غرف وما فوق تعتبر فوق العتبة (باستثناء عدد قليل من الأسر التي يتجاوز عدد أفرادها عشرة أشخاص).

وتبلغ النسبة الإجمالية للأسر دون العتبة بحسب هذا المؤشر (٢٣, ٢٨٪) في القضاء مقابل (٨, ١٧٪) على المستوى اللبناني[1]. وفي المحصلة الأخيرة يؤكد لنا هذا المؤشر، كما احتساب كثافة الأشغال، على المستوى المتدني لإشباع الحاجات الأساسية إلى المسكن في القضاء وعلى التفاوت بين هذا المستوى على صعيد القضاء بالمقارنة سواء مع المستوى على صعيد المحافظة أم على المستوى الوطني.

٣-٤ التجهيزات الخاصة بالمسكن:

لا تتوافر إحصاءات دقيقة عن نسبة امتلاك الأسر في القضاء للتجهيزات الخاصة بالمسكن، أما المتوافر منها فهو معدلات عامة على مستوى محافظة البقاع حيث يتبين أن (٥, ٩٠٪) من الأسر لديها براد و(٩, ٨٥٪) لديها غسالة و(٣, ٧٤٪) لديها تلفزيون و(١, ٣٨٪) فيديو و(٤, ٢١٪) هاتف و(٣, ١٣٪) تلفون خلوي و(٢, ٢٪) كومبيوتر[2].

وهذه المعدلات العامة تخفي تمايزات بين أقضية البقاع نفسه حيث إن مستويات المعيشة متفاوتة بينها. وحيث إن نسبة حرمان بعض الأسر من امتلاك بعض التجهيزات، كما تظهره الإحصاءات، تزيد في بعض قرى قضاء بعلبك بسبب مستويات المعيشة المتدنية جداً فيها.

أما الرغبة في امتلاك هذه التجهيزات فقد أتى الهاتف في طليعتها لدى (٢, ٦٠٪) من الأسر. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة المالكين للهاتف في القضاء شكلت (٤, ٢١٪) في المحافظة ونسبتها في القضاء هي أقل من ذلك، إلا أن

١- بالنسبة لهذا المعدل انظر: وزارة الشؤون الاجتماعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، مرجع سابق، ص ١٤٩.
٢- الأوضاع المعيشية للأسر، مرجع مذكور، ص ١٧٣.

هذه النسبة قد زادت وستزيد في القضاء بعد أن تم تركيب مجموعة من السنترالات الجديدة (راجع الفصل السادس، فقرة الاتصالات) والعمل مستمر في مجموعات أخرى من السنترالات بما يؤدي إلى تحقيق هذه الرغبة للأسر المهتمة.

أما الحاجات الأخرى التي ترغب الأسر المحرومة بالحصول عليها فهي البراد (٨,٨٪) والغسالة (١٢,٥٪) مما يؤدي إلى تعميم استخدام هاتين الآلتين في حال تحقق الرغبة. يأتيهما التلفزيون (١٥,٧٪) مما يبقى (١٠٪) من المقيمين لا يبالون بهذا الجهاز الآلة كذلك الأمر بالنسبة للفيديو. الجهاز الذي لم يحظ برغبة كبيرة في امتلاكه (١٥,٢٪) على الرغم من النسبة الهزيلة جداً لمن يملكونه (٢,٢٪)، فهو الكومبيوتر وأسباب ذلك تعود إلى عدم الحاجة الملحة من جهة والقدرة الشرائية المتدنية لأغلبية السكان من جهة ثانية وطبيعة النشاطات الاقتصادية السائدة في القضاء من جهة ثالثة.

٣-٥ التجهيزات الخاصة بالبناية:

لقد أشارت دراسات عديدة ومنها دراسة بعثة أيرفد إلى الحرمان الشديد من هذا النوع من التجهيزات في القضاء والذي استمر في الفترة التي سبقت الحرب. وفي أثناء الحرب وبسبب الغياب الكلي لخدمات الإدارات الحكومية، انطلقت مبادرات خاصة لتأمين مياه الشرب في بعض القرى عبر حفر آبار ارتوازية ومد شبكة مياه وتأمين هذه الخدمة لقاء بدل شهري مقطوع. كذلك تم شراء واستثمار المولدات الكهربائية والتي ما تزال حتى الآن تؤمن التيار الكهربائي، في حال إنقطاعه، وذلك لقاء اشتراك شهري. كذلك تم استحداث سنترالات هاتفية داخلية وخارجية كما سبقت الإشارة إلى ذلك. إلا أن هذه المبادرات الذاتية لم تعمَّم وظلت قرى عديدة تعاني من الحرمان.

ويكشف لنا مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن توزع الأسر حسب نوع شبكة المياه كما يوضحها الجدول الآتي:

الجدول رقم (٣): توزع الأسر بحسب نوع شبكة المياه في المسكن ونوع المسكن في قضاء بعلبك ١٩٩٦

نوع المسكن / شبكة المياه	شقة في مبنى		مسكن مستقل		مسكن غير ذلك		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الشبكة العامة للمياه	١٣٢٩٦	٦٧،٣٩	٦٧٥٠	٦٦،٨٣	١٠	١٠٠	٢٠٠٥٦	٦٧،٢١
الشبكة العامة وبئر ارتوازي معاً	٢٣٥٥	١١،٩٣	٦٩٠	٦،٨٣			٣٠٤٥	١٠،٢٠
شبكة خاصة أو بئر ارتوازي	١٧٧٦	٩،٠٠	٩٠٣	٨،٩٤			٢٦٨٠	٨،٩٨
المسكن غير موصول بشبكة المياه	٢٣٠٤	١١،٦٨	١٧٥٦	١٧،٣٩			٤٠٦٠	١٣،٦١
المجموع	١٩٧٣١	١٠٠	١٠٠٩٩	١٠٠	١٠	١٠٠	٢٩٨٤١	١٠٠

يتبين لنا من هذا الجدول أن (١٣,٦١٪) من المساكن غير موصولة بشبكة مياه مما يدلنا على أن السكان يؤمنون المياه إما بواسطة آبار الجمع أو بواسطة الصهاريج أو من خلال نقلها من الينابيع. وهذه النسبة هي أعلى من مثيلتها في محافظة البقاع (٨,٤٥٪)، مما يكشف لنا عن التفاوت داخل المحافظة الواحدة، كذلك هي أعلى بكثير من مثيلتها على المستوى الوطني (٤,٧٢٪)، وهي تكشف عن حالة حرمان وعن مستوى متدنٍ للقضاء بما يجعله تحت عتبة إشباع الحاجات الأساسية. أما الشبكة العامة للمياه (٧٧,٤١٪) من المساكن (مقابل (٧٦٪) في البقاع)، أي أن الخدمات الحكومية غير شاملة لقرى القضاء، إلا أن هذه النسبة ليست معبرة عن الأوضاع الحقيقية حيث إن الشبكة العامة تعرضت لأضرار خلال الحرب ولتعطل في تجهيزاتها مما دفع بالسكان إلى الاعتماد عليها جزئياً وتأمين اشتراك ببئر ارتوازي بشكل أساسي (١٠,٢٠٪) أو الاعتماد على شبكة خاصة أو على بئر ارتوازي (٨,٩٨٪)، أي ما مجموعه للفئتين (١٩,٨١٪). إن الوضع في قضاء بعلبك، بالمقارنة مع الوضع في قضاء الهرمل، هو في حالة أفضل لجهة خدمات المياه إلا أنه، في القضاءين، ما زال بعيداً عن النسب الوطنية حيث الشبكة العامة للمياه تغطي (٧٩,٢٧٪) وإذا أضفنا إليها فئة الشبكة العامة مع بئر ارتوازي معاً (٦,٢٠٪) لأصبحت النسبة (٨٥,٤٧٪). إن وضع شبكة المياه في قضاء بعلبك يتطلب تدخلاً حكومياً سواء على مستوى تأمين مصادر المياه لجهة حفر الآبار

أم على مستوى إقامة البنى التحتية والتي بدأت ملامحها تظهر في بعض القرى، بعد حرمان مزمن، مع أمل بأن تطال تمديدات الشبكة كل قرى القضاء؛ فالمشكلة في القضاء ليست شح المياه وإنما شح في التخطيط الرسمي والتنفيذ والمتابعة.

ويؤكد الجدول أيضاً، ما سبقت الإشارة إليه، أن المسكن المستقل لا يدل بالضرورة على مستوى معيشي عال، فهناك (١٧,٣٩٪) من المساكن المستقلة غير موصولة بشبكة المياه وهي أعلى من نسبة المساكن من فئة شقة في مبنى والتي تبلغ (١١,٦٨٪).

كذلك الأمر في حالة المساكن الموصولة إلى الشبكة العامة وبئر ارتوازي معاً فهي لا تشكل في فئة مسكن مستقل سوى (٦,٨٣٪) في مقابل (١١,٩٣٪) للمساكن من فئة شقة في مبنى مما يكشف أيضاً عن أن المسكن المستقل ليس مؤشراً على أحوال معيشية عالية.

أما بالنسبة إلى مؤشر الصرف الصحي فيكشف عنه الجدول الآتي:

الجدول رقم (٤): توزع الأسر بحسب وسيلة الصرف الصحي للمسكن ونوع المسكن في قضاء بعلبك ١٩٩٦

نوع المسكن / وسيلة الصرف الصحي	شقة في مبنى		مسكن مستقل		غير ذلك		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
شبكة مجارٍ عامة	٦٩٦٣	٣٥،٢٩	١١٣٧	١١،٢٦			٨١٠٠	٢٧،١٤
جورة صحية	١٢١٨٠	٦١،٧٣	٨١٤٠	٨٠،٦٠	١٠	٠١٠٠	٢٠٣٣٠	٦٨،١٣
مجارٍ مكشوفة	٩١	٠،٤٦	٢٨٤	٢،٨١			٣٧٦	١،٢٦
وسيلة صرف صحي غير ذلك	١٠	٠،٠٥					١٠	٠،٠٣
لا يوجد صرف صحي للمسكن	٤٨٧	٢،٤٧	٥٣٨	٥،٢٣			١٠٢٥	٣،٤٤
المجموع	١٩٧٣١	١٠٠	١٠٠٩٩	١٠٠	١٠	١٠٠	٢٩٨٤١	١٠٠

يشكل واقع الصرف الصحي في القضاء أحد المؤشرات المعبّرة عن مدى تخلف البنى التحتية من جهة وعن مدى إهمال الجهات الحكومية المتعاقبة وعدم تدخلها لإيجاد حلول لهذه الحاجة الأساسية.

فالهوة شاسعة بين نسبة شبكة المجاري العامة في القضاء (١٤, ٢٧٪) مقابل (٢٣, ٦٠٪) على المستوى الوطني و(١, ٣٨٪) في محافظة البقاع، مما يكشف عن تفاوت بين أقضية البقاع نفسها. والاعتماد الرئيسي للسكان، في الصرف الصحي، هو على الجورة الصحية (١٣, ٦٨٪) مقابل (٥٨٪) كمعدل في البقاع و(٢٣, ٣٧٪) في لبنان. وإذا اعتبرت الجورة الصحية هي عتبة الحد الأدنى المقبول فيكون لدينا نسبة (٧٣, ٤٪) من المساكن هي دون عتبة الحاجات الأساسية مقابل (٥٥, ٢٪) على المستوى الوطني[1]. وكذلك فإن هذا الوضع يتطلب تدخلاً جدياً لمعالجة مسألة الصرف الصحي بتطوير ما هو موجود منها ضمن شروط المحافظة على البيئة، كذلك إنشاء هذه الشبكة في البلدات المحرومة منها[2].

تبلغ النسب المئوية للأسر المقيمة، والواقعة دون العتبة حسب دليل المياه والصرف الصحي وحسب مؤشراته الإفرادية في القضاء حسب الترتيب التنازلي لدرجة الإشباع المتدنية حسب دليل الميدان:

دليل الميدان: بعلبك (١, ٢٨٪) أما الأكثر حرماناً فهو قضاء بنت جبيل (٥, ٥٤٪) والأقل حرماناً فهي بيروت (٦٣, ٢٪).

صرف صحي: بعلبك (٧٣, ٤٪)، أما الأكثر حرماناً فهو قضاء المنية - الضنية (٤, ١٨٪) والأقل حرماناً هو قضاء البقاع الغربي (٤٣, ٠٪).

شبكة المياه: بعلبك (٥, ١٥٪) أما الأكثر حرماناً فهو قضاء بعبدا (وتحديداً الضاحية) (١, ٣٠٪) وهو القضاء الأقل حرماناً هو قضاء جزين (٢٤, ٠٪).

مياه الشرب: بعلبك (٣, ٣٤٪) أما الأكثر حرماناً فهو قضاء الكورة (٢, ٧٣٪) والأقل حرماناً هو قضاء صيدا (٨٤, ٣٪).

١- وزارة الشؤون الاجتماعية: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، مرجع سابق، ص١٣٢.
٢- بوشر العمل بربط بعض البلدات والقرى بشبكة صرف صحي في العام ١٩٩٩.

أما بالنسبة للأسر التي تملك التجهيزات الخاصة بالبناية، وبغياب التفاصيل عن كل قضاء فإني أحيل القارئ إلى الجدول رقم (٤) في الفصل السابع من كتيب الهرمل. مع التشديد على التمايز داخل محافظة البقاع، واعتبار أن المستوى المعيشي من جهة ونسبة الأسر التي تملك التجهيزات الخاصة بالبناية هي نسبة أعلى في قضاء بعلبك منها في قضاء الهرمل: (مولدات كهرباء خاصة في القرى لتأمين التيار مقابل اشتراك شهري - مقطوع، آبار مياه خاصة مع شبكة للمنازل... الخ)، إلا أن الوضع العام للتجهيزات في قضاء بعلبك، وكما تبين لنا، يعاني مشاكل أساسية حيث يعتبر القضاء من بين مجموعة أقضية أخرى في المراتب الأدنى في دليل المسكن، إذ إن نسبة الأسر ذات درجة الإشباع المتدنية فيها هي الأعلى...[1].

٣-٦ مشاكل المسكن:

١ - درجة الإشباع في المسكن:

لقد استخرجت في ضوء علامات مؤشر الغرف حسب خارطة الأحوال المعيشية الجدول الآتي عن قضاء بعلبك لقياس درجة الإشباع في المسكن:

الجدول رقم (٥): علامات مؤشر الغرف في قضاء بعلبك ولبنان (%)[2]

حصة الفرد	العلامة	نسبة الأسر (%) في قضاء بعلبك	نسبة الأسر (%) في لبنان
٣ فأكثر	٢	٢،٨٥	٥،٢٩
٢-٢،٩٩	١،٨	٦،٣	٧،٧٩
١-١،٩٩	١،٦	٢٣،١٢	٣٢،٦
٠،٧٦-٠،٩٩	١،٤	٥،٤٤	٨،٢٢
٠،٥١-٠،٧٥	١،٢	١٦،٢	١٩،٦
٠،٥	١	١٥،٤	٨،٦٧
أقل من ٠،٥	(حصة الفرد) ٠،٥	٣٠،٥	١٧،٥

١- وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، مرجع سابق، ص١٢٣.
٢- لقد قمت باحتساب نسب القضاء في ضوء النموذج المقترح في خارطة أحوال المعيشة، مرجع سابق.

ويتبين لنا من هذا الجدول الحرمان الأساسي الذي تعاني منه المنطقة على مستوى المسكن والذي تعبر عنه نسبة الإشغال المرتفعة حيث إن (٥, ٣٠٪) من الأسر هم (دون عتبة الحاجات الأساسية في المسكن، وهي نسبة مرتفعة جداً بالمقارنة مع المعدل العام الوطني (١٧,٥٪). والفئة الأخرى الملفتة هي الفئة التي تشغل نصف غرفة وتبلغ نسبتها (٤, ١٥٪) مقابل (٦٧, ٨٪) على المستوى الوطني. ويتبين أن نسبة الأسر المرفهة جداً في المسكن لا تتجاوز (٨٥, ٢٪) في القضاء بينما هي تشكل نسبة (٢٩, ٥٪) في لبنان.

٢- التعاونيات الإسكانية:

لم تنتشر بعد التعاونيات الإسكانية في قضاء بعلبك. حيث توجد تعاونية واحدة سكنية مسجلة، حسبما ورد في دليل الجمعيات التعاونية وصناديق التعاضد، هي الجمعية التعاونية للإسكان البعلبكية م. م. وكان عدد أعضائها عند التأسيس ١٥ عضواً واستمروا كذلك حتى عام ١٩٩٨[١].

ويوجد في محافظة البقاع ٢١ تعاونية سكنية[٢]، وبالإضافة إلى هذه التعاونية في قضاء بعلبك توجد تعاونية أخرى في قضاء البقاع الغربي، بينما لا يسجل أي وجود لأية تعاونية سكنية في قضاءي الهرمل وراشيا. وتتركز التعاونيات في المحافظة السكنية الباقية وعددها ١٩ تعاونية أي ما نسبته (٤, ٩٠٪) من مجموع التعاونيات في قضاء زحلة. وهو مؤشر ملفت للملاحظة ويثير التساؤل عن أسباب هذا الخلل، إن كان يعود للبنية الاجتماعية أم لسهولة حصول البعض على الترخيص أكثر من غيرهم بسبب المحسوبية وغيرها.

١- وزارة الإسكان والتعاونيات (المديرية العامة للتعاونيات): دليل الجمعيات التعاونية وصناديق التعاضد في لبنان، ١٩٩٨، ص ٧١.

٢- حمزة، مريم: التعاونيات الزراعية في منطقة بعلبك بين المبادئ والممارسة، معهد العلوم الاجتماعية،

٧-٣ بعلبك في نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات:

أ - إحصاء المباني والمؤسسات:

عام ١٩٩٦، نفذت إدارة الإحصاء المركزي تعدادا شاملا للمباني والمؤسسات في لبنان، نشرت نتائجه تباعاً في العامين التاليين. ويتيح هذا الإحصاء الشامل تحديد عدد الأبنية والمؤسسات، وخصائصها، ونوع النشاط الاقتصادي، والمساحات، والوضع القانوني... الخ، وفق معايير موحدة في كل الأقضية اللبنانية، مما يتيح إجراء المقارنات في ما بينها، وبين النسب المقابلة على صعيد المحافظة، وعلى الصعيد الوطني. وهذه البيانات متوفرة على مستوى القضاء، وعلى مستوى تقسيمات فرعية خاصة بالقضاء، يشار إليها في حينه.

ب - بعلبك، النتائج العامة والمناطق الفرعية:

قسّم الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات قضاء بعلبك إلى ٤ مناطق فرعية هي: مدينة بعلبك ومنطقة دير الأحمر، قضاء بعلبك الجنوبي وقضاء بعلبك الشمالي . واستناداً إلى نتائج الإحصاء المشار إليه، تبين أن عدد المباني في بعلبك يبلغ ٢٥٣٧٠ مبنى، وهي تحتوي على ١٠٢٦٢ مؤسسة. ويبلغ إجمالي عدد الوحدات فيها ٦٢٢٧٠ وحدة مبنى لشتى الاستعمالات.

وبذلك تضم بعلبك ٤٥,٦٪ من إجمالي المباني في البقاع، و٨,٦٪ من مباني لبنان. مقابل ٤٢,٣٪ من المؤسسات البقاعية، و٥,٧٪ من مؤسسات لبنان؛ ٣٩,٧ من إجمالي الوحدات في البقاع، و٤,٨٪ من إجمالي الوحدات في لبنان. وتتوزع هذه النسب على المناطق الفرعية في بعلبك حسب الجدول الآتي:

المباني والمؤسسات في بعلبك حسب المناطق الفرعية، ومقارنة مع البقاع ولبنان

المدينة وضواحيها	المباني		المؤسسات		الوحدات	
	عدد	%	عدد	%	العدد	%
بعلبك الشمالي	١٠٧٠٢	٢٤	٣١٨٨	٢٨,١	٢٠٥٨٧	٢٨,٩
دير الأحمر	١٥٤٣١	٣٤,٦	٣٦٨٤	٣٢,٤	٢٠٧٠٦	٢٩,١
وضواحيها	٢٥٦١	٥,٧	٥٥٥	٤,٩	٣٥٨٩	٥
بعلبك الجنوبي	١٥٩٤٦	٣٥,٧	٣٩٣٤	٣٤,٦	٢٦٣٠٢	٣٦,٩
كل بعلبك	٤٤٦٤٠	١٠٠	١١٣٦٠	١٠٠	٧١١٨٤	١٠٠
محافظة البقاع	٩٧٧٢٧	٤٥,٦	٢٦٨٠٦	٤٢,٣	١٧٨٨٧٩	٣٩,٧
لبنان	٥١٨٨٥٨	٨,٦	١٩٨٤٣٦	٥,٧	١٤٥٦٣٧٩	٤,٨

وقد صنف الإحصاء وحدات المباني حسب وجهة الاستعمال إلى وحدات تستخدم للسكن، أو للسكن والعمل، أو للعمل، أو وحدات غير مصنفة. وقد تبين أن نحو ٦٩,٧٪ من الوحدات تستخدم للسكن، في حين تستخدم ٣٠٪ منها للعمل. ويلاحظ أن نسبة الوحدات المخصصة للسكن والعمل معاً متدنية، ولا تتجاوز ٠,١٪. ولا تختلف هذه النسب كثيراً عن النسب المقابلة على مستوى محافظة البقاع.

وحدات المباني في بعلبك ومحافظة البقاع حسب وجهة الاستعمال

		للسكن	سكن وعمل	للعمل فقط	غير مصنفة	المجموع
قضاء بعلبك	عدد	٤٩٦٢٢	٧٠	٢١٣٦٣	١٢٩	٧١١٨٤
	%	٦٩,٧	٠,١	٣٠,٠١	٠,١٨	١٠٠
محافظة البقاع	عدد	١٢١١٩٨	١٠٧	٥٧٢٣٩	٣٣٥	١٧٨٨٧٩
	%	٦٧,٧	٠,٠٥	٣١,٩	٠,١٨	١٠٠
كل لبنان	عدد	١٣١٨٤٧٢	٣٥٥٢	٤٧٢٤٨٧	٤٦٨٨	١٧٩٩١٩٩
	%	٧٣,٢	٠,١٩	٢٦,٢	٠,٢٦	١٠٠

ج - وحدات السكن: وجهة الاستعمال وتوفر الخدمات:

بينت نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات أن ٧٢,٨٪ من الوحدات المخصصة للسكن في بعلبك هي مساكن أساسية، ونحو ٩,٣٪ هي مساكن ثانوية، في حين تبلغ نسبة الشغور ١٢,٢٪. ويلاحظ بشكل عام أن النسب متقاربة مع مثيلاتها على مستوى محافظة البقاع، ما عدا نسبة المساكن الثانوية، حيث هي في بعلبك أقل مما هي عليه في محافظة البقاع (٩,٣٪ مقابل ٦,٥٪).

وحدات السكن في بعلبك ومحافظة البقاع حسب وجهة الاستعمال

		أساسي	ثانوي	شاغر	لا جواب	مجموع
قضاء بعلبك	عدد	٣٦١٧٦	٤٦٤٥	٦٠٨٨	٢٧٨٣	٤٩٦٩٢
	٪	٧٢،٨	٩،٣	١٢،٢	٥،٦	١٠٠
محافظة البقاع	عدد	٨٩٧٢٢	٧٩١٦	١٧٥٩٦	٦٠٧٠	١٢١٣،٥
	٪	٧٣،٩	٦،٥	١٤،٥	٥،١	١٠٠
كل لبنان	عدد	٩٩٥٦٨٤	٦٦٧٩١	٢٢٨٤٠٧	٣١١٤٢	١٣٢٢٠٣٤
	٪	٧٥،٣	٥	١٧،٣	٢،٤	١٠٠

أخيراً، وفي ما يتعلق بتوفر الخدمات الأساسية في المباني، تسجل تفاوتات هامة بين بعلبك والبقاع ولبنان في أكثر من مجال. ويعرض الجدول الآتي مقارنة توفر هذه الخدمات على المستويات الثلاثة المُشار إليها:

توفر الخدمات في مباني بعلبك

	بعلبك		محافظة البقاع		لبنان	
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
مصعد	٠،٢٢	٩٨،٨	٠،٥	٩٨،٥	٤،٧	٩٤،٣
موقف سيارات	٢٣،٣	٧٥،٩	٢٥،٧	٧٣،٥	٢٧،٦	٧١،٤
بواب أو حارس	١،٤	٩٧،٧	٢،١	٩٧،٢	٤،٢	٩٤،٩
مولد كهرباء	١٠،٢	٨٩	٩،١	٩٠،١	٩،١٣	٨٩،٨
بئر ارتوازي	١٧،١	٨٢،٢	١١،٦	٨٧،٦	٨،٩	٨٩،٩
شبكة مياه	٥٥،٧	٤٣،٦	٦٨،١	٣١،١	٧٩،١	١٩،٩
شبكة مجارير	١٢،٩	٨٦،٣	٢٩،٥	٦٩،٧	٣٦،٦	٦٢،٤

ويتبين من الجدول السابق، أن الاختلافات الأكثر أهمية تتعلق بالدرجة الأولى بتوفر خدمات شبكة المياه. حيث إن نسبة ٤٣,٦٪. من المباني غير موصولة بشبكة المياه في بعلبك مقابل ٣١,١٪ في البقاع و١٩,٩٪ في لبنان، يأتي بعدها من حيث الأهمية توفر شبكة المجارير حيث نسب عدم الاتصال هي ٨٦,٣٪ في بعلبك مقابل ٦٩,٧٪ في البقاع، و٦٢,٤٪ في لبنان. من جهة أخرى، فإن النسب المخفضة جداً لتوفر المصاعد ومواقف السيارات ووجود بواب أو حارس في بعلبك إنما هي شاهد على الطبيعة الريفية لهذا القضاء وعلى خصائصه العمرانية، حيث إن هذه الخدمات هي ذات طابع مديني عموماً.

د - المؤسسات الإنتاجية في بعلبك:

بيّن الإحصاء وجود ٢١٣٦٣ وحدة مخصصة لغير السكن في بعلبك، من أصلها ١١٣٦٠ مؤسسة إنتاج، و٢٢٩ مبنى تابعاً لإدارة عامة، وتبلغ نسبة الشغور ٢٤,٤٪ أي أكثر نسبة الشغور في الوحدات المخصصة للسكن (١٢,٢٪).

توزيع وحدات غير السكن في بعلبك حسب النوع

		مؤسسة إنتاج	إدارة عامة	ملحق بالأعمال	مؤسسة مقفلة	شاغر	غير ذلك	لا جواب	مجموع
بعلبك	عدد	١١٣٦٠	٢٢٩	٣٣٦	٦٤٢	٥٢٣٦	٣٦٢٦	٤	٢١٤٣٣
	%	٥٣	١,٠٧	١,٥٧	٣	٢٤,٤	١٦,٩	٠,٠٢	١٠٠
محافظة البقاع	عدد	٢٦٨٠٦	٦٤٢	١٤٢٤	٢١٠٣	١٦١٣٥	١٠٢٢١	١٥	٥٧٣٤٦
	%	٤٦,٧٤	١,١٢٥	٢,٤٨	٣,٦٧	٢٨,١٤	١٧,٨١	٠,٠٣	١٠٠
لبنان	عدد	٢٤٥٤٠٠	٢٤٧٩	٢٠٧٤١	٢٤٥٢٠	١٢٥٥٥١	٥٤٨٥١	٦٩٧	٤٦٧,٣٩
	%	٥١,٥٥	٠,٩٠	٤,٣٦	٥,١٥	٢٦,٣٧	١١,٥٢	٠,١٥	١٠٠

اما لجهة عدد العمال والمستخدمين في المؤسسات العاملة في بعلبك، فإن الغلبة الواضحة للمؤسسات الصغيرة الحجم التي تستخدم أقل من خمسة عمال، والتي تشكل ٩٤,٧٪ من العدد الإجمالي للمؤسسات. وهذه سمة عامة في البقاع، حيث المؤسسات من الحجم نفسه تشكل ٩٣,٢٪ من العدد الإجمالي للمؤسسات في البقاع، في حين أن النسبة المقابلة في لبنان هي ٨٧,٤٪. وتضم ١٢ مؤسسة تستخدم أكثر من ٥٠ و٩٩ مستخدماً من أصل ٣٣ مؤسسة بهذا الحجم في البقاع، و٤ مؤسسات تستخدم أكثر من مئة عامل من أصل ٣٠ مؤسسة بهذا الحجم في البقاع.

مؤسسات بعلبك ومحافظة البقاع حسب عدد العمال في المؤسسة

		أقل من ٥	٥-٩	١٠-١٩	٢٠-٤٩	٥٠-٩٩	١٠٠ وأكثر	لا جواب	مجموع
بعلبك	عدد	١٠٧٦٢	٢٩٢	١٠٠	٤٨	١٢	٤	١٤٣	١١٣٦٠
	%	٩٤,٧	٢,٥	٠,٨	٠,٤٥	٠,١١	٠,٠٤	١,٢٥	١٠٠
البقاع	عدد	٢٤٩٨٦	٨٩٥	٢٨٩	١٦٤	٣٣	٣٠	٤٠٩	٢٦٨٠٦
	%	٩٣,٢١	٣,٣٤	١,٠٨	٠,٦١	٠,١٢	٠,١١	١,٥٣	١٠٠٥
لبنان	عدد	٢١٤٤٨٥	١٣٥٦٢	٤٨٥٣	٢٥١٠	٦٦٩	٥٣٨	٨٧٨٣	٢٤٥٤٠٠
	%	٧٨,٤	٥,٥٢	١,٩٨	١,٠٢	٠,٢٧	٠,٢٢	٣,٥٨	١٠٠

أما لجهة قدم نشاط المؤسسات الاقتصادية في بعلبك، فقد بين الإحصاء أن نحو ٨,٥٪ فقط من المؤسسات العاملة عام ١٩٩٦، تم تأسيسها قبل عام ١٩٦٤. وشهد العقد الممتد بين عام ١٩٦٥ و١٩٧٤، تأسيس ١٢,٦٪ من العدد الإجمالي للمؤسسات. في حين أن عقدي الحرب الممتدة بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٩ شهدا تأسيس ٣٩,٩٪ من المؤسسات الباقية. أما النصف الأول من التسعينات فقد شهد تأسيس ٢٢,٥٪ من المؤسسات العاملة.

يتشابه هذا التوزيع مع توزيع المؤسسات العاملة في محافظة البقاع ككل، مما لا يوحي بوجود اختلافات زمنية هامة بين المحافظة والقضاء على هذا الصعيد. ولكن ما يجب الانتباه له، هو أن هذا الإحصاء يشمل المؤسسات التي كانت تعمل فعلياً أثناء إجراء التعداد عام ١٩٩٦، ولا يشكل المؤسسات التي أفلست أو انتقلت أو أقفلت لأي سببٍ آخرٍ، وبالتالي فإن النسب لا تعبر تماماً عن العدد الفعلي للمؤسسات التي تأسست في الفترات الزمنية المقابلة.

مؤسسات بعلبك ومحافظة البقاع حسب سنة التأسيس

		١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٨٥-١٩٨٩	١٩٧٥-١٩٨٤	١٩٦٥-١٩٧٤	قبل ١٩٦٤	لا جواب	مجموع
بعلبك	[illegible]	٥٧٣	٩٥٦	٢٥٥٦	١٨٠٦	٢٧٣٦	١٤٣١	٩٧٣	٣٢٨	١١٣٦٠
	[illegible]	٥	٨,٤	٢٢,٥	١٥,٩	٢٤	١٢,٦	٨,٥	٢,٨	١٠٠
البقاع	[illegible]	١٤٢٨	٢١٤٧	٦٨٢٦	٤٤١٨	٥٩٣٤	٣٠٨١	٢,٩٤	٦٧٥	٢٦٨٠٦
	[illegible]	٥,٣٣	٨	٢٥,٤	١٦,٥	٢٢,١	١١,٥	٧,٨	٣,٢	١٠٠
لبنان	[illegible]	١٩٧٤٠	٢١٨٨٨	٦٥٩٠٠	٣٣٦٠٨	٤٦٦٢٧	٢١٤٢٥	١٥٩٤٦	٢٠٢١٠	٢٤٥٤٠٠
	[illegible]	٨	٨,٩	٢٦,٨	١٣,٧	١٩	٨,٧	٦,٥	٨,٢	١٠٠

هـ - أنواع نشاط المؤسسات الاقتصادية في بعلبك:

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، يبلغ عدد المؤسسات الإنتاجية في بعلبك ١١٣٦٠ مؤسسة، نحو ٢٤٪ من المؤسسات الإنتاجية الموجودة في مدينة بعلبك

وضواحيها، ثم نحو ٢٤,٦٪ في منطقة بعلبك الشمالي، ونحو ٧,٥٪ و٣٥,٧٪ في مناطق دير الأحمر وضواحيها والقضاء الجنوبي.

الغالبية الساحقة من المؤسسات تستخدم أقل من خمسة عمال (٩٤,٧٪). وتعمل نسبة ٣١,٩٪ في تجارة المفرق، و٣٢,٨٪ في الزراعة والتعدين وفي بيع وصيانة المركبات (١١,٥٪)، وتجارة الجملة (١,٦٪)، والفنادق والمطاعم (٣,٢٪)، ونسب أقل أهمية في الأنشطة الأخرى.

أما لجهة الأهمية المقارنة لبعض القطاعات الإنتاجية بمثيلاتها في محافظة البقاع، فالطابع التقليدي هو الغالب على النشاط الاقتصادي في بعلبك مقارنة بأقضية البقاع الأخرى. وتشكل بعلبك ٦٤٪ من النشاط الزراعي في البقاع و٣١,٤٪ من تجارة الجملة، و٤٢,٨٪ من أنشطة الإدارة العامة والضمان، و٣٨,٩٪ من تجارة المفرق، و٤٦,٤٪من التعليم والخ. في حين نجد أن حصتها من القطاعات التالية في محافظة البقاع مرتفعة: الوساطة المالية(٩٪)، الأنشطة المساعدة للوساطة المالية (٢١,٤٪)، الطباعة والنشر(٢١,٩٪) الأنشطة العقارية ١٤٪، النقل ٦٦٪، التأمين ١١,٥٪، خدمات الحاسب الإلكتروني والبحث والتطوير ١٦,٦٪. ويبيّن الجدول الآتي توزع المؤسسات في بعلبك والبقاع بشكلٍ مفصل.

المؤسسات الإنتاجية في بعلبك والبقاع، حسب النشاط الذي تمارسه (عدد و%)

	عدد المؤسسات في بعلبك	عدد المؤسسات في البقاع	% الوزن نسبة الى البقاع	% وزن القطاع من المؤسسات في بعلبك
تجارة المفرق		٩٣٢٣	١٠،٧٢	٣٧،٢
زراعة وتعدين		٥٨٢٥	٨،٠٧	١٧،٥
بيع وصيانة المركبات ذات محرك		٣٥٢١	٩،١٥	١٢
تجارة الجملة		٦٠٥	٨،٤٣	١،٩
الفنادق والمطاعم		٩٩٢	١٠،٦	٣،٩٥
الصحة والعمل الاجتماعي		٧٦١	١٠،٢٥	٢،٩
الخدمات للأفراد		٦٤٩	١٢،٣	٢،٩٨
صنع المنتجات الغذائية والتبغ		٦٨٩	١٠،٠١	٢،٥
صنع المنتجات المعدنية		٧٨٧	١٢،٠٧	٣،٥
صنع المفروشات		٤١٩	١٠،٢٨	١،٦
المنسوجات والمصنوعات الجلدية		٣٠٨	٩	١،٠٤
صنع المنتوجات غير المعدنية		٤٩٧	١٣،٦٨	٢،٥٣
التعليم		٢٥٠	٦،٤	٠،٥٩
الإنتاجية التجارية الأخرى		٤٧٥	٩،٢٦	١،٦٤
الإنتاجية الترفيهية والثقافية والرياضية		٢٦٦	٩،٠٢	٠،٨٩
صيد الأسماك		-	-	-
صنع الخشب والورق		٢٨٣	١٠،٩٥	١،١٥
البناء		٩٩	١٢،١٢	٠،٤٤
البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية		١٠٨	٢٠،٣٧	٠،٨٣
الماء والكهرباء والغاز		٢٩٢	٢٥،٣٤	٢،٧٦
الإدارة العامة والضمان		١٤	١٤،٢٩	٠،٠٧
أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية		٧٤	١٢،١٦	٠،٣٣
صنع الآلات والمعدات		٧٩	٣،٨	٠،١١
الإنتاجية المساعدة للنقل		١٢٤	١٦،١٣	٠،٧٤
الوساطة المالية		٥٥	٧،٤٧	٠،١٤
الأنشطة المساعدة للوساطة المالية		٧٠	١،٤٣	٠،٠٣
الإنتاجية العقارية		٥٠	-	-
تأجير الآلات والمعدات		٤٠	١٥	٠،٢٢
الطباعة والنشر		٤١	٢،٤٤	٠،٠٣
النقل		٩	-	-
التأمين		٥٢	-	-
خدمات الحاسب الإلكتروني		١٢	-	-
المنظمات والهيئات غير الإقليمية		٤	-	-
غير محدد		٧	٤،٥	٠،٠٣
المجموع		٢٦٨٠٦	١٠	١٠٠

الفصل الرابع

أحوال المعيشة في القضاء

٤-١ الإطار العام:

صدر عن وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٨، دراسة بعنوان خارطة أحوال المعيشة في لبنان. وهي عبارة عن دراسة تحليلية لبيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن الذي صدرت نتائجه عام ١٩٩٦[١].

تضمنت الدراسة محاولة لقياس أحوال معيشة الأسر والأفراد المقيمين في لبنان، استناداً إلى دليل لأحوال المعيشة مركب من أحد عشر مؤشراً، تعبر عن درجة إشباع الحاجات الأساسية في ميادين المسكن وتوفر المياه والصرف الصحي والتعليم ومؤشرات متصلة بالدخل. واستناداً إلى هذه الدراسة، أمكن التعرف إلى أوضاع الأقضية اللبنانية في ما يختص بالمؤشرات المُشار إليها، وبالنسبة إلى دليل أحوال المعيشة، كما أمكن تصنيف هذه الأقضية بالتسلسل حسب نسب الأسر والأفراد المحرومين من إجمالي المقيمين فيها، وتصنيفها حسب حصتها من إجمال الأسر أو الأفراد المحرومين في لبنان. وقد صنفت الدراسة الأسر والأفراد ضمن خمس (وثلاث) فئات من أحوال المعيشة، على النحو الآتي: منخفضة جداً، ومنخفضة (مجموعهما يشكل فئة أحوال المعيشة المتدنية في التصنيف الثلاثي، وهم مجموع من يعتبرون تحت عتبة الإشباع المقبولة لحاجاتهم الأساسية)، ومتوسطة، ومرتفعة، ومرتفعة جداً (ومجموع الفئتين الأخيرتين يشكل فئة أحوال المعيشة العالية ضمن التصنيف الثلاثي).

إن منهجية هذه الدراسة، والنتائج التفصيلية معروضة في الدراسة التي

١- وزارة الشؤون الاجتماعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، مرجع سابق.

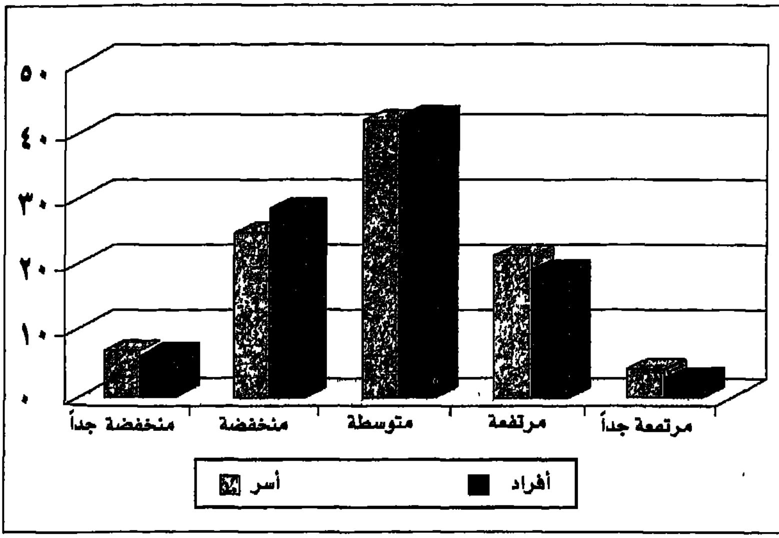
صدرت عام ١٩٩٨ كما سبقت الإشارة، وهي متوفرة للراغب في الاطلاع عليها. إلا أننا في إطار الدراسة الحالية، سوف نقتصر على عرض أبرز النتائج في ما يختص ببعلبك، وبالمقارنة مع المؤشرات نفسها على صعيد البقاع ولبنان، والترتيب العام لبعلبك ضمن مجموع الأقضية اللبنانية.

وقد بينت الدراسة، ما يأتي: على صعيد لبنان بأسره، تبين أن ١ , ٣٢٪ من الأسر المقيمة في لبنان (و٢ , ٣٥٪ من الأفراد) ينتمون إلى درجة الإشباع المتدنية، وهؤلاء ينقسمون إلى أسر ذات درجة إشباع منخفضة جداً وتضم ١ , ٧٪ من الأسر (و٨ , ٦٪ من الأفراد)، ومنخفضة وتضم ٠ , ٢٥٪ من الأسر (و٤ , ٢٨٪ من الأفراد). وتمثل الأسر ذات الإشباع المتوسط النسبة الأكبر مع ٦ , ٤١٪ من الأسر (و٢ , ٤٢٪ من الأفراد). أما الأسر ذات درجة الإشباع العالية فتشمل ٤ , ٢٦٪ من الأسر (و٦ , ٢٢٪ من الأفراد)، منها ٩ , ٢١٪ من الأسر (و٣ , ١٩٪ من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة، و٥ , ٤٪ من الأسر (و٣ , ٣٪ من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة جداً.

توزع الأسر (والأفراد) حسب درجة إشباع الحاجات في الميادين الأربعة - لبنان

الميدان	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	مجموع
المسكن	١٠،١	١٥،٨	٢٦،٥	٣٠،٣	١٧،٣	١٠٠
المياه والصرف الصحي	١٠	٥،٥٠	٦٥،٩	١٠،٢	٨،٣٨	١٠٠
التعليم	١٦،٦	١٦،٢	٣١،٣	١٦،٨	١٩،١	١٠٠
مؤشرات متصلة بالدخل	١٩،٤	٢٣،٤	٣٢،٤	١٦،٣	٨،٥٤	١٠٠
دليل أحوال المعيشة						
اسر	٧،٠٩	٢٥	٤١،٦	٢١،٩	٤،٥١	١٠٠
أفراد	٦،٨٢	٢٨،٤	٤٢،٢	١٩،٣	٣،٣٠	١٠٠

درجات الاشباع حسب دليل أحوال المعيشة - % للأسر والأفراد، لبنان



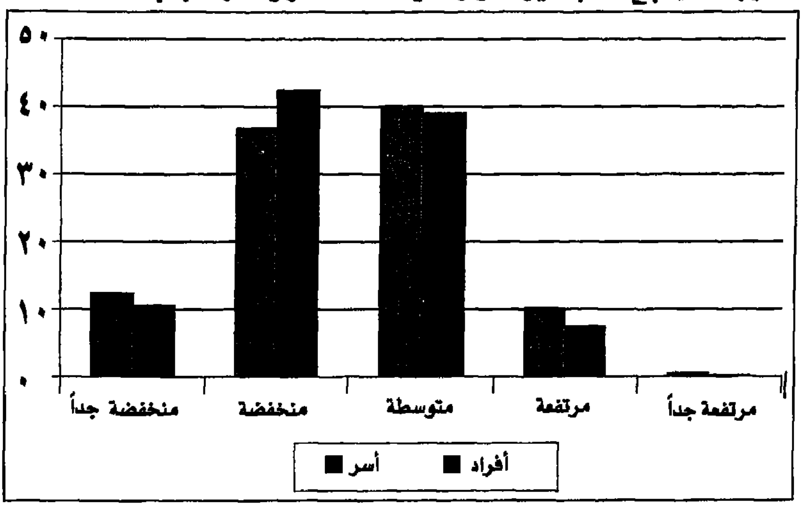
٤-٢ بعلبك في الترتيب العام لدليل أحوال المعيشة :

أما بالنسبة لبعلبك، فقد اتت النتائج لتبين أن ٤٩,٢٪ من الأسر المقيمة في بعلبك (و٥٣,١٪ من الأفراد) ينتمون إلى درجة الإشباع المتدنية، وهؤلاء ينقسمون إلى أسر ذات درجة إشباع منخفضة جداً وتضم ١٢,٤٪ من الأسر (و١٠,٦٪ من الأفراد)، ومنخفضة وتضم ٣٦,٨٪ من الأسر (و٤٢,٥٪ من الأفراد). وتمثل الأسر ذات الإشباع المتوسط ٤٠,١٪ من الأسر (و٣٩,١٪ من الأفراد). أما الأسر ذات درجة الإشباع العالية فتشمل ١٠,٧٪ من الأسر (و٧,٧٪ من الأفراد)، منها ١٠,٢٪ من الأسر (و٧,٥٪ من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة، و٠,٥٪ من الأسر (و٠,٢٪ من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة جداً.

توزع الأسر (والأفراد) حسب درجة إشباع الحاجات في الميادين الأربعة - بعلبك

الميدان	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	مجموع
المسكن	١٠،٥	٢٢	٣٣،٨	٢٦،٤	٧،٣	١٠٠
المياه والصرف الصحي	١٧،٦	١٠،٥	٥٧،٩	١١،٢	٢،٩	١٠٠
التعليم	٢١،٢	٢١،١	٣٤،٥	١٣،٦	٩،٧	١٠٠
مؤشرات متصلة بالدخل	٢٦،١	٣١،٦	٢٩،٥	٨،٩	٣،٩	١٠٠
دليل أحوال المعيشة						
اسر	١٢،٤	٣٦،٨	٤٠،١	١٠،٢	٠،٥	١٠٠
أفراد	١٠،٦	٤٢،٥	٣٩،١	٧،٥	٠،٢	١٠٠

درجات الإشباع حسب دليل أحوال المعيشة -٪ للأسر والأفراد، بعلبك



ويتبين من المقارنة الأولية الاختلاف الكبير في التكوين الاجتماعي لقضاء بعلبك، مقارنة بالمتوسط الوطني لأحوال المعيشة. والنسبة المرتفعة من الأسر المحرومة في هذا القضاء، جعلته يأتي في الترتيب السادس بين الأقضية لجهة نسبة الأسر المحرومة من إجمالي الأسر المقيمة فيه، كما يبين ذلك الجدول الآتي:

ترتيب الأقضية اللبنانية حسب % للأسر المحرومة من إجمالي المقيمين في القضاء

	القضاء	متدنية	متوسطة	عالية	المجموع
١	بنت جبيل	٦٧،٢	٢٨،٥	٤،٣٤	١٠٠
٢	الهرمل	٦٥،٩	٢٨،٦	٥،٥٨	١٠٠
٣	عكار	٦٣،٣	٢٩،١	٧،٥٩	١٠٠
٤	مرجعيون	٦٠	٣٢،٣	٧،٦٣	١٠٠
٥	المنية - الضنية	٥٤،٢	٣٩،٣	٦،٥١	١٠٠
٦	بعلبك	٤٩،٢	٤٠،١	١٠،٧	١٠٠
٧	صور	٤٥،٠	٤١	١٤	١٠٠
٨	حاصبيا	٤١،٥	٤٨،٤	١٠،١	١٠٠
٩	النبطية	٤٠	٤٧،٤	١٢،٦	١٠٠
١٠	راشيا	٣٩،٥	٥١،٩	٨،٦٦	١٠٠
١١	جزين	٣٥،٧	٤٩،٨	١٤،٥	١٠٠
١٢	طرابلس	٣٤،٩	٣٨،٢	٢٦،٩	١٠٠
١٣	بشري	٣٤،٨	٤٥،٤	١٩،٨	١٠٠
١٤	البترون	٣٤،٢	٤٥	٢٠،٨	١٠٠
	كل لبنان	٣٢،١	٤١،٦	٢٦،٤	١٠٠
١٥	بعبدا	٣١،٦	٤٢،٢	٢٦،١	١٠٠
١٦	الشوف	٣١	٥٠	١٩	١٠٠
١٧	البقاع الغربي	٣٠،٧	٥٣،٦	١٥،٨	١٠٠
١٨	جبيل	٣٠،١	٤٦،٧	٢٣،٢	١٠٠
١٩	زغرتا	٢٩،٧	٤٣	٢٧،٣	١٠٠
٢٠	صيدا	٢٩،٧	٤٧،٢	٢٣	١٠٠
٢١	زحله	٢٨،٩	٤٥،٣	٢٥،٨	١٠٠
٢٢	الكوره	٢٧	٤٤،٧	٢٨،٣	١٠٠
٢٣	عاليه	٢٥	٤٥،٦	٢٩،٣	١٠٠
٢٤	المتن	١٩،٧	٤٣،٩	٣٦،٤	١٠٠
٢٥	بيروت	١٨،٤	٣٨،٧	٤٣	١٠٠
٢٦	كسروان	١٣،٥	٣٨،٣	٤٨،٢	١٠٠

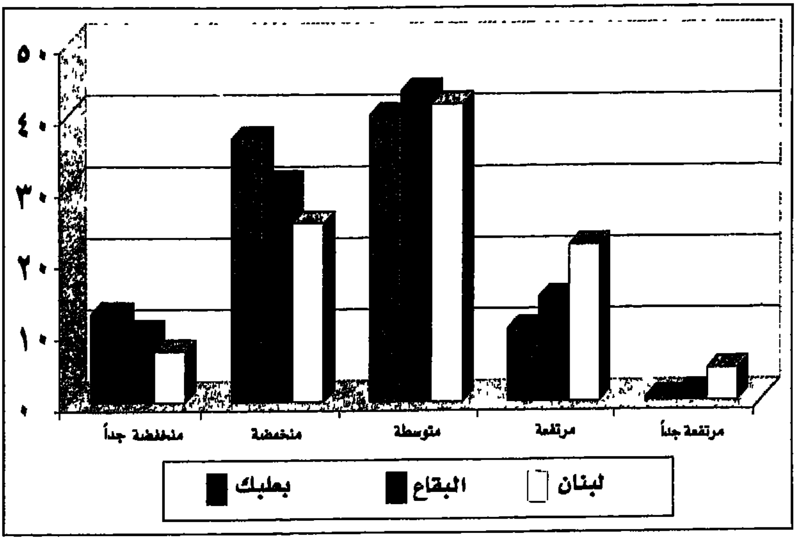
ولدى مقارنة توزع الأسر في بعلبك حسب فئات أحوال المعيشة، مع التوزّع على الصعيد الوطني، وعلى صعيد محافظة البقاع، يتبين ما يأتي:

مقارنة دليل أحوال المعيشة (٪ أسر) في بعلبك مع محافظة البقاع والمعدل الوطني

دليل أحوال المعيشة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	مجموع
بعلبك	١٢،٤	٣٦،٨	٤٠،١	١٠،٢	٠،٥	١٠٠
البقاع	٩،٩	٣٠،٧	٤٣،٥	١٤،٦	١،٣	١٠٠
لبنان	٧،١	٢٥،٠	٤١،٦	٢١،٩	٤،٥	١٠٠

إن نسبة الحرمان العامة في قضاء بعلبك (٤٩,٢٪) توازي النسبة في محافظة البقاع (٤٠,٦٪)، بينما هي أعلى من النسبة الوطنية (٣٢,١٪).

نسب الأسر حسب فئات أحوال المعيشة في بعلبك والبقاع ولبنان



٤-٣ حصة بعلبك من العدد الإجمالي للمحرومين في لبنان:

من جهة أخرى، وأخذاً بعين الاعتبار عدد السكان الفعلي، يتبين أن حصة قضاء بعلبك من الإجمالي للسكان المحرومين في لبنان تبلغ ٦٢,٧٪، في حين

أن حصة القضاء من السكان المصنفين ضمن فئة أحوال المعيشة المتوسطة تبلغ ٦٨,٤٪، و٧٣,١٪ من إجمالي السكان المصنفين ضمن فئة أحوال المعيشة المرتفعة. وهذا الواقع يجعل من قضاء بعلبك يأتي في الترتيب الرابع بين الأقضية اللبنانية كلها لجهة حصته من إجمالي المحرومين في لبنان، مع الإشارة، إلى انه ثاني الأقضية الريفية التي تتقدم المناطق المدينية لجهة حصتها الكبيرة من الأفراد المحرومين، وذلك بحكم النزوح التاريخي للفقراء من الريف إلى المدن وضواحيها بشكل خاص.

الأقضية اللبنانية مرتبة حسب حصتها من العدد الإجمالي للمحرومين في لبنان (% من السكان)

القضاء	متدنية	متوسطة	عالية	مجموع
١- عكار	١٢،٥	٣،٩٠	١،٤٦	٦،٣٧
٢- بعبدا	١١،٨	١٢	١٢،٢	١٢
٣- طرابلس	٨،٢٤	٦،٦٠	٧،٢٤	٧،٣٢
٤- بعلبك	٧،٦٢	٤،٦٨	١،٧٣	٥،٠٥
٥- بيروت	٧،١٥	١٢،٨	٢٢،٩	١٣،١
٦- المتن	٦،٣٠	١٣	١٨،٠	١١،٨
٧- صور	٥،٧٣	٤،٠٢	٢،٠٧	٤،١٨
٨- المنية - الضنية	٥،١٤	٢،٧٢	٠،٦٣	٣،١٠
٩- صيدا	٣،٩٤	٥،١٠	٤،٠١	٤،٤٥
١٠- الشوف	٣،٥٣	٤،٧١	٢،٨٤	٣،٨٧
١١- زحله	٣،٤٢	٤،٤٥	٤،٠٤	٤
١٢- بنت جبيل	٣،٣٧	١،٠٩	٠،٢٢	١،٦٩
١٣- النبطية	٣،٣٤	٢،٤٩	١،٤١	٢،٩٧
١٤- الهرمل	٢،٤٦	٠،٨٠	٠،٢٣	١،٢٥
١٥- عاليه	٢،٣٥	٣،٦٣	٣،٧٨	٣،٢١
١٦- مرجعيون	٢،١٩	١،٠٧	٠،٤١	١،٣١
١٧- جبيل	١،٨٥	٢،٢٦	١،٧٧	٢،٠١
١٨- البقاع الغربي	١،٦٢	٢،٣١	١،١٠	١،٧٩
١٩- كسروان	١،٣٨	٣،٨٧	٨،١٩	٣،٩٧
٢٠- زغرتا	١،٣٥	١،٦٧	١،٧٣	١،٥٧
٢١- الكوره	١،١٦	١،٦٩	١،٨١	١،٥٣
٢٢- البترون	١،٠٧	١،٢٢	١	١،١٢
٢٣- راشيا	٠،٨٧	٠،٩٥	٠،٢٥	٠،٧٧
٢٤- حاصبيا	٠،٧٥	٠،٧٣	٠،٢٣	٠،٦٣
٢٥- بشري	٠،٥٢	٠،٦٢	٠،٤٣	٠،٥٤
٢٦- جزين	٠،٤١	٠،٦٠	٠،٣٢	٠،٤٧
كل لبنان	١٠٠	[illegible]	[illegible]	[illegible]

اما إذا اعتمدنا التصنيف الخماسي، فيتبين أن قضاء بعلبك يحتوي على ٨,٧٪ من العدد الإجمالي للسكان الفقراء جداً، وأقل من نصف حصة محافظة البقاع من السكان المصنفين ضمن هذه الفئة.

حصة بعلبك والبقاع من العدد الإجمالي لكل من فئات أحوال المعيشة (٪ من السكان)

	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	مجموع
بعلبك	٧،٨	٧،٦	٤،٧	٢	٠،٤	٥
البقاع	١٧	١٥،٧	١٣،٢	٨	٣،٥	١٢،٩
لبنان	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

٤-٣ الأوضاع المقارنة لبعلبك في ميادين السكن والمرافق العامة والدخل:

استناداً إلى ما سبقت الإشارة إليه، فإن خارطة أحوال المعيشة تتضمن توزع الأسر والسكان حسب فئات أحوال المعيشة كما تم تصنيفها حسب دليل أحوال المعيشة، وهو ما عرضناه بشيء من التفصيل في الفقرات السابقة. إلا أن الدراسة نفسها، تتضمن أيضاً تحليلاً مقارناً لأوضاع الأقضية حسب المؤشرات الخاصة بالميادين الأربعة الآتية التي سبقت الإشارة إليها، وهي: المسكن وخصائصه؛ توفر خدمات المياه والصرف الصحي؛ مؤشرات التعليم؛ ومؤشرات متصلة بالدخل.

وعلى سبيل الإيجاز وإبراز السمات المقارنة الأساسية، يتضمن الجدول الآتي توزع الأسر في قضاء بعلبك حسب الأدلة الخاصة بالميادين الأربعة، مقارنة بالوضع في البقاع ولبنان. النسب الواردة في الجدول، هي نسب الأسر في كل فئة من فئات أحوال المعيشة الخاصة بالميدان المحدد (٪ من إجمالي الأسر المقيمة في القضاء أو المحافظة أو في لبنان).

توزع الأسر حسب الدليل الخاص بكل ميدان (بعلبك، البقاع، لبنان)[1]

	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	مجموع
المسكن						
بعلبك	١٠،٥	٢٢	٣٣،٨	٢٦،٤	٧،٣	١٠٠
البقاع	٨،٩	١٧،٥	٣٠،٦	٣١،١	١١،٩	١٠٠
لبنان	١٠،١	١٥،٨	١٦،٥	٣٠،٣	١٧،٣	١٠٠
المياه والصرف الصحي						
بعلبك	١،٧٦	١٠،٥	٥٧،٩	١١،٢	٣،٩	١٠٠
البقاع	١٠،٥	٧،١	٦٨،٢	١٠،١	٤،١	١٠٠
لبنان	١٠	٥،٥	٦٥،٩	١٠،٢	٨،٤	١٠٠
التعليم						
بعلبك	٢١،٢	٢١،١	٣٤،٥	١٣،٦	٩،٧	١٠٠
البقاع	٢٠،٥	٢٠،٩	٣٣،٧	١٣،٧	١١،٢	١٠٠
لبنان	١٦،٦	١٦،٢	٣١،٣	١٦،٨	١٩،١	١٠٠
مؤشرات متصلة بالدخل						
بعلبك	٢٦،١	٣١،٦	٢٩،٥	٨،٩	٣،٩	١٠٠
البقاع	٢٣،٧	٢٨،٧	١٩،٩	١١،٨	٥،٨	١٠٠
لبنان	١٩،٤	٢٣،٤	٣٢،٤	١٦،٣	٨،٥	١٠٠

واستناداً إلى الجدول أعلاه، يمكن تلخيص الخصائص المقارنة في هذه الميادين على النحو الآتي:

أولاً، **المسكن**: يتكون دليل المسكن من ثلاثة مؤشرات هي: حصة الفرد من المساحة المبنية للمسكن؛ وعدد الأفراد في الغرفة الواحدة؛ والوسيلة الرئيسة للتدفئة. واستناداً إلى هذا الدليل والعتبات المحددة، وجدت دراسة خارطة أحوال المعيشة أن نحو ٢٦٪ من الأسر تعيش في ظروف سكن متدنية النوعية، ومن اصل هؤلاء ١٠٪ يعيشون في ظروف متدنية جداً. ويبين الجدول أعلاه، أن هذه النسب في محافظة البقاع توازي النسب الوطنية (٢٦,٤٪ و٨,٩٪)، في حين أن وضع بعلبك على هذا الصعيد أسوأ إذ تبلغ النسب المقابلة ٣٢,٥٪

١- وزارة الشؤون الاجتماعية والFAO، خارطة أحوال المعيشة في لبنان، مرجع سابق.

و٥, ١٠٪. إلا أن نسب الحرمان في بعلبك في ما يختص ظروف السكن، تبقى أقل مما هي عليه بالنسبة للميادين الأخرى، وبالنسبة للدليل العام.

ثانياً، **المياه والصرف الصحي:** يتكون دليل ميدان المياه والصرف الصحي من ثلاثة مؤشرات أيضاً هي: الاتصال بشبكة مياه للاستخدام المنزلي؛ المصدر الرئيسي لمياه الشرب؛ الاتصال بشبكة صرف صحي. واستناداً إلى هذا الدليل والعتبات المحددة لمؤشراته، بينت دراسة خارطة أحوال المعيشة أن نسبة ٥, ١٥٪ من الأسر المقيمة في لبنان، تعيش دون مستوى العتبة في ما يتصل بتوفر هذه الخدمات، من أصلها ١٠٪ تعيش في وضعية سيئة جداً. وما يلفت النظر بالنسبة لهذا الميدان، هو أن القسم الأكبر من السكان يتجمع في الفئة الوسطى (نحو ٦٦٪ من الأسر المقيمة في لبنان)، ويعود ذلك إلى أن هذا النوع من الخدمات يتوفر عموماً من خلال شبكات القطاع العام، وبنوعيات متقاربة لمختلف الفئات الاجتماعية، ما عدا بعض الحالات الخاصة في المناطق الشديدة الحرمان، أو الشديدة الثراء. ويتجمع ضمن هذه الفئة الوسطى، ٢, ٦٨٪ من الأسر في البقاع، و٩, ٥٧٪ من الأسر في بعلبك. إلا أن الاختلاف والتفاوت يبرز هنا في الفئات الطرفية بشكل خاص، حيث إن نسبة ٦, ١٧٪ من الأسر في بعلبك تعتبر محرومة جداً من خدمات المياه والصرف الصحي في بعلبك، في حين أن هذه النسبة لا تبلغ سوى ٥, ١٠٪ تقريباً في كل من البقاع ولبنان. كما أن نسبة الأسر التي تتم إشباع حاجاتها إلى خدمات المياه والصرف الصحي في بعلبك بشكل ممتاز، لا تزيد عن ٩, ٢٪ من الأسر، مقابل نحو ١, ٤٪ في البقاع و٤, ٨٪ في لبنان. ويعني ذلك أن مؤشر الحرمان المناطقي في ما يختص بتوفر المياه والصرف الصحي في قضاء بعلبك، مرتفع جداً مقارنة بالبقاع، وبالمتوسط الوطني على حد سواء.

ثالثاً، **دليل التعليم:** يتكون دليل التعليم من مؤشرين هما: مؤشر الالتحاق الدراسي؛ ومؤشر مستوى التعليم أو المرحلة التعليمية. واستناداً إلى هذا الدليل والعتبات الخاصة بمؤشراته، تبين أن نحو ٣٣٪ من الأسر المقيمة في لبنان، هي في وضعية حرمان لجهة حقوقها التعليمية، وأن نصف هذه النسبة تقريباً هي

في وضعية حرمان شديد. ويتميز توزع الأسر في ميدان التعليم، بالنسب الهمة للفئتين الطرفيتين المنخفضة جداً (٦,١٦٪)، والمرتفعة جداً (١,١٩٪)، مما يشير إلى درجة تفاوت هامة جداً في هذا الميدان، مقارنة بالميادين الأخرى. إن نسب الأسر المحرومة في ميدان التعليم في محافظة البقاع تزيد عن المعدل الوطني بشكل محسوس (٤,٤١٪ من الأسر، من أصلها ٥,٢٠٪ ضمن فئة منخفضة جداً، الموازية لنسب دليل التعليم في بعلبك التي تبلغ ٣,٤٢٪، ٢,٢١٪ منها محرومة جداً. (في مكان آخر من هذه الدراسة، سيجري تناول مؤشرات التعليم والأمية بشكل أكثر تفصيلاً).

رابعاً، **مؤشرات متصلة بالدخل:** يتكون دليل المؤشرات المتصلة بالدخل من ثلاثة مؤشرات هي الآتية: مؤشر المهنة الرئيسية؛ مؤشر ملكية سيارة خاصة؛ ومؤشر معدل الإعالة الاقتصادية الفعلية للأسرة (نسبة الذين يعملون على العدد الإجمالي للأسرة). واستناداً إلى دليل الميدان والعتبات الخاصة بمؤشراته، سجلت دراسة خارطة أحوال المعيشة في لبنان، أن نحو ٨,٤٢٪ من الأسر المقيمة في لبنان تعيش تحت عتبة الحرمان بالنسبة لدليل المؤشرات المتصلة بالدخل، و٤,١٩٪ من هؤلاء يعيشون في حالة نقص شديد للمداخيل. أما في محافظة البقاع، فإن هذه النسب تبلغ ٤,٥٢٪ (دون العتبة) منهم ٧,٢٣٪ ضمن فئة أحوال المعيشة المنخفضة جداً. وتبلغ النسب المقابلة لبعلبك ٧,٥٧٪ و١,٢٦٪.

على سبيل الخلاصة:

بإيجاز شديد، بينت دراسة خارطة أحوال المعيشة في لبنان، أن بعلبك هو أحد الأقضية الطرفية الأكثر حرماناً في لبنان. ويتفاوت ترتيب قضاء بعلبك مقارنة بالأقضية الأخرى، لجهة شدة الحرمان فيه، حسب الميدان المحدد. ويأتي هذا القضاء في الترتيب الثالث حسب دليل أحوال المعيشة العام، إلا أنه يأتي في الترتيب الأول من حيث شدة الحرمان حسب دليل التعليم، وما يراوح بين الترتيب الثالث والخامس في الميادين الأخرى.

ترتيب بعلبك حسب الميادين، والقضاءين الأكثر والأقل حرماناً

	دليل أحوال المعيشة	دليل المسكن	دليل المياه والصرف الصحي	دليل التعليم	دليل الموارد المتصلة بالدخل
ترتيب بعلبك	٣	٥	٥	١	٣
القضاء الأكثر حرماناً	بنت جبيل	بعبدا	بنت جبيل	بعلبك	الهرمل
القضاء الأقل حرمانا	كسروان	حرين	بيروت	كسروان	كسروان

الفصل الخامس

التعليم والمنشآت التعليمية

١ - في التعليم:

سنعالج في هذا الإطار توزع المقيمين بحسب الجنس والمستوى التعليمي كذلك توزع المدارس والطلاب بحسب قطاعات التعليم ومراحله وأنواعه واللغة الأجنبية المعتمدة في التعليم ومن ثم الوضع المدرسي للطلاب لجهة الالتحاق والتسرب والتأخر المدرسي.

١-١ المستوى التعليمي للمقيمين في القضاء:

الجدول رقم (١): توزع المقيمين ١٠ سنوات وأكثر بحسب الجنس والمستوى التعليمي المحصل

الجنس / المستوى التعليمي المحصل	ذكر		أنثى		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
عشر سنوات أو أكثر، أمي	٧٤٣٠	١٢،٠٧	١٥٠٥٢	٢٤،٦٢	٢٢٤٨٢	١٨،٣٢
عشر سنوات أو أكثر، يقرأ ويكتب	٦٦٤٨	١٠،٨٠	٤٥٣٧	٧،٤٢	١١١٨٥	٩،١٢
ست سنوات أو أكثر يتابع في الابتدائي أو دون الابتدائي	٦٢١٢	١٠،٠٩	٥١٤٦	٨،٤٢	١١٣٥٨	٩،٢٦
أنهى البتدائي	٢٠٢٢٩	٣٢،٨٦	١٩٤٠٧	٣١،٧٤	٣٩٦٣٥	٣٢،٣٠
أنهى المتوسط أو BP	١٢٢٨١	١٩،٩٥	١٠٥٤٦	١٧،٢٥	٢٢٨٢٧	١٨،٦٠
أنهى الثانوي أو BT	٦٥٩٧	١٠،٧٢	٥٤٠٠	٨،٨٣	١١٩٩٧	٩،٧٨
أنهى الجامعة أو TS أو LT	١٨٤٧	٣	٩٢٤	١،٥١	٢٧٧١	٢،٢٦
أنهى دراسات عليا	٣٢٥	٠،٥٣	١٢٢	٠،٢٠	٤٤٧	٠،٣٦
المجموع	٦١٥٦٩	١٠٠	٦١١٣٣	١٠٠	١٢٢٧٠٢	١٠٠

تبلغ نسبة الأمية في قضاء بعلبك (١٤,٣٪) مقابل (١١,٦٪) في لبنان وترتفع هذه النسبة عند احتسابها للمقيمين في قضاء بعلبك من عمر ١٠ سنوات وأكثر

فتصبح (١٨,٣٢٪) أميين موزعة بين الجنسين بنسبة (٣٣,٤٢٪) للذكور و(٦٦,٥٨٪) للإناث. وتعتبر نسبة الأمية مرتفعة بالمقارنة مع مثيلتها على المستوى الوطني (١٣,٦٢٪)، إلا أن ارتفاع هذه النسبة عند الإناث إلى ضعفي نسبتها عند الذكور يكشف عن وجود تفاوت في فرص التعليم بين الجنسين لصالح الذكور وتحديداً عند الفئات المتقدمة في العمر.

وإذا ما أضفنا إلى فئة الأميين فئة الذين يقرأون ويكتبون من عمر ١٠ سنوات وأكثر وهي فئة أشبه بالأميين لارتفعت النسبة إلى (٢٧,٤٤٪)، وإذا ما جمعنا مع هذه النسب نسبة من هم في مستوى ابتدائي وما دون لبلغ المجموع (٦٩٪) مقابل (٥٩٪) في لبنان، مما يدلنا على المستوى التعليمي المتدني للمقيمين في القضاء.

ويوجد (١٨,٦٠٪) من هؤلاء المقيمين أنهوا المتوسط أو ذ.ت مقابل (١٩,٤٧٪) في لبنان ثم تعود الهوة فتتسع في فئتي الذين أنهوا الثانوي أو ش.ت (٩,٧٨٪) في القضاء مقابل (١٤,٣٤٪) في لبنان والذين أنهوا الجامعة أو س.ش أو ج.ش (٢,٢٦٪) في القضاء مقابل (٦,٧٢٪) في لبنان. مع فارق بين الجنسين في كل الفئات لصالح الذكور، ما عدا فئة الأميين. وهذا الفارق يضيق كما في فئة الذين أنهوا الابتدائي إلى حدود (٢٪) ويبلغ أقصاه في فئة الذين أنهوا دراسات عليا (٤٥,٥٪).

١-٢ توزع المدارس بحسب قطاعات التعليم:

يبلغ عدد المدارس في قضاء بعلبك ٢١٧ مدرسة موزعة على الشكل الآتي:

الجدول رقم (٢): توزع المدارس في قضاء بعلبك بحسب قطاع التعليم ومرحلته للعام ١٩٩٨- ١٩٩٩[١]

المرحلة التعليمية / قطاع التعليم	الابتدائية	%	الابتدائية والمتوسطة	%	المتوسطة	%	الثانوية*	%	المجموع	النسب الإجمالية للقطاع
رسمي	٣٥	٣٨،٥	٥٦	٦٥،٨	٥	١٠٠	١٣	٣٧،١	١٠٩	٥٠،٢
خاص مجاني	٥٣	٥٨،٣	–	–	–	صفر	–	صفر	٥٣	٢٤،٤
خاص غير مجاني	٣	٣،٢	٢٩	٣٤،٢	–	صفر	٢٣	٦٢،٩	٥٥	٢٥،٣
المجموع	٩١	١٠٠	٨٥	١٠٠	٥	١٠٠	٣٥	١٠٠	٢١٧	١٠٠

تشكل المدارس الرسمية نسبة (٥٠،٢٪) من مجموع المدارس في القضاء، وهي نسبة أقل من المعدل العام في البقاع (٥٥٪) وفي لبنان (٥١٪)، ولكنها أكثر من المعدل في قضاء زحلة (٤١٪) وفي بيروت (٢٨٪). ولا تشكل نسبة المدارس الخاصة غير المجانية سوى (٢٥،٣٪) مقابل (٢٧٪) في البقاع و(٣٤٪ في لبنان)، ويزداد التفاوت بالمقارنة، مع قضاء زحلة (٤٠٪) وقضاء بيروت (٦٠٪). ويكون هذا التفاوت أكثر تعبيراً عند مقارنة حصة المدارس الخاصة المجانية في القضاء مع مثيلاتها سواء في قضاء زحلة أم في العاصمة بيروت. فهناك نسبة (٢٤،٤٪) من المدارس في القضاء هي مدارس مجانية مقابل (١٩٪) في قضاء زحلة و(١٢٪) فقط في بيروت. وترتفع نسبة المدارس المجانية هذه إلى (٥٨،٣٪) من حصة المرحلة الابتدائية وهي نسبة معبرة جداً ودالة على الأوضاع الاجتماعية الفقيرة للسكان من جهة وعلى المناطق الأكثر حرماناً في البلاد من جهة ثانية[٢].

١- تم احتساب هذه النسب من مجموع التلامذة في المرحلتين ما قبل الابتدائية والابتدائية كون التعليم المجاني يقتصر على هاتين المرحلتين.

* الثانويات في القطاع الرسمي تشتمل على المرحلة المتوسطة، أما في القطاع الخاص غير المجاني فهي تشتمل على مراحل التعليم من ما قبل الابتدائي وحتى الثانوي؛ كذلك المدارس المتوسطة الخاصة غير المجانية فهي تشتمل على كل مراحل التعليم ما قبل الجامعي ما عدا الثانوي بينما في المدارس الرسمية هناك نوعان من المدارس المتوسطة الأول: المدارس المتوسطة الصافية وعددها خمس مدارس متوسطة والنوع الثاني يشتمل إضافة إلى المرحلة المتوسطة على المرحلة الابتدائية وما قبل الابتدائية وفي قطاعات التعليم الثلاثة توجد مدارس ابتدائية فقط.

٢- انظر خارطة أحوال المعيشة في لبنان، مرجع سابق، ص ١١٣.

أما استقطاب المدرسة الثانوية الرسمية بالمقارنة مع المدارس الثانوية الخاصة غير المجانية فيبرز من خلال المعدل الوسطي لعدد التلامذة في المدرسة الواحدة والبالغ ٢٢٧ تلميذاً في الثانوية الرسمية (في الصفوف الثلاثة) مقابل ٤٥ تلميذاً في الثانوية الخاصة أي أكثر بخمسة أضعاف. بينما استقطاب المدارس الخاصة ما دون المرحلة الثانوية بالمقارنة مع مثيلتها في التعليم الرسمي يبرز من خلال المعدل الوسطي لعدد التلامذة في المدرسة الخاصة الواحدة والبالغ ٤٧٥ تلميذاً مقابل ما يقارب ١٥٨ تلميذاً في المدرسة الرسمية، أي أقل بثلاثة أضعاف. وتطرح هذه النسبة الأخيرة ضرورة تعزيز التعليم الرسمي بشكل عام، والمراحل ما قبل الثانوي تحديداً، ورفع مستواه حتى يتمكن من منافسة التعليم الخاص وذلك للتخفيف من أعباء المعيشة على العديد من الأسر، كذلك يفترض زيادة عدد المدارس الثانوية الرسمية بما يتيح لها إمكانية استيعاب التلامذة في هذه المرحلة (انظر الملحق رقم ٦ عن الثانويات الرسمية وتوزعها على الأقضية في محافظة البقاع).

١-٣ اللغة الأجنبية المعتمدة في التعليم:

أما اللغة الأجنبية المعتمدة في التعليم في مدارس القضاء فيكشف لنا عنها الجدول الآتي:

الجدول رقم (٣): توزع المدارس في قضاء بعلبك بحسب اللغة الأجنبية المعتمدة في التدريس للعام ١٩٩٩[1]

اللغة / القطاع	الفرنسية	%	الإنكليزية	[illegible]	الفرنسية والإنكليزية	[illegible]	المجموع
رسمي	٩٣	٦٤.٥	٨	٢٧.٥	١٠	٢٢.٣	١١١
خاص مجاني	٣٢	٢٢.٣	٧	٢٤.٢	١٢	٢٦.٦	٥١
خاص غير مجاني	١٩	١٣.٢	١٤	٤٨.٣	٢٣	٥١.١	٥٦
المجموع	١٤٤	١٠٠	٢٩	١٠٠	٤٥	١٠٠	٢١٨*
النسب الإجمالية %	٦٦		١٣.٣		٢٠.٧		١٠٠

تتوزع مدارس القضاء بين (٦٦٪) تعتمد اللغة الفرنسية كلغة أجنبية في التعليم و(١٣,٣٪) تعتمد الإنكليزية، بينما يعتمد (٢٠,٧٪) منها اللغتين الفرنسية والإنكليزية معاً. وعلى الرغم من الحيز الذي لا تزال تشغله اللغة الفرنسية في مدارس القضاء، خصوصاً الرسمية منها (٦٤,٥٪)، إلا أن ذلك لا يخفي التراجع الذي يصيبها، حيث إنها كانت لسنوات خلت اللغة الأجنبية الأولى بدون منازع. وهذا التراجع يصب في مصلحة اللغة الإنكليزية، خصوصاً في المدارس الخاصة غير المجانية حيث تشكل (٤٨,٣٪) من المدارس التي تعتمد الإنكليزية لغة تدريس. أما المُلفت في هذا الجدول فهو تعليم (٢٠,٧٪) من مدارس القضاء للغتين معاً حيث تشكل حصة المدارس الخاصة غير المجانية وحدها (٥١,٢٪) مقابل (٢٦,٢٪) للمدارس الخاصة المجانية و(٢٢,٣٪) للمدارس الرسمية.

١- وزارة التربية، المركز التربوي للبحوث والإنماء: توزع المدارس حسب اللغة الأجنبية بالنسبة للمحافظات والأقضية، بيروت، ١٩٩٩ (انظر الملحق رقم ٢).

* بحسب إحصاء المنطقة التربوية يبلغ عدد المدارس ٢١٧ كما ذكرنا والاختلاف في العدد هو مدرسة واحدة لا تؤدي إلى انحراف مهم في النسب.

١-٤ متابعة الدراسة بحسب المراحل التعليمية:

أ - التعليم ما قبل الجامعي:

تبلغ نسبة المقيمين في القضاء الذين يتابعون الدراسة في مراحل التعليم الأساسي ما قبل الجامعي كافة ٤٨٧٠٩ تلاميذ[١] أي ما نسبته (٣١٪) من مجموع المقيمين.

١ - توزع التلاميذ بحسب الجنس والمرحلة التعليمية:

الجدول رقم (٤): توزع المقيمين الذين هم في الحضانة أو الروضة أو يتابعون الدراسة حالياً بحسب الجنس والمرحلة التعليمية للعام ١٩٩٦

الجنس / المستوى التعليمي	ذكور		إناث		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
صمر-٥ سنوات يتابع في الروضة أو الابتدائي	٢٩٢٣	١٠،٧١	٣١٩٧	١٢،١٦	٦١٢٠	١١،٤٢
ست سنوات أو أكثر يتابع في الابتدائي أو دون الابتدائي	١٣٨٤٥	٥٠،٧١	١٢٤٣٤	٤٧،٣٠	٢٦٢٧٨	٤٩،٠٣
يتابع في المتوسط أو BP	٦٣٣٤	٢٣،٢٠	٧٠٢٤	٢٦،٧٢	١٣٣٥٧	٢٤،٩٣
يتابع في الثانوي أو BT	٢٥٠٧	٩،١٨	٢٤٠٦	٩،١٥	٤٩١٣	٩،١٧
يتابع في الجامعة او TS او LT	١٥٠٢	٥،٥٠	١١٢٧	٤،٢٩	٢٦٢٩	٤،٩١
يتابع دراسات عليا	١٩٣	٠،٧١	١٠٢	٠،٣٩	٢٩٤	٠،٥٥
المجموع	٢٧٣٠٣	١٠٠	٢٦٢٨٨	١٠٠	٥٣٥٩٢	١٠٠

يكشف لنا الجدول رقم (٤) توزع المقيمين الذين يتابعون الدراسة حاليا[٢] في مراحل التعليم كافة. أما الذين يتابعون الدراسة في المراحل ما قبل الجامعية فهم يتوزعون، بحسب الجدول نفسه، وبحسب الجنس بين (٥٠,٩٪) للذكور و(٤٩,١٪) للإناث.

١- بلغ عدد التلاميذ ٥٠٦٦٩ (مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن) إلا أنني اعتمدت الرقم المعطى من قبل المنطقة التربوية للعام ١٩٩٨ لأنه صادر عن الهيئة المسؤولة مباشرة. أما الفارق بين الرقم الذي اعتمدته والرقم الوارد في (الملحق رقم ١ الجدول الإجمالي (د) فيعود إلى خطأ في جمع أعداد تلامذة المرحلة ما قبل الابتدائية حيث يبلغ العدد ٧٤٣١ وليس ٨١٣٩.

٢- لم يلحظ جدول المنطقة التربوية التوزيع بحسب الجنس لذلك اضطررت في هذا الصدد إلى اعتماد توزيع مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن (الجدول رقم ٤).

ويتوزعون بحسب الجنس والمرحلة التعليمية على الشكل الآتي:

- (٤٧,٧٦٪) ذكور مقابل (٥٢,٢٤٪) إناث في الروضة
- (٥٢,٦٨٪) ذكور مقابل (٤٧,٣١٪) إناث في الابتدائي
- (٤٧,٤٢٪) ذكور مقابل (٥٢,٥٧٪) إناث في المتوسط
- (٥١,٠٢٪) ذكور مقابل (٤٨,٩٧٪) إناث في الثانوي

ويؤكد لنا هذا التوزع عدم التمييز بين الجنسين في الالتحاق بالمدرسة ومتابعة الدراسة على عكس ما كان سائداً قديماً ولاحظناه في الجدول رقم (١) من انتشار للأمية في الفئة المتقدمة في السن وعلى الأخص لدى الإناث.

٢- توزع التلاميذ بحسب قطاع التعليم ومرحلته:

الجدول رقم (٥): توزع التلاميذ في قضاء بعلبك بحسب قطاع التعليم ومرحلته للعام ١٩٩٨

المرحلة / القطاع	قبل الابتدائية	٪	الابتدائية	٪	المتوسطة	٪	الثانوية	٪	المجموع	٪
رسمي	١٦٦٨	٢٢،٤	٧١٧٨	٣٠	٦٢٩٥	٤٦،٢	٢٧٢٩	٧٢،٥	١٧٨٧٠	٣٦،٦
خاص مجاني	٣١٨٧	٤٢،٨	١١٣٩٧	٤٧،٧	-		-		١٤٥٨٤	٣٠
خاص غير مجاني	٢٥٧٦	٣٤،٦	٥٣٠٩	٢٢،٣	٧٣٣٢	٣٥،٨	١٠٣٨	٢٧،٥	١٦٢٥٥	٣٣،٤
المجموع	٧٤٣١	٩٩،٩	٢٣٨٨٤	١٠٠	١٣٦٢٧	١٠٠	٣٧٦٧	١٠٠	٤٨٧٠٩	١٠٠
النسبة الإجمالية للمراحل٪	١٥،٢		٤٩		٢٨		٧،٨		١٠٠	

يتبين لنا من هذا الجدول أن التعليم الرسمي يحتل المرتبة الأولى في استيعاب أعداد التلاميذ في مراحل التعليم ما قبل الجامعي بنسبة (٣٦,٦٪) مقابل (٣٤,٣٪ في البقاع و٣٠٪ في لبنان)، يأتيه التعليم الخاص غير المجاني بنسبة (٣٣,٤٪) مقابل (٤٢,٨٪ في البقاع و٥٥٪ في لبنان) وأخيراً التعليم الخاص المجاني بنسبة (٣٠٪) مقابل (٢٢,٩٪ في البقاع و١٥٪ في لبنان). وهذا يدلنا

على أهمية الحيز الذي يحتله التعليم الرسمي والخاص المجاني معاً في القضاء (٦٦,٦٪) سواء بالمقارنة مع المعدل في البقاع أم في لبنان. ومن الملفت عند القراءة العمودية للجدول والذي يكشف لنا عن دور القطاعات التعليمية (كون التعليم المجاني يقتصر على المرحلتين ما قبل الابتدائية والابتدائية)، هو الحيز المهم الذي يشغله التعليم المجاني في هذا القضاء، لجهة عدد التلامذة فيه، حيث يشكل النسبة الأعلى في المرحلتين المذكورتين (٤٢,٨٪) للمرحلة ما قبل الابتدائية و(٤٧,٧٪) للمرحلة الابتدائية مقابل (٢٢,٤٪) لما قبل الابتدائية و(٣٠٪) للابتدائية في القطاع الرسمي و(٣٤,٦٪) لما قبل الابتدائية و(٢٢,٣٪) للابتدائية في القطاع الخاص غير المجاني؛ أن ارتفاع حصة القطاعين الخاص المجاني والرسمي في القضاء والتي تبلغ (٦٥,٢٪) لما قبل الابتدائي مقابل (٤٣٪ في لبنان) و(٧٧,٧٪) للابتدائي مقابل (٥٢,٥٪ في لبنان) هي مؤشر هام على الفقر وعلى الدخل المحدود لدى قسم كبير من السكان المقيمين في القضاء من ناحية وعلى تدني في نوعية التعليم في مدارس القضاء من ناحية أخرى.

والتفاوت في المرحلة ما قبل الابتدائية بين نسبة التلاميذ في المدارس الرسمية والمدارس الخاصة غير المجانية (٢٢,٤٪) للأولى مقابل (٣٤,٦٪) للثانية يستمر في المرحلة المتوسطة مع نسبة (٤٦,٢٪) للمدارس الرسمية و(٥٣,٨٪) في المدارس الخاصة غير المجانية ولا تتبدل هذه العلاقة، لمصلحة المدرسة الرسمية، إلا في المرحلة الثانوية (٧٢,٥٪) للقطاع الرسمي مقابل (٢٧,٥٪) للقطاع الخاص. ويعود السبب في ذلك إلى المستوى المقبول للثانوية الرسمية من جهة والى الكلفة العالية للتعليم الخاص غير المجاني من جهة ثانية.

٣- نسبة ارتياد المدارس[1]:

تبلغ نسبة ارتياد المدارس في قضاء بعلبك (٣٤,١٢٪) مقابل (٣٠,٣٪) في

١- لمراجعة المعدلات الوطنية انظر: الأوضاع المعيشية للأسر في عام ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ٣٢.

لبنان وبفارق لا يذكر بين الجنسين (٣٤,٤٢٪) للذكور و(٣٣,٨١٪) للإناث.

وتصل نسبة ارتياد المدارس إلى ذروتها في فئة عمر ٥-٩ سنوات فتبلغ (٩٧,٩٥٪) مقابل (٩٥,٤٪) في لبنان وبفارق لا يذكر بين الجنسين (٩٧,٦٪) للذكور و(٩٨,٢٪) للإناث. وتتراجع هذه النسبة إلى (٩٢,٧٪) في الفئة العمرية ١٠-١٤ سنة (٩٢,١٢٪) للذكور و(٩٣,٤٦٪) للإناث)، مع إستمرار الفارق البسيط لمصلحة الإناث، مقابل معدل وطني يبلغ (٩٤٪). ويبدأ تراجع المعدلات في القضاء مقارنة مع المعدلات الوطنية، وبالتالي تنخفض نسبة ارتياد المدارس في الفئة العمرية ١٥-١٩ بشكل ملحوظ فتبلغ (٥٦,٥٪) (موزعة بين (٥٤,٦٩٪) للذكور و(٥٨,٦٣٪) للإناث) مقابل (٦٤,٤٪) كمعدل وطني.

وتنخفض نسبة ارتياد المدارس إلى مستويات متدنية جداً (٤,٨٠٪) في فئة العمر ٢٠-٢٥ (٥,٣٪) للذكور و(٤,٢٥٪) للإناث مقابل (٢٦,٨٥٪) في لبنان.

٤- التسرب المدرسي:

لقد تبين لنا من ملاحظة ارتياد المدارس في القضاء أن نسبة الارتياد تنخفض مع التقدم في الفئات العمرية. فمن (٩٧,٥٪) في فئة ٥-٩ سنوات إلى (٩٢,٧٪) في فئة ١٠-١٤ إلى (٥٦,٥٪) في فئة ١٥-١٩ إلى (٤,٨٪) في فئة ٢٠-٢٥ سنة؛ ومن المؤكد أن أحد أسباب هذا التراجع، خصوصاً في الفئات العمرية ما دون الـ١٨ سنة، يعود إلى التسرب المدرسي.

الجدول رقم (٦): التسرب المدرسي في قضاء بعلبك بحسب الجنس والعمر عام ١٩٩٦ (٪)

العمر / الجنس	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨
ذكور	١،٠١	٢،٢٤	١،٥١	٥،٤٥	٦،٦٠	١١،٣٩	١٧،٣٠	٣٥،٠٥	٤٥،٦٦	٥٥،٧٣
إناث	١،٦٧	١،٩٤	٣،٠٩	٣،٢٢	٣،٧٥	١٤،٩٣	١٧،٧١	٣٠،٦٣	٤٤،٧٥	٤٧،٤٠
المعدل الوسطي	١،٣٤	٢،١٤	٢،٣٠	٤،٣٩	٤،٦٧	١٣،١٦	١٧،٥٠	٣٢،٨٤	٤٥،٢٠	٥١،٥٦
المعدل في لبنان	١،٠٣	١،٤٠	١،٨٦	٢،٦٩	٦،٤٤	١٢،٣٥	١٨،٦٦	٢٨،٨٧	٣٤،٨٧	٤٣،٢١

يكشف لنا هذا الجدول أن التسرب المدرسي يبرز بوضوح في عمر ١٤ سنة بمعدل (١٦, ١٣٪) وهو معدل متقارب مع المعدل الوطني (٣٥, ١٢٪). ويتوزع هذا التسرب بحسب الجنس بنسبة (٣٩, ١١٪) للذكور و(٩٣, ١٤٪) للإناث. وهذا التسرب على أهميته عند الذكور يشكل أقل من ضعفين بقليل (١,٧) بالمقارنة مع التسرب في سن ١٣ إلا أنه يقفز قفزة ملفتة عند الإناث بفارق ٦ أضعاف عن العمر السابق (أي ١٣ سنة)، ثم تتقارب نسب التسرب في سن ١٥ بين الذكور (٣٠, ١٧٪) والإناث (٧١٥, ١٧٪).

والتسرب الفعلي والملفت، عند الذكور والإناث، يحصل في عمر ١٦ سنة، حيث يتسرب (٠٥, ٣٥٪) من الذكور و(٦٣, ٣٠٪) من الإناث وهو العمر الذي يتوافق مع نهاية المرحلة التعليمية المتوسطة، بمعدل (٨٤, ٣٢٪) في القضاء مقابل (٢٨,٨٧٪) في لبنان. ثم يبدأ التسرب بعد عمر ١٦ سنة بقفزات متساوية عند الذكور: في عمر ١٧ سنة (٦٦, ٤٥٪) و١٨ سنة (٧٣, ٥٥٪) وعند الإناث بقفزة كبيرة في عمر ١٧ سنة (٧٥, ٤٤٪) و(٤٠, ٤٧٪) في عمر ١٨ سنة وبمعدل (٥٦, ٥١٪) في القضاء مقابل (٢١, ٤٣٪) في لبنان ينقطعون عن الدراسة.. وهكذا تشكل سن ١٦ من جهة و١٨ من جهة أخرى محطتين أساسيتين للتسرب المدرسي حيث إن العمر الأول يتوافق مع نهاية المرحلة التعليمية المتوسطة والثاني مع المرحلة الثانوية.

تتوافق معدلات التسرب المدرسي في القضاء إلى حد كبير مع المعدلات الوطنية

للتسرب في فئات الأعمار من ٩-١٥ ويبدأ التفاوت بين المعدلين من عمر ١٦ سنة ويزداد بشكل لافت في عمر ١٧ سنة. وهذا ما يؤشر على الوضع الاقتصادي السيئ للأسر في القضاء والذي يضطرها إلى تشغيل أولادها في سن مبكرة.

٥ - وضع التحصيل الدراسي:

الجدول رقم (٧): جدول مقارن للتحصيل الدراسي في قضاء بعلبك ولبنان بحسب الوضع والمرحلة التعليمية للعام ٩٦ (٪)

وضع التحصيل الدراسي / المرحلة التعليمية	التأخر		التوافق		التفوق*	
	بعلبك	لبنان	بعلبك	لبنان	بعلبك	لبنان
الابتدائية						
الأول	٢٧،٢٧	٢٣،٤	٧٠،٩٩	٧٤،٧٥	١،٧٣	١،٨٥
الثاني	٣٤،٨٢	٢٧،٠٠	٥٨،٩٥	٦٦،٣٢	٦،٢٣	٦،٦٩
الثالث	٤٢،٤٣	٣٣،٩٩	٥١،٦٧	٥٨،٦٧	٥،٨٩	٧،٣٥
الرابع	٤٦،٨	٣٦،٨٢	٤٧،٦٥	٥٦،٦٧	٥،٥٦	٦،٥١
الخامس	٤٩،٦٦	٣٨،٤٧	٤٥،٩٣	٥٦،٢٣	٤،٤٠	٥،٢٩
معدل المرحلة الابتدائية	٤٠،١٩	٣١،٩٠	٥٥،٠٣	٦٢،٥٠	٤،٧٦	٥،٥٠
المتوسطة						
الأول	٥٤،١٧	٤٣،٩٢	٤٣،٠٨	٥١،٢٥	٢،٧٧	٤،٨٤
الثاني	٣٥،٤٤	٤٢،٦١	٤٣،٦١	٥٣،٢٤	٢،٩٥	٤،١٤
الثالث	٥١،١٧	٤٢،١٩	٤٤،٤٨	٥٢،٩٤	٤،٣٥	٤،٨٧
الرابع	٥٧،٨٧	٤٢،٥٥	٣٩،٢٣	٥٢،٦٦	٢،٨٩	٤،٧٨
معدل المرحلة المتوسطة	٥٤،١٦	٤٢،٨٢	٤٢،٦٠	٥٢،٥٢	٣،٢٤	٤،٦٥
الثانوية						
الأول	٦١،٢٦		٣٦،٦٥		٢،٠٩	
الثاني	٦١،٢٤		٣٧،٩٨		٠،٧٨	
الثالث	٧٣،٦٢		٢٤،٥٤		١،٨٤	
معدل المرحلة الثانوية	٦٥،٣٧		٣٣،٠٥		١،٥٧	

* التأخر في التحصيل الدراسي: تنطبق الحالة على الذين يتابعون الدراسة في مرحلة أدنى من المرحلة التي تتوافق مع عمرهم.
- التفوق في التحصيل الدراسي: تنطبق الحالة على الذين يتابعون الدراسة في مرحلة تتوافق مع عمرهم
- التموق في التحصيل الدراسي: تنطبق الحالة على الذين يتابعون الدراسة في مرحلة أعلى من المرحلة التي تتوافق مع عمرهم.

الدراسة الطبيعية:	المرحلة	تبدأ	تنتهي
حسب المراحل والعمر	الابتدائية	٦-٧	١٠-١١
(سنوات):	المتوسطة	١١-١٢	١٤-١٥
	الثانوية	١٥-١٦	١٧-١٨

يكشف لنا الجدول رقم (٧)عن واقع التحصيل الدراسي للمقيمين الذين يتابعون الدراسة في المراحل ما قبل الجامعية في مدارس قضاء بعلبك. ويبرز التأخر في التحصيل الدراسي في كل مراحل التعليم مقارنة مع الوضع على المستوى الوطني. ففي المرحلة الابتدائية تبلغ نسبة التأخر في القضاء (١٩, ٤٠٪) مقابل (٩٠, ٣١٪) كمعدل وطني. ونسبة هذا التأخر تزداد في المرحلة المتوسطة حيث يبلغ معدل التأخر في القضاء (١٦, ٥٤٪) مقابل (٨٢, ٤٢٪) في لبنان، أي أن ما يزيد على نصف تلامذة هذه المرحلة يعانون من التأخر في تحصيلهم الدراسي، مما يطرح أسئلة عديدة حول السياسة التربوية المتبعة وضرورة وضع الطرق والوسائل لا بل العملية التربوية موضع نقاش جدي ورصين للكشف عن الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة في لبنان عموماً وفي مدارس الأقضية خصوصاً والطرفية منها تحديداً. ويبدو أن نسب التأخر في التحصيل الدراسي تسير في خط بياني تصاعدي من الصف الأول ابتدائي وحتى الثالث ثانوي باستثناء الصفين الثاني والثالث متوسط. فبينما تبدأ نسبة التأخر بـ(٢٧, ٢٧٪) في الصف الأول فإنها تزداد صفاً فصفاً لتصل إلى نسبة (٦٢, ٧٣٪) في الصف الثالث ثانوي.

أما بالنسبة للذين يتابعون دراستهم في المراحل التعليمية الثلاث وهم في وضع طبيعي أي هناك توافق بين العمر والصف، فالمعدلات في القضاء في المرحلتين الابتدائية (٠٣, ٥٥٪) والمتوسطة (٦٠, ٤٢٪) هي أدنى من المعدلات الوطنية حيث تبلغ (٥٠, ٦٢٪) للمرحلة الابتدائية و(٥٢, ٥٢٪) للمرحلة المتوسطة.

وعلى عكس الخط البياني الصاعد للتأخر في التحصيل الدراسي فان التوافق في التحصيل الدراسي يتبع خطاً بيانياً هابطاً حيث يبدأ التوافق في الصف الأول الابتدائي بنسبة (٩٩, ٧٠٪) ثم يبدأ بالهبوط في نهاية المرحلة الابتدائية حيث يصل إلى (٩٣, ٤٥٪). ويستمر كذلك في المرحلة التكميلية حيث يبدأ بـ(٠٨, ٤٣٪) ثم ينتهي بـ(١٣, ٣٩٪). وكذلك في المرحلة الثانوية حيث ينتهي هذا الخط في الصف الثالث ثانوي بـ(٥٤, ٢٤٪) من التلامذة هم في حالة توافق في تحصيلهم الدراسي، وهي نسبة متدنية جداً وترتبط ارتباطاً قوياً

بالعوامل نفسها المؤدية إلى التأخر في التحصيل الدراسي.

الفئة الوحيدة التي تتناغم إلى حد كبير مع مثيلتها على المستوى الوطني هي فئة المتفوقين في تحصيلهم الدراسي والتي يبلغ معدلها في القضاء (٧٦,٤٪) مقابل (٥٠,٥٪) في لبنان.

ب - التعليم المهني:

توجد في قضاء بعلبك تسع مدارس مهنية[1] سبع منها خاصة واثنتان رسميتان[*].

ويبلغ عدد التلامذة المهنيين الذين يتابعون الدراسة في القضاء ١٣١٥ في العام ١٩٩٧-١٩٩٨ ويشكلون (٢٦,٣٥٪) من مجموع التلامذة المهنيين في محافظة البقاع. ويأتي القضاء في هذا الصدد في المرتبة الثالثة بعد قضاءي البقاع الغربي (٣٤,٧٪) وزحلة (٣١,٥٪)[2].

ويتوزع التلامذة في قضاء بعلبك بين ٩٤٣ تلميذاً أي (٧١,٧٪) في التعليم المهني الرسمي و٣٧٢ تلميذاً أي (٢٨,٣٪) في التعليم المهني الخاص، وبمعدل ٤٧١,٥ تلميذاً للمدرسة المهنية الرسمية مقابل ٥٣ تلميذاً للمدرسة المهنية الخاصة.

ومن الملفت للنظر أن تلامذة التعليم المهني في القضاء لا يشكلون سوى (٢,٦٥٪) من مجموع التلامذة في القضاء، وهي نسبة قليلة جداً بالمقارنة مع دول العالم الصناعية. وتؤشر على هامشية التعليم المهني في نظام التعليم اللبناني وخصوصاً في المناطق الطرفية.

١- وزارة التربية، المركز التربوي للبحوث والإنماء: دليل التعليم المهني والتقني، بيروت، العام ١٩٩٧-١٩٩٨. (راجع الملحق رقم ٢: أ و ب).

* المدرستان الرسميتان هما مدرسة بعلبك الفنية العالية (١٩٧٢)، ومدرسة دنايل الفنية العالية (١٩٩٣). وقد اعتمدت مؤخراً أي في العام الدراسي ١٩٩٩-٢٠٠٠ مدرسة الإمام موسى الصدر المهنية كمدرسة مهنية رسمية.

٢- المرجع نفسه.

تجدر الإشارة أخيراً إلى تناقض صارخ في بنية التعليم بشكل عام، من خلال النسبة الضئيلة للتعليم المهني فيه، وفي واقع التعليم المهني في القضاء بشكل خاص، لجهة عدم وجود أية مدرسة مهنية زراعية في منطقة لا تزال الزراعة تشكل حيزاً مهماً في اقتصادها كما رأينا سابقاً (راجع الفصل السادس فقرة النشاط الاقتصادي).

بالإضافة إلى التعليم المهني النظامي الرسمي والخاص لا بد من الإشارة إلى مجموعة من الدورات المهنية التدريبية السريعة التي تنظمها بعض الجمعيات الأهلية كذلك برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية المتكاملة في قضاءي بعلبك والهرمل[1].

ج- التعليم الجامعي:

بلغ عدد الذين تابعوا الدراسة الجامعية عام ١٩٩٦ ما مجموعه ٢٦٢٩ طالباً أي ما نسبته (٦٧,١٪) من مجموع المقيمين في القضاء، وهي نسبة متدنية بالمقارنة مع المعدل العام الوطني (٧٩,٨٪) وما نسبته (٩١,٤٪) من مجموع المقيمين في القضاء والذين يتابعون الدراسة في مراحل التعليم كافة. وتوزع الطلاب بحسب الجنس بين ١٨٤٧ ذكراً (٦٦,٦٪) و١١٢٧ أنثى (٣٣,٤٪). وعلى الرغم من التطور الحاصل في تعليم الإناث في القضاء لأسباب متعددة ليس أقلها استحداث الفروع الجامعية في المناطق، فلا تزال نسبة الذكور في المرحلة الجامعية أعلى من نسبة الإناث وذلك على عكس المعدل العام اللبناني، حيث تشكل نسبة الذكور (٤٨,٨٪) ونسبة الإناث (٥١,٢٪).

ويتوزع هؤلاء بحسب الاختصاصات بنسبة (٢٢,٠١٪) اختصاصات علمية و(٧٧,٢٢٪) اختصاصات أدبية، مقابل (٣٤,٦٨٪) اختصاصات علمية

١- أجريت دورات تدريبية عدة في مجالات الخياطة، تصفيف الشعر، تريكو وصوف، تصنيع غذائي بإشراف برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية وقد أعدت الطالبة سهما معاوية، تحت إشراف الباحث علي الموسوي، رسالة جدارة بعنوان: موقع المرأة في برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية المتكاملة: تقييم للدورات التدريبية، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية الفرع الرابع، كسارة، ١٩٩٩.

و(٧٤,٦٣٪) اختصاصات أدبية على المستوى الوطني. أما سبب تراجع نسبة الاختصاصات العلمية في القضاء فيعود إلى طبيعة الفروع الجامعية المتوافرة في البقاع وهي: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، معهد العلوم الاجتماعية. والاختصاصان العلميان المتوافران في المحافظة هما كلية الصحة وهي تخضع لمباراة دخول وبالآتي لعدد محدد من المنتسبين، وكلية العلوم والدراسة فيها تقتصر على سنتين تحضيريتين وفي بعض الاختصاصات العلمية فقط حيث يضطر الطالب بعدهما للانتقال إلى كلية في المركز لإكمال تعليمه. كذلك فإن كلفة التعليم في الجامعات الخاصة، في البقاع أو خارجه، تقصر الالتحاق به على الفئات الميسورة.

أما من يتابعون الدراسات العليا فيشكلون نسبة (٥٥,٠٪) من مجموع الذين يتابعون الدراسة في كل مراحل التعليم مقابل (٦,٠٪) كمعدل وطني. وهم أيضاً يتوزعون بين (٧٢,٧٪) ذكور و(٢٧,٣٪) إناث مقابل (٥٠,٨٪) ذكور و(٤٩,٢٪) إناث على المستوى الوطني.

وهم يتوزعون بين (١٠,٣٪) اختصاصات علمية مقابل (٢٣,٧٪) في لبنان و(٨٩,٦٪) اختصاصات أدبية مقابل (٧٦,٦٪) في لبنان. وتفسر النسبة العالية للاختصاصات الأدبية في القضاء أيضاً بتوافر مجال الدراسات العليا في كلية الآداب وفي معهد العلوم الاجتماعية في البقاع بينما لا يتوافر ذلك في الاختصاصات العلمية. كذلك يلاحظ الفارق الشاسع بين نسبة الذكور (٨٢,٥٪) ونسبة الإناث (١٧,٥٪) في الاختصاصات العلمية.

١-٥ درجة الإشباع الأساسي في ميدان التعليم:

اعتمدت في هذا الإطار على ما توصلت إليه دراسة خارطة أحوال المعيشة في لبنان والتي بنت الجدول الآتي على أساس احتساب مؤشري متابعة الدراسة والمرحلة التعليمية.

الجدول رقم (٨): توزع الأفراد حسب درجة إشباع الحاجات الأساسية في ميدان التعليم - التصنيف الثلاثي٪ من إجمالي الأفراد المقيمين في أقضية البقاع[1]

القضاء	متدنية	متوسطة	عالية	المجموع
بعلبك	٤١.١	٣٨.١	٢٠.٨	١٠٠
البقاع الغربي	٣٩	٣٦.٢	٢٤.٧	١٠٠
الهرمل	٦٤.٣	٢٣.٤	١٢.٣	١٠٠
راشيا	٤١	٤٠.٤	١٨.٥	١٠٠
زحلة	٣٣.٢	٣٨.٦	٢٧.١	١٠٠
المعدل الوطني	٣٢.٨	٣١.٣	٣٥.٩	١٠٠

يتبين من هذا الجدول أن نسبة (٤٣,٧٪) من الأفراد المقيمين في محافظة البقاع هم، إنطلاقاً من إشباع الحاجات الأساسية في ميدان التعليم، في درجة متدنية مقابل (٣٢,٨٪) على المستوى الوطني. كما يوجد (٣٥,٣٪) من المقيمين في القضاء في درجة إشباع متوسطة مقابل (٣١,٣٪) كمعدل وطني. ويوجد (٢٠,٨٪) في درجة إشباع عالية في المحافظة مقابل (٣٥,٩٪) على المستوى الوطني. ومن الملفت جداً للانتباه أنه من بين الأقضية العشرة الأكثر تدنياً في إشباع الحاجات الأساسية في التعليم هناك أربعة أقضية من البقاع (باستثناء قضاء زحلة). وينطوي الوضع في المحافظة على تفاوت وتمايز بين أقضية المحافظة، حيث إن درجة الإشباع في قضاء زحلة هي الأعلى بين الأقضية الأخرى يأتيها البقاع الغربي ثم راشيا فبعلبك وأخيراً الهرمل[2].

٢- في المنشآت التعليمية:

٢-١ التجهيز المدرسي:

وسأقتصر في هذا الإطار على المنشآت في المدارس الرسمية (ما دون المرحلة الثانوية) وذلك بسبب توافر الإحصاءات والمعلومات..

١- وزارة الشؤون الاجتماعية والـU. N D P خارطة أحوال المعيشة في لبنان، بيروت، ١٩٩٨، الجدول رقم ٦٢.
٢- المرجع نفسه، ص ١١٢ (حسب الترتيب من الأقل إشباعاً إلى الأكثر إشباعاً احتلت الهرمل الترتيب الثاني وبعلبك الترتيب السابع وراشيا الثامن والبقاع الغربي العاشر وزحلة الرابع عشر من بين ٢٦ قضاء).

تكشف الحالة العامة للتجهيز في المدارس الرسمية الابتدائية والمتوسطة في القضاء عن نقص كبير في هذا العنصر من عناصر بنية التعليم. ويتبين من قراءتنا للجدول رقم (٩) (التجهيزات في مدارس البقاع الرسمية) أن (٤٣٪) من مدارس القضاء فيها آلة تصوير (Photocopie) و(٣٧٪) منها فيها دكتيلو و(٣٦٪) فيها راديو كاسيت و(٢, ٠٪) فيها آلة عرض و(١٥٪) ستنسل (آلة نسخ) و(١٢٪) تلفزيون و(١٢٪) فيديو. وهناك فقط مدرسة واحدة فيها كمبيوتر (١٪) وطابعة (١٪) وسذص (١٪) ومدرستان فيهما مكبر للصوت ولا يوجد أية مدرسة فيها مولد كهربائي.

وهكذا يتبين أن بعض هذه المدارس يفتقر إلى أبسط التجهيزات ومدرسة واحدة فقط يستدل أنها ربطت نفسها بإحدى أدوات العصر وهي الكمبيوتر ومستلزماته دون معرفة ما إذا كانت فعلاً تستفيد من هذا الكمبيوتر في العملية التربوية أو أنه مجرد ديكور إضافي أو أداة تسلية.

وإذا كانت الحال على هذا النحو في المدارس الرسمية الابتدائية والمتوسطة والتي تشكل نسبة (٥٣٪) من مجموع المدارس في المرحلة ما قبل الثانوية فهي بالتأكيد ليست أفضل حالاً في المدارس المجانية والتي تمثل (٢٩٪) ما مجموعه (٨٢٪) من مجموع المدارس الابتدائية والمتوسطة في القضاء؛ مع الإشارة أيضاً إلى أن أغلبية المدارس الخاصة في القضاء، ومن خلال الملاحظة ليست في حال أفضل من المدرسة الرسمية.

الجدول رقم (٩): التجهيزات في مدارس البقاع الرسمية الابتدائية والمتوسطة (١٩٩٦)[1]

القضاء	عدد المدارس	تصوير	ستنسل	دكتيلو	تلفزيون	فيديو	عرض	راديوكاسيت	كمبيوتر	طابعة	UPS	مولد	مكبّر
زحلة	٤٨	٣٤	٧	١١	١٣	١٢	١٧	٢٩	١	١	٠	٢	٠
	٪	٦٩،٨	١٤،٣	٢٢	٢٦،٥	٢٤	٣٤،٧	٥٩	٢،٠٤	٢،٠٤	٠	٤،١٧	٠
البقاع الغربي	٣٢	٢٤	٩	٢١	٦	٦	١٢	٢٩	٢	٢	٠	١	١
	٪	٧٥	٢٨،١	٩٧	١٨،٨	١٩	٣٧،٥	٩٠،٦	٦،٢٥	٦،٢٥	٠	٣،١	٣،١
راشيا	٢٦	١٨	١٠	٢٦	٦	٥	١٣	٢٣	٠	٠	٠	٠	٠
	٪	٦٩،٢	٣٨،٥	١٠٠	٢٣،١	١٩	٥٠	٨٨،٤٦	٠	٠	٠	٠	٠
بعلبك	١٠٠	٤٣	١٥	٣٧	١٢	١٢	٢٢	٣٦	١	١	١	٠	٢
	٪	٤٣	١٥	٣٧	١٢	١٢	٢٢	٣٦	١	١	١	٠	٢
الهرمل	٢٩	٦	١	١٦	٢	٢	٤	١٢	٠	٠	٠	٠	٠
	٪	٢٠،٧	٣،٤٥	٥٥	٦،٩	٦،٩	١٢،٨	٤١،٢٨	٠	٠	٠	٠	٠
المجموع	٢٣٥	١٢٥	٤٢	١٢١	٣٩	٣٧	٦٨	١٢٩	٤	٣	١	٣	٣
	٪	٥٣،٢	١٧،٩	٥١	١٦،٦	١٦	٢٧،٩	٥٤،٨٩	١،٧	١،٢٨	٠	١،٢٨	١،٣

١- تحقيق ميداني قام به الباحث.

٢-٢ حالة المباني المدرسية:

الجدول رقم (١٠): حالة الأبنية في المدارس الرسمية في قضاء بعلبك في العام ١٩٩٧ (عدد المدارس ١١١ والطلاب ١٤٩٠٣)[1]

حالة المبنى / نوع المبنى	المجموع	جيدة	يجب ترميمها	رديئة	مجموع الأبنية الجيدة وتلك التي تحتاج إلى تصليحات/ للمدرسة	حصة التلامذة من الأبنية الجيدة والتي تحتاج إلى تصليحات
التعليم والعملية التربوية						
غرفة صف	٩٦٨	٦١٩	٢٩٧	٥٢	٨،٣٣	١٦،٢٧
غرفة متخصصة	١٨	١٢	٦	٠	٠،١٦	٨٢٧،٩٤
مختبر فيزياء + كيمياء	١٥	١٠	٤	١	٠،١٣	١٠٦٤،٥٠
مختبر علوم طبيعية	٥	٣	١	١	٠،٠٤	٣٧٢٥،٧٥
غرفة تحضير للمختبر	٣١	١٠	١٧	٤	٠،٢٥	٥٥١،٩٦
قاعة رسم	٠	٠	٠	٠	٠	٠
مشغل فنون	٢	١	٠	١	٠،٠١	١٤٩٠٣
قاعة كمبيوتر	٤	٤	٠	٠	٠،٠٤	٣٧٢٥،٧٥
قاعة متعددة الأغراض	١٤	١١	٣	٠	٠،١٣	١٠٦٤،٥٠
مسرح	٤	٢	٢		٠،٠٤	٣٧٢٥،٧٥
مكتبة	١٣	١٠	٢	١	٠،١١	١٢٤١،٩٢
مخزن للكتب	٤	٢	٢	٠	٠،٠٤	٣٧٢٥،٧٥
مستودعات	٣٠	٢١	٧	٢	٠،٢٥	٥٣٢،٢٥
الإدارة						
مكاتب	١٠٠	٦٨	٢٥	٧	٠،٨٥	١٦٠،٢٥
غرفة للأساتذة	٧٢	٤٦	٢٢	٤	٠،٦٢	٢١٩،١٦
أرشيف - مخزن	١٧	١١	٦	٠	٠،١٥	٨٧٦،٦٥
المباني والخدمات المشتركة						
غرفة تمريض	٠	٠	٠	٠	٠	٠
مخزن - احتياط	١٠	٧	٣	٠	٠،٠٩	١٤٩٠،٣٠
مرحاض للمعلمين	١٥٦	٦١	٨٩	٦	١،٢٦	٩٩،٣٥
مرحاض للتلامذة	٥٤١	١٨٤	٣١٩	٣٨	٤،٥٧	٢٩،٦٣
غرفة للصيانة	٠	٠	٠	٠	٠	٠
مسكن للحارس	١	٠	١	٠	٠،٠١	١٤٩٠٣
Préau	٢٢٢	٤٢	١٧٨	٢	٢	٦٧،٧٤

١- المركز التربوي.

يتبين من قراءتنا للجدول رقم – ١٠ – أن حالة المباني في المدارس الرسمية في القضاء هي أفضل من حالة مثيلتها في قضاء الهرمل إلا أنها لا تزال تعاني من نواقص متعددة.

في البدء يسجل الغياب الكلي لقاعات الرسم ولغرف التمريض ولغرف التنظيف وإذا ما نظرنا في حالة القاعات المخصصة للتعليم وللعملية التربوية لتبين أن أغلبية المدارس تعاني من نقص كبير في هذه القاعات. ويزداد الوضع سوءاً إذا ما احتسبنا فقط تلك التي حالتها جيدة أو يجب إصلاحها. ويظهر هذا النقص الفادح في مختبرات العلوم الطبيعية (٠,٠٤) (حصة المدرسة من المختبرات الجيدة أو التي يجب إصلاحها و(٠,٠١) من مشاغل الفنون و(٠,٠٤) من المسارح و(٠,٠٤) من مخازن الكتب. كذلك فإن وضع القاعات والغرف الأخرى يكشف عن نقص كبير (٠,١٦) قاعات متخصصة و(٠,١٣) مختبرات الفيزياء والكيمياء، و(٠,١٣) القاعات المتعددة النشاطات و(٠,١١) المكتبات. ويسجل تحسن طفيف بالمقارنة مع ما سبق بالنسبة لقاعات التحضير للمختبر والمستودعات (٠,٢٥) والمعدل الوحيد المصنّف جيداً هو لعدد غرف الصفوف (٨,٣٣) غرف لكل مدرسة، كون أغلبية المدارس الرسمية في المنطقة هي للمراحل ما قبل الثانوي وكون (٣٨,٥٪) منها هي مدارس ابتدائية فقط. وتتأكد رداءة أوضاع المباني المخصصة للتعليم والعملية التربوية من خلال مؤشر عدد التلامذة لكل غرفة جيدة أو تحتاج إلى تصليحات. فعدا الغياب الكلي لقاعات الرسم في مدارس القضاء فإن العدد الكبير للتلامذة في الغرفة الواحدة هو مؤشر على رداءة الوضع. وتأتي في قمة الأوضاع الرديئة مشاغل الفنون حيث إن المعدل هو ١٤٩٠٣ تلامذة للغرفة الواحدة و٣٧٢٥ تلميذاً لكل مختبر علوم طبيعية والعدد نفسه لكل من قاعة الكومبيوتر وقاعة المسرح ومخزن كتب وهي كلها معدلات تكشف عن النقص الفادح في مدارس القضاء. والوضع الجيد الوحيد الذي يمكن ملاحظته هو مؤشر عدد التلامذة في الغرفة الواحدة حيث يبلغ المعدل ١٦,٢٧ تلميذاً.

وهذا النقص يطال أيضاً المباني الإدارية حيث يتوفر لـ(٩٠٪) من المدارس فقط مكاتب للإدارة وبمعدل (٠,٨٥) من المكاتب الجيدة والتي تحتاج إلى تصليحات و(٦٤٪) من المدارس فيها غرفة للمعلمين بمعدل (٠,٦٢) غرفة لكل مدرسة من هذه الغرف جيدة أو تحتاج إلى تصليحات. وتزداد الحالة سوءاً في الغرف المخصصة للأرشيف حيث إن حصة كل مدرسة من مدارس القضاء تبلغ (٠,١٥) غرفة.

وأكثر ما يكشف عن الحالة الرديئة للمباني، خصوصاً تلك المخصصة للخدمات والمباني المشتركة، هو غياب أية غرفة للتمريض في كل مدارس القضاء، كذلك غياب أية غرفة للتنظيف وشبه غياب لمسكن الحارس (٠,٠١). ومعدل المراحيض في كل مؤسسة (١,٣٦) مرحاض للمعلمين و٤,٥٧ مراحيض للتلامذة وملعبان مسقوفان. إلا أن هذه المعدلات العامة تخفي تمايزات مهمة بين مدارس القضاء. ففي إحصاء أجري عام ١٩٩٨ سجّل وجود مدرستين في قضاء بعلبك من دون أي ملعب سواء أكان مسقوفاً أم غير مسقوف[1].

أما لجهة الملاعب في مدارس القضاء فيتوافر منها بمعدل ١٥٨,٨م٢ من الملاعب المسقوفة و٨١٣م٢ من الملاعب المكشوفة للمدرسة الواحدة. وهذه المدارس هي في وضع أفضل لجهة مساحة الملاعب من وضع مدارس الهرمل كما أوضحنا (راجع الفصل الثامن - قضاء الهرمل) إلا أنها ليست كذلك بالمقارنة مع قضاء زحلة حيث معدل المساحات المخصص لكل مدرسة هو ١٩٥,٦م٢ ملاعب مسقوفة و٨٥١م٢ ملاعب مكشوفة. وتتسع الهوة بشكل ملحوظ إذا ما قارنا هذا الوضع مع الملاعب المسقوفة في قضاء بيروت حيث يبلغ المعدل فيها ٢٦٠,٩م٢ للمدرسة الواحدة. إلا أن معدل الملاعب المكشوفة في هذه الأخيرة هو أقل من معدلها في القضاء حيث يبلغ ٧٠٨م٢ فقط للمدرسة الواحدة. (راجع الملحق رقم ٥ توزع المدارس الرسمية ومجموع مساحة الملاعب المكشوفة والمسقوفة في كل قضاء للسنة الدراسية ٩٧-٩٨).

١- راجع الملحق رقم (٤) بعلبك.

ويسجل الوضع تحسناً على مستوى القضاء في حصة التلميذ من الملاعب المسقوفة بالمقارنة مع كل من قضاء الهرمل وقضاء زحلة. فتبلغ حصة التلميذ في قضاء بعلبك من الملاعب المسقوفة ١٨, ١م٢ بينما هي (٩, ٠م٢) في الهرمل و(٧٥, ٠م٢) في زحلة. كذلك فحصة التلميذ من الملاعب المكشوفة في قضاء بعلبك هي (٦, ٦م٢) بينما هي في قضاء زحلة (٢, ٣م٢) وفي قضاء الهرمل (٨, ٦م٢).

إن هذه المعدلات العامة للأقضية يجب ألا تحجب عنا واقع التمايز الموجود في كل قضاء على حدة حيث يوجد بعض المدارس، كما سبقت الإشارة، المحروم من أي ملعب سواء أكان مكشوفاً أم مسقوفاً. أضف إلى ذلك أن هذا الإحصاء الكمي لا يكشف لنا عن نوعية هذه الملاعب لجهة حالتها وتجهيزها إنما يكشف فعلياً عن وظيفة الملعب التربوية والصحية.

٣- المعلمون الاحتياطيون:

يبلغ عدد المعلمين الاحتياطيين في مدارس قضاء بعلبك (٤٦, ٠) معلم لكل مدرسة، وهو يعتبر من المعدلات المنخفضة مقارنة مع المعدل الوطني (١,٣) معلم. ويبلغ المعدل أقصاه في قضاء المتن (٧٨, ٤) معلم احتياط للمدرسة الواحدة وبتمايز واضح عن كل الأقضية الأخرى.

وتبين لنا بقراءة الجدول رقم (١١) وجود احتياطي مفرط في بعض الأقضية كقضاء المتن (٧٨, ٤) معلمين و(٦٤, ٢) معلمان في كسروان و(٥٩, ٢) معلمان في بيروت و(٢٢, ٢) معلمان في الكورة و(٠٩, ٢) معلمان في جبيل و(٠٤, ٢) معلمان في بعبدا ووجود احتياطي معتدل في أقضية أخرى كقضاء جزين (٥٨, ١) والبترون (٣٩, ١) والشوف (٢٧, ١) وزغرتا (١٩, ١) وطرابلس (٠٤, ١) وزحلة (٠٣, ١) وحاصبيا (١). بينما تشهد الأقضية الأخرى نقصاً في عدد المعلمين الاحتياط حيث يقلّ المعدل عن معلم واحد للمدرسة. ويشغل قضاء بعلبك المرتبة ٢٣ من أصل ٢٦ قضاء بمعدل (٤٦, ٠) معلم للمدرسة. ويضم قضاء الهرمل العدد الأقل من المعلمين الاحتياطيين

(٠,٠٣) يأتيه قضاء راشيا (٠,٢٠) ثم قضاء صور (٠,٤).

وتسجل محافظة البقاع المعدل الأقل في عدد المعلمين الاحتياطيين (٠,٤٤) ومحافظة بيروت المعدل الأعلى (٢,٥٩) ثم محافظة جبل لبنان (٢,٢٢) ومحافظة الشمال (١,١) ومحافظتي لبنان الجنوبي والنبطية (٠,٨٧). إن هذه المعدلات المتفاوتة من المعلمين الاحتياط في المحافظات من جهة وفي الأقضية من جهة ثانية تطرح ضرورة إعادة التوزيع العادل للاحتياطي من المعلمين على مستوى المحافظات والأقضية كما على مستوى المدارس في كل قضاء مما يكفل تحقيق الغاية المنشودة من وجود هكذا احتياط ويوقف الهدر الحاصل في بعض الأقضية ويسد العجز الموجود في أقضية أخرى.

الجدول رقم (١١): معدلات المعلمين الاحتياط في المدارس الرسمية بحسب كل قضاء للعام الدراسي ٩٧- ٩٨[١]

القضاء	عدد المدارس	الاحتياط المعلمين عدد	المعدل (معلم/ مدرسة)
بيروت	٦١	١٥٨	٢،٥٩
جبيل	٣٢	٦٧	٢،٠٩
كسروان	٢٨	٧٤	٢،٦٤
المتن	٥١	٢٤٤	٤،٧٨
بعبدا	٦٧	١٣٧	٢،٠٤
عاليه	٥٠	٢٥	٠،٥٠
الشوف	٧٠	٨٩	١،٢٧
طرابلس	٩٢	٩٦	١،٠٤
طرابلس القضاء	٦٠	٢٧	٠،٤٥
عكار	١٥٥	١١١	٠،٧١
زغرتا	٣١	٣٧	١،١٩
الكورة	٤٠	٨٩	٢،٢٢
بشري	١٠	٨	٠،٨
البترون	٤١	٥٧	١،٣٩
زحلة	٥٣	٥٥	١،٠٣
الهرمل	٢٨	١	٠،٠٣
بعلبك	١١١	٥٢	٠،٤٦
البقاع الغربي	٣٩	١٩	٠،٤٨
راشيا	٢٩	٦	٠،٢٠
صيدا	٦٣	٦١	٠،٩٦
جزين	١٧	٢٧	١،٥٨
النبطية	٤٧	٣٥	٠،٧٤
حاصبيا	١٩	١٩	١
مرجعيون	٢٦	١٦	٠،٦١
صور	٧٢	٣٢	٠،٤
بنت جبيل	٣٧	٣٠	٠،٨
المجموع العام	١١٧٥	١٥٧٢	١،٣

١- تم إعداد هذا الجدول من أرقام جدولي عدد المعلمين الاحتياط وأعداد المدارس الواردة في مساحة الملاعب المكشوفة.

الملحق رقم (١): بيان إحصائي عن عدد المدارس والتلامذة في محافظة البقاع للعام ١٩٩٨

أ - بيان إحصائي عن المدارس الرسمية في البقاع:

الثانويات: المتوسط الثانوي

القضاء	عدد الثانويات	عدد التلاميذ في		المجموع
		المتوسط	الثانوي	
زحلة	٩	٦٩٩	٢٠٤٨	٢٧٤٧
البقاع الغربي	٩	٤٧٧	١٥٢٨	٢٠٠٥
راشيا	٣	٩٨	٤٧٦	٥٧٤
بعلبك	١٢	٧٠٨	٢٧٢٩	٣٤٣٧
الهرمل	١	٣٠٦	٤١٩	٧٢٥
المجموع	٣٤	٢٢٨٨	٧٢٠٠	٩٤٨٨

المدارس المتوسطة

القضاء	عدد المدارس	عدد التلاميذ
زحلة	٤	١٠٦٤
البقاع الغربي	٢	٧٧
راشيا	٢	٢٤٣
بعلبك	٥	١١٧١
الهرمل	-	-
المجموع	١٣	٢٥٥٥

المدارس الابتدائية والمتوسطة

القضاء	عدد المدارس	عدد التلاميذ في مرحلة:			المجموع
		ماقبل الابتدائي	الابتدائي	المتوسط	
زحلة	٣٢	٩٢٣	٢٥٩٣	٢٣١٩	٧٨٣٥
البقاع الغربي	٢٦	٩٦٩	٢٢٥٩	٢٣٠٣	٦٥٣١
راشيا	٢٢	٤٢١	١٧٥٦	١٣٣٣	٢٥٠٩
بعلبك	٥٦	١٢٩٢	٥٧٨١	٤٤١٦	١١٤٨٩
الهرمل	١٠	٢٢٧	١٠١٠	٦٦٣	١٩٠٠
المجموع	١٤٦	٣٨٣٢	١٥٣٩٩	١٢٠٣٣	٣١٢٦٤

المدارس الابتدائية

القضاء	عدد المدارس	عدد التلاميذ في مرحلة:		المجموع
		المتوسط	الثانوي	
زحلة	١١	٤٥٠	١٧١٧	٢١٦٧
البقاع الغربي	٢	١٩	٥٤	٧٣
راشيا	٣	٥٨	٢٧٨	٣٣٦
بعلبك	٣٥	٣٧٦	١٣٩٧	١٧٧٣
الهرمل	١٧	١٣٩	٤٧٥	٦١٤
المجموع	٦٨	١٠٤٢	٣٩٢١	٤٩٦٣

ب - بيان إحصائي عن المدارس الخاصة في البقاع:

الثانويات الخاصة

القضاء	عدد الثانويات	عدد التلاميذ في مرحلة:				المجموع
		ما قبل الإبتدائي	الابتدائي	المتوسط	الثانوي	
زحلة	٢٥	٣٠٦٣	٦٩٣٨	٤٩٢١	٢٠٩٢	١٧٠١٤
البقاع الغربي	٨	٧٩٠	٢٠٣٩	١٥٤٣	٤٧٦	٤٨٤٨
راشيا	٢	١٣٥	٤٥٣	٢٤٧	٤٠	٨٧٥
بعلبك	٢٣	٧٥٥	١٦٧١	٣٤٥٢	١٠٣٨	٦٩١٦
الهرمل	٣	٢٧٣	٢٠٦	٤١٧	–	٨٩٦
المجموع	٦١	٥٠١٦	١١٣٠٧	١٠٥٨٠	٣٦٤٦	٣٠٥٤٩

المدارس المتوسطة الخاصة

القضاء	عدد المدارس	عدد التلاميذ في مرحلة:			المجموع
		ما قبل الإبتدائي	الابتدائي	المتوسط	
زحلة	١٧	٥٣١	١٨٢١	١٨٤٨	٤٢١٠
البقاع الغربي	٨	٢١٣	٣٦١	١٠٩٤	١٦٦٨
راشيا	٤	١٣٧	٥٣٨	٤٧٥	١١٥٠
بعلبك	٢٩	١٦٨٠	٣٣٠٧	٣٨٨٠	٨٨٦٧
الهرمل	٢	١٢٢	٣٢٥	٢٩٤	٧٤١
المجموع	٦٠	٢٦٨٣	٦٣٦٢	٧٥٩١	١٦٦٣٦

المدارس الابتدائية الخاصة

القضاء	عدد المدارس	عدد التلاميذ في:		المجموع
		ما قبل الإبتدائي	الإبتدائي	
زحلة	١٢	٦١٤	١١٧٣	١٧٨٧
البقاع الغربي	١	٣١	٧١	١٠٢
راشيا	–	–	–	–
بعلبك	٣	١٤١	٣٣١	٤٧٢
الهرمل	١	١٠٤	٨٨	١٩٢
المجموع	١٧	٨٩٠	١٦٦٣	٢٥٥٣

ج - بيان إحصائي عن المدارس الخاصة المجانية في البقاع:

المدارس الخاصة والمجانية

القضاء	عدد المدارس	عدد التلاميذ في مرحلة:		المجموع
		ما قبل الإبتدائي	الابتدائي	
زحلة	٢٦	١٢٤٧	٤٥٨٦	٥٨٣٣
البقاع الغربي	١٤	٨٢٩	٢٩٥١	٣٧٨٠
راشيا	٣	١٠٩	٣٨٣	٤٩٢
بعلبك	٥٣	٣١٨٧	١١٣٩٧	١٤٥٨٤
الهرمل	٧	٢٥١	١٦٣٤	١٨٨٥
المجموع	١٠٣	٥٦٢٣	٢٠٩٥١	٢٦٥٧٤

المجموع العام لعدد المدارس وعدد التلاميذ

القضاء	عدد المدارس	عدد التلاميذ في مرحلة:				المجموع
		ما قبل الإبتدائي	الابتدائي	المتوسط	الثانوي	
زحلة	١٣٦	٦٨٢٨	١٩٨٣٨	١١٨٥١	٤١٤٠	٤٢٦٥٧
البقاع الغربي	٧٠	٢٨٥١	٨٧٣٥	٥٤٩٤	٢٠٠٤	١٩٠٨٤
راشيا	٣٩	٩٥٨	٣٤٠٨	٢٣٩٥	٥١٦	٧٢٧٧
بعلبك	٢١٦	٨١٣٩	٢٣٨٨٤	١٣٦٢٧	٣٧٦٧	٤٩٤١٧
الهرمل	٤١	١١١٦	٣٧٣٨	١٦٨٠	٤١٩	٦٩٥٣
المجموع	٥٠٢	١٩٨٩٢	٥٩٦٠٣	٣٥٠٤٧	١٠٨٤٦	١٢٥٣٨٨

الملحق رقم (٢): توزع المدارس حسب اللغة الأجنبية في محافظة البقاع بحسب الأقضية[1]

القضاء	رسمي				خاص مجاني				خاص غير مجاني				مجموع الفرنسية	مجموع الإنكليزية	مجموع الفرنسية + الإنكليزية	المجموع العام
	الفرنسية	الإنكليزية	الفرنسية + الإنكليزية	المجموع	الفرنسية	الإنكليزية	الفرنسية + الإنكليزية	المجموع	الفرنسية	الإنكليزية	الفرنسية + الإنكليزية	المجموع				
بعلبك	٩٣	٨	١٠	١١١	٣٢	٧	١٢	٥١	١٩	١٤	٢٣	٥٦	١٤٤	٢٩	٤٥	٢١٨
البقاع الغربي	١٤	٢٠	٥	٣٩	٤	٩	١	١٤	٣	١٢	١	١٦	٢١	٤١	٧	٦٩
الهرمل	٢٨	–	–	٢٨	٩	–	–	٩	٦	–	–	٦	٤٣	٠	٠	٤٣
راشيا	١٢	١٢	٥	٢٩	–	١	١	٢	١	١	٤	٦	١٣	١٤	١٠	٣٧
زحلة	٤١	١٠	٢	٥٣	١٢	١٢	٢	٢٦	٣٠	٢٢	٤	٥٦	٨٣	٤٤	٨	١٢٥

١- وزارة التربية، المركز التربوي للبحوث والإنماء، توزع المدارس حسب اللغة الأجنبية بالنسبة للمحافظات والأقضية، مرجع سابق.

الملحق رقم (٣)

أ - المهنيات الرسمية والخاصة في محافظة البقاع للعام الدراسي ٩٧- ٩٨[١]:

القضاء	عدد واسم المهنيات الرسمية	عدد المهنيات الخاصة	المجموع
زحلة	مدرسة زحلة الفنية العالية	١٢	١٣
الهرمل	مدرسة الهرمل الفنية العالية	صفر	١
بعلبك	مدرسة بعلبك الفنية العالية	٧	٩
البقاع الغربي	مدرسة مشغرة الفنية العالية / معهد البقاع المهني والتقني ـ الخيارة	١	٣
راشيا	مدرسة راشيا الفنية	صفر	١
المجموع	٧	٢٠	٢٧

ب - عدد الطلاب المهنيين في محافظة البقاع للعام الدراسي ٩٧-٩٨[٢]:

نوع القطاع / القضاء	رسمي	خاص	المجموع	%
زحلة	٣٦٧	١٢٠٤	١٥٧١	٣١.٥
بعلبك	٩٤٣	٣٧٢	١٣١٥	٢٦.٣
الهرمل	٢٧٢	–	٢٧٢	٥.٥
البقاع الغربي	١٦٦٧	٦٥	١٧٣٢	٣٤.٧
راشيا	٩٣	–	٩٣	١.٩
المجموع	٣٣٤٢	١٦٤١	٤٩٨٣	٩٩.٩

الملحق رقم (٤): بيان بعدد المدارس الرسمية التي لا يوجد فيها ملعب بحسب الأقضية[٣]

القضاء	ملعب مسقوف	ملعب مكشوف
طرابلس القضاء	•	•
بشري	•	•
عكار	•	•
صيدا	•	•
الشوف	•	•
عاليه	•	•
بعبدا	•	•
بعلبك	•	•
زحلة	•	•
البقاع الغربي	•	•

١- المركز التربوي للبحوث والإنماء: دليل التعليم المهني والتقني، ١٩٩٧-١٩٩٨، مرجع سابق
٢- المصدر السابق.
١- الأقضية المذكورة أعلاه تضم كل منها مدرسة واحدة من دون ملاعب وإذا ذكر الاسم مرتين يعني ذلك وجود مدرستين من دون ملاعب.

الملحق رقم (٥): توزع المدارس الرسمية ومجموع مساحة الملاعب المسقوفة والمكشوفة في كل قضاء للسنة الدراسية ٩٧/٩٨

نوع الملعب / القضاء	مساحة الملاعب المكشوفة (م٢)		مساحة الملاعب المسقوفة (م٢)	
	العدد	مجموع المساحة	العدد	مجموع المساحة
بيروت	٦١	٤٣٢٣٧	٦١	١٥٩١٩
جبيل	٣٢	٢٢٢٠٤	٣٢	٣٦٤٠
كسروان	٢٨	١٧٣٦٦	٢٨	٢٣٦٧
المتن	٥١	٢٧٥١٠	٥١	١٢٤٠٢
بعبدا	٦٧	٣٨٧٩٨	٦٧	١٤٣٥٠
عاليه	٥٠	٢٨٦٩٣	٥٠	٧٨٤٩
الشوف	٧٠	٦٠٠٢٥	٧٠	١٣١٨٥
طرابلس	٩٢	٥٦٢٤١	٩٢	٢٢٧٥٥
طرابلس القضاء	٦٠	٢٣١٣٨	٦٠	٨٤٣٣
عكار	١٥٥	٩١٣٧٤	١٥٥	٢٠٩٥٨
زغرتا	٣١	١٦٢٢٤	٣١	٤٢٥٦
الكورة	٤٠	٢٧٤١٨	٤٠	٥٣٧٥
بشري	١٠	٦٥٨٠	١٠	٦٢٥
بترون	٤١	٣٠٥٣٣	٤١	٦٥٠٩
زحلة	٥٣	٤٥١٢٧	٥٣	١٠٣٦٩
الهرمل	٢٨	١٦٨٦٦	٢٨	٢٢٣٣
بعلبك	١١١	٩٠٣٣١	١١١	١٧٥٩٤
البقاع الغربي	٣٩	٦٧٦١١	٣٩	٥٤٣٨
راشيا	٢٩	٢٨٧٠٥	٢٩	٣١٣٣
صيدا	٦٣	٩٦٩١٠	٦٣	١٦٢٤٥
جزين	١٧	١٢٧٧٠	١٧	٢٣٤٩
النبطية	٤٧	٤٩٥٠٩	٤٧	١١٩٠٥
حاصبيا	١٩	١٤٣٧٦	١٩	٣١٢٢
مرجعيون	٢٦	٣٢٩٠٧	٢٦	٥٥٩١
صور	٧٢	٧٤٥١٩	٧٢	١٧١٤٥
بنت جبيل	٣٧	٦٠٢٥٨	٣٧	٨٩٣٦
المجموع	١٣٢٩	١٠٧٩٢٣٠	١٣٢٩	٢٤٢٦٨٨

الملحق رقم (٦): بيان بأسماء الثانويات الرسمية في البقاع بحسب القضاء ولغة التعليم ودوام التعليم للثانويات الرسمية العاملة للعام الدراسي ٩٩-٢٠٠٠

اسم الثانوية	القضاء	اسم الثانوية	القضاء	اسم الثانوية	القضاء
٠٦ الهرمل ف.م.ث ق ط	الهرمل	٣٥. القاع	بعلبك	٢٤. سحمر ف.م.ث ق.ط	البقاع العربي
٠١ العين ف ث. ب.ظ	بعلبك	٨. بر الياس أ م ث ق.ط	زحلة	٢٧ صغبين ف ث ق ط	البقاع العربي
٠٣ اللبوة ف.ث ق.ط	بعلبك	١٢ تعلبايا ف.ث ق.ط	زحلة	٢٩. عرة أ م ث ق.ط	البقاع الغربي
٠٧ بدنايل ف.م.ث أ.م ث ق.ط	بعلبك	١٤. حوش الأمراء أ.م ث ق.ط	زحلة	٣١. كامد اللوز أ.م ق.ط	البقاع العربي
٩. بعلبك (بريتال) ف.م.ث أ.م.ث ق ط	بعلبك	٢٠. رياق ف.ث ق ط	زحلة	٣٣ مشغرة ف.ث ق.ظ	البقاع العربي
١٠ بعلبك للبنات ف.م ث أ.م ث ق.ظ	بعلبك	٢١. رياق (علي النهري) أ ف.ث	زحلة	١٨.راشيا المختلطة ف.م.ث ق.ط	راشيا
١١.بعلبك للبنين ف.م.ث أ م.ث ق ط	بعلبك	٢٢. زحلة للبنات ف.م.ث ق.ط	زحلة	١٩ راشي (الرفيد) ف ث أ م ث ق.ط	راشيا
١٥.دير الأحمر ف ث ب.ظ	بعلبك	٢٣.زحلة للبنين ف.م ث ق.ط	زحلة	٣٤. القرعون (كوكبا)	راشيا
١٦. رأس بعلبك ف.ث ق.ط	بعلبك	٣٠. قب الياس ف.ث ق.ط	زحلة		
١٧.رأس بعلبك (الفاكهة) ف ث ق.ظ	بعلبك	٣٢. مجدل عنجر أ م.ث ق.ط	زحلة		
٢٥. شمسطار ف.م.ث ق.ظ	بعلبك	٤. المرج ف.م.ث أ م.ث ق.ط	البقاع العربي		
٢٦. شمسطار (النبي شيت) ف.م.ث ق.ط	بعلبك	٥. المنارة ف.ث أ.ث ق.ط	البقاع العربي		
٢٨ عرسال ف.ث ق.ظ	بعلبك	١٣. جب جنين ف.م.ث أ.م.ث ق.ط	البقاع العربي		

الفصل السادس

الموارد الطبيعية

٦-١ الأرض:

أ - مساحة القضاء: تبلغ مساحة قضاء بعلبك الإجمالية ٢٣٥٢٨٧ هكتاراً .

ب - المساحة الزراعية:

الجدول رقم (١): المساحات الزراعية في قضاء بعلبك بين ١٩٦٠[٢] ١٩٩٦[٣]

نوع الزراعة / السنة	بعلية	مروية	محمية	المجموع
١٩٦٠	٤١٩٦٦ ٧٢	١٧٦٧٤ ٧٩	-	٥٩٦٤١.٥١
٪	٧٠.٣	٢٩ ٧		١٠٠
١٩٩٦	٤٧٦٩١	٢٥٩١٩	٥٣	٧٣٦٦٣
٪	٦٤.٧	٣٥ ١	٠ ٠٧	١٠٠
الزيادة المئوية في مساحة كل نوع	+١٣.٦	+٤٦.٦	+١٠٠	+٢٣.٥

بلغت المساحة الزراعية في القضاء ٧٣٦٦٣ هكتاراً عام ١٩٩٦. أي ما نسبته (٣١,٣٪) من المساحة الإجمالية للقضاء بعد أن كانت ٥٩٦٤١,٥١ هكتاراً

١- وزارة الزراعة والـ F A O الإحصاء الزراعي. مرجع مذكور. يكشف لنا هذا الرقم المعتمد من قبل الوزارة والـ F A O عن هذا التضارب في الأرقام الذي سبق وأشرنا اليه حيث إن برنامج التنمية الريفية المتكاملة في منطقة بعلبك - الهرمل وهو أيضاً بالتعاون مع الحكومة اللبنانية أعطى رقماً محتملاً لمساحة القضاء (٢٠٧٠كلم²). وهناك أرقام أخرى لهذه المساحة لسنا في صدد استعراضها إلا أن ما يهمنا هو لفت انتباه المعنيين كي يصار إلى تحديد للمساحة والتي هي معطى قابل للقياس الدقيق

٢- إحصاءات الـ١٩٦٠ مصدرها

Gauthier et baz Ministere de L agriculture Aspect general de l'agriculture Libanaise, 1960

٣- أما إحصاءات الـ١٩٩٦ فمصدرها وزارة الزراعة والـ F A O الإحصاء الزراعي. مرجع سابق.

عام ١٩٦٠ أي ما نسبته (٢٥,٣٪) من المساحة الإجمالية للقضاء، بزيادة مقدارها ١٤٠٢٢ هكتاراً ونسبتها (٢٣,٥٪) من مجموع المساحة الزراعية لعام ١٩٦٠. وهي زادت في قضاء بعلبك بما نسبته (٤٦,٦٪) عما كانت عليه عام ١٩٦٠. وقد زادت مساحة كل من أنواع الزراعات الثلاث عما كان عليه عام ١٩٦٠ بنسبة (١٣,٦٪) للبعلية و(٤٦,٦٪) للمروية و(١٠٠٪) للزراعة تحت الخيم. والنسبة الأعلى للزيادة كانت في الأراضي المروية أو التي أقيمت فيها مشاريع للري بعد أن وظفت بعض الرساميل في هذا القطاع مستفيدة من رخص الأراضي خصوصاً في منطقة القاع.

ويؤكد لنا الجدول أن الزراعات البعلية كانت ولا تزال تشغل المساحة الأكبر في زراعة القضاء مما ينعكس حكماً على الأوضاع المعيشية الصعبة للفئات الاجتماعية التي تعتمد على هذه الزراعة البعلية وخصوصاً في سنوات الجفاف. أيضاً يدلنا الجدول على بداية اعتماد الزراعة تحت الخيم البلاستيكية في المنطقة، إلا أن هذا الاعتماد ما زال ضعيفاً.

والجدول رقم (٢) يكشف لنا عن المساحات التي تشغلها الزراعات السنوية والموسمية والزراعات الشجرية الدائمة.

الجدول رقم (٢): مساحات الزراعات السنوية والموسمية والشجرية الدائمة[1]

نوع الزراعة	الزراعة السنوية والموسمية					الزراعات الشجرية الدائمة									
	النجيليات	القرنيات	خضار وأبصال	زراعات صناعية	المجموع	أشجار مثمرة	لوزيات	عنب (كرمة)	زيتون	الكرز	تفاح	ليمون	أجاص	المجموع
المساحة (بالهكتار)	٢١١٢١٠	٤٨٩٠	١٣٧١٠	٣٥٢٠	٤٣٣٤٠	١٤٦٣٠	٢٤٨٠	٦٠٠٠	٦٣٠	١٣٨٠	١٣٤٠	صفر	١٦٠	٢٦٦١٠
٪	٤٨,٩	١١,٢	٣١,٦	٨,١	١٠٠	٥٤,٩	٩,٢	٢٢,٥	٢,٣	٥,١	٥		٠,٦	١٠٠
٪			٦١,٩٦							٣٨,٠٤				

يتبيّن لنا من هذا الجدول أن الزراعات السنوية أو الموسمية تشغل (٦١,٩٪) من مجمل المساحة الزراعية في قضاء بعلبك. تأتي زراعة النجيليات كأهم زراعة ضمن الزراعات السنوية أو الموسمية حيث تشكل نسبة (٤٨,٩٪) من

١- مجلة أغروتيكا: وزارة الزراعة والفاو F.A.O. نظام المعلومات حول الإحصائيات الزراعية، صادرة عن مجموعة شركات دبانة إخوان، العدد ١ و٢، سنة ١٩٩٩.

المساحة الإجمالية للزراعات السنوية والموسمية. وتليها زراعة الخضار والأبصال بنسبة (٣١,٦٪) فزراعة القرنيات (١١,٢٪) فالزراعات الصناعية (٨,١٪). (بينما تشغل الزراعات الشجرية الدائمة نسبة (٣٨,٠٤٪) من المساحة الإجمالية للزراعات). وتشغل زراعة الأشجار المثمرة أكثر من نصف مساحة هذه الزراعات الشجرية الدائمة (٥٤,٩٪) وتليها زراعة العنب بنسبة (٢٢,٥٪) ثم اللوزيات والتفاح والزيتون بنسبة (٢٢,٣٪).

وفي تحقيق ميداني أفادنا أحد المسؤولين في المشروع الأخضر بأن حجم الأراضي الزراعية في القضاء يقدر بما يقارب ٥٠ ألف هكتار وأن الزراعات الشجرية الدائمة مساحتها ١٢ ألف هكتار تقريباً (هذه الزراعات هي الكرمة، اللوز، كرز، مشمش، زيتون، خرما) والزراعات الموسمية المختلفة تقدر بـ٨ آلاف هكتار. أما الزراعات البعلية فتقدر مساحتها بـ١٠ آلاف هكتار (قمح، شعير، مقتة، بطيخ، عدس، بامية). أما الزراعات المروية فتشكل ٢٠ ألف هكتار أشجار مثمرة و٨ آلاف هكتار خضار على أنواعها[1]. أوردت هذه الأرقام بعد الجدول لإعطاء صورة أخرى عن التقديرات المختلفة وعن غياب أية أرقام دقيقة تساعد على التخطيط والبحث الرصين.

٦-٢ الغابات:

تبلغ مساحة الغابات في قضاء بعلبك ١٣٦٣١ هكتاراً أي ما نسبته (٥,٣٨٪) من المساحة الإجمالية للقضاء، وهي نسبة أقل من المعدل العام الوطني البالغ (٧٪)[2].

ويفسر ذلك باختلاف المشهد الطبيعي Paysage naturel بين السلسلتين الشرقية والغربية المحيطتين بقضاء بعلبك. فالسلسلة الشرقية جرداء قاحلة بينما السلسلة الغربية، بأغلبها، تكسوها الأشجار وخصوصاً بدءاً من ارتفاع

١- مقابلة مع مسؤول في مركز المشروع الأخضر في بعلبك، أيلول ١٩٩٩.
٢- وزارة الزراعة والـF.A.O الإحصاء الزراعي، للعام ١٩٩٦.

١٢٠٠ م. وبقراءتنا للخرائط يتبين وجود بعض المساحات الخضراء القليلة في بعض مناطق السلسلة الشرقية، خصوصاً في جبل الزمراني.

أما مواقع الأحراج في القضاء فهي تتوزع بين ناحيتين حرجيتين: الناحية الحرجية الأولى ومركزها بعلبك والأحراج التابعة لها هي: بعلبك، أحراج بعلبك الشرقية، جومين، نحلة، عمشكي، عين بوداي، دورس، الطيبة، حورتعلا، بريتال، وادي سباط، عين البنية، الخريبة، يحفوفا، جنتا، النبي شيت، الخضر، وادي الزرايب، مزرعة بيت السبلاني، بوداي، مزرعة حسن قاسم، مزرعة مشيك، الحدث، غردان، طاريا، شمسطار، سلوقي، بيت شاما، بدنايل.

أما الناحية الحرجية الثانية ومركزها رسم الحدث وتتبع لها الأحراج الآتية: دار الواسعة، بتدعي، شليفا، اليمونة، مراح طود، دير الأحمر، عيناتا، بشوات، برقا، صفرا، الزرازير، القدام، ريحا، الحرفوش، حربتا، قليعة، زبود، وادي العصي، وادي الزرايب، وادي المعيصرة، غزة، مراح كبار، العين، النبي عثمان، اللبوة، عرسال، الأحراج الشرقية، مقراق، رسم الحدث، شعث، الكنيسة، مقنة[1].

أما أسماء أهم الأحراج، اعتمدت في التفتيش عنها على الخرائط الجغرافية، هي (من الجنوب الغربي إلى الشمال الغربي): حرش الصومعة (١١٨٩م) حوش جبل السيدة (١٢٥٩م) حرش جبل الحجر (١٧٠٤م) حرش جبل المرمغة (١٤٦٠م) حرش بيت متى، حرش العيارة (١٥٣٢م) حرش بيت حبشي (١٣٠٠م) وادي الخيل، حرش البوابة (١٧٧٧م) حرش ارض العزاير (١٩١١م).

أما أحراج السلسلة الشرقية فأهمها حرش عين النقاطة وحرش ضهر الهوا[2].

١- فاعور، علي: أطلس لبنان، مرجع سابق، ص ١٧.
٢- الجريدة الرسمية: قرار ١٠٤٩، توزع مناطق الغابات، عدد الجريدة رقم ١٨٠٥٣.

وأهم أنواع الأشجار في هذه الأحراج فهي اللزاب، السنديان، الملول، البطم، البلوط، السرو والصنوبر.

أما أهم نشاطات التحريج في العام ١٩٩٩ فكانت مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي U.N.D.P بغرس ٣٠ ألف شجرة في مشاعات مدينة بعلبك وعلى مداخلها ومداخل بعض قرى القضاء.

٦-٣ عدد القرى الممسوحة والمحددة وغير الممسوحة:

إن أغلبية قرى المنطقة هي ممسوحة وهناك قريتان محددتان فقط وهي يونين وبريتال.

وتوجد في المنطقة ٤ قرى غير ممسوحة وهي بلدة القاع وقسم من بلدة بريتال وقسم من بلدة حورتعلا، والزينية[١]. وحسب إحصاء الـF.A.O يوجد في القضاء ٧٦ قرية ممسوحة و٥ قرى محددة و٣ قرى غير ممسوحة[٢] وهو نموذج آخر عن تضارب المعلومات.

٦-٤ المياه:

يتمتع قضاء بعلبك بثروة مائية مهمة يؤشر عليها العدد الكبير للينابيع والأعين وكذلك للأنهر الموجودة في المنطقة. والقضاء لا يعاني من نقص في الثروة المائية بل مشكلته الأساسية هي في عدم الاستغلال العقلاني لهذه الثروة حيث ينعكس ذلك على الأوضاع المعيشية والاجتماعية للسكان خصوصاً في ظل سيطرة الزراعات البعلية (٦٤,٧٪) (راجع الجدول رقم ١).

أما مصادر المياه في القضاء فهي:

١- من مقابلة مع مسؤول المشروع الأخضر في بعلبك أيلول ١٩٩٩.
٢- وزارة الزراعة والـF.A.O الإحصاء الزراعي، مرجع مذكور.

أ- الأنهار:

حسب الإحصاء الذي قامت به وزارة الزراعة الـF.A.O يوجد في منطقة بعلبك ٣٩ نهراً. وهو عدد يثير استغراب المقيمين في القضاء عند سماعه. وتفسيرنا الوحيد لمصدر هذا الاستغراب هو تعريف النهر والذي في ضوئه يمكن لعدد الأنهار أن ينقص أو يزيد. فإذا كان السيل الموسمي في أحد المجاري يعتبر نهراً فيمكن أن نصل إلى الـF.A.O

أما أهم الأنهر التي تجري في المنطقة هي: الليطاني (أطول الأنهر اللبنانية ١٦٠ كلم وهو يجري من النبع إلى المصب في الأراضي اللبنانية)، العاصي (أغزر الأنهار اللبنانية ويجري ٤٦ كلم في لبنان)، وهناك أنهر أخرى معروفة منها الدائم ومنها ما يجف صيفاً وهي: يحفوفا، اللبوة، رأس العين، اليمونة، الرعيان، سباط.

ب - الينابيع:

يوجد في المنطقة عدد كبير من الينابيع في السلسلتين الشرقية والغربية وكذلك في السهل وأهمها:

١- في السلسلة الشرقية:

الغيضة (يحفوفا وتسمى عين جاوجا)، عين السباع (قرب معربون) عين الأندر، عين الحجر، عين الزاغ، عين السودا، عين الصفصافة، عين الشنان، عين بشر (قرب حام)، عين الجوزة (قرب طفيل)، عين القلعة (قرب مزرعة علي مفلح) عين البنية (قرب عين البنية)، عين الخضر (قرب عين البنية)، نبع الدلبة، نبع سباط أو عين العروس (قرب النبي سباط وهو موسمي)، عين السبع، عين نقاطة (على الحدود مع سوريا)، عين بورضاي (قرب عين بورضاي) نبع اللجوج أو عين الدردارة (جرد نحلة)، عين الشعب (قرب

عرسال)، عين رأس بعلبك (قرب رأس بعلبك)، عين الشاغور (قرب نحلة وهو موسمي)، ينابيع يونين (قرب يونين).

٢- في السهل:

عين الدردارة، عين الدير (قرب تمنين التحتا)، عين الفوار (قرب السفري)، عين برشميس عين الكنيسة (قرب الخضر)، عين المنتنة (قرب الطيبة)، عين الغسيل (طليا)، عين التل (قرب حزين) عين مجدلون (قرب مجدلون)، عين عميرة (قرب ايعات)، عين عكر (تمنين التحتا)، عين عدوس، عين الوسطى (ايعات) عين الشمالي (قرب مزرعة فريج)، عين الفوار (قرب حوش بردى)، عين أم عوض (حوش الرافقة)، عين العلاق (قرب العلاق)، عين القبو، عين وردين(قرب حوش الذهب)، عين رأس العين (بعلبك)، عين أهلا (رسم الحدث)، نبع اللبوة نبع سواقة، نبع مطرقة (قرب اللبوة)، نبع رأس العين أو (حمودة) (في بلدة العين)، نبع الفاكهة (الفاكهة).

٣- في السلسلة الغربية:

نبع جب الحبش وعين الجرن (قرب تمنين الفوقا)، عين الحور، عين السفلى (قصرنبا)، عين الدار، عين العسل (بدنايل)، عين معالي (العقيدية)، عين حوشباي، عين المزرعة، عين حمدة، نبع الركاب، نبع الشير، نبع التوت، نبع أبي حيدر (قرب شمسطار)، نبع الحوت، نبع الوردة (قرب بيت مشيك)، نبع المورج (فوق حدث بعلبك)، نبع النبي نجوم (طاريا)، عين الوردة (قرب كفردان)، عين شمت (قرب شمت)، عين القرحا (قرب قرحا)، ينابيع اليمونة ومنها (أبو عوجا، الأربعين، البرج، الكذاب، التفاحة، العروس، المغر، اليمونة، غبيط صعب)، الغاب، عيناتا (قرب عيناتا)، عين الضهر (تلة البربريس)، عين الغوار (قرب سيدة النجاة)، عين الشمالي وعيون أرغش (عيون أرغش).

ج- الآبار الارتوازية:

هي نوعان: آبار حكومية (تقوم بتنفيذها مؤسسات رسمية) وآبار خاصة (يقوم المواطنون بحفرها على نفقتهم الخاصة).

يوجد في قضاء بعلبك حسب الإحصاء الزراعي لعام ١٩٩٧ ٥٧ بئراً ارتوازياً[١]. أما تحقيقنا الميداني وبعد مرور ٣ سنوات على هذا الإحصاء فأظهر توزع الآبار الارتوازية التي حفرتها الدوائر الرسمية المعنية على الشكل الآتي:

١- الآبار الحكومية[٢]:

هذه الآبار نوعان، النوع الأول وهي الآبار الجوفية القديمة المجهزة والتي تضخ المياه وعددها ١٧ بئراً وهي موجودة في: سرعين، النبي شيت، الخضر، بعلبك في (البساتين، الشراونة، سيار الدرك كلها في بعلبك)، عين الشعب، العين، رأس بعلبك، (بئران)، القاع، عرسال، مجدلون، تمنين الفوقا، قصرنبا، شمسطار، حوش النبي.

والنوع الثاني هي الآبار الجوفية التي حفرت حديثاً وعددها ٢١ بئراً وهي قيد التجهيز وهي موجودة في القرى الآتية: سرعين التحتا، النبي شيت (٣ آبار)، الخضر، الخريبة، بدنايل (بئران)، حام، طفيل، بريتال (بئران)، الطيبة (بئران)، بعلبك (٧ آبار)، يونين، مقنة[٣].

١ – وزارة الزراعة والـF.A.O الإحصاء الزراعي للعام ١٩٩٦، مرجع سابق.
٢- راجع الملحق رقم (١) في هذا الفصل (لائحة بأسماء القرى ومصدر مياه الشرب).
٣- التحقيق الميداني؛ مقابلة مع مسؤول في مصلحة مياه بعلبك أيلول ١٩٩٩.

٢- الآبار الخاصة:

وفي تحقيقنا الميداني يقدّر عدد الآبار الخاصة بثلاثة آلاف وخمسمائة بئر ارتوازي[1] قدّر الإحصاء الزراعي عدد الآبار الارتوازية بـ٥٧ بئراً، ومعظمها محفورة بدون ترخيص وبشكل عشوائي في فترة الحرب الأهلية حيث لم يكن للدولة وجود فاعل. يخضع حفر الآبار الارتوازية، في الوقت الحاضر، إلى ترخيص من الدوائر المختصة وهو أمر كان يصعب تنفيذه في فترة الحرب إلا أنه حالياً يطبق إلى حد كبير.

د - البرك والبحيرات والسدود:

حسب إحصاء وزارة الزراعة و الـF.A.O يوجد ١٠ بحيرات في منطقة بعلبك[2]. وفي تحقيقنا الميداني تبين لنا أن هناك بركة طبيعية في كل من عيون أرغش ورام الزينية ورأس العين (بعلبك) واليمونة وايعات.

كذلك فقد أنشأت بعض الجمعيات الزراعية بركاً اصطناعية في جرد نيحا في مكان يدعى منطقة ربيعة.

تضاف إلى ذلك إلى برك ترابية في دير الأحمر في مكان يسمى منطقة المسيل. وتوجد حالياً مشاريع للتعاون بين وزارة الموارد المائية والكهربائية ووزارة الزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإقامة مجموعة من البحيرات الجبلية والسدود، ومنها سد نهر سباط - الدلبة، سد وادي نحلة، سد وادي الرعيان، سد ماسا - الناصرية على مجرى نهر يحفوفا، سد الفاكهة، سد رأس بعلبك. وبعض هذه السدود يخفف أضرار السيول التي تضرب شمالي القضاء ويحولها، إلى مياه مفيدة للزراعة في منطقة هي بأشد الحاجة لذلك.

١- في مسح ميداني قمنا به في بعض قرى القضاء أحصينا، في ٩ من قرى شمال بعلبك من بينها (يونين، شعت، عرسال، حربتا ثم النبي عثمان - رأس بعلبك)، ١١٥٦ بئراً ارتوازياً. وفي مسح خاص ببلدة اليمونة أحصينا على الأقل ٥٠٠ بئر ارتوازي. وبالتالي فإن هذه الأرقام تطرح مدى جدية وصدقية كل الأرقام التي قدمها الإحصاء الزراعي المنفذ من وزارة الزراعة ومنظمة الفاو الـF.A.O اعتبر أن عدد الآبار في القضاء ٥٧ بئراً فقط.

٢- وزارة الزراعة والـF. A. O الإحصاء الزراعي، مرجع سابق.

كذلك هناك مشروع لإنشاء بحيرة في خراج بلدة يونين.

وفي هذا الصدد لا بد من ذكر القناة التاريخية، التي تعود إلى عهد زنوبيا، والتي جرت المياه بواسطتها إلى تدمر. وقد استعملت هذه القناة قبل الحرب لجر المياه من اللبوة إلى بساتين القاع؛ ولم يعد الأمر كذلك منذ بداية الحرب لأن القناة كانت تعبر أراضي بلدات محرومة من المياه مما اضطر سكان هذه البلدات إلى تحويلها إلى أراضيهم. وإن المطلوب هو إعادة تنظيم توزيع المياه وبشكل عادل على القرى المحاذية للقناة من اللبوة ومن القاع.

٦-٥ المقالع والكسارات:

إن عدد الكسارات في قضاء بعلبك حسب مصادر وزارة البيئة هو ١٣ كسارة[١]. وهذه الكسارات كلها، ما عدا واحدة، متواجدة في السلسلة الشرقية الجرداء وذلك قبل إقرار المخطط التنظيمي الذي أقر مؤخراً والذي لحظ وجود العديد من الكسارات في هذه السلسلة. كذلك لا بد من الإشارة إلى أن كل الكسارات الموجودة في القضاء، وحسب مصادر الوزارة، غير قانونية أي أنها غير مرخصة.

وتضمنت لائحة الوزارة ٤٢ كسارة في محافظة البقاع يوجد منها (٩, ٣٠٪) في قضاء بعلبك وهي الآتية:

١- لائحة موقعة من الوزير السابق للبيئة أكرم شهيب.

الجدول رقم (٣): الكسارات في قضاء بعلبك بحسب الموقع والوضع القانوني[1]

المنطقة العقارية	العدد	الوضع القانوني
أ. في السلسلة الشرقية		
النبي شيت	٣	غير مرخصة
حور تعلا	١	غير مرخصة
عين بورضاي	١	غير مرخصة
نحلة	١	غير مرخصة
مقنة	١	غير مرخصة
اللبوة	١	غير مرخصة
عرسال	٣	غير مرخصة
رأس بعلبك	١	غير مرخصة
ب. في السلسلة الغربية		
دير الأحمر	١	غير مرخصة
المجموع	١٣	غير مرخصة

وقد تبين لنا من خلال تحقيق ميداني قمنا به أن أعداد الكسارات والمقالع ازدادت كثيراً عن تلك التي أوردتها لائحة وزارة البيئة. ففي عرسال وحدها ما يقارب ١٠٠ مقلع ونحو ١٥ كسارة وفيها ٢٨ منشر حجر. ويضاف إلى اللائحة أيضاً ٤ مقالع وكسارتان في دير الأحمر وكسارة في كل من: يونين، الرام، التوفيقية (البزالية)[2]. وهذا كله يزيد عدد الكسارات إلى ٢٩ كسارة على الأقل لقد ساعدت على ذلك الطبيعة الجرداء في السلسلة الشرقية وتوافر الصخور والأزمات التي يتعرض لها القطاع الزراعي، وحاجة قطاع البناء، وتزايد الطلب على الحجر، العرسالي منه تحديداً، ودفعت بعض المتمولين للاستثمار في هذا القطاع.

١ - وزارة البيئة، لائحة بأسماء الكسارات والوضع القانوني غير مؤرخة (حصلت عليها من دوائر المحافظة).

٢- مع كل ذلك تبقى هذه اللائحة ناقصة ويفترض بالجهات المختصة القيام بإحصاء دقيق للقطاع من أجل تنظيمه.

مطلوب وبإلحاح تنظيم هذا القطاع واستغلاله استغلالاً عقلانياً بإبعاده عن الأماكن المأهولة وفرض شروط صحية وبيئية على المستثمرين واقتطاع جزء من الأرباح يخصص لمشاريع بيئية في البلدة التي يتم فيها الاستثمار.

الملحق رقم (١): لائحة بأسماء القرى والبلدات في قضاء بعلبك بحسب مصدر التغذية بالمياه[1]

اسم البلدة	مصدر التغذية بالمياه	اسم البلدة	مصدر التغذية بالمياه	اسم البلدة	مصدر التغذية بالمياه
ايعات	راس العين/ بعلبك	حوش بردى	عين الدلبة	قدام	عيون أرغش
ايعات	عين الوسطى	حوش بردى	نبع الليطاني	قرحة	عين قرحة
ايعات	عين عدوس	حوش تل صفية	نبع عدوس	قصر نبا	عين الحور
ايعات	عين عميرة	خضر	عين الدلبة	قصر نبا	عين السفلى
يتدعي	يمونة	خضر	عين الكنيسة	قصر نبا	عين الفوقا
بدنايل	عين الدار	خضر	عين سباط	قصر نبا	يمونة
بدنايل	عين العسل	دار الواسعة	نبع التفاحة	كفردان	نبع اليمونة
بدنايل	يمونة	دار الواسعة	يمونة	كفردبش	نبع اليمونة
بشوات	نبع أرغش	دورس	عين الدلبة	كنيسة	آبار جمع
بعلبك	رأس العين	دورس	عين سباط	كنيسة	عيون أرغش
بعلبك	نبع البقل	دير الأحمر	عيون أرغش	لبوة	نبع اللبوة
بعلبك	نبع اللجوج	دير الأحمر	يمونة / للري	لبوة	نبع سواقة
بوداي	يمونة	رأس بعلبك	نبع الحصيب	لبوة	نبع مطرقة
بيت شاما	عين التحتا	رأس بعلبك	نبع العين	مجدلون	عين الدلبة
بيت شاما	عين الفوقا	رأس بعلبك	نبع اللبوة	مجدلون	عين السودا
بيت شاما	يمونة	رام	عيون أرغش	مجدلون	عين مجدلون
بيت مشيك	نبع الحوت	ريحا	آبار جمع	مجدلون	نبع سباط
بيت مشيك	نبع الوردة	زبود	آبار جمع	مزرعة السيد	برك اليمونة
بيت مطر	يمونة	زبود	عيون أرغش	مزرعة الضليل	برك اليمونة

١- أعددت هذه اللائحة الخاصة بقضاء بعلبك (ولوائح الأقضية الأخرى في محافظة البقاع) بالتعاون مع الزميل د. رفيق الكرك. وقد قمنا بتصنيف للمعطيات الموجودة في موسوعة اعرف لبنان لعفيف مرهج (تسعة أجزاء). ومع أن المعطيات تعود إلى العام ١٩٨٢ فذلك لا يؤثر على صحة المعلومات إلا بالنسبة لبعض القرى التي كانت تعتمد على آبار الجمع أو على مصدر مياه لم تعد تعتمد عليه حالياً وأيضاً لجهة إغفال وعدم شمول اللائحة لكل القرى (٧٦ قرية من أصل ١٣٥ قرية).

اسم البلدة	مصدر التغذية بالمياه	اسم البلدة	مصدر التغذية بالمياه*	اسم البلدة	مصدر التغذية بالمياه
تمنين التحتا	الدير	ززازير	عيون ارغش	مزرعة سويدان	برك اليمونة
تمنين التحتا	عين...	ززازير	نبع الفوار	مزرعة سليبي	ابار جمع
تمنين التحتا	عين الدردارة	سرعين التحتا	عين الدلبة	مصنع الزهرة	نبع الشاغور
تمنين التحتا	عين عكر	سرعين التحتا	عين سباط	مقنة	عيون ارغش
تمنين التحتا	يمونة	سرعين الفوقا	مشروع الحصر	نبحا	عيون أرغش
تمنين الفوقا	عين الجرن	سفري	عين الدلبة	نبحا القدام	يمونة
تمنين الفوقا	نبع جب الحبش	سفري	عين سباط	نبي رشادي	نبع الدلبة
تمنين الفوقا	يمونة	شعث	عين شعث	نبي شيت	نبع سباط
توفيقة	نبع اللبوة	شليفا	يمونة	نبي شيت	نبع اللبوة
جبولة	النهر	شمسطار	نبع ابي حيدر	نبي عثمان	نبع الشاغور
جديدة	نبع الفاكهة	شمسطار	نبع التوت	بحلة	يمونة
جديدة	نبع رأس العين	شمسطار	نبع الركاب	وادي الزينة	نبع الفيضة
حام	عين الأندر	شمسطار	نبع الشير	يحفوفا ، حنتا	نبع أبو عوجا
حام	عين الحجر	شمسطار	نبع المزرعة	يمونة	نبع الأربعين
حام	عين الزاغ	شمسطار	نبع حمدة	يمونة	نبع الدرج
حام	عين السودا	شمسطار	يمونة	يمونة	نبع التفاحة
حام	عين الشلال	صيوبا	ابار جمع	يمونة	نبع العروس
حام	عين الصفصافة	صيوبا	يمونة	يمونة	نبع المر
حام	عين بشر	صفرة	ابار جمع	يمونة	نبع اليمونة
حدث بعلبك	يمونة	طاريا	يمونة	يمونة	نبع هبيط صعب
حربتا	آبار ارتوازية	طليا	عين الدلبة	يمونة	نبع رأس العين
حربتا	عيون أرغش	طليا	عين الفسيل	يونين	نبع وادي معين
حرفوش	آبار ارتوازية	طيبة	عين الدلبة	يونين	
حزين	عين الدلبة	طيبة	نبع سباط		
حزين	عين حزين	عرسال	عين الشعب		
حزين	نبع سباط	عرسال	نبع اللبوة		
حور تعلا	عين الجوزة	عرسال	نهر الرعيان		
حور تعلا	نبع سباط	العين	العين		
حوش الذهب	عين حوش الذهب	عين بورضاي	عين الدلبة		
حوش الذهب	عين وردين	عين بورضاي	عين بورضاي		
حوش الرافقة	آبار ارتوازية	عيناتا	نبع القاب		
حوش الرافقة	عين الكبيرة	عيناتا	نبع عيناتا		
حوش الرافقة	عين أم عوض	فاكهة	رأس العين		
حوش الرافقة	يمونة	فلاوي	برك اليمونة		
حوش النبي	عين الدلبة	فلاوي	نبع التفاحة		
حوش النبي	عين سباط	قاع	نبع اللبوة		

* مثلاً بلدة النبي شيت تعتمد حالياً على آبار ارتوازية خاصة في البلدة.

لقد حاولت تدارك بعض أسماء القرى غير الواردة في الجدول أعلاه والتي توافرت لي معلومات عنها وهي:

اسم القرية	مصدر التغذية بالمياه
معربون	عين السباع
طفيل	عين الجوزة
مزرعة علي مفلح	عين القلعة
عين البنية	عين البنية
نبي سباط	عين العروس
مزرعة فريح	عين الشمالي
علاق	عين العلاق
رسم الحدث	عين أهلا
عقيدية	عين معالي
شعث	عين شعث

الفصل السابع

القطاعات الاقتصادية والنشاط الاقتصادي

١ - الزراعة:

١-١ المساحة الزراعية:

بلغت المساحة الزراعية في القضاء ٧٣٦٦٣ هكتاراً عام ١٩٩٦ أي ما نسبته (٣١,٣٪) من المساحة الإجمالية للقضاء. وهي كانت تشكل عام ١٩٦٠ (٥٩٦٤١,٥١ هكتاراً) أي ما نسبته (٢٥,٣٪) من هذه المساحة، وبالتالي تحققت زيادة تقدر بـ(١٤٠٢٢ هكتاراً) أي بنسبة (٢٣,٥٪) من مجمل المساحة الزراعية في القضاء لعام ١٩٦٠.

وتتوزع المساحات الزراعية هذه بحسب نوعها على الشكل الآتي:

الجدول رقم (١): توزع المساحات الزراعية في قضاء بعلبك بحسب نوع الزراعة في عامي ١٩٦٠ و١٩٩٦[1]

[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
١٩٦٠	٤١٩٦٦.٧٢	١٧٦٧٤.٧٩	؟	٥٩٦٤١.٥١
٪	٧٠.٣	٢٩.٧	-	١٠٠
١٩٦٦	٤٧٦٩١	٢٥٩١٩	٥٣	٧٣٦٦٣
٪	٦٤.٧	٣٥.١	٠.٠٧	١٠٠
٪ الزيادة	+١٣.٦	+٤٩.٦	+١٠٠	٢٣.٥

١- إحصاءات ١٩٦٠ مستمدّة من:
Gauthier et Baz: Aspect général de l'agriculture Libanaise, et ministére de l'agriculture, Service Statistique, 1960
أما إحصاءات ١٩٩٦ فمصدرها: وزارة الزراعة والـF.A O الإحصاء الزراعي، مرجع سابق.

يتبين لنا من هذا الجدول أن الزراعات البعلية لا تزال تحتل المساحة الزراعية الأكبر في القضاء؛ وهي ازدادت عام ١٩٩٦ بنسبة (١٣,٦٪) عن مساحتها عام ١٩٦٠. إلا أن نسبتها إلى المساحات المروية تدنت. فبعد أن كانت تشكل نسبة (٧٠,٣٪) من الأراضي عام ١٩٦٠ مقابل (٢٩,٧٪) للمساحة المروية تراجعت نسبتها إلى (٦٤,٧٪) عام ١٩٩٦ مقابل (٣٥,١٪) للزراعات المروية. أما الزراعة المحمية تحت الخيم فهي غير منتشرة في القضاء ولا تشكل سوى (٠,٠٧٪). إن استمرار سيطرة الزراعات البعلية في القضاء يشير إلى الأوضاع المعيشية الصعبة للفئات الاجتماعية التي تعتمد على هذا النوع من الزراعة وخصوصاً في المواسم التي تتعرض للجفاف.

١-٢ الإنتاج النباتي:

أما أهم أنواع الزراعات الشجرية الدائمة والسنوية أو الموسمية فتتوزع على الشكل الآتي:

الجدول رقم (٢): أنواع الزراعات في قضاء بعلبك بحسب ديمومتها[1]

نوع الزراعة	الزراعات السنوية والموسمية					الزراعات الشجرية الدائمة								
	نجيليات	قرنيات	خضار وأبصال	زراعات صناعية	المجموع	أشجار مثمرة	لوزيات	[illegible] (كرمة)	زيتون	لوز	تفاح	[illegible]	إجاص	المجموع
المساحة (بالهكتار)	٢١٢١٠	٤٨٩٠	١٣٧١٠	٣٥٣٠	٤٣٣٤٠	١٤٦٢٠	٢٤٨٠	٦٠٠٠	٦٣٠	١٣٨٠	١٣٤٠	صفر	١٦٠	٢٦٦١
٪	٤٨,٩	١١,٢	٣١,٦	٨,١	١٠٠	٥٤,٩	٩,٣	٢٢,٥	٢,٣	٥,١	٥		٠,٦	١ -
٪				٦١,٩٦						٣٨,٠٤				١٠٠

يتبين لنا من هذا الجدول أن الزراعات السنوية أو الموسمية تشغل (٦١,٩٪) من مجمل المساحة الزراعية في قضاء بعلبك. تعتبر زراعة النجيليات كأهم

١- عن مجلة أغروتيكا- مجموعة شركات دبانة أخوان. وزارة الزراعة والفاو، نظام المعلومات حول الإحصاءات الزراعية، (العددا و٢)، السنة ١٩٩٩.

زراعة ضمن الزراعات السنوية أو الموسمية حيث تشكل نسبة (٤٨,٩٪) من مجموع هذه الزراعات وتليها زراعة الخضار والأبصال بنسبة (٣١,٦٪) فزراعة القرنيات (١١,٢٪) فالزراعات الصناعية (٨,١٪).

وتشغل زراعة الأشجار المثمرة أكثر من نصف مساحة الزراعات الشجرية الدائمة (٥٤,٩٪) وتأتي بعدها مباشرة زراعة العنب بنسبة (٢٢,٥٪) ثم اللوزيات والتفاح والزيتون بنسبة (٢٢,٣٪).

وفي مقابلة مع أحد مسؤولي المشروع الأخضر في القضاء أفادنا أن مساحة الأراضي الزراعية في القضاء، تقدر بنحو ٥٠ ألف هكتار. وتقدر مساحات الزراعات البعلية (قمح شعير، مقتة، بطيخ، عدس، باقية) بـ٣٠ ألف هكتار من بينها ١٠ آلاف هكتار زراعات موسمية. أما الزراعات المروية فتشكل ٢٠ ألف هكتار (١٢ ألف هكتار أشجار مثمرة و٨ آلاف هكتار خضار على أنواعها)[1].

١-٣ الإنتاج الحيواني:

يشكل الإنتاج الحيواني مصدراً مهماً في معيشة العديد من الأسر في قضاء بعلبك. فالتوجه العام في القطاع الزراعي هو نحو تعزيز وإنعاش القطاع الحيواني. فهو بالإضافة إلى الزراعة يشكل مورداً مالياً يومياً وهو من هذه الناحية أفضل من الزراعة النباتية والتي تنتظر الموسم لتحصل على الموارد المالية[2]. وتتوزع الثروة الحيوانية في قضاء بعلبك بحسب الإحصاء الزراعي الذي نفذته وزارة الزراعة بالتعاون مع الـF.A.O على الشكل الآتي:

أ - الماعز:

يقدر عددها بـ(١٠١٨٥٠ رأس ماعز) وهي تشكل ما نسبته (٢١,٣٪) من

١- من مقابلة مع موظف في المشروع الأخضر في بعلبك، تاريخ ١٩٩٩/١١/٢٨ بعلبك.
٢- من مقابلة مع المهندس الزراعي سالم درويش في بعلبك.

مجموع الماعز في لبنان المقدر بـ(٤٧٨ ألف رأس)[١]. وتتركز تربية الماعز بشكل رئيسي في قرى بلدات القضاء الموجودة في السلسلة الغربية (نيحا، ريحا، شمت، حربتا، حلباتا، الرام، التوفيقية، بشوات، دير الأحمر... الخ) وفي بعض بلدات السلسلة الشرقية ولكن بحجم أقل (عرسال، يونين، سرعين، حام، معربون وغيرها).

وعلى الرغم من سيطرة الحيازات الصغيرة في هذا المجال إلا أنه لا بد من الإشارة إلى وجود ملاكين كبار تتجاوز ملكيتهم ١٠٠ رأس[٢].

ب - الأغنام:

يقدر عدد الأغنام في القضاء بـ(١٢٥٩١٤ ألف رأس)، ويعتبر هذا الرقم مضخماً إذا ما قارناه مع الأرقام التي قدمها الدكتور إدمون الشويري الذي اعتبر أن الأغنام انخفضت أعدادها من ٣١١ ألف رأس في لبنان إلى ١٧٦ ألف رأس وإن معظم هذه الثروة من الأغنام موجود في منطقة البقاع وخصوصاً البقاع الأوسط وذلك بسبب وجود المراعي فيه[٣]، وبالتالي فإن قضاء بعلبك لا يشكل جزءاً أساسياً من البقاع الأوسط. وتتواجد الأغنام في القضاء بشكل رئيسي في منطقة السهل في ضواحي مدينة بعلبك وفي يونين وشمت واللبوة وعرسال ورأس بعلبك والقاع.

ج - الأبقار:

يقدر عدد الأبقار في قضاء بعلبك بـ(٤٠٩٤ بقرة) بحسب الإحصاء الزراعي لعام ١٩٩٧ وبـ(٦٥٠٠ بقرة)[٤] بحسب المهندس الزراعي المسؤول من قبل

١- تقدير أعداد الماعز في القضاء مأخوذ من الإحصاء الزراعي لوزارة الزراعة بالتعاون مع الـF.A.O عام ١٩٩٧. أما تقدير أعداد الماعز في لبنان فهو رقم أعطاه إدمون شويري الذي يشغل حالياً وظيفة مدير مشروع إنعاش الإنتاج الحيواني في لبنان.

٢- مثلاً مزرعة أيبلا فيها ما يقارب (٤٠٠ رأس ماعز) وتبين لنا عبر تحقيق ميداني في بعض قرى القضاء وجود مجموعة من المالكين الكبار، أكثر من ١٥ شخصاً، تزيد ملكيتهم عن (٢٠٠ رأس ماعز).

٣- من مقابلة مع الدكتور شويري جرت في أيلول ١٩٩٩.

٤- من مقابلة مع المهندس الزراعي علي رعد، المسؤول عن مشروع إنعاش الإنتاج الحيواني في قضاء بعلبك من قبل IFAD في أيلول ١٩٩٩.

منظمة I FAD عن مشروع إنعاش الإنتاج الحيواني في قضاء بعلبك. وهنا أيضاً لا يمكننا أن نحسم بين الأرقام المتناقضة مع ميل لاعتماد أرقام المهندس الزراعي كونه يتابع ميدانياً هذه الثروة بينما تبين لنا عدم دقة أرقام الإحصاء الزراعي في أكثر من مجال.

وتتركز تربية الأبقار في مجموعة قرى: مشاريع القاع وفيها (٥٠٠ بقرة)[١]، مثلث الأمهزية - اللبوة - النبي عثمان وفيه ما يقارب (٦٠٠ بقرة)، مثلث شعت - البزالية - يونين (٥٠٠ بقرة) وفي عين السودا هناك مزرعة يوجد فيها (٤٠٠ بقرة) وهي ترتبط بمعامل داليا للأجبان والألبان.

وهناك مزرعة أخرى في حوش تل صفية تضم (٢٠٠ بقرة) كما يوجد تجمع في منطقة بدنايل من أربع إلى خمس مزارع يضم كل منها (٥٠ بقرة) أي ما مجموعه من ٢٠٠ إلى ٢٥٠ بقرة إضافة إلى مزرعة واحدة تضم ٢٠٠ بقرة. وتوجد أيضاً في رأس بعلبك ٣ مزارع تضم كل منها ٣٠ بقرة كذلك فإن بلدة عرسال تضم عدداً من مزارع الأبقار.

أما الحيازات الصغيرة التي تراوح بين بقرة وإثنتين فهي تنتشر في كل قرى القضاء. فالحيازات في الفاكهة مثلاً كلها من هذا النوع الصغير. وتقدر حصة الحيازات الكبيرة من الأبقار بـ(٢٥٪) بينما هي لا تشكل سوى (٢٪) من عدد الحيازات. وحالياً يتم إنشاء مزرعة في حوش سنيد على طريق بعلبك الدولية لتستوعب ما يقارب (٢٠٠٠ بقرة)[٢].

وفي إطار مشروعها، إنعاش الإنتاج الحيواني بالتعاون مع وزارة الزراعة، وزعت ٍءئة في المرحلة الأولى عام ١٩٩٧ (٦٠٠ بقرة) وفي الأشهر الأخيرة من عام ١٩٩٩ تم توزيع (٣١٥ بقرة) على صغار المزارعين.

١- في إحصاء ميداني في بلدة القاع تبين لنا وجود (٥١) مررعة بقر وكلها تحتوي على ٧ رؤوس بقر وما فوق وبمعدل ١٠ بقرات تقريباً مما يتطابق مع تقديرات المهندس الزراعي. كذلك أحصينا وجود ٩٣ مزرعة غنم و٥ مزارع ماعز و٣ مزارع غنم وماعز معاً. وكذلك تبين وحود ٦٧ مزرعة بقر في اللبوة (نفذ الإحصاء بين تشرين الثاني ١٩٩٩ وشباط ٢٠٠٠).

٢- المعلومات عن الأبقار في القسم الجنوبي من قضاء بعلبك حصلت عليها من المقابلة مع المهندس الزراعي علي رعد في تشرين الأول ١٩٩٩.

كانت حصة قضاء بعلبك منها ما يقارب ٢٩٥ بقرة (نحو ٢٠٠ في المرحلة الأولى و٩٥ بقرة في المرحلة الثانية).

والمشكلة الأساسية التي واجهها المربون في هذا القطاع هي كلفة الأعلاف المرتفعة وغلاء الأدوية من جهة وتدني أسعار الحليب بسبب المضاربة الخارجية من جهة ثانية. وبالنسبة للمشكلتين الأولى والثانية أي الأعلاف والأدوية فالمزارع يخضع لمنطق السوق القائم على الربح وبالتالي فالتوجيه والإرشاد في هذا الصدد معدومان ومتروكان لتجار هذه المواد. أما بالنسبة إلى مشكلة تصريف الحليب فقد تم تلزيم إنشاء ٣ مراكز[1] في الهرمل، بعلبك وراشيا وبعد الانتهاء من العمل فيها ستكون طاقة الاستيعاب ١٢٠ طناً يومياً أي أنها ستتمكن من استيعاب جميع إنتاج الحليب في البقاع، وبالتالي يمنع على من يتعامل مع هذه المراكز أن يبيع إنتاجه لمعمل آخر[2].

د - الأسماك:

يقتصر الاهتمام بتربية الأسماك في القضاء على مجمع عيون أرغش بشكل أساسي وفي بلدة اليمونة أي حيث تتوافر ثروة مائية مهمة. وتخصص الثروة السمكية لاستهلاك زبائن المطاعم في هاتين المحلتين وخصوصاً في فصل الصيف.

هـ - النحل:

يقدر عدد قفران النحل في قضاء بعلبك بنحو (٢٠٠٠ قفير). وهي تتواجد بشكل أساسي في قرى السلسلة الغربية ابتداء من وادي فعرا شمالاً إلى تمنين الفوقا جنوباً مروراً باللبوة وحربتا ونبحا ودار الواسعة والقليلة والسلوقي وغيرها من القرى. كذلك فهي تتواجد في بعض قرى السلسلة الشرقية وأهمها نحلة معربون وحام وعرسال.

١- تضاف هذه المراكز الثلاثة إلى مركز لتجميع الحليب تم إنشاؤه في بر الياس.

٢- من المقابلة مع إدمون شويري، مرجع سابق، والذي أفادنا أيضاً أن كلغ الحليب كان يباع بـ٣٠٠ ل.ل. بينما كلفته كانت تبلغ ٥٥٠ إلى ٦٠٠ ل.ل. والمركز الموجود حالياً في بر الياس من قبل وزارة الزراعة والـI.F A D تسلم كلغ الحليب بـ٦٧٥ ل.ل (الدولار يعادل ١٥٠٧,٥ل.ل).

ويقدر الإنتاج في القضاء بـ(٨٠٠٠ كلغ) أي (٨ طن) ويقدر مدخولها الإجمالي بـ(١٦٠ ألف $) على أساس سعر الكلغ ٢٠ دولاراً أميركياً.

و - الدجاج:

تقدر الطاقة الاستيعابية لمزارع الدجاج في القضاء بـ(١٦٠٨٠٠٠ مليون وستمائة وثمانية آلاف طير). وتنتشر هذه المزارع في أغلب قرى القضاء من شماله إلى جنوبه (وفي تحقيق ميداني أجريته في بعض القرى تبين وجود ١٠ مزارع في اللبوة و٥ مزارع في عرسال و٤ مزارع في زبود و٣ مزارع في رأس بعلبك واثنتان في كل من القرى والبلدات الآتية: (شعت، دير الأحمر، الفاكهة، التوفيقية)، وكذلك تتواجد مزارع الدجاج بكثافة في الجزء الجنوبي من القضاء في قرى وبلدات (السلسلتين الشرقية والغربية) على سبيل المثال يوجد ما يقارب ٢٠ مزرعة دجاج في بلدة النبي شيت.

ز - الخنزير:

تقتصر تربيته على مزرعتين في دير الأحمر.

١-٤ المشاكل الزراعية:

سنقصر الكلام في هذا الإطار على أبرز الأمراض التي تصيب النباتات والحيوانات في القضاء وكذلك أبرز الأدوية المستخدمة في معالجتها.

٤-١ مشاكل الإنتاج الزراعي:

أ - الأمراض: إن أبرز الأمراض التي تصيب الإنتاج النباتي في القضاء هي:

- القمح: حشرة السونا (الأرحف) والصدأ.

- الكرمة: يصيبها نوعان من الأمراض:

❖ أمراض حشرية: حشرة الدبق، المن القطني.

❖ أمراض فطرية: الرمد - البياض الزغبي.

- الخضار: أمراض حشرية: المن الأسود والأخضر والبني، الأكاروز، دودة الثمار، حشرة سوسة البطاطا، دودة الخياطة، المالوش في بداية الزرع.

أمراض فطرية: لفحة نارية (شلهوبة)، الرمد، البياض الزغبي، التبقع، لفحة مبكرة ومتأخرة، العفن بالجذور، فطريات التربة، رازيكتونيا فيروس الشلل يصيب الشمام والبطيخ (البيثيوم).

الأشجار المثمرة (اللوزيات):

❖ أمراض حشرية: المن- العنكبوت الأحمر- صفار الساق.

❖ أمراض فطرية: المونيليا- رمد- لفحة نارية.

ب - الأدوية: أما أبرز الأدوية للإنتاج النباتي فهي:

- مبيد للأعشاب الرفيعة بين النباتات عريضة الأوراق Super Fusilade

- مبيد لدودة الخياطة والأكاروز Vertimec - Abamectin

- مبيد لدودة الأرض قبل الزراعة وبعدها Sumi Alpha 5 EC

- للرازيكتونيا والبثيوم - Rizolex - T 60 W p للفحة المبكرة والمتأخرة M8 Ripost M - Samdofan

- دواء للحريق Gramexon

٤-٢ مشاكل الإنتاج الحيواني:

أ - الأمراض: أما أبرز الأمراض التي تصيب الإنتاج الحيواني فهي: الدودة الوحيدة والحلزون والصفيري هي أمراض تصيب كل أنواع الإنتاج الحيواني.

كذلك يوجد مرض التهاب الضرع والتهاب الرئة وبروسيلا (الحمى المالطية) والحمى القلاعية للأبقار ورشح والتهاب الأمعاء للدجاج، ورشح النحل وفاردا النحل، كذلك هناك الحمى القلاعية والجدري والطاعون التي تصيب الأغنام.

وفي الأحداث اللبنانية، دخلت مجموعة من الأمراض (قبل الأحداث كان هناك تحصين) مثل الطاعون البقري والحمى القلاعية والحمى المالطية وحمى الالتهابات المعوية وكل هذه سببت ٢٠٪ نقصاً في الإنتاج وفي الحيوان، أما الطاعون عندما يصيب الماشية فهو يقضي على القطيع، وتتكفل الحكومة بتحصين الحيوانات (أبقار، أغنام وماعز) المحلي منها والمستورد ضد الأمراض السارية، كذلك هي تقوم بالإرشاد والتلقيح الاصطناعي وتطبيب الأبقار وكل ذلك مجاناً[١]. أما الأمراض الأخرى وعلاجها فهو يتم على حساب المربي كذلك فإن الأعلاف والأدوية يشتريها المربي وهو يخضع في شرائها لمنطق السوق في ظل غياب التعاونيات الزراعية الفاعلة وغياب أي تدخل حكومي في هذا المجال. إلا أن مشروع IFAD بإنشاء مراكز لجمع الحليب في مراكز (الهرمل - بعلبك - بر الياس للبقاع الغربي) في أوائل الربيع المقبل أنعش الآمال بتحسين أوضاع مربي الماشية في المنطقة ككل.

ب - **الأدوية**: أما أبرز الأدوية المستعملة في علاج أمراض الحيوانات هذه فه:

Aftobuc, Kylocin, Exiptoc, Ferrum, Ridofluk, Wombyl

أما الأدوية المستعملة في علاج أمراض الدجاج والنحل والسمك فهي:

للدجاج: Hydrotonic, Acti, Tertra B, C.N.F Scour Diet

وللنحل: Acti, Tetra, Amitraz

وللأسماك: برمنغنات البوتاسيوم permanganate de potasium[٢]

١- من المقابلة مع إدمون شويري، مدير «مشروع إنعاش الإنتاج الحيواني».
٢- من مقابلة مع المهندس الزراعي بسام حرب، وهو صاحب محل بيع أدوية زراعية، في تشرين الأول ١٩٩٩.

١-٥ العاملون في الزراعة:

أ - نسبتهم من مجموع العاملين:

تشكل نسبة العاملين في الزراعة بمعناها الواسع أي الزراعة النباتية وتربية الحيوان والصيد والحراجة[1] من مجموع العاملين فعلياً من عمر عشر سنوات وأكثر (١٩,٦٪). وهي أقل من النسبة للفئة نفسها في الهرمل (٣٢,٩٪) ولكنها أعلى من المعدل الوطني (٧,٥٤٪). وإذا ما أقمنا علاقة بين هذه النسبة المرتفعة للعاملين في الزراعة في القضاء ولنسبة مساحة الزراعة البعلية فيه (٦٤,٧٪) (راجع الجدول رقم ١) وللعمل الحرفي في تربية الحيوانات لتمكنا من الاستدلال على المستوى المعيشي المتدني لأغلبية العاملين في هذا القطاع.

ب - توزع العاملين في الزراعة بحسب الجنس:

يتوزع العاملون في الزراعة في القضاء بين (٩١٪) ذكور و(٩٪) إناث مقابل (٨٨٪) للذكور و(١٢٪) للإناث على المستوى الوطني. وفي الحالتين هناك احتمال سوء تقدير لعدد النساء العاملات في الزراعة، خصوصاً اللواتي يساعدن أزواجهن، ناتج من أنه عمل غير مأجور وبالتالي لا يصرح عنه. وعلى الرغم من ذلك لا تزال الزراعة تشكل مجالاً للنشاط النسائي، وخصوصاً للأميات منهن، بنسبة (١٤,٧٩٪) وهي تأتي في الترتيب الثاني[2] بعد التعليم، الذي يضم بمفرده (٤٠,٨٪) من النساء العاملات فعلياً في القضاء.

١- لم تسجل أية عمالة في قطاع صيد الأسماك والمزارع السمكية وأنشطة الخدمات ذات الصلة كما هي الحال في الهرمل مثلاً. حيث تشهد تربية الأسماك في نهر العاصي ازدهاراً ملحوظاً، على الرغم من وجود تعاونية للأسماك في بعلبك يقتصر نشاطها على تربية الأسماك لمجموعة مطاعم عيون أرغش.
٢- تأتي الزراعة في الترتيب الثامن على المستوى الوطني كميدان للنشاط الاقتصادي للإناث. بينما هي في القضاء في الترتيب الثاني ويعود ذلك إلى أن النشاط الزراعي هو نشاط أساسي في القضاء

ج- توزع العاملين في الزراعة بحسب ديمومة العمل:

تُلازم صفة العمل الموسمي والمتقطع العمل الزراعي أكثر من القطاعين الاقتصاديين الآخرين (الصناعة والخدمات) وذلك بسبب الارتباط الخاص بين العوامل الطبيعية والإنتاج الزراعي، والذي يكتسب أهمية مضاعفة حيث تسيطر الزراعات البعلية. ويتوزع المزارعون والعمال المهرة وما شابه في الزراعة وصيد الأسماك بين (١٤,٨٪) عمل دائم و(٨٣,٨٪) عمل موسمي و(١,٢٪) عمل متقطع (انظر الملحق رقم ٢). وهذا الواقع يؤكد على عدم الاستقرار الوظيفي عند أغلبية العاملين في الزراعة وكذلك على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية والمستوى المعيشي المتدني جداً خصوصاً في غياب أي ضمانات اجتماعية وتحديداً صحية لدى هؤلاء. ويضاف إلى هذه الفئة أغلبية فئة العمال والمستخدمين غير المهرة والذين يعمل (٧٨,٥٪)[1] منهم في الزراعة بمختلف مجالاتها والذين هم في وضع أسوأ بكثير من الفئة الأولى التي سبق الكلام عليها.

د - توزع العاملين في الزراعة بحسب المهارة:

يتوزع العاملون في الزراعة والبالغ عددهم ٨٠٥٩ شخصاً بين ٤٨٥١ شخصاً أي ما نسبته (٦٠,١٪) عمال مهرة و(٣٩,٩٪) عمال غير مهرة. والعمال المهرة يتوزعون بين (٩٤,٩٪) ذكور و(٥,١٪) إناث. والنسبة المرتفعة للعمال غير المهرة تنعكس تدنياً في الإنتاجية الزراعية من جهة وتدنياً في أجور وشروط استخدام هذه الفئة المحرومة من أية ضمانات اجتماعية، ومنها على الأخص الصحية، من جهة أخرى، وبالنتيجة تدنياً في المستويات المعيشية لأسر هؤلاء العمال.

١- تم احتساب هذه النسبة من الجدولين: الأول توزع العاملين حالياً ١٠ سنوات وأكثر بحسب قطاع النشاط الاقتصادي والعلاقة بقوة العمل (انظر الجدول رقم ٧) والثاني توزع العاملين حالياً ١٠ سنوات وأكثر بحسب المهنة الرئيسية وديمومة العمل (الملحق رقم ٢).

١-٦ التسليفات:

يوجد في قضاء بعلبك، في المدينة تحديداً، فروع لخمسة مصارف[١]. إلا أن هذا التواجد، والذي يغيب كلياً عن قضاء الهرمل، لا يعني بالضرورة زيادة في فرص التسليف الزراعي في القضاء.

فالتوزيع الجغرافي للتسليفات المصرفية، كما يُشير إلى ذلك أديب نعمة، يعتبر أحد المؤشرات المهمة التي تظهر سلوك القطاع الخاص بازاء توزيع الموارد المالية التي تشكل شرطاً لا غنى عنه لتطوير النشاط الاقتصادي (حيث) تشير بيانات مصرف لبنان إلى أن حصة بيروت من إجمالي تسليفات المصارف الخاصة في لبنان تبلغ نحو (٨١٪) مقابل نحو (١٤٪) لجبل لبنان و(٣٪) للشمال وأقل من (١٪) لكل من الجنوب والبقاع. ويستنتج أن وضعاً من هذا النوع ينعكس بالضرورة على توافر فرص العمل، وعلى مستوى المداخيل التي تتفاوت بدورها بين منطقة وأخرى[٢].

وفي البقاع نفسه يحصل تمايز، حتى على مستوى نسبة الأقل من ١٪ المخصصة له من التسليفات، حيث إن الحصة الأكبر يحصل عليها مزارعو قضاء زحلة والبقاع الغربي. وفي كل الأحوال، وحتى في قضاء بعلبك، فإن أغلبية المزارعين، وخصوصاً صغار ومتوسطي المزارعين، هم محرومون من أي تسليف من المصارف، بينما ينتشر التسليف الربوي في المنطقة مما يشكل إرهاقاً للمزارعين وتدنياً في مستوى معيشتهم.

وإلى هذا الشكل من التسليف يوجد شكل أكثر انتشاراً هو التسليف الذي يقوم به تجار المواد والأدوية الزراعية والأعلاف. فشركات المواد الزراعية تسلف المزارع على أساس سند شخصي لآخر الموسم، وإذا ما تبقى جزء من المبلغ للموسم اللاحق فيتم التقسيط، وشركات الأعلاف تعطي العلف لمربي

١- المصارف هي: بنك بيروت والبلاد العربية، بنك صادرات إيران، فرنسبنك، جمال ترست بنك، الشركة الجديدة لبنك سوريا ولبنان.

٢- نعمة، أديب: التفاوت المناطقي ومؤشراته في شمال لبنان(٣)، النشاط الاقتصادي والبطالة، جريدة النهار ١٩٩٨/٦/٢٧.

الحيوانات إلى حين بيع الإنتاج. مثلاً على مربي الفروج أن يسددوا ما عليهم بعد نحو ٤٥ يوماً أي بعد أن يبيعوا دواجنهم. والبعض الآخر من كبار المربين يستلف العلف ويدفع شيكات مؤخرة وإذا لم يكن الإنتاج جيداً، تكون شركة الأعلاف أمام شيك بلا رصيد وهي ظاهرة ليست بنادرة. وأما تجار المواسم والمحاصيل فيضعون المزارع بين نارين: نار شركة المواد الزراعية من جهة ونار أصحاب الحسبة من جهة أخرى. فعلى المزارع أن يسدد في آخر الموسم ثمن البذار والأسمدة والأدوية الزراعية ولكنه بعد أن يسلم محصوله للحسبة، يبدأ تجار الحسبة بالمماطلة بالدفع بحجة عدم تصريف الإنتاج بالشكل المطلوب. وهكذا يقع المزارع ضحية المطالبة بإلحاح من الأول والمماطلة من الثاني[1].

وأحد مصادر التسليف في القضاء هو برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية المتكاملة في بعلبك – الهرمل. ففي إطار سياسة إيجاد زراعات بديلة عن زراعة المخدرات قام بتأمين قروض للمزارعين تراوح قيمتها بين ٨٠٠ ألف و٣ ملايين ل.ل. للقرض الواحد، وقد أقرض ما يقارب الـ٢٠٠٠ مزارع، إلا أن قيمة هذا القرض الزهيدة من جهة والشروط المطلوبة للحصول عليه، والتي من بينها رهن للعقار وغير ذلك من الضمانات، دفعت بعدد كبير من المزارعين إلى العزوف عن الاقتراض من البرنامج[*].

والشكل الأخير من التسليف الزراعي يتم عبر مشروع إنعاش الإنتاج الحيواني لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة، وهو يتم بالتعاون بين وزارة الزراعة ومنظمة IFAD، وهو نوع من التسليف العيني، يقضي بأن يؤمن المشروع الأبقار

١- هذه المعلومات عن التسليف مستقاة من مجموعة مقابلات مع شركة أدوية زراعية ومزارعين وتجار في الحسبة.

* لقد أمن البرنامج عام ١٩٩٩ قروضاً بقيمة ٤٠ مليون ليرة لبنانية لخمسة من كبار تجار ومصدري البطاطا. والقروض في البرنامج ثلاثة أنواع: الأول قروض موسمية وتسديدها يتم في الموسم نفسه والنوع الثاني قروض متوسطة الأجل لمساعدة المزارع في شراء بعض التجهيزات كشراء طلمبة بئر من أجل الري مع فترة سماح في التسديد لمدة سنتين؛ والنوع الثالث قروض طويلة الأجل تعطى لمزارعي الأشجار المثمرة مع فترة سماح في التسديد لمدة ثلاث سنوات. مقابلة مع موظف في برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية المتكاملة في بعلبك – الهرمل في كانون الثاني ٢٠٠٠.

للمزارع على أن يسدد أثمانها بعد ستة أشهر من الاستلام، وهذه تعتبر فترة سماح ثم يدفع قسطاً كل ٣ أشهر بفائدة غير مركبة وتبلغ ٨٪[١].

لا يشكل التسليف مؤشراً مهماً على سلوك القطاع الخاص فقط وإنما أيضاً على سلوك الحكومات المتعاقبة في البلاد. وإذا ما أريد تحقيق تنمية متكاملة في المنطقة فإن أحد المداخل لذلك يكمن في إيجاد مصرف للتسليف الزراعي، حكومي أم مختلط أم خاص، على أن تكون هذه القروض بكفالة الدولة لإزالة كل خوف، وعلى أن تؤمن بشروط ميسرة، بما يؤدي إلى تخفيض كلفة الإنتاج من جهة وتجنيب المزارعين وخصوصاً صغارهم ومتوسطيهم ابتزاز مصادر التسليف على أنواعها.

١-٧ التعاونيات الزراعية:

يبلغ عدد التعاونيات في القضاء، على اختلاف أنواعها، ٥٢ تعاونية أي ما نسبته (٨,٦٪) من مجموع التعاونيات في لبنان و(٣٣,٥٪) من مجموع التعاونيات في محافظة البقاع[٢].

١- وزارة الإسكان والتعاونيات: دليل الجمعيات التعاونية وصناديق التعاضد في لبنان، بيروت، ١٩٩٨، مرجع سابق.

٢- حمزة، مريم: التعاونيات الزراعية في منطقة بعلبك بين المبادئ والممارسة رسالة جدارة بإشراف د. علي الموسوي، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية- الفرع الرابع، كسارة، ١٩٩٩.

الجدول رقم (٣): توزع التعاونيات في محافظة البقاع بحسب الأقضية وبحسب أنواعها للعام ١٩٩٨[١]

نوع التعاونية / القضاء	زراعية	مواشي	تربية نحل	أسماك	حرفية	استهلاكية	سكنية	توفير وتسليف	المجموع
بعلبك	٤٠	٤	١	١	١	٤	١	-	٥٢
الهرمل	١٧	-	٢	١	-	-	-	-	٢٠
زحلة	١٣	٨	١	١	٤	-	١٩	١	٤٧
راشيا	٩	-	٣	-	٤	٢	-	-	١٨
البقاع الغربي	١٢	-	-	-	٤	١	١	-	١٨
المجموع	٩١	١٢	٧	٣	١٣	٧	٢١	١	١٥٥

يتبين لنا من هذا الجدول أن كل أنواع التعاونيات، ما عدا التعاونيات المخصصة للتوفير والتسليف، موجودة في القضاء. وتشكل التعاونيات الزراعية، بالمعنى الحصري للكلمة، وعددها (٤٠) نسبة (٧٦,٩٪) من مجموع التعاونيات في القضاء. وهي تشكل نسبة (٤٣,٩٪) من مجموع التعاونيات الزراعية في البقاع ونسبة (١٣,٩٪) من هذا النوع في لبنان، وهي نسبة مرتفعة جداً وليست بالضرورة مؤشراً على نمو في الزراعة وإنما يرجع هذا التضخم في أعدادها إلى اعتبارات سياسية اجتماعية مصلحية ضيقة، وهي بأغلبيتها غير ناشطة[٢].

وتشكل تعاونيات المواشي (٧,٦٪) من مجموع التعاونيات في القضاء و(٣٣,٣٪) من تعاونيات المواشي في محافظة البقاع و(١٤,٧٪) من مجموع تعاونيات المواشي في لبنان.

أما تعاونيات النحل (عددها واحدة) وهي تشكل نسبة (١٤,٢٪) من مجموعها في المحافظة و(٣٪) من مجموعها في لبنان.

١- لمزيد من المعلومات عن واقع التعاونيات في القضاء راجع حمزة، مريم: التعاونيات الزراعية، المرجع نفسه. ولمعرفة أسماء هذه التعاونيات راجع الملحق رقم (٢).
٢- من مقابلة مع أحد تجار الحسبة في بعلبك في تشرين الأول ١٩٩٩.

أما تعاونيات الأسماك (عددها واحدة) وهي تشكل نسبة (٣,٣٣٪) من مجموعها في محافظة البقاع و(٣,١٪) من مجموع تعاونيات الأسماك في لبنان.

١-٧ مراكز الحسبة في القضاء:

يوجد في القضاء مركز حسبة واحد في تل الأبيض (بعلبك) وهو يستقبل إنتاج الخضار والفاكهة من قضاءي بعلبك والهرمل. إلا أنه وبسبب ضعف القدرة الشرائية في القضاءين وبالتالي تدني المستوى المعيشي للمقيمين لا يتم تصريف كمية كبيرة من الإنتاج في القضاءين مما يؤدي إلى إرسال القسم الأكبر منه إلى مراكز الحسبة في الفرزل وفي بيروت.

والإقبال على مركز الحسبة في القضاء ضعيف نسبياً بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة للسكان[1]. وبعض المزارعين يبيع قسماً من إنتاجه لأحد تجار الحسبة على أساس أن يقبض ثمنه بعد بيع هذه المواد. إلا أن المماطلة تأخذ مداها كي يعطى المزارع حقه، مما يضعه في موقف صعب خصوصاً أمام تجار الأدوية والأسمدة وأمام المتطلبات المعيشية.

٢- الصناعة:

٢-١ أنواع الصناعات في القضاء وأماكنها:

يكشف لنا الجدول الآتي أنواع الصناعات والحرف وأعدادها وأعداد العاملين فيها والحرفيين.

١- من مقابلة مع أحد تجار الحسبة في بعلبك في تشرين الأول ١٩٩٩.

الجدول رقم (٤): توزع المنشآت والمشاغل والعاملين والحرفيين بحسب قطاع النشاط الصناعي والحرفي في قضاء بعلبك الهرمل ١٩٩١[١]

القطاعات / المنشآت والعاملين	عدد المنشآت	%	عدد العاملين	%	عدد الحرفيين	%	مجموع العاملين	النسبة الإجمالية للعاملين
صناعة وسائط النقل وتصليحها	٤٧٤	٣٤،٥٥	١٣٦٤	٣٠،٨٥	-	-	١٣٦٤	٢٦،١٣
المصنوعات المعدنية ما عدا الآلات ووسائل النقل	١٨٧	١٣،٦٣	٥٦٣	١٢،٧٣	-	-	٥٦٣	١٠،٧٩
الصناعات الغذائية	١٧٠	١٢،٤٠	٣١٦	١٣،٨٧	١٤٥	١٨،١٥	٧٥٨	١٤،٥٣
المواد المنجمية غير المعدنية	١٦٢	١١،٨١	٨٠٩	١٨،٣٠	١١	١،٣٨	٨٢٠	١٥،٧١
صناعات المفروشات	١٠٦	٧،٧٣	٣٢٥	٧،٣٥	–	–	٣٢٥	٦،٢٣
صناعات الآلات وتصليحها	٩٠	٦،٥٦	١٠٤	٢،٣٥	٢٩	٣،٦٣	١٣٣	٢،٥٥
المصنوعات الخشبية	٧٣	٥،٣٢	٢٠٤	٤،٦١	–	–	٢٠٤	٣،٩١
الغزل والنسيج والألبسة	٤٣	٣،١٣	١٨٦	٤،٢١	٤٧١	٥٨،٩٥	٦٥٧	١٢،٥٩
المصنوعات الجلدية والأحذية	٤٢	٣،٠٦	١٤٢	٣،٢١	–	–	١٤٢	٢،٧٢
الورق والكرتون والطباعة	٩	٠،٦٦	٣٠	٠،٦٨	–	–	٣٠	٠،٥٧
الصناعات والحرف المتفرقة	٩	٠،٦٦	٣٦	٠،٨١	١٤٣	١٧،٩٠	١٧٩	٣،٤٣
الصناعات الكيماوية والبلاستيكية	٧	٠،٥١	٤٥	١،٠٢	–	–	٤٥	٠،٨٦
المجموع	١٣٧٢	١٠٠	٤٤٢١	١٠٠	٧٩٩	١٠٠	٥٢٢٠	١٠٠

يفيدنا هذا الجدول عن التركيبة الأساسية للصناعات والحرف في القضاء لجهة عدد المنشآت والمشاغل ونوعها وعدد العاملين فيها. وعلى الرغم من أن هذه الدراسة أنجزت في العام ١٩٩١ إلا أن شموليتها آنذاك (مسح ميداني شامل) تعطيها صدقية راهنة إلى حد كبير. أضف إلى أن الدراسات عن هذا الموضوع غير متوافرة. وسأكتفي بالإشارة في الهوامش إلى المجالات التي حصل فيها تطور ما.

١- لقد استندت في هذا الجدول إلى معطيات الجداول رقم (١٣-١٤-١٥-١٦) الواردة في الصفحات ١٠٢ إلى ١٠٦ في الدراسة الميدانية للدكتور رفيق الكرك الصناعات والحرف في قضاء بعلبك – الهرمل واقعها ومشكلاتها وإمكانات تطويرها، مؤسسة فريدريتش إيبرت، بيروت، ١٩٩١. وقد اعتمدت في معطيات هذه الفقرة على المعلومات الواردة في هذا البحث بشكل أساسي.

أ - صناعة وسائط النقل وتصليحها:

ويتبين أن النسبة الأكبر بين القطاعات هي لقطاع صناعة وسائط النقل وتصليحها[1] (٣٤,٥٪) من المنشآت؛ وهذا القطاع يشتمل على ثمانية نشاطات فرعية هي الحدادة والدهان والتنجيد والميكانيك، وميكانيك الديزل والكهرباء وأجهزة الانفلات وتصليح الإطارات.

أما عدد هذه المنشآت وأماكن انتشارها فتتوزع على الشكل الآتي: الحدادة (٦٤ منشأة) وهي منتشرة في التجمعات السكنية الكبرى وتحديداً في مدينة بعلبك ودورس[2]؛ الدهان عددها (٥١ منشأة) وتتمركز في بعلبك ودورس (٢١ مشغلاً) وفي التجمع السكني شمالي بعلبك من البزالية حتى العين (١٧ مشغلاً) والباقي يتوزع في بلدات القضاء؛ الميكانيك (١٤٨ منشأة)[3] تتمركز أيضاً في بعلبك – دورس (٤٥ مشغلاً) وفي مجموعة القرى شمالي بعلبك (٣٤ مشغلاً) وفي التجمع السكني جنوبي غرب بعلبك (٣١ مشغلاً)؛ الكهرباء (٥٩ مشغلاً) أكثر من ثلثها في بعلبك- دورس وأكثر من ربعها بين اللبوة والعين وأقل من ربعها بقليل بين تمنين وبيت شاما؛ أجهزة الانفلات (٣٢ مشغلاً) تتوزع أيضاً على التجمعات السكنية الكبرى[4]، تصليح الإطارات (٨٠ مشغلاً) وهي موجودة في كل أنحاء المنطقة؛ ميكانيك الديزل عددها (١١ مشغلاً) ومعظمها موجود في مدينة بعلبك وجنوبها؛ تنجيد فرش السيارات: عددها ٦ مشاغل ومعظمها في بعلبك – دورس[5].

١- ينتقد الزميل رفيق الكرك التصنيفات الدولية والوطنية التي لا تعتبر مشاغل التصليحات والصيانة الميكانيكية والكهربائية والمدنية (الحدادة) الخاصة بالسيارات السياحية أو غيرها من وسائط النقل كجزء من النشاط الصناعي (راجع بحثه عن الصناعات والحرف ص ١٨) وأنا لست في صدد مناقشة ذلك، مع موافقتي على أن عدداً من أعمال هذه المشاغل يدخل في إطار الأعمال الصناعية إلا أن أعمالاً أخرى عديدة في هذا المجال لا يمكن تصنيفها صناعية وإنما خدماتية وهذا ما يفترض أخذه في الاعتبار عند قراءة الإحصاءات عن هذا القطاع.

٢- في تحقيق ميداني أجريناه في بعض البلدات الشمالية في قضاء بعلبك تبين لنا وجود ٢٤ مشغل حدادة موزعة على ١١ مشغلاً في العين وكذلك في كل من النبي عثمان والفاكهة و٧ في اللبوة وواحد في يونين و١٠ حدادة ودهان معاً في عرسال و٢ في اللبوة و١٨ مشغلاً للدهان فقط: ٦ في اللبوة و٥ في كل من النبي عثمان والفاكهة واثنان في العين.

٣- في تحقيقنا الميداني في أواخر العام ١٩٩٩ تبين لنا وجود ٦٢ مشغل ميكانيك في البلدات الشمالية في القضاء وتوزعت على الشكل الآتي (يونين (٢)، عرسال (٩)، العين (٥)، شعت (١)، النبي عثمان (٤)، رأس بعلبك (٢)، الفاكهة (١٤ مشغلاً) اللبوة (٢٥ مشغلاً).

٤- في التحقيق إياه وفي البلدات ذاتها أحصينا (٧ مشاغل) لأجهزة الانفلات ٢ منها في بلدة الفاكهة وواحد في كل من العين، عرسال، يونين واللبوة.

٥- في التحقيق إياه وجدنا ٣ مشاغل في البلدات الشمالية نفسها واحد في العين والثاني في الفاكهة والثالث في اللبوة.

ب - المصنوعات المعدنية:

أما من لا يعتبرون صناعة وسائط النقل وتصليحها من ضمن النشاطات الصناعية بل الخدماتية، فتكون المصنوعات المعدنية هي القطاع الصناعي الأول في القضاء لجهة عدد المنشآت والتي تبلغ نسبتها (١٣,٦٣٪). وهي تشتمل على الحدادة بصورة عامة والحدادة شبه المتخصصة أو نصف المتخصصة والحدادة المتخصصة.

وتضم الفئتان الأولى (٩٣ مشغلاً) والثانية (٢٥ مشغلاً) وكلاهما ينتشر في أواسط التجمعات الكبرى وأطرافها ولا سيما محور نحلة - بعلبك - دورس (وفي البلدات الشمالية في القضاء حيث أحصينا ٤٠ مشغلاً). أما الحدادة المتخصصة فتنقسم أولاً إلى الصناعة المعدنية الأحادية الإنتاج وتضم (٨٨ مشغلاً) وهي تتوزع حسب اختصاصها. مثلاً لأعمال الكاروسري في بعلبك والنبي عثمان وعرسال وللصفائح التنكلية: (بدنايل والعقيدية)، وللقمصان والقساطل الخاصة بالآبار الارتوازية: الحلانية والسفري ودورس وطليا، ولصناعة المدافئ: الطيبة، تمنين، بدنايل والجديدة... وأعمدة الكرمة (قصرنبا) وثانياً إلى مشاغل الخراطة وعددها ٣٩. وتتواجد بشكل أساسي في محور قرى البزالية والجديدة أي شمالي بعلبك وثالثاً إلى مشاغل الألمنيوم وعددها ٢٨ وتتواجد بشكل أساسي في بعلبك ودورس (١٣ مشغلاً) والباقي يتوزع في التجمعات السكنية الكبرى.

ج - الصناعات الغذائية:

وعددها ١٧٠ منشأة وتشكل نسبة (١٢,٤٠٪) من المجموع. وتشتمل:

١- على المخابز الآلية ونصف الآلية وعددها ٣٠ فرناً وأماكن تواجدها مرتبطة ارتباطاً قوياً بكثافة التجمع السكني.

٢- أفران المناقيش والفطائر عددها (٣٧) وأكثر من نصفها (٢٠) متواجدة في مدينة بعلبك[1].

٣- المطاحن: عددها (٢٨) وانتشارها متساوٍ في كل أنحاء القضاء تلبية لحاجات محلية. وقد أحصينا في تحقيقنا الميداني وجود ١٤ مطحنة ٣ مطاحن في كل من عرسال والفاكهة واثنتان في كل من دير الأحمر ويونين وواحدة في كل من العين، نبحا، النبي عثمان، الخضر.

٤- المعجنات: معمل صغير واحد في بعلبك لإنتاج بسكويت البوظة.

٥- محامص البزورات والبن: عددها (١٤) يوجد (١٠) منها في مدينة بعلبك.

٦- السوائل الكحولية: يقتصر تواجدها على القرى المسيحية في القضاء: القاع - رأس بعلبك - جديدة الفاكهة ودير الأحمر والقرى المحيطة بها حيث ينتجون النبيذ والعرق العنبي البيتي للاستهلاك الذاتي. أما المشاغل البيتية فعددها (٦) أغلبها في دير الأحمر وجوارها وهي تنتج للسوق المحلية.

٧- السوائل غير الكحولية: وهي أيضاً تراوح بين الحرفة والمشغل نصف البيتي. وأهم إنتاج لهذه السوائل يتم في قصرنبا في إطار معامل المخللات والكبيس.

٨- المحفوظات الغذائية: وهي تنقسم إلى قسمين المحفوظات الغذائية البيتية، وهي تعتبر كحرفة، ومعامل المحفوظات الغذائية. عدد هذه المعامل (١٠) وتقع أغلبية هذه المعامل في الطرف الجنوبي الغربي من قضاء بعلبك (٧ في تمنين الفوقا و٢ في تمنين التحتا وأكبرها موجود في قصرنبا). وميدانياً تبين وجود معمل كبيس ومشغل للخضار في بلدة اللبوة.

١- لقد طرأ تطور كبير على هذا القطاع وازدادت نسبته مع انتشار موجة Fast Food على الطريقة اللبنانية: ففي مجموعة بلدات لم يكن فيها هذا النوع من الأفران حسب المسح وهي تضم حالياً أكثر من فرن فيها: النبي شيت - دير الأحمر... كذلك في قرى وبلدات أخرى إضافة إلى الزيادة في أعدادها في البلدات التي كانت منتشرة فيها. فقد أحصينا في تحقيق ميداني في بلدتين كبيرتين في شمالي القضاء ٢١ فرناً (٦ أفران في العين و١٥ فرناً في الفاكهة).

٩- صناعة الأجبان والألبان: سنقصر الكلام على معامل الأجبان والألبان ونترك الكلام على المشاغل البيتية إلى النشاط الحرفي. عددها (٤) معامل وهي مشتتة في القضاء (معمل واحد في كل من شمسطار، قصرنبا، بعلبك والجديدة). وفي التحقيق الميداني تبين وجود معملين في يونين وواحد في كل من عرسال والنبي عثمان وبتدعي، وإنما التطور الأبرز كان في إنشاء المعامل الحديثة والكبيرة[1].

١٠- مسالخ الفروج: وعددها ٦ ويتواجد نصفها في جنوب غرب مدينة بعلبك واثنان في دير الأحمر.

١١- الحلويات العربية والإفرنجية والكعك: عددها (٣١ منشأة نحو نصفها في مدينة بعلبك والباقي ينتشر في البلدات الكبرى) ومنها (٧) منشآت في كل من العين (٤) والنبي عثمان (٢) ومعمل واحد في كل من دير الأحمر، النبي شيت، الفاكهة.

١٢- وجديد الصناعات الغذائية في القضاء هي معاصر الزيتون حيث أقيمت معصرتان للزيتون واحدة في جديدة الفاكهة وأخرى في العين وهي تلبي حاجة جديدة بعد ازدهار زراعة الزيتون في البقاع الشمالي وتحديداً في قضاء الهرمل.

د - المواد المنجمية غير الصناعية:

وعددها (١٦٢) منشأة ونسبتها (٨١, ١١٪)[2].

١-أ صبح عددها ١٠ بعد إنشاء معمل داليا للألبان والأجبان في مزرعة عين السودا (٤٠٠ بقرة). وبالإضافة إلى معمل داليا هناك معمل آخر قيد الإنشاء في حوش سنيد قرب النقطة الرابعة أي المزرعة التابعة للجامعة الأميركية في بيروت. وسيعالج المعمل إنتاج المزرعة التي ستضم ٢٠٠٠ بقرة وهذه المؤشرات تدلنا على ازدهار يشهده هذا القطاع.

٢- الكرك، رفيق: الصناعات والحرف...، مرجع مذكور، لقد اعتمدت النسب الأساسية الواردة في بحث الزميل الكرك مع الإشارة إلى التطورات الحاصلة في كل قطاع.

١- مقالع الحجار: وعددها التقريبي (١٤) مقلعاً وتتواجد حصراً في منطقتي عرسال (١٠) ودير الأحمر (٤) مقالع. بينما في تحقيقنا الميداني أواخر عام ١٩٩٩ رصدنا ما يقارب ١٠٠ مقلع في عرسال وأحصينا ٣٢ منشار حجر فيها وكذلك ٨ مناشر حجر في اللبوة.

٢- الكسارات والمرامل: عددها (١٨) وغالبيتها (١٣ منها) موجود في مثلث عرسال - العين - البزالية وفي تحقيقنا الميداني تبين لنا ارتفاع العدد إلى ٢٩ كسارة (١٨ منها) في المثلث المذكور أعلاه.

٣- معامل أحجار الباطون: عددها (٦٢ معملاً) ونحو (٤٥٪) منها موجود في شمال قضاء بعلبك وتحديداً في مثلث البزالية - رأس بعلبك - عرسال (في تحقيقنا الميداني أحصينا ٢٣ معملاً في هذا المحور مما يرفع نسبتها في هذا المحور إلى ما يقارب (٤٨,٨٪). و(١٧٪) في مدينة بعلبك و(١٤,٥٪) في جوار بلدة شمسطار والباقي متفرق بين قرى الشرقي ودير الأحمر.

٤- معامل البلاط: عددها (٣١ مشغلاً) يوجد (٤٢٪) منها في شمالي قضاء بعلبك (في محور عرسال - رأس بعلبك - حربتا- البزالية) (في تحقيقنا الميداني تبين وجود ١٨ معملاً للبلاط والسيراميك في قرى هذا المحور مما يعني تطوراً في هذه الصناعة بالمقارنة مع الوضع في العام ١٩٩١). و(٢٦٪) في مدينة بعلبك- ودورس والباقي متفرق في كل أنحاء المنطقة ما عدا المحور الشرقي (سرعين، النبي شيت، معربون).

٥- أعمدة الكرمة: عددها (١٧ مشغلاً) وهي موجودة في تمنين التحتا والفوقا وحوش الرافقة والخضر وبريتال.

هـ - صناعة المفروشات:

تشكل هذه الصناعة نسبة (٧,٧٣٪) من مجموع الصناعات في المنطقة ويبلغ عددها (١٠٦ منشآت). وهي تتوزع بين مصنوعات خشبية (٧٣ منشأة) ومصنوعات من حديد (٦٣ منشأة) ومصنوعات من ألمنيوم (١٤ منشأة).

وهنا لا بد من الإشارة إلى وجود معمل لصناعة فرشات الإسفنج على طريق رياق - بعلبك (مفرق سرعين) وهو من المعامل القليلة في القضاء الذي يتوافر فيه القدر الكافي من الشروط النوعية (من حيث تنظيم العمل وعلاقاته) والكمية (من حيث المكان المخصص للعمل، والتجهيزات، وعدد العاملين) لاعتباره في عداد المؤسسات الصناعية الحقة والنادرة في المنطقة[1].

وفي تحقيقنا الميداني تبين وجود معمل كبير للفرشات وللإسفنج والقطنيات والتطريز في بلدة اللبوة.

و - صناعة الآلات وتصليحها:

وتشكل نسبة (٦,٥٪) من مجموع الصناعات. ويشتمل هذا القطاع على (٣ مشاغل) أساسية: واحد لصناعة الأفران وصيانتها (في بعلبك) وثانٍ لصناعة المضخات المروحية التي تعمل بطاقة الرياح لسحب الماء من الآبار الارتوازية (في البزالية) وثالث لترميم البطاريات المستعملة للسيارات في قرية الكنيسة.

وهناك ما يقارب (٥٢ مشغلاً) صغيراً لتصليح الأجهزة الكهربائية المنزلية أو التبريد والتدفئة أو لف وتصليح المولدات الكهربائية، وتتواجد هذه المشاغل في بعلبك - دورس وفي بلدات شمالي بعلبك وفي بلدات المحور الجنوبي الغربي والبعض الآخر في دير الأحمر.

ز - المصنوعات الخشبية:

تشكل منشآت المصنوعات الخشبية ما نسبته (٣٢,٥٪) من مجموع الصناعات في القضاء. وهي تشكل منذ عقد من الزمن قطاعاً مزدهراً

١- الكرك، رفيق: الصناعات والحرف...، مرجع سابق، ص ٩٧.

بصورة متصاعدة وسريعة يماشي إلى حد معين الحاجة العمرانية المحلية المتصاعدة[1].

وهذه الصناعة تميل إلى التجمع الكثيف في بعض الأماكن مثل مثلث البزالية - العين - عرسال (في تحقيقنا الميداني في هذا المحور أحصينا (٣٤ منشرة خشب). وفي محور بعلبك - دورس وفي غربي قضاء بعلبك خصوصاً محور شمسطار - الحدث.

ح - الغزل والنسيج والألبسة:

يشكل نسبة (٣٪) من مجموع المنشآت الصناعية والحرفية في القضاء. وهو يشتمل على:

١- حياكة السجاد اليدوي: وهي فئتان فئة المشاغل الحرفية البيتية وفئة المشاغل المستقلة. وهذه الأخيرة تقتصر على مشغلين اثنين واحد في عرسال والآخر في البزالية. أما المشاغل البيتية فسنتكلم عنها فيما بعد.

٢- صناعة الألبسة القماشية والصوفية: يبلغ عدد المشاغل المستقلة في هذا القطاع ٧ في قضاء بعلبك وتحديداً في مدينة بعلبك. أما المشاغل التي تعمل بالتلزيم فيقتصر تواجدها على معمل واحد للألبسة النسائية الداخلية والليلية في بلدة برقا قرب دير الأحمر(وفي تحقيقنا تبين وجود معمل للخياطة في دير الأحمر).

ط - المصنوعات الجلدية والأحذية:

تشكل هذه الصناعة قطاعاً هزيلاً في الاقتصاد البعلبكي ويوجد نوعان من هذه المعامل.

١- الكرك، رفيق، الصناعات والحرف... ، مرجع سابق، ص ٦١.

١- المعامل الكبيرة: وتقتصر حتى الآن على معمل واحد في مدينة بعلبك يشكل حالة استثنائية بارزة ليس في مجال المصنوعات الجلدية وحسب، إنما أيضاً في كل النشاط الصناعي في منطقة البحث من حيث الحجم والتجهيز والإدارة وكمية الإنتاج[1].

٢- المعامل الصغيرة: وتضم (١٣ منشأة) وتهتم أساساً بإنتاج الحقائب المدرسية ومن ثم الأحذية في المرتبة الثانية وهذه المعامل متواجدة في بعلبك، دورس، شمسطار والعين.

ي - الورق والكرتون والطباعة:

تمثل نسبة قليلة جداً (٠,٦٦٪) من مجموع الصناعات. وهي تشتمل على:

١- الصناعة الطباعية: وهي الأهم في هذا القطاع حيث يوجد ٦ مطابع تنتشر خمس منها في بعلبك - دورس وواحدة في تمنين الفوقا.

٢- صناعة الورق الصحي: يوجد معمل واحد في القضاء في بلدة العين.

ك - الصناعات والحرف المتفرقة:

ونسبتها (٠,٦٦٪) وهي نسبة هزيلة جداً والصناعة فيها تقتصر على صناعة الذخائر لأسلحة الصيد (يوجد معمل واحد في مدينة بعلبك).

ل - الصناعات الكيماوية:

وتمثل أدنى نسبة (٠,٥١٪) بين المنشآت الصناعية. وتشتمل على:

١- الكرك، رفيق الصناعات والحرف... ، مرجع سابق، ص ٥٧.

١- الصناعات الكيماوية: وتقتصر على منشأتين واحدة في الجديدة لإنتاج الشمع والأخرى في يونين تقوم بتعليب زيوت السيارات وفي تحقيقنا الميداني تبين وجود معمل لإنتاج مواد التنظيف والشامبو في بلدة شعت كما يوجد معمل لإنتاج الشمع في بلدة دير الأحمر.

٢- الصناعات البلاستيكية: عددها خمس منشآت وكلها متواجدة في مدينة بعلبك وفي بعض البلدات في جنوب بعلبك (تمنين التحتا). وتبين لنا في التحقيق الميداني وجود مصنع لأكياس النايلون في دير الأحمر.

٢-٢ نسبة العاملين في الصناعة:

يبلغ عدد العاملين في القطاع الصناعي الحر في ٩١٠٤ أشخاص[1] أي ما نسبته (١٢,٢٢٪) من مجموع العاملين في القضاء من عمر ١٠ سنوات وأكثر وهي أقل من نسبتهم في محافظة البقاع (٣٠٪) وفي لبنان (٣٦,٢٪)[2] وهم يتوزعون بحسب قطاع النشاط الاقتصادي على الشكل الآتي:

تضم الصناعات التحويلية العدد الأكبر من العاملين في الصناعة ٥١٠٥ أشخاص (٤٥,١٢٪) وهم يتوزعون بين أغلبية (٨٧,٦٪) من الذكور و(١٢,٣٪) من الإناث. يأتيه قطاع التشييد والبناء والإنشاءات بـ٣٢٥٨ شخصاً ونسبته (٧,٩٪) وتقتصر العمالة في هذا القطاع على الذكور فقط. ثم قطاع إمدادات الكهرباء والماء والغاز والبخار الذي يعمل فيه ٣٨٦ شخصاً أي ما نسبته (٠,٩٤٪) وهم يتوزعون بين أغلبية من الذكور (٩٧,٤٪)

١- بلغ عدد العاملين في الصناعة والحرف في قضاءي بعلبك - الهرمل عام ١٩٩١ بحسب دراسة الزميل رفيق الكرك ٥٢٢٠ شخصاً (راجع الجدول رقم ٣ في هذا الفصل) ويضيف إليهم ما يقارب ٤٢٥ شخصاً من الأشخاص الذين يحترفون العمل في حركة البناء بصورة منتظمة وهو لا يدعي مسحاً شاملاً في هذا المجال حيث إنه اكتفى بتسجيل عدد القوى العاملة التي تمكن من إحصائها. وكذلك يستثني الفعلة المياومين والظرفيين (انظر الكرك، رفيق: الصناعات والحرف...، ص ١١٢) لكل هذه الأسباب مضافاً إليها الفارق الزمني بين هذه الدراسة (أنجزت عام ١٩٩١) ومسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن الذي نفذ بين ١٩٩٤-١٩٩٦ وبسبب شمولية البحث الأخير للقطاعات الاقتصادية كافة وهي لم تكن أصلاً من ضمن أهداف الدكتور الكرك، لذلك كله اعتمدت أرقام مسح المعطيات الإحصائية في تقدير العاملين وتوزعهم على القطاعات... الخ.

٢- النسبة في محافظة البقاع ولبنان مأخوذة من الأوضاع المعيشية للأسر في العام ١٩٩٧، ص ١٤٩.

و(٥, ٢٪) من الإناث. أخيراً قطاع التعدين واستغلال المحاجر ويعمل فيه ٣٥٥ شخصاً أي ما نسبته (٨٧, ٠٪) وكلهم من الذكور. وتزداد نسبة العاملات بشكل ملحوظ إذا ما احتسبنا كل العاملات في التصنيع الغذائي المنزلي والمخصص لاستهلاك العائلة أي اللواتي يحضرن المونة.

٢-٣ نسبة المضمونين من العاملين:

تبلغ نسبة المضمونين من العاملين في كافة القطاعات الاقتصادية بمن فيهم العاملون في الصناعة نحو ٧٥٠٠ عامل وعدد المستفيدين يقارب ٥٠ ألف مستفيد[١]. وتشكل نسبة المضمونين من مجموع العاملين (٧, ١٦٪) وهو أعلى من المعدل العام للمضمونين في الضمان الاجتماعي في البقاع (٧, ١١٪) وفي لبنان (٢, ١٥٪) ويبقى دون نسبته في بيروت (٢١٪) وجبل لبنان (٧, ١٩٪)[٢]. وهكذا يتبين لنا تدني نسبة العاملين المضمونين في القضاء وهي نسبة تتدنى كثيراً في حال اقتصرت على المضمونين من العاملين في الصناعة حيث إن القليل من هؤلاء يصرح عنه ويسجل في الضمان. وهو ما ينعكس سلباً على الأوضاع المعيشية لهؤلاء العاملين.

٢-٤ المشاكل الصناعية:

إن جذور المشاكل الصناعية في القضاء تكمن في غياب السياسات التنموية للحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال؛ هذا الغياب الذي ترك المجال طليقاً لاشتغال دينامية التمركز والتطريف التي أدت إلى تركز النشاطات الاقتصادية ومنها الصناعية في المركز من جهة والى تهميش المناطق الطرفية تحديداً من جهة أخرى. أما الجزء اليسير من المؤسسات الصناعية الذي تفلت من اسر التمركز الاقتصادي في العاصمة فقد استقطبته مراكز المحافظات في المناطق.

١- مقابلة مع مسؤول في الضمان الاجتماعي في بعلبك ٢٨/١١/٩٩.
٢- النسب في البقاع وبيروت وجبل لبنان ولبنان مأخوذة من الأوضاع المعيشية للأسر، مرجع سابق، ص ١٩٩.

وعلى الرغم من المآسي والخسائر العديدة التي نتجت عن الحرب اللبنانية إلا أنها، ويا للأسف، (الأسف على أن تكون العبرة من الحرب وليس من السلم) أدت، وبسبب انطلاقتها أساساً من المركز (بيروت وبعض جبل لبنان) واستمرار تدهور الأوضاع الأمنية فيه، إلى تشظي التمركز الاقتصادي الشديد في المركز وانتشار بعض من شظاياه التي أدت إلى انتعاش الحركة الاقتصادية، ومنها القطاع الصناعي، في المناطق المهمشة سابقاً ومنها قضاء بعلبك. ومما ساعد في ذلك أيضاً الحذر الأمني الذي ساد بين قضاء بعلبك ومركز المحافظة (زحلة) حيث تمركزت الصناعة البقاعية قبل الحرب، مما جعل المنطقة تستغني قسراً وبصورة شبه مفاجئة عن السلع والخدمات الصناعية التابعة لمدينة زحلة....

... فإحدى مشاكل القطاع الصناعي في القضاء أنه حديث النشأة... فالقسم الأكبر منها (الصناعات) قد أنشئ منذ بعيد العام ١٩٧٥ وخصوصاً بفعل الأوضاع الأمنية... لذلك لم يتجذر بما فيه الكفاية، ولم يسمح بظهور الخلفية الصناعية المكونة من رأس المال التقني ومن تراكم الخبرة والثقة والتي تقدر على استقطاب الرساميل واجتذاب ما يكفي من القوى العاملة الفتية نحو اكتساب المهارات التقنية المتخصصة وإتقانها[١].

وأبرز مشكلتين تواجههما الصناعة في القضاء هما: مشكلة التمويل ومشكلة التدريب والتأهيل.

أ - مشكلة التمويل:

تعاني الصناعة في القضاء من ضعف لا بل هزال الرساميل المستثمرة والذي تكشف عنه مؤشرات الحالة العامة للأمكنة المخصصة للعمل وتجهيزاتها وكمية المواد الأولية التي تمتلكها... والمعدل الوسطي لعدد العاملين في المنشأة الواحدة البالغ ٢,٣ أشخاص[٢].

١- الكرك، رفيق: الصناعات والحرف... ، مرجع سابق، ص ١١٠.
٢- المرجع نفسه، ص ١١٠.

والشروط التي تتطلبها المصارف من أجل التسليف الصناعي في القضاء ليست بالشروط المشجعة على تطوير المشاريع الصناعية القائمة أضف إلى ذلك أنها لا تتيح أية إمكانية لإنشاء صناعات جديدة من خلال بعض البنود التي تتضمنها هذه الشروط وهي:

- السؤال عن المستلف في المصرف المركزي إذا كان مستلفاً من بنوك أخرى.

- الكشف عن نوعية الصناعة التي ينتجها المصنع ودرجة جودة المنتجات.

- كشف المصنع عن ميزانيته للمصرف.

- التحقق من الفوائد الاقتصادية التي سوف تجنى من المشروع الجديد.

- تقديم دراسة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع.

- الكشف عن ميزانية المصنع لثلاث سنوات مضت للتعرف ما إذا كانت رابحة أو خاسرة.

- توافر الثقة بإدارة المصنع.

في ضوء كل هذه الشروط يقرر المصرف تسليف أو عدم تسليف المصنع. أما الفائدة على الدين فتراوح بين (٢٠ و٢٢٪) على المبالغ بالليرة اللبنانية و(١٤٪) على المبالغ بالدولار[1]. وأبسط تعليق على هذه الشروط أنها تمنع التسليف عن أي مستثمر جديد إلا بعد مرور ٣ سنوات على تأسيس مشروعه.

ب - مشكلة التدريب والتأهيل:

تتسم أغلبية الصناعات المنتشرة في القضاء بضعف المعرفة التقنية للعاملين فيها والتي تقتصر في معظمها على معرفة مكتسبة بالممارسة عند المعلم. والعامل يستمر شغيلاً عند المعلم على أمل أن تتوافر له الإمكانات التي تسمح له في يوم ما أن يعمل لحسابه الخاص أي أن يصبح معلماً. والضعف في المعرفة

١- من مقابلة مع مدير فرع أحد المصارف في بعلبك في شهر تشرين الثاني ١٩٩٩.

التقنية هو نتيجة لضعف انتشار التعليم المهني والتقني الرسمي (يقتصر على مدرستين واحدة في بعلبك والثانية في بدنايل) والخاص ولضعف مستواهما. كما هو نتيجة لغياب الدروس التطبيقية والاقتصار على التعليم النظري[1].

ويترافق ذلك مع نقص في المعدات والآلات وعدم إخضاع المعلمين لدورات تدريبية لتأهيلهم مما ينعكس تدنياً في مستوى وكفاءة هؤلاء المعلمين. يضاف إلى كل ذلك عدم تلبية الاختصاصات لحاجات سوق العمل حيث تغيب الاختصاصات المتعلقة بالزراعة في المدرستين المهنيتين في القضاء في حين نلحظ كثرة الاختصاصات المتعلقة بالإلكترونيات والمحاسبة والعلوم التجارية وغيرها، مما لا يحتاج إليه البقاع بهذا الشكل الكثيف... باتجاه لا يخدم سوق العمل بالشكل المطلوب[2].

أما بالنسبة لدورات الإعداد والتأهيل التي تقوم بها الأحزاب والمنظمات غير الحكومية كمؤسسة عامل وحزب الله وغيرهما فهي وإن انطبق عليها المثل العامي الكحل أحلى من العمى إلا أنها تبقى كدورات بعيدة جداً عن تعويض النقص كماً ونوعاً[3]. كذلك فإن بعض الدورات التدريبية للنساء والتي تمت بمبادرة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية المتكاملة في بعلبك – الهرمل لم تؤد وظيفتها وذلك يعود إلى قصر مدة بعض الدورات (دورة تصفيف الشعر – دورة التصنيع الغذائي) مما يؤدي إلى إنجاز الدورة دون تعمق في موضوع التدريب وبالتالي عدم التمكن من تعلم المهنة... أضف إلى ذلك تعطل بعض الآلات الضرورية أثناء التدريب وبالتالي إكمال الدورة دون التعرف العملي على بعض مراحل التدريب[4].

١- كسر، نسمات: أثر التعليم المهني والتقني في الريف اللبناني دراسة حالة مدرسة بعلبك الفنية العالية، رسالة جدارة في العلوم الاجتماعية بإشراف د. سليمان الديراني، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية – الفرع الرابع كسارة ١٩٩٧، تشير الطالبة إلى الإقبال الشديد والدائم من الطلاب على اختصاص الكهرباء منذ العام ١٩٨٢ وحتى اليوم، على الرغم من تردي حالة المصنع الخاص بالكهرباء ومن انعدام وجود آلات فيه ، ص ١٢٣.

٢- كسر، نسمات: أثر التعليم المهني والتقني في الريف اللبناني، مرجع سابق، ص١٠٢.

٣- الكرك، رفيق: الصناعات والحرف، مرجع سابق، ص ١١٦.

٤- معاوية، سيما: موقع المرأة في برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية المتكاملة: تقييم للدورات التدريبية، رسالة جدارة في العلوم الاجتماعية، بإشراف د. علي الموسوي، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الرابع، كسارة، ١٩٩٩، ص ٥٠-١.

إن تطوير الصناعة في القضاء يستلزم تدخلاً حكومياً لمعالجة المشاكل وعلى الأخص المشكلتين الآنفة الذكر، التمويل عبر إنشاء نظام للتسليف، بكفالة الدولة، على أن يكون متعدد الأطراف في تمويله وإدارته والإشراف عليه ومع تسهيلات محفّزة لصيغ العمل التعاوني.

وتأمين التعليم المهني والتقني الرصين والمتلائم مع حاجات سوق العمل وخصوصاً في القضاء كذلك التدريب الجدي للعاملين وتأهيلهم لتطوير الكفاءة والأداء المهنيين.

كذلك يجب تشجيع التصنيع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني. ويبدو أن الشق الثاني بدأ يتحقق بشكل جدي عبر المعامل الموجودة داليا مثلاً والأخرى التي هي قيد الإنشاء (مشروع مصنع في حوش سنيد).

والمطلوب بالنسبة للشق الأول إقامة مجموعة من الصناعات التي تتوافر لها مقومات زراعية أساسية في القضاء أو التشجيع على تطوير بعضها. كصناعة الأعلاف والزيوت والألبان والأجبان والفواكه المجففة... الخ.

٣- الحرف:

٣-١ أنواع الحرف:

تشير دراسة وزارة الشؤون الاجتماعية للحرف إلى وجود ١٦٥٢ حرفة في قضاء بعلبك أي ما نسبته (٦١,١٪) من مجموع الحرف الموجودة في محافظة البقاع. والى وجود ١٢٨٨ مؤسسة حرفية أي ما نسبته (٥٨,٥٪) من مجموع المؤسسات الحرفية في محافظة البقاع. وتدلنا هذه النسب على أن القضاء يستأثر، سواء في الحرف أم في المؤسسات، بالنسبة الأكبر والتي توازي أكثر من حصة الأقضية الأربعة الأخرى مجتمعة.

وتأتي السلع الحرفية النسيجية في الترتيب الأول وبفارق كبير عن باقي السلع الحرفية بنسبة (٥٣,٨٪) من مجموع الحرف في القضاء. ثم تليها أهمية

السلع الغذائية الحرفية بنسبة (١٣,٢٪)[1] وبعدها السلع الحرفية من خزف أو سيراميك بنسبة (١٠,٤٪) ثم السلع الحرفية الزجاجية بنسبة (٥,٦٪) ثم السلع الحرفية المعمارية بنسبة (٣,٦٪) ثم السلع الحرفية من قصب أو قش بنسبة (٣,٣٪) وبعدها السلع الحرفية من خشب أو موزاييك بنسبة (٢,٧٪) ثم السلع الحرفية النحاسية والفضية والمعدنية غيرهما والفخارية والجلدية بنسبة (١,٣٪) وأخيراً السلع الحرفية غير ذلك بنسبة (٥,٦٪)[2].

ويتبين من هذه الإحصاءات أن هناك ٣ سلع حرفية أساسية في القضاء تشكل وحدها نسبة (٧٧,٤٪) من مجموع النشاط الحرفي في القضاء وهي السلع الحرفية النسيجية والسلع الغذائية الحرفية والسلع الحرفية من خزف أو سيراميك.

وفي ما يختص بالحرف النسيجية، وهي الأهم في القضاء، فيبدو أنها تتسم بالعفوية بل العشوائية في ممارستها حيث إن:

تعلم هذه الحرف ما يزال على وجه العموم يحصل بالتناقل التقليدي من جيل إلى جيل، بحيث يزول سر المهنة في أحيان كثيرة بزوال صاحبته... والمواد الأولية اللازمة ليست دائماً متوافرة جميعها في أسواق المنطقة بالكميات المطلوبة، وليست دائماً بالأسعار المعقولة والمناسبة لتشجيع موهبة أو هواية، لا سيما وأن أغلبية اللواتي تتوافر لديهن الدوافع الحقيقية إلى تعلم تلك الحرف وامتهانها ينتمين إلى شرائح اجتماعية - اقتصادية مهددة بالعوز أو واقعة فيه فعلاً وتحتاج بالتالي إلى مورد إنقاذي ملح.

والإنتاج، عندما يفيض عن الحاجة البيتية والشخصية أو حين تحتاج صاحبة الحرفة إلى مورد حالي إضافي، يبقى تصريفه خاضعاً للمبادرات الفردية المحدودة... بحيث يظل الإنتاج إنتاجاً تحت الطلب ومشروطاً بالتسليف من

١- على الرغم من الفارق الزمني البالغ ٨ سنوات بين دراسة وزارة الشؤون الاجتماعية للحرف ودراسة د. رفيق الكرك للصناعات والحرف، فالخلاصة الأساسية لم تتغير حيث إن المشاغل البيتية ونصف البيتية، حسب ما ورد في بحث الدكتور الكرك، ناشطة فقط في خمسة قطاعات من أصل الاثني عشر قطاعاً... وأهم هذه القطاعات إطلاقاً: الملبوسات والأنسجة الزخرفية، ثم الصناعات الغذائية (انظر الكرك، رفيق. الصناعات والحرف...، مرجع سابق، ص ١١٩).

٢- وزارة الشؤون الاجتماعية: دراسة حول الحرفيين والعمل الحرفي في لبنان، ١٩٩٩.

قبل الزبائن. هذا بالإضافة إلى صعوبات المنافسة الشديدة في وجه السلع المستوردة... ولا يجب أن يبقى هذا النشاط الحرفي تحت حكم العفوية لأن ذلك ينطوي على مخاطر ليس أقلها:

الخطر على التراث الوطني... والخطر على الاجتماع والاقتصاد العائليين لأنه إذا لم يبادر إلى دعم هذا النشاط الحرفي - الفني على صعيد التعليم والتأهيل كما على صعيدي التسليف والتسويق وإذا لم يبادر إلى حماية إنتاجه في وجه الأشغال المستوردة، فسوف تحرم... عائلات عديدة... من فرص الحصول على بعض الموارد الإنقاذية أو الإضافية التي لا يخفى دورها في تقوية الاستقرار العائلي وفي الحد من النزوح الريفي والتهميش الاجتماعي[1].

وبالتالي هناك ضرورة لممارسة سياسة تدخل اجتماعي عبر المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لدعم هذا النشاط الحرفي عبر تنظيم العاملين فيه وتحديداً الإناث في تعاونية أو أكثر تهدف إلى:

إقامة دورات تدريبية جدية لتعليم الحرفة للجيل الجديد وتأمين مصادر تمويل بفوائد تشجيعية وبفترات سماح تمكن التعاونية من الانطلاق بثبات، لتقوم هي بتأمين المواد الأولية بأسعار معقولة وبإقامة المعارض والمشاركة في معارض على المستوى الوطني أو الدولي.

وبالنسبة للسلع الغذائية الحرفية هناك ضرورة للتدخل في تشجيع الحرف المرتبطة بالإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني بما يحفظ بعض الحرف من الإندثار وبما يؤمن لبعض الأسر الفقيرة مدخولاً إضافياً. ومع ازدياد الضائقة الاقتصادية انتعشت هذه الحرفة التي تلعب دوراً في تخفيف هذه الضائقة عن الأسر المعيشية الريفية خصوصاً والفقيرة منها على الأخص.

وبالإجمال يمكن القول بضرورة تعزيز الحرف القائمة عبر تأمين: مصادر تسليف بفوائد رمزية وبكفالة المؤسسات الحكومية كذلك بتأمين التثقيف المهني عبر تنظيم دورات لمن يعملون حالياً في هذه الحرف على اختلاف

١- الكرك، رفيق: الصناعات والحرف في قضاءي بعلبك والهرمل، مرجع سابق، ص. ٧٨-٨٠.

أنواعها وعبر تعزيز التعليم المهني الرسمي وفتح الاختصاصات التي تتلاءم وحاجات التنمية في القضاء.

٣-٢ التعاونيات الحرفية:

يكشف لنا جدول توزع التعاونيات في محافظة البقاع عن وجود تعاونية حرفية واحدة في كل قضاء بعلبك وهي الجمعية التعاونية للألبسة والأحذية في بعلبك وجوارها أي ما نسبته (٩,١٪) من مجموع التعاونيات في قضاء بعلبك. وهي تعتبر نسبة متدنية جداً نظراً للأنواع العديدة من النشاطات الحرفية المتوافرة في القضاء كما سبقت الإشارة. وبالطبع فإن أي تدخل على هذا المستوى يجب أن يكون هادفاً إلى إيجاد تعاونيات جدية لا شكلية، تؤطر الحرفيين وتساعد على تطوير القطاع الخاص بهم، لا أن تكون مجرد هيئة للوجاهة المحلية وحب الظهور.

٣- الخدمات التجارية والمصرفية:

٤-١ التعاونيات الاستهلاكية:

يوجد في القضاء ٦ تعاونيات استهلاكية ٤ منها متمركزة في مدينة بعلبك. أسماء ثلاث منها واردة في دليل الجمعيات التعاونية (راجع الملحق رقم ١). أما الجمعية الرابعة فهي فرع تابع للجمعية التعاونية الاستهلاكية الإنتاجية أو ما يعرف بتعاونيات لبنان. أما التعاونيتان الأخريان خارج مدينة بعلبك فإحداهما موجودة في بلدة برقا (اسمها وارد في الدليل الملحق رقم ١) والثانية في شمسطار. ولا تزال حركة انتشار هذه التعاونيات في أماكن التجمع السكاني الأخرى في المنطقة، ضعيفة. ولدى مراجعة جدول بأسماء السوبرماركت في لبنان يتبين لنا الغياب الكلي لاسم بعلبك، كمدينة وكقضاء، عن هذا الجدول حيث يقتصر الوجود البقاعي للسوبر ماركت على ٤ منها متمركزة كلها في مدينة زحلة.

٤-٢ الوكالات التجارية أو وكالات التمثيل الحصري:

ولم يتبين لدينا، بعد السؤال، وجود أية وكالات تمثيل حصري في القضاء. أما ما هو منتشر فهي صيغة الوكلاء المعتمدين من قبل الشركات والوكالات التجارية المتواجدة أساساً في العاصمة أو غيرها. وهذه الوكالات متنوعة منها لأدوات كهربائية ومنها للدهانات وللإطارات المطاطية، وللسيراميك وللمواد الغذائية وللاتصالات وللأدوية وللألبسة ولأفلام التصوير والمفروشات... الخ[1].

٤-٣ الفروع المصرفية:

بحسب دليل جمعية مصارف لبنان يوجد ٤٤ فرع مصرف في محافظة البقاع[2]. من بينها ٥ فروع مصارف في قضاء بعلبك، وتحديداً في المدينة، أي ما نسبته (١١,٣٪) من مجموع المصارف في المحافظة. وهذه الفروع الخمسة هي:

بنك بيروت والبلاد العربية وبنك صادرات إيران وفرنسبنك وجمال ترست بنك والشركة الجديدة لبنك سوريا ولبنان. كما يوجد في المدينة فرع لمصرف لبنان.

وتتركز أغلبية المصارف الخاصة وبنسبة (٧٥٪) في قضاء زحلة متوزعة بين شتورا (٢٩,٥٪) (من مجموعها في البقاع) وزحلة (٢٧,٢٪) وبر الياس (٩٪) والفرزل (٦,٨٪) ورياق (٢,٢٪).

ويرجع تواجد المصارف في البقاع بشكل عام، وفي قضاء بعلبك تحديداً، إلى فترة الأحداث اللبنانية وبسبب الاضطراب الأمني في العاصمة ونزوح بعض رؤوس الأموال لأشخاص سواء من القضاء أم من خارجه، إلى المنطقة

١- على سبيل المثال: تينول وداتش بوي للدهانات وبريدجستون وهانكوك للإطارات وسامسونغ وتوشيبا وL.G وديوو وهيتاشي... الخ، للأدوات الكهربائية وسليب كومفورت للمفروشات وكاريرا للسيراميك وديكا وفولار مرتضى للألبسة وسيليس للاتصالات... الخ

٢- دليل جمعية مصارف لبنان: Almanac, ١٩٩٨.

للاستثمار فيها، وقد ترافق ذلك أيضاً مع الوفرة في السيولة الناتجة عن النشاطين الأساسيين في فترة الحرب، زراعة وتجارة المخدرات من جهة وعمليات التهريب من جهة ثانية. ويُعزى عدم الانتشار الواسع للمصارف في القضاء بالمقارنة مع انتشارها الواسع كما ذكرنا في بعض المراكز في البقاع الأوسط، إلى أن حركة نزوح الرساميل واستثمارها انجذبت إلى الخط الواقع على طريق بيروت - الشام الأقرب إلى المستهلك السوري أي خط شتورا المصنع مروراً ببر الياس؛ يضاف إلى ذلك حالياً أن الجمود الاقتصادي الذي يعاني منه الاقتصاد اللبناني بشكل عام ينعكس تأزماً اقتصادياً واجتماعياً في المناطق الطرفية وخصوصاً قضاء بعلبك. أما قضاء الهرمل، وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، فهو محروم كلياً من أية خدمات مصرفية خاصة أو رسمية.

٤-٤ الأسواق الأسبوعية:

تقام في قضاء بعلبك، وتحديداً في مدينة بعلبك، ثلاثة أسواق أسبوعية: سوق الأربعاء والسبت يقامان قرب سيار الدرك على مدخل المدينة الجنوبي. وهما كناية عن سوقين واحد لبيع المواشي وآخر سوق شعبي يباع فيه كل شيء: ملبوسات، أحذية، وأدوات منزلية... الخ.

ويقام أيضاً سوق الجمعة مقابل مستشفى الططري وهو سوق شعبي آخر غير متخصص وتجري فيه عمليات بيع لأغراض متنوعة. وبالطبع فإن جمهور هذه الأسواق هو من الفئات الشعبية المتدنية الدخل والأكثر تهميشاً في المجتمع.

٤-٥ مراكز الاتصالات:

تقتصر مراكز الاتصالات في القضاء بشكل رئيسي على الاتصالات البريدية والهاتفية.

أ - الاتصالات البريدية:

اقتصر هذا النوع من الاتصالات، قبل الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥، على مناطق التجمع السكاني الكثيف في القضاء. حيث كانت توجد مراكز للبريد في كل من: مدينة بعلبك والبلدات الآتية: تمنين الفوقا، بدنايل، شمسطار، حدث بعلبك، دير الأحمر، النبي شيت، طليا، اللبوة، رأس بعلبك، القاع.

وقد تعطلت هذه المراكز مع بداية الحرب ولا تزال. وينتظر قريباً، عودة العمل إلى هذه المراكز وغيرها بعد أن أصبحت خدمة البريد في عهدة ليبان بوست Liban Post وقد افتتحت الشركة مكاتب لها في بعلبك وطليا ويؤمل أن تشغل كل المراكز السابقة وأن تفتتح مراكز جديدة. وبخلاف الاتصالات الهاتفية لم تنشأ أية شركة لتأمين الخدمات البريدية ولا حتى أي فرع لأية شركة من الشركات الموجودة في المركز.

ب - الاتصالات الهاتفية:

قبل الحرب كانت الخدمات الهاتفية تؤمن عبر السنترالات الحكومية التي كانت متواجدة في بعض التجمعات السكنية الكبيرة. وبسبب اعتماد الشبكة آنذاك على الأسلاك الظاهرة فقد كانت عرضة للأعطال لفترات طويلة خصوصاً في الشتاء. ومع بداية الحرب توقفت الشبكة كلياً، وقد حلت إدارات محلية تابعة لأحزاب أو لشركات خاصة مكان الدولة في تأمين هذه الخدمات عبر إنشاء سنترالات بخط خارجي أو أكثر لتأمين الاتصالات الخارجية وعبر شبكة داخلية في البلدات والقرى، تؤمن التخابر الداخلي بين الأهالي.

وقد انتشرت هذه السنترالات الخاصة في العديد من البلدات ومنها: النبي شيت، الخضر، بريتال، سرعين، حوش الرافقة، شمسطار، طاريا، دير الأحمر، يونين، اللبوة، العين، رأس بعلبك، القاع، حربتا، الفاكهة وغيرها. ولأنها خدمة رابحة فقد حصل أن أنشئ في بعض البلدات أكثر من سنترال،

منها ما هو مرتبط بالشبكة الرسمية وبعضها الآخر يرتبط بشبكة الهاتف الخليوي[1].

وقد أمن إدخال نظام الهاتف الخليوي إلى البلاد توافر هذه الخدمة لدى المواطنين سواء في القرى والبلدات التي أنشئت فيها السنترالات أم تلك التي لم تتوافر فيها حتى الآن.

وبموازاة تطور شبكة الهاتف في القطاع الخاص وخصوصاً الهاتف الخليوي أنشأت الدولة مجموعة من السنترالات الحديثة ذات النظام الإلكتروني، في البلدات الآتية، إضافة إلى مدينة بعلبك: النبي شيت، دير الأحمر، شمسطار، طليا، بدنايل، شليفا، اليمونة، عيناتا، اللبوة، عرسال، القاع، زبود، رأس بعلبك وبريتال[2].

أما بالنسبة لخدمات الإنترنت فهي لا تزال ضعيفة جداً في القضاء بسبب الانتشار القليل لأجهزة الكومبيوتر من جهة وبسبب ضعف الحركة الاقتصادية في القضاء من جهة أخرى إضافة إلى ضعف الإمكانات المالية عند أغلبية المقيمين.

وفي فترة الحرب أنشئت محطتا تلفزيون محليتان (تلفزيون سكاي وتلفزيون ب.ت.ف ضشّ) وقد توقفتا عن البث بعد صدور مرسوم تنظيم الإعلام المرئي والمسموع.

١- في تحقيق ميداني أجريناه في بعض قرى بعلبك الشمالية تبين وجود ٣ سنترالات داخلي - خارجي في بلدة العين و٤ سنترالات داخلي - خارجي، وواحد داخلي فقط في بلدة الفاكهة واثنان في القاع.
٢- عند كتابة هذا البحث كانت أغلبية هذه البلدات قد ربطت بشبكة الهاتف الرسمي وكذلك تم ربط بلدات أخرى لاسلكياً ببعض السنترالات على سبيل المثال ربط بلدة الخضر لاسلكياً بسنترال طليا، ومع استكمال ربط كل البلدات والقرى بالشبكة الرسمية ستتوقف السنترالات الخاصة ما عدا الشبكات الداخلية التي تؤمن الاتصال داخل البلدات الكبيرة، والتي يؤمن استمرارها تواصلاً بين المقيمين وبأسعار متدنية.

٥- الحياة المهنية:

٥-١ معدل النشاط:

الجدول رقم (٤): توزع المقيمين ١٠ سنوات وأكثر بحسب العلاقة بقوة العمل والجنس في قضاء بعلبك للعام ١٩٩٦

الجنس / العلاقة بقوة العمل	ذكر		أنثى		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
مشتغل خارج المسك	٣٦٠٣٣	٥٨،٥٢	٤٦٢٨	٧،٥٧	٤٠٦٦٠	٣٣،١٤
مشتغل داخل المسكن	١٠١	٠،١٦	٢٤٤	٠،٤٠	٣٤٥	٠،٢٨
متعطل سبق له العمل	٦٠٩	٠،٩٩	٦١	٠،١٠	٦٧٠	٠،٥٥
متعطل لم يسبق له العمل	٣٠٣٥	٤،٩٣	١١٣	٠،١٨	٣١٤٦	٢،٥٦
مكتف مالياً	١٣٤٠	٢،١٨	١٦٢	٠،٢٧	١٥٠٢	١،٢٢
متقاعد	١٤٧٢	٢،٣٩			١٤٧٢	١،٢٠
طالب	١٦٢٨٠	٢٦،٤٤	١٥٤٨٩	٢٥،٣٤	٣١٧٦٩	٢٥،٨٩
سيدة في المنزل لا تعمل			٤٠٣٣٦	٦٥،٩٨	٤٠٣٣٦	٣٢،٨٧
غير ذلك لا يعمل	٢٧٠٠	٤،٣٨	١٠٢	١٧	٢٨٠١	٢،٢٨
المجموع	٦١٥٦٩	١٠٠	٦١١٣٣	١٠٠	١٢٢٧٠٢	١٠٠

يقدّر عدد القوى العاملة في قضاء بعلبك من عمر ١٠ سنوات وأكثر بـ٤٤٨٢١ شخصاً أي ما نسبته (٢٨,٩٪) من مجموع المُقيمين وهي نسبة أقل من المعدل الوطني (٣٤٪). أمّا أسباب هذا التدّني في معدل النشاط فتعود إلى الضعف الشديد في مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي وإلى اتساع قاعدة الهرم السكاني (فتوة السكان) وإلى الوفيات التي أصابت الشباب بسبب الحرب. وتقدر نسبة العاملين من مجموع الذكور المقيمين بـ(٥٠,٨٪) مقابل (٦,٥٪) للإناث العاملات وهما نسبتان أقل من مثيلتيهما على المستوى الوطني: (٥٣,١٪) للذكور و(١٤,٧٪) للإناث. إلا أن الفارق أكبر بين الإناث العاملات منه بين الذكور العاملين وأحد الأسباب هو عدم التصريح عن عمل المرأة في الريف وخصوصاً في النشاط الزراعي.

وترتفع نسبة العاملين والعاملات في القضاء عند احتساب هذه النسبة بحسب

القوى المنتجة المتعارف عليها عالمياً أي التي تراوح أعمارها بين ١٥-٦٥ لتساوي (٧٢,٩٪) في القضاء و(٧٣,٤٪ معدل وطني) مقابل (٩,٧٪) للإناث و(١٦,٩٪ معدل وطني)[١]. وهذا يعني أن معدل الإعالة في القضاء، وبسبب تدني نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، هو أعلى من معدل الإعالة على المستوى الوطني؛ إلا أن نسبة الإعالة المرتفعة تنخفض عندما نأخذ في الاعتبار أن (٤٦,٥٪) من مجموع الذكور في الفئة العمرية ٦٥-٧٩ ما زالوا يعملون مقابل (٤٠,٧٪ على الصعيد الوطني)، كما أن (١٠٪) من مجموع الذكور في الفئة العمرية ٨٠ وأكثر ما زالوا يعملون (مقابل ١٣٪ كمعدل وطني). ويبلغ معدل نشاط الذكور من عمر ٦٥ وأكثر (٣٨,٨٪) من مجموع المقيمين من هذه الفئة مما يخفض من معدل الإعالة. وهي نسبة مرتفعة تكشف عن غياب الاستقرار والأمان عند هذه الفئة من المسنين وذلك بسبب غياب أي ضمان للشيخوخة؛ وهذه الحالة ليست لبنانية فقط وإنما هي حالة العديد من بلدان العالم الثالث وفي المناطق الريفية منها على وجه الخصوص[٢]. أما عند الإناث فتتدنى نسبة اللواتي ما زلن يعملن في الفئة العمرية ٦٥-٧٩ إلى (١,٦٪) مقابل (٢,٥٪ كمعدل وطني).

٥-٢ البطالة:

تقدر نسبة البطالة من مجموع القوى العاملة في القضاء بـ(٨,٥٪) وهي قريبة من المعدل الوطني (٧,٢٪)[٣]. تتوزع النسبة بين (٩,١٪) لدى الذكور مقابل (٧,٦٪ كمعدل وطني) و(٣,٤٪) عند الإناث مقابل (٥,٧٪ كمعدل وطني). ويأتي قضاء بعلبك في الترتيب التاسع من حيث نسبة البطالة بينما أعلى نسبة بطالة نجدها في قضاء الهرمل (١٥,٤٪) وأدناها في قضاء كسروان (٤,٠٪).

١- راجع الملحقين رقم ٢ و٣ (توزع المقيمين بحسب العلاقة بقوة العمل والجنس والفئة العمرية).
٢- في لبنان تستمر فئة الموظفين في القطاع العام، المدني والعسكري، عند الإحالة إلى التقاعد من الحصول على ضمانات معينة (معاش تقاعدي، ضمانات صحية...).
٣- قدرت النسبة بـ(٨,٥٪) أي متساوية مع نسبتها في القضاء، في إحصاء الأوضاع المعيشية للأسر، مرجع سابق، ص ٣٩.

وتطال البطالة بشكل أساسي فئة الذين يبحثون عن عمل لأول مرة وهم يشكلون نسبة (٧,٦٪) من مجموع القوى العاملة لدى الذكور و(١,٥٪) لدى الإناث مقابل معدل وطني (٤,٧٪) لدى الذكور و(٢,٩٪) لدى الإناث. وهذا يعني أن أزمة البطالة هي أكثر حدة وتأزماً لدى الشباب الداخلين إلى سوق العمل في القضاء منها لدى الشباب على الصعيد الوطني ويعود ذلك إلى قلة المشاريع الاقتصادية المستحدثة وقلة السيولة خصوصاً بعد توقف زراعة المخدرات وتجارتها وكذلك توقف التهريب إلى سورية إضافة إلى تقلص فرص العمل في المؤسسات العاملة نظراً للأزمة الاقتصادية العامة في البلاد والتي تنعكس على المناطق كلها والطرفية منها تحديداً.

أما نسبة الأشخاص العاملين فعلياً فتقدر بـ(٢٦,٤٪) من مجموع المقيمين وهي أقل من المعدل الوطني البالغ (٣١,١٪). أما معدل الناشطين اقتصادياً في الأسرة الواحدة فيبلغ ١,٥ شخص مقابل (١,٦ شخص كمعدل وطني) وعدد العاملين فعلياً في الأسرة الواحدة ١,٣ شخص مقابل (١,٤ شخص كمعدل وطني).

أما البطالة المقنعة فهي مرتفعة جداً في القضاء بسبب حجم فئة العاملين والمستخدمين غير المهرة وبسبب ارتفاع نسبة الأعمال الموسمية والمتقطعة عند الذكور (٢٧,٢٢٪) والإناث (١٧,٩٢٪) وعند الجنسين (٢٦,١١٪). (انظر الجدول رقم ١٠).

٣-٥ أنواع المهن الرئيسية في القضاء وتوزع العاملين عليها:

الجدول رقم (٥): توزع العاملين حالياً ١٠ سنوات وأكثر بحسب المهنة الرئيسية والجنس في قضاء بعلبك للعام ١٩٩٦

الجنس / المهنة	ذكر		أنثى		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
كبار المسؤولين في القطاع العام وفي القطاعين الخاص والأهلي	١١٥٧	٣،٢٠	٢٠	٠،٤٢	١١٧٧	٢،٨٧
الأخصائيون في المجالات العلمية والطبية والفكرية والتعليمية	١٩٢٨	٥،٣٤	٢٠٧١	٤٢،٥٠	٣٩٩٩	٩،٧٥
المهن المساعدة في المجالات التقنية والصحية والتدريبية وغيرها	٩٦٤	٢،٦٧	٣٣٥	٦،٨٨	١٢٩٩	٣،١٧
مستخدمون اداريون في المجالات المكتبية والمالية والاستعلامات	٩٢٤	٢،٥٦	٢٢٣	٤،٥٨	١١٤٧	٢،٨٠
العاملون في مجال الخدمات الشخصية والوقائية وفي مجال البيع	٦٠٨٠	١٦،٨٣	٦٨٠	١٣،٩٦	٦٧٦٠	١٦،٤٩
المزارعون والعمال المهرة وما شابه في الزراعة وصيد الأسماك	٤٦٠٨	١٢،٧٥	٢٤٤	٥	٤٨٥١	١١،٨٣
العاملون في مجال المهن ذات الطابع الحرفي	٧٤٤٠	٢٠،٥٩	٣٤٥	٧،٠٨	٧٧٨٥	١٨،٩٩
العاملون في تشغيل محطات الطاقة والآلات الصناعية والاليات	٣١٨٧	٨،٨٢	٢٣٣	٤،٧٩	٣٤٢١	٨،٣٤
العمال والمستخدمون غير المهرة	٤٠٩٠	١١،٣٢	٧٢١	١٤،٧٩	٤٨١١	١١،٧٣
غير ذلك وغير مبين	٥٧٥٥	١٥،٩٣			٥٧٥٥	١٤،٠٣
المجموع	٣٦١٣٣	١٠٠	٤٨٧٢	١٠٠	٤١٠٠٥	١٠٠

يتبين لنا من خلال هذا الجدول أن المهنة الرئيسية في القضاء هي المهن ذات الطابع الحرفي والتي تضم (١٨,٩٩٪) من مجموع العاملين من عمر ١٠ سنوات وأكثر. وتليها مهنة العاملون في مجال الخدمات الشخصية والوقائية وفي مجال البيع بنسبة (١٦,٤٩٪). ومن ثم مهنة المزارعون والعمال المهرة وما شابه في الزراعة وصيد الأسماك (١١,٨٣٪) وإذا ما أضفنا إلى هذه الفئة أغلبية العاملين في فئة العمال والمستخدمون غير المهرة ونسبتهم (١١,٧٣٪) لارتفعت نسبة العاملين في الزراعة إلى (١٩,٦٪) (انظر الجدول رقم ٧) وبذلك تتصدر هذه المهنة كل المهن الأخرى. وتمثل مهنة الأخصائيون في المجالات العلمية والطبية والفكرية والتعليمية نسبة (٩,٧٥٪) لتليها مهنة فئة العاملون في تشغيل محطات الطاقة والآلات الصناعية والآليات (من ضمن هذه الفئة السائقون على اختلاف أنواعهم) بنسبة (٨,٣٤٪) ثم المهن

المساعدة في المجالات التقنية والصحية والتدريبية وغيرها (١٧,٣٪) ثم المستخدمون الإداريون في المجالات المكتبية والمالية والاستعلامات (٢,٨٠٪) وأخيراً مهنة فئة كبار المسؤولين في القطاع العام وفي القطاعين الخاص والأهلي بنسبة (٢,٨٧٪).

والمهنتان اللتان تتصدران في القضاء (أي في الحرف وفي مجال البيع) لجهة استيعابهما القوى العاملة هما كذلك على المستوى الوطني. إلا أن التباين الأساسي في ترتيب المهن بين القضاء والمعدل الوطني يظهر في مهنة العاملين في الزراعة والصيد والتي تضم أدنى نسبة عاملين فيها على المستوى الوطني (٣,١٪) بينما هي تحتل الترتيب الثالث على مستوى القضاء (١١,٨٣٪).

٤-٥ أنواع المهن الثانوية:

الجدول رقم (٦): توزع العاملين حالياً ١٠ سنوات وأكثر بحسب المهنة الثانوية والجنس في قضاء بعلبك للعام ١٩٩٦

الجنس / المهنة	ذكر		أنثى		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
كبار المسؤولين في القطاع العام وفي القطاعين الخاص والاهلي	٨١	٠,٢٢			٨١	٠,٢٠
الأخصائيون في المجالات الفنية والطبية والفكرية والتعليمية	١٠٢	٠,٢٨	١٠	٠,٢١	١١٢	٠,٢٧
المهن المساعدة في المجالات التقنية والصحية والتدريبية وغيرها	٥١	٠,١٤	١٠	٠,٢١	٦١	٠,١٥
مستخدمون اداريون في المجالات المكتبية والمالية والاستعلامات	١٠	٠,٠٣	١٠	٠,٢١	٢٠	٠,٠٥
العاملون في مجال الخدمات الشخصية والوقائية وفي مجال البيع	١٣٢	٠,٣٧	٢٠	٠,٤٢	١٥٢	٠,٣٧
المزارعون والعمال المهرة وما شابه في الزراعة وصيد الاسماك	٤٢٦	١,١٨			٤٢٦	١,٠٤
العاملون في مجال المهن ذات الطابع الحرفي	٨١	٠,٢٢			٨١	٠,٢٠
العاملون في تشغيل محطات الطاقة والالات الصناعية والاليات	١٠٢	٠,٢٨	١٠	٠,٢١	١١٢	٠,٢٧
العمال والمستخدمون غير المهرة	٢٠٣	٠,٥٦	٣٠	٠,٦٣	٢٣٣	٠,٥٧
لا مهنة ثانوية	٣٤٩٤٦	٩٦,٧١	٤٧٨١	٩٨,١٢	٣٩٧٢٦	٩٦,٨٨
المجموع	٣٦١٣٣	١٠٠	٤٨٧٢	١٠٠	٤١٠٠٥	١٠٠

يقدر معدل الذين يمارسون مهنة ثانوية من الجنسين(٣,١٢٪) من مجموع

العاملين من ١٠ سنوات وأكثر مقابل (٧, ٤٪ كمعدل وطني)؛ ونسبة الذكور الذين لديهم مهنة ثانوية (٢٩, ٣٪) هي أعلى من نسبة الإناث (٨٨, ١٪).

أبرز المهن الثانوية عند الذكور هي في العمل الزراعي (٨, ٣٥٪) من مجموع العاملين الذكور في مهن ثانوية وترتفع هذه النسبة مع إضافة العمال والمستخدمون غير المهرة والذين يعملون في الزراعة بشكل أساسي (١٧٪) ثم تليها مهنة الخدمات الشخصية والوقائية ومجال البيع (١, ١١٪) ثم التعليم من جهة وقطاع النقل من جهة ثانية بنسبة (٥, ٨٪) لكل منهما.

أما المهن الثانوية عند الإناث فهي نسبة (١, ١١٪) لكل من التعليم والصحة والإدارة وهي بنسبة (٢, ٢٢٪) في مجال البيع والخدمات الشخصية و(٣, ٣٣٪) في فئة العمال والمستخدمون غير المهرة.

٥ـ ٥ توزع العاملين بحسب قطاع النشاط الاقتصادي والجنس:

الجدول رقم (٧): توزع العاملين حالياً ١٠ سنوات وأكثر بحسب قطاع النشاط الاقتصادي والجنس في قضاء بعلبك للعام ١٩٩٦

الجنس / النشاط الاقتصادي	ذكر		أنثى		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الزراعة وتربية الحيوان والصيد والحراجة	٧٣٣٨	٢٠،٣١	٧٢١	١٤،٧٩	٨٠٥٩	١٩،٦٥
صيد الأسماك والمزارع السمكية وأنشطة الخدمات ذات الصلة						
التعدين واستغلال المحاجر	٣٥٥	٠،٩٨			٣٥٥	٠،٨٧
الصناعات التحويلية	٤٤٧٦	١٢،٣٩	٦٢٩	١٢،٩٢	٥١٠٥	١٢،٤٥
إمدادات الكهرباء والماء والغاز والبخار	٣٧٦	١،٠٤	١٠	٠،٢١	٣٨٦	٠،٩٤
التشييد والبناء والانشاءات	٣٢٥٨	٩،٠٢			٣٢٥٨	٧،٩٥
تجارة جملة وتجزئة وصيانة مركبات ودراجات وسلع شخصية واسرية	٥٨٠٦	١٦،٠٧	٤٩٧	١٠،٢١	٦٣٠٣	١٥،٣٧
الفنادق والمطاعم والمقاهي	٢٦٤	٠،٧٣	٥١	١،٠٤	٣١٥	٠،٧٧
النقل والتخزين والاتصالات	١٩٢٨	٥،٣٤	٦١	١،٢٥	١٩٨٩	٤،٨٥
المصارف والوساطة المالية والتأمين	١٧٣	٠،٤٨	٤١	٠،٨٣	٢١٣	٠،٥٢
أنشطة عقارية وتأجيرية وبحثيه وكومبيوتر وانشطة تجارية اخرى	٢٠٣	٠،٥٦	٨١	١،٦٧	٢٨٤	٠،٦٩
الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	٨٦٧٨	٢٤،٠٢	٩١	١،٨٨	٨٧٦٩	٢١،٣٩
التعليم وتعليم الكبار وتدريب الموظفين وتعليم قيادة السيارات	١٧٣٦	٤،٨٠	١٩٨٩	٤٠،٨٣	٣٧٢٥	٩،٠٨
الصحة والعمل الاجتماعي	٥٢٨	١،٤٦	٣٨٦	٧،٩٢	٩١٣	٢،٢٣
صحة عامة وأنشطة النقابات وترفيه وثقافة وأنشطة خيرية أخرى	٨٤٢	٢،٣٣	٢٢٣	٤،٥٨	١٠٦٦	٢،٦٠
أنشطة الخدمة المنزلية	٤١	٠،١١	٩١	١،٨٧	١٣٢	٠،٣٢
السفارات والمنظمات والهيئات الدولية والاقليمية	٧١	،٢٠			٧١	٠،١٧
لا جواب	٦١	٠،١٧			٦١	٠،١٥
المجموع	٣٦١٣٣	١٠٠	٤٨٧٢	١٠٠	٤١٠٠٥	١٠٠

يتوزع العاملون من عمر ١٠ سنوات وأكثر في قضاء بعلبك بحسب الجنس بين (٨٨،١٪) للذكور و(١١،٩٪) للإناث مقابل (٧٩،٣٪) للذكور و(٢٠،٧٪) للإناث على الصعيد الوطني. والتفاوت كبير بين نسب الذكور والإناث العاملين سواء على صعيد القضاء أم على الصعيد الوطني. إلا أن هذا التفاوت في معدل

النشاط الاقتصادي بين الجنسين هو أكثر اتساعاً في القضاء بسبب تأثير البنى الذهنية المحافظة وخصوصاً في الأسر التي لا تزال الزراعة (إنتاج نباتي وحيواني) تشكل نشاطاً رئيسياً لها وحيث نسبة الأمية لا تزال مرتفعة. إلا أن جانباً من انخفاض نسبة النساء العاملات يفسر بعدم التصريح عن أعمالهن وخصوصاً العاملات منهن في الزراعة.

ويتبين من قراءتنا للجدول أن النسبة الأهم للعاملين بحسب النشاط الاقتصادي يستقطبها قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري حيث تبلغ (٣٩, ٢١٪) وهي أكثر بقليل من ضعفي نسبتها على الصعيد الوطني (٣, ١٠٪). فهذا القطاع من النشاط الاقتصادي بشكل عام وقطاع الدفاع تحديداً، يمتص نسبة كبيرة من الخزان البشري الاحتياطي في القضاء ويشكل مصدر معيشة وشبكة أمان اقتصادي - اجتماعي أساسية للعديد من الأسر المقيمة فيه. مما يجعل المؤسسة العسكرية تلعب عبر تقديماتها، دوراً مباشراً وهاماً في تغطية المناطق الريفية[1]. وتشكل نسبة العاملين الذكور في هذا القطاع (٢٤٪) أي ما يقارب ١/٤ العاملين الذكور في القضاء، بينما لا تمثل نسبة الإناث في هذا القطاع سوى (٨, ١٪) من مجموع الناشطات اقتصادياً.

ويأتي في الترتيب الثاني القطاع الزراعي. حيث إن نسبة العاملين فيه تقدر بـ(٦٥, ١٩٪)[2] مقابل (٢, ٧٪) على الصعيد الوطني، وتتوزع النسبة في القضاء بين (٣, ٢٠٪) للذكور من مجموع الناشطين اقتصادياً و(٧, ١٤٪) للإناث من مجموع الناشطات اقتصادياً. مقابل معدلات منخفضة في هذا الإطار على الصعيد الوطني (١, ٨٪) للذكور و(١, ٤٪) للإناث. وهذا ما يؤكد أهمية القطاع الزراعي كنشاط اقتصادي أساسي في القضاء سواء لجهة العمالة أم لجهة المداخيل.

١- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ملامح التنمية البشرية المستدامة في لبنان، منشورات البرنامج، بيروت، ١٩٩٧، ص ٧٥.

٢- في الجدول رقم (٦) بلغ عدد العاملين في الزراعة ٤٨٥١ شخصاً بينما هو يبلغ في التوزع بحسب النشاط الاقتصادي في الجدول رقم (٧) ٨٠٥٩ شخصاً وهذا ما يكشف عن أن أغلبية العاملين والمستخدمين غير المهرة والذين يبلغ عددهم ٤٨١١ يعملون في القطاع الرراعي.

ثم يأتي في الترتيب الثالث قطاع تجارة جملة وتجزئة وصيانة مركبات وسلع شخصية وأسرية بمعدل (١٥,٣٧٪) وهو أقل من المعدل الوطني (١٩٪) لأن ازدهار هذا القطاع يرتبط بالتجمعات السكانية وبالتمركز الاقتصادي والخدماتي في بيروت وجبل لبنان مع الضواحي.

ونسبة الذكور في هذا القطاع إلى مجمل العاملين الذكور هي (١٦٪) مقابل نسبة (١٠,٢٪) للإناث من مجموع الناشطات.

ويحل في الترتيب الرابع قطاع الصناعات التحويلية بنسبة (١٢,٤٥٪) مقابل (١٧,٧٪) في لبنان. ويتوزع العاملون في القطاع بحسب الجنس (١٢,٣٪) ذكور و(١٢,٩٪) إناث. وهذا التقارب في النسب بين الجنسين يؤشر إلى حصة القطاع من اليد العاملة بالنسبة للقطاعات الأخرى وليس إلى تقارب في الأعداد لأن عدد العاملين الذكور في هذا القطاع يبلغ ما يقارب ٧ أضعاف عدد العاملات.

وفي الترتيب الخامس يأتي قطاع التعليم وتعليم الكبار وتدريب الموقين وتعليم قيادة السيارات بنسبة (٩.٠٨٪) مقابل (٨,٧٪) كمعدل وطني. إلا أن الملفت في هذا القطاع هو التفاوت الكبير جداً في حصة هذا القطاع عند كل من الجنسين حيث تقدر هذه الحصة عند الذكور (٤,٨٪) بينما هي ترتفع عند الإناث إلى (٤٠,٣٪). وبهذه النسبة يشكل قطاع التعليم قطاع النشاط الرئيسي بلا منازع لدى الإناث في القضاء وهو معدل أعلى من مثيله على المستوى الوطني (٢٦,٦٪).

ويأتي في الترتيب السادس قطاع التشييد والبناء والإنشاءات بنسبة (٧,٩٥٪) وهو، في القضاء، قطاع يقتصر العمل فيه على الذكور.

أما الترتيب السابع فيحتله قطاع النقل والتخزين والاتصالات بنسبة (٤,٨٥٪) مقابل (٦٪) على الصعيد الوطني والفارق هنا أيضاً يُفسَّر بتمركز نشاط قطاعي الخدمات والصناعة وخصوصاً المرافق الحيوية الأساسية في مناطق محددة حيث تتركز فيها أيضاً التجمعات السكنية والسكانية. وتتوزع

هذه النسبة بحسب الجنس بين (٥,٣٪) للناشطين اقتصادياً (وهؤلاء يمثلون بشكل أساسي السائقين العموميين لمركبات النقل على اختلاف أنواعها) ونسبة (١,٢٪) للناشطات اقتصادياً (العاملات تحديداً في الاتصالات).

وفي الترتيب الثامن والتاسع يأتي قطاعا صحة عامة وأنشطة النقابات وترفيه وثقافة وأنشطة خيرية أخرى بنسبة (٢,٦٠٪) وقطاع الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة (٢,٢٣٪). وتشكل نسبة الناشطات اقتصادياً (٧,٩٪) من الأول و(٤,٥٪) من الثاني بينما لا يمثلان سوى (٢,٣٪) للأول و(١,٤٪) من الثاني من الناشطين اقتصادياً وهو ما يؤكد أهمية هذا القطاع في النشاط الاقتصادي للإناث.

أما قطاعات النشاط الاقتصادي الأخرى فكل منها يمثل ما دون الـ(١٪) كمعدل عام للجنسين وبالتالي فهي لا تشكل وزناً مهماً في بنية العمالة في القضاء يستأهل التعليق.

الجدول رقم (٨): ترتيب القطاعات بحسب حصتها في القوة العاملة وبحسب الجنس في القضاء للعام ١٩٩٦[١]

الجنس / الترتيب	الذكور	%	الإناث	%
الأول	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	٢٤.٠٢	التعليم وتعليم الكبار وتدريب الموظفين	٤٠.٨٣
الثاني	الزراعة وتربية الحيوان والصيد والحراجة	٢٠.٣١	الزراعة وتربية الحيوان والصيد والحراجة	١٤.٧٩
الثالث	تجارة جملة وتجزئة وصيانة مركبات ودراجات وسلع شخصية وأسرية	١٦.٠٧	الصناعات التحويلية	١٢.٩٢
الرابع	الصناعات التحويلية	١٢.٣٩	تجارة جملة وتجزئة وسلع شخصية وأسرية	١٠.٢١
الخامس	التشييد والبناء والانشاءات	٩.٠٢	الصحة والعمل الاجتماعي	٧.٩٢
السادس	النقل والتخزين والاتصالات	٥.٣٤	صحة عامة وأنشطة النقابات وترفيه وثقافة الخ	٤.٥٨
السابع	التعليم وتعليم الكبار وتدريب الموظفين وتعليم قيادة السيارات	٤.٨٠	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	١.٨٨
الثامن	صحة عامة وأنشطة النقابات وترفيه وثقافة وانشطة أخرى	٢.٣٣	أنشطة الخدمة المنزلية	١.٨٧
التاسع	الصحة والعمل الاجتماعي	١.٤٦	أنشطة بحثية وكومبيوتر وأنشطة تجارية أخرى	١.٦٧
العاشر	إمدادات الكهرباء والماء والغاز والبخار	١.٠٤	النقل والتخزين والاتصالات	١.٢٥
الحادي عشر	التعدين واستغلال المحاجر	٠.٩٨	الفنادق والمطاعم والمقاهي	١.٠٤
الثاني عشر	الفنادق والمطاعم والمقاهي	٠.٧٣	المصارف والوساطة المالية والتأمين	٠.٨٣
الثالث عشر	أنشطة عقارية وتأجيرية وكومبيوتر وأنشطة تجارية أخرى	٠.٥٦	إمدادات الكهرباء والماء والغاز والبخار	٠.٢١
الرابع عشر	المصارف والوساطة المالية والتأمين	٠.٤٨	السفارات والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية	صفر
الخامس عشر	السفارات والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية	٠.٢٠	التشييد والبناء والإنشاءات	صفر
السادس عشر	أنشطة الخدمة المنزلية	٠.١١	صيد الأسماك والمزارع السمكية	صفر
السابع عشر	صيد الأسماك والمزارع السمكية	صفر	التعدين واستغلال المحاجر	صفر

١- تم إعداد هذا الجدول استناداً إلى معطيات الجدول السابق وذلك لتسهيل التعرف على ترتيب المهن حسب أهميتها لدى الذكور والإناث.

الجدول رقم (٩): توزع العاملين حالياً ١٠ سنوات وأكثر بحسب المهنة الرئيسية والعمر

العمر / المهنة	١٠ - ١٤		١٥ - ٣٩		٤٠ - ٦٤		٦٥ - ٧٩		٨٠+		لا جواب		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
كبار المسؤولين في القطاع العام وفي القطاعين الخاص والأهلي			١٤٣	١٢.٠٧	٩٩٥	٨٤.٤٨	٣٠	٢.٥٩	١٠	٠.٨٦			١١٧٧	١٠٠
الأخصائيون في المجالات العلمية والطبية والفكرية والتعليمية			١٣٣٠	٣٣.٢٥	٢٦٢٩	٦٥.٧٤	١٠	٠.٢٥	٣٠	٠.٧٦			٣٩٩٩	١٠٠
المهن المساعدة في المجالات التقنية والصحية والتدريبية وغيرها			٤٢٦	٣٢.٨١	٨٢٢	٦٣.٢٨	٥١	٣.٩١					١٢٩٩	١٠٠
مستخدمون إداريون في المجالات المكتبية والمالية والاستعلامات			٢٥٥	٣٠.٩٧	٧٦١	٦٦.٣٧	٣٠	٢.٦٥					١١٤٧	١ ٠
العاملون في مجال الخدمات الشخصية والوقائية وفي محال البيع	٢٠	٠.٣٠	٢٥٧٨	٢٨.١٤	٣٧٢٥	٥٥.١١	٤٢٦	٦.٣١	١٠	٠.١٥			٦٧٦٠	١٠٠
المزارعون والعمال المهرة وما شابه في الزراعة وصيد الأسماك	١٠	٠.٢١	١٢٣٨	٢٥.٥٢	٢٦٣٩	٥٤.٣٩	٩١٣	١٨.٨٣	٥١	١.٠٥			٤٨٥١	١٠
العاملون في مجال المهن ذات الطابع الحرفي	١٥٢	١.٩٦	٤٢٠٢	٥٣.٩٨	٣٣٠٩	٤٢.٥٠	١٢٢	١.٥٦					٧٧٨٥	١٠٠
العاملون في تشغيل محطات الطاقة والآلات الصناعية والآليات	٢٠	٠.٥٩	١٢٨٩	٣٧.٦٩	٢٠٦٠	٦٠.٢٤	٥١	١.٤٨					٣٤٢١	١٠٠
العمال والمستخدمون غير المهرة	١٠٢	٢.١١	١٨٥٧	٣٨.٦١	٢٦١٩	٥٤.٤٣	٢٣٣	٤.٨٥					٤٨١١	١٠٠
غير ذلك وغير مبين			٣٣٠٩	٥٧.٥٠	٢٤٤٦	٤٢.٥٠							٥٧٥٥	١٠٠
المجموع	٢٠٤	٧٤	١٦٧٢٧	٤٠.٧٩	٢٢٠٠٥	٥٣.٦٦	١٨٦٨	٤.٥٥	١٠١	٢٥			٤١٠٠٥	١٠٠

في ضوء قراءتنا للجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة (٦٦،٥٣٪) من نسبة العاملين من عشر سنوات وأكثر هم من الفئة العمرية ٣٠-٦٤ وهي أقل من نسبتها على الصعيد الوطني (٣،٦٠٪). تليها الفئة العمرية ١٥-٢٩ وبنسبة (٧٩،٤٠٪) مقابل (٥،٣٤٪) أي ما نسبته للفئة العمرية بين ١٥-٦٤ أو ما يسمى بالقوى المنتجة (٣،٩٤٪) مقابل (٨،٩٤٪) في لبنان. وإذا كانت النسبة الإجمالية متقاربة إلا أن الاختلاف يكمن في أن القوة العاملة في القضاء هي أكثر شباباً منها في لبنان.

كذلك يلاحظ ارتفاع نسبة عمالة الأولاد وكبار السن في القضاء، ولو بفارق بسيط، عن نسبتها على الصعيد الوطني. وتبلغ المعدلات في القضاء (٧،٠٪) لعمالة الأولاد و(٨،٤٪) للفئة العمرية ٦٥ وأكثر، أما على المستوى الوطني فتبلغ (٦،٠٪) للأول و(٣،٤٪) للثاني. وبالطبع فإن التقسيم الكلاسيكي للفئات المعيلة والمُعالة يجب تعديلها عند احتساب نسبة الإعالة خصوصاً في البلدان التي لا تزال الزراعة تلعب دوراً مهماً، سواء في التشغيل أم الإنتاج، حيث يستمر كبار السن في أعمالهم حتى العجز الصحي، وأحد الأسباب الرئيسية في ذلك هو غياب ضمان الشيخوخة في هذه البلدان بالنسبة لكبار السن، كما سبق وذكرنا، والتسرب المدرسي وخصوصاً لأسباب اقتصادية بالنسبة لصغار السن.

وتتوزع عمالة صغار السن بين المهن الحرفية (٥٠٪) وهي تتوافق مع التوجه العام لهذه العمالة على الصعيد الوطني ولو بنسبة أقل (٣،٦٤٪) وعمال غير مهرة (٥،٣٣٪) مقابل نسبة أقل على الصعيد الوطني (٤،١٣٪). أما عمالة كبار السن فهي تتوزع بنسبة (٩،٤٨٪) على العمل الزراعي و(٨،١١٪) كعمال غير مهرة حيث يمارسون نشاطهم الرئيسي في الزراعة مما يرفع نسبتها إلى (٧،٦٠٪). وإذا ما أضفنا إليها نسبة العاملين في التجارة (مجالات البيع) ونسبتهم (١،٢٢٪) لارتفعت النسبة إلى (٨،٨٢٪). وإذا كانت التجارة تشكل قطاعاً مشتركاً بين عمالة كبار السن وصغارهم إلا أن هاتين الفئتين تتفارقان بعزوف الأولاد عن العمل في الزراعة والتوجه لتعلم مهنة أو حرفة عند المعلم على أمل الاستقلال عنه يوماً ما بعد اكتساب الخبرة وتوافر حد أدنى من

الرأسمال، وبالمقابل هناك عزوف لكبار السن عن معظم الأعمال الأخرى ما عدا الزراعة التي يلمون بأساليبها وفنونها من خلال الخبرة الطويلة في هذا الميدان.

وبالطبع فإن أي تدخل اجتماعي، من أية جهة كان، عليه أن يأخذ هذا الواقع في الاعتبار، سواء بالنسبة لصغار السن بإقرار التعليم الإلزامي وتطوير التعليم المهني لاستيعاب الراغبين في تعلم مهنة. وبإقرار ضمان الشيخوخة بالنسبة لكبار السن والذين يدفعهم الفقر وغياب الضمانات من أي نوع كانت للاستمرار في العمل ليستمروا على قيد الحياة.

٥-٦ توزع العاملين بحسب ديمومة العمل:

الجدول رقم (١٠): توزع العاملين حالياً ١٠ سنوات وأكثر بحسب ديمومة العمل والجنس في قضاء بعلبك للعام ١٩٩٦

الجنس / ديمومة العمل	ذكر		أنثى		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
عمل دائم	٢٦٢٩٨	٧٢،٧٨	٣٩٩٩	٨٢،٠٨	٣٠٢٩٧	٧٣،٨٩
عمل موسمي	٦١٠٠	١٦،٨٨	٦٦٠	١٣،٥٤	٦٧٦٠	١٦،٤٨
عمل متقطع	٣٧٣٥	١٠،٣٤	٢١٣	٤،٣٨	٣٩٤٨	٩،٦٣
المجموع	٣٦١٣٣	١٠٠	٤٨٧٢	١٠٠	٤١٠٠٥	١٠٠

يقدر عدد العاملين بشكل دائم بـ(٧٣،٨٩٪) وهي نسبة متدنية بالمقارنة مع المعدل الوطني (٨٤،٣٪). وهي بالمقابل تكشف عن النسبة المرتفعة والبالغة (٢٦،٢٪) من العاملين غير المستقرين مهنياً والذين يتوزعون بين (١٦،٤٨٪) عمل موسمي (٥،٣٪ المعدل الوطني) و(٩،٦٣٪) عمل متقطع (١٠،٦٪ معدل وطني).

ويمكن تفسير الفارق في معدل العمل الموسمي تحديداً بين القضاء وعلى الصعيد الوطني، بالحيز المهم الذي يشغله العمل الزراعي في بنية اقتصاد القضاء.

وللتأكيد على هذه العلاقة بين العمل الموسمي والعمل المتقطع من جهة والقطاع الزراعي من جهة ثانية، يتبين من الجدول (الملحق رقم ١) أن العاملين الموسميين في الزراعة يشكلون (٨, ٨٣٪) من مجموع العاملين في هذا القطاع و(٢, ١٪) للعمل المتقطع. كذلك الأمر بالنسبة للعمال غير المهرة: فإن عمل (٨, ٤٧٪) منهم موسمي وعمل (٣, ٢١٪) منهم متقطع مما يعني أن نسبة (١, ٦٩٪) من هؤلاء العمال غير مستقرين مهنياً، وهي نسبة عالية جداً وتترتب عليها نتائج اجتماعية اقتصادية بالغة السلبية. ويظهر من (الملحق رقم ١) أن العمل الإداري (الوظيفة العامة تحديداً) هي الأكثر استقراراً (١, ٩٩٪) يليه الأخصائيون في المجالات العلمية والطبية والفكرية والتعليمية (٩, ٩٧٪) وهي نسبة قريبة جداً من مثيلاتها على المستوى الوطني.

ويكشف لنا الجدول رقم (١٠) أن نسبة الاستقرار المهني عند الإناث أعلى من نسبتها عند الذكور بينما نسبة كل من العمل الموسمي كما العمل المتقطع عند الذكور هي أعلى من نسبتها عند الإناث. ويمكن تفسير ذلك في ضوء النسبة المرتفعة للذكور العاملين في الزراعة بالمقارنة مع نسبة الإناث العاملات في القطاع نفسه.

الجدول رقم (١١): توزع العاملين حالياً ١٠ سنوات وأكثر بحسب المهنة الرئيسية وديمومة العمل في قضاء بعلبك للعام ١٩٩٦

الديمومة / المهنة	عمل دائم		عمل موسمي		عمل متقطع		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
كبار المسؤولين في القطاع العام وفي القطاعين الخاص والأهلي	١١١٦	٩٤،٨٣	٤١	٣،٤٥	٣٠	١،٧٢	١١٧٧	١٠٠
الأخصائيون في المجالات العلمية والطبية والفكرية والتعليمية	٣٩١٨	٩٧،٩٧	١٠	٠،٢٥	٧١	١،٧٨	٣٩٩٩	١٠٠
المهن المساعدة في المجالات التقنية والصحية والتدريبية وغيرها	١٢٤٨	٩٦،٠٩			٥١	٣،٩١	١٢٩٩	١٠٠
مستخدمون إداريون في المجالات المكتبية والمالية والاستعلامات	١١٣٧	٩٩،١٢			١٠	٠،٨٨	١١٤٧	١٠٠
العاملون في مجال الخدمات الشخصية والوقائية وفي مجال البيع	٦٤١٥	٩٤،٨٩	١٠٢	١،٥٠	٢٤٤	٣،٦٠	٦٧٦٠	١٠٠
المزارعون والعمال المهرة وما شابه في الزراعة وصيد الأسماك	٧٢١	١٤،٨٥	٤٠٧٠	٨٣،٨٩	٦١	١،٢٦	٤٨٥١	١٠٠
العاملون في مجال المهن ذات الطابع الحرفي	٥٨١٦	٧٤،٧١	٣٠	٠،٣٩	١٩٣٩	٢٤،٩٠	٧٧٨٥	١٠٠
العاملون في تشغيل محطات الطاقة والآلات الصناعية والآليات	٢٧٢	٧٩،٥٣	١٨٣	٥،٣٤	٥١٨	١٥،١٣	٣٤٢١	١٠٠
العمال والمستخدمون غير المهرة	١٤٨٢	٣٠،٨٠	٢٣٠٤	٤٧،٨٩	١ ٣٥	٢١،٣١	٤٨١١	١٠٠
غير ذلك وغير مبين	٥٧٢٥	٩٩،٤٧	٢٠	٠،٣٥	١٠	٠،١٨	٥٧٥٥	١٠٠
المجموع	٣٠٢٩٧	٧٣،٨٩	٦٧٦٠	١٦،٤٨	٣٩٤٨	٩،٦٣	٤١٠٠٥	١٠٠

الملحق رقم (١): لائحة بأسماء التعاونيات في قضاء بعلبك للعام ١٩٩٨

الرقم	التعاونيات الزراعية	رقم الحصول [illegible]	عدد الأعضاء بالجمعية	الجهة المساعدة
١	الجمعية التعاونية الزراعية في يونين	١/١٢٣	٤٠	مساعدتان من وزارة الاسكان والتعاونيات
٢	الجمعية التعاونية الزراعية في دير الأحمر	١/١٦٢	٢٦٠	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات مساعدة من مجلس كنائس الشرق الاوسط
٣	الجمعية التعاونية الزراعية في عيناتا	١/١٩٣	٤٦	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات
٤	الجمعية التعاونية الزراعية في حورتعلا	١/٢٢٧	١١	-
٥	الجمعية التعاونية الزراعية العامة في عرسال	١/٢١٥	٥٥	مساعده من وزارة الإسكان والتعاونيات مساعدة عينية من برنامج الأمم المتحدة
٦	الجمعية التعاونية الزراعية في بشوات وجوارها	١/٢٢٧	١٨١	مساعدات من مجلس كنائس الشرق الاوسط مساعده من البعثة البابوية مساعدة من كاريتاس مساعده من وزارة الإسكان والتعاونيات
٧	الجمعية التعاونية للخدمات الزراعية في حوش الرافقة	١/٤٥٦	١٦	قرض من اتحاد التسليف التعاوني
٨	الجمعية التعاونية الزراعية في البقاع الأوسط والشمالي	١/٥١٦	٧٧	مساعدة من وزارة الاسكان والتعاونيات (لم تقبض بعد)
٩	الجمعية التعاونية الزراعية العامة في النبي شيت وجوارها	١/٥٢٤	٥٠	مساعدتان من وزارة الإسكان والتعاونيات
١٠	الجمعية التعاونية للإنماء والتسويق الزراعي في البقاع الشمالي	١/٥٤٢	٢٨	مساعدة من وزارة الاسكان والتعاونيات
١١	الجمعية التعاونية الزراعية الجمعية التعاونية للإنماء الزراعي	١/٥٤٩	٣٢	مساعدة من وزارة الاسكان والتعاونيات
١٢	وتصريف الانتاج في شليفا وجوارها	١/٥٥٠	٢٥	مساعده من وزارة الإسكان والتعاونيات (لم تقبض بعد)
١٣	الجمعية التعاونية الزراعية في رسم الحدث وجوارها	١/٥٥٨	١٧	مساعدات من وزارة الإسكان والتعاونيات
١٤	الجمعية التعاونية الزراعية العامة في بدنايل وجوارها	١/٥٦٢	٢٨	مساعدة من وزارة الاسكان والتعاونيات
١٥	الجمعية التعاونية الزراعية العامة في النقرة	١/٥٦٧	٢١	-
١٦	الجمعية التعاونية الزراعية في حوش الحسينية وجوارها	١/٥٦٨	١٢	-
١٧	الجمعية التعاونية الزراعية العامة في طليا	١/٥٧٦	١٤	مساعدة من وزارة الاسكان والتعاونيات
١٨	الجمعية التعاونية الزراعية العامة في شمسطار	١/٥٧٧	٢٥	-
١٩	الجمعية التعاونية الزراعية في سرعين الفوقا	١/٥٩٧	١٥	-
٢٠	الجمعية التعاونية الزراعية للمشمش والكرمة في رسم الحدث	١/٦١٠	٢١	مساعدة من وزاره الإسكان والتعاونيات
٢١	الجمعية التعاونية لإنماء سهل البقاع	١/٦١٥	١٢	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات
٢٢	الجمعية التعاونية الزراعية العامة في العين	١/٦١٦	١٢	مساعدة من وزاره الإسكان والتعاونيات
٢٣	الجمعية التعاونية الزراعية العامة في اللبوة	١/٦٤١	٤١	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات
٢٤	الجمعية التعاونية الزراعية العامة في اليمونة الجمعية التعاونية الزراعية العامة في دار الواسعة	١/٦٤٤	٣١	مساعدة من وزارة الاسكان والتعاونيات مساعدة من وزارة الزراعة
٢٥	الجمعية التعاونية الزراعية في الزيرة	١/٦٤٧	١٨	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات
٢٦	الجمعية التعاونية الزراعية العامة في عين البنيّة	١/٦٥٢	٦٠	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات مساعدة من جمعية التنمية الريفية مساعدة من البعثة البابوية مساعدة من مجلس كنائس الشرق الأوسط
٢٧	الجمعية التعاونية الزراعية العامة في تل الأبيض	١/٦٥٤	١٨	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات
٢٨	الجمعية التعاونية الزراعية في الرام	١/٦٦١	١٢	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات مساعدة من جمعية الشبان المسيحية

٢٩	الجمعية التعاونية للإنماء والتسويق الزراعي في البقاع	١/٦٧٥	٢٢	-
٣٠	الجمعية التعاونية الزراعية في بوداي وجوارها	١/٧٠٢	١٣	-
٣١	الجمعية التعاونية الزراعية العامة في حدث بعلبك	١/٧٢٣	١٦	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات
٣٢	الجمعية التعاونية الزراعية (التعاون) في بريتال	١/٧٤٢	١٤	-
٣٣	الجمعية التعاونية الزراعية في الزرازير – مرسل	١/٧٤٧	١٥	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات
٣٤	الجمعية التعاونية الزراعية لمنطقة البركة المشيرفة	١/٧٥٤	٢٠	مساعدة من مجلس كنائس الشرق الأوسط
٣٥	الجمعية التعاونية للتنمية الزراعية في البقاع الأوسط	١/٧٦٢	٢٠	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات
٣٦	الجمعية التعاونية الزراعية في برقا وجوارها	١/٧٧٨	٢٨	مساعدة من مجلس كنائس الشرق الاوسط (٢٠٠٠$)
٣٧	الجمعية التعاونية الزراعية في المشيتية	١/٧٨٠	١١	مساعدة من السفارة اليابانية
٣٨	الجمعية التعاونية الزراعية في كفردان	١/٧٨١	١٤	-
٣٩	الجمعية التعاونية الحمان الزراعية – شمسطار	١/٨١١	١٨	-
[illegible]	[illegible]			
١	الجمعية التعاونية للإسكان المملكية	١/٧٣٠	١٥	-
[illegible]	[illegible]			
١	الجمعية التعاونية الاستهلاكية في شمسطار	١/١٠٩	٣٣٠	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات
٢	الجمعية التعاونية الاستهلاكية في بعلبك	١/١٢٤	٦٧٦	مساعدة من وزارة الاسكان والتعاونيات
٣	الجمعية التعاونية الاستهلاكية في مدينة بعلبك وجوارها	١/٣٦٥	٦٥	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات
٤	الجمعية التعاونية الاستهلاكية في برقا وجوارها	١/٦٦٢	٣٣٤	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات وقرض من مشروع التنمية الريفية في بعلبك – الهرمل
[illegible]	[illegible]			
١	الجمعية التعاونية لمربي النحل في منطقة بعلبك	١/٤٧٤	٢٥٢	مساعدة من وزارة الاسكان والتعاونيات
[illegible]	[illegible]			
١	الجمعية التعاونية لتربية المواشي والطيور الداجنة في مزرعة السلوقي وجوارها	١/٢٢٢	١١	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات
٢	الجمعية التعاونية لمربي الأبقار والمواشي وتصنيع إنتاجها في يونين	١/٦٨٩	١٣	-
٣	الجمعية التعاونية الزراعية لتربية المواشي والدواجن في نحلة	١/٤٧٩	٤٤	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات مساعدة من مجلس كنائس الشرق الاوسط (بذور زراعية) مساعدة عينية من وزارة الزراعة
٤	الجمعية التعاونية لمربي الخيول في ايعات	١/٨٢٥	٢٧	-
[illegible]	[illegible]			
١	الجمعية التعاونية لتربية الأسماك وتصريفها في عيون أرغش	١/١٥٦	٣١	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات مساعدة من الإنماش الإجتماعي
[illegible]	[illegible]			
١	الجمعية التعاونية للألبسة والأحذية في بعلبك وجوارها	١/٧٦٣	١٣	-

- لقد استُخرجت هذه اللائحة من دليل الجمعيات التعاونية وصناديق التعاضد في لبنان ١٩٩٨. الصادر عن وزارة الإسكان والتعاونيات - المديرية العامة للتعاونيات (مرجع سابق). ويتبين لنا أن ٢٥ تعاونية زراعية حصلت على مساعدات من وزارة الإسكان وبعضها حصل على أكثر من مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات وحتى من منظمات غير حكومية وهناك عشر تعاونيات لم تحصل على أية مساعدة أي ما نسبته (٢٥,٦٪) ا كذلك هناك ٤ تعاونيات استهلاكية أي (١٠٠٪). حصلت على مساعدات وزارة الإسكان والتعاونيات وتعاونية لتربية النحل أي (١٠٠٪) وتعاونيتان من أصل ٤ لتربية المواشي أي (٥٠٪) وتعاونية تربية الأسماك. وبالإجمال حصل (٦٤,٧٪) من التعاونيات في القضاء على مساعدة أو أكثر من وزارة الإسكان بينما (٣٥,٢٪) منها لم يحصل على أية مساعدة من أية جهة كانت.

الملحق رقم (٢): توزع المقيمين الذكور ١٠ سنوات وأكثر بحسب الفئة العمرية والعلاقة بقوة العمل في قضاء بعلبك للعام ١٩٩٦

١٠ – ١٤	٢٦٤	٢.٥٦					٣٧٦	٢.٦٥					٩٤٨	٩٢.١١	١٧٣	١.٦٨	١٠٢٩٢	١٠٠
١٥ – ٢٩	١٤٣٨٢	٥٨.٦٧	٣٠	٠.١٢	٣٠٥	١.٢٤	٢٥٢٧	١٠.٢					٦٧٤٠	٢٧.٥٠	٥٢٨	٢.١٥	٢٤٥١٢	١٠٠
٣٠ – ٦٤	١٩٥١٨	٨٨.٨٦	٥١	٠.٢٣	٢٧٤	١.٢٥	١٣٢	٠.٦٠	٣٥٥	١.٦٢	٩٧٤	٤.٤٤	٦١	٠.٢٨	٥٩٩	٢.٧٣	٢١٩٦٤	١٠٠
٦٠ – ٧٩	١٧٦٦	٤٦.٥٢	٢٠	٠.٥٢	٣٠	٠.٨٠			٧١٠	١٨.٧٢	٤٠٦	١٠.٧٠			٨٦٣	٢٢.٧٣	٣٧٩٦	١٠٠
٨٠+	١٠١	١٠.١٠							٢٧٤	٢٧.٢٧	٩١	٩.٠٩			٥٢٨	٥٢.٥٤	١٠٠٥	١٠٠
لا جواب																		١٠٠
المجموع	٣٦٠٢٢	٥٨.٥٢	١٠١	٠.١٦	٦٠٩	٠.٩٩	٣٠٣٥	٤.٩٢	١٣٤٠	٢.١٨	١٤٧٢	٢.٣٩	١٦٢٨٠	٢٦.٤٤	٢٧٠٠	٤.٢٨	٦١٥٦٩	١٠٠

الملحق رقم (٣): توزع المقيمات الإناث ١٠ سنوات وأكثر بحسب الفئة العمرية والعلاقة بقوة العمل في قضاء بعلبك للعام ١٩٩٦

[illegible]	[illegible]		[illegible]		[illegible]		متعطل لم يسبق له العمل		مكتفٍ ماليا		طالبة		سيدة في المنزل لا تعمل		غير ذلك		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١٠ – ١٤	٤١	،٤٢					٢٠	٢١			٩١٢٥	٩٣.٤٦	٥٥٨	٥.٧١	٢٠	٠.٢١	٩٧٧٤	١٠
١٥ – ٢٩	٢٢٤٢	٩.٨٣	٧١	٠.٣١	٣٠	٠.١٣	٩١	٠.٤٠	١٠	٠.٠٤	٦٢٨٣	٢٧.٥٢	١٤٠٥٨	٦١.٥٨	٤١	٠.١٨	٢٢٨٢٧	١٠٠
٣٠ – ٦٤	٢٢٨٤	٩.٦٤	١٥٢	٠.٦٤	٣٠	٠.١٣			٧١	٠.٣٠	٧١	٠.٣٠	٢١٠٧١	٨٨.٩١	٢٠	٠.٠٩	٢٣٧٠٠	١٠٠
٦٠ – ٧٩	٦١	١.٦٠	٢٠	٠.٥٣					٨١	٢.١٣			٣٦٣٤	٩٥.٤٧	١٠	٠.٢٧	٣٨٠٦	١٠٠
٨٠+													١٠١٥	٩٩.٠١	١٠	٠.٩٩	١٠٢٥	١٠٠
لا جواب																		
المجموع	٤٦٢٨	٧.٥٧	٢٤٤	٠.٤٠	٦١	٠.١٠	١١٢	٠.١٨	١٦٢	٠.٢٧	١٥٤٨٩	٢٥.٣٤	٤٠٣٣٦	٦٥.٩٨	١٠٢	٠.١٧	٦١١٣٣	١٠٠

الفصل الثامن

المواقع السياحية والأثرية والطبيعية والخدماتية

١ - قلاع وآثار تاريخية ومقامات دينية:

يزخر قضاء بعلبك بثروة أثرية تعد من بين الأهم في العالم. وأشهر تلك الآثار في القضاء، لا بل في لبنان، قلعة بعلبك. وهي بضخامتها وعظمتها وشهرتها غطت على الآثار الأخرى التي يحفل بها القضاء.

١-١ قلعة بعلبك:

تعتبر هياكل بعلبك من بين أهم الآثار القديمة في العالم قاطبة والتي ما تزال شامخة حتى الآن شاهدة على قوة وثروة الإمبراطورية الرومانية وعلى تراثها الهندسي.

تشرف قلعة بعلبك على سهل البقاع وتقع على بعد ٨٥ كلم إلى الشرق من بيروت وترتفع عن سطح البحر ١١٥٠م.

عام ١٨٩٨ باشرت بعثة ألمانية، أول أعمال التنقيب لاستكشاف الهياكل وترميمها.

ويعود بناء أول معبد في هذه القلعة إلى الألفية الأولى قبل الميلاد (٣٣٣-٦٤ ق.م) وذلك مع حكم أغسطس وتم الانتهاء من بنائه في نهاية حكم نيرون (٣٧-٦٨م). ولقد شهد القرن الثاني للميلاد بناء البهو الكبير مع مذابحه وأحواضه ومداخله وخصوصاً بناء معبد باخوس (Bacchus). وفي القرن الثالث ميلادي تم بناء معبد فينوس (Venus) أو المعبد الدائري. ومع مطلع القرن الرابع للميلاد، والذي شهد تكريس المسيحية كديانة رسمية للدولة، توقفت الأعمال واستبدلت المعابد في الساحة الكبرى بكنيسة ضخمة.

عام ٦٣٦ وعلى أثر الفتح العربي للمدينة تحولت الهياكل إلى قلعة حيث لا ت
هذه التسمية تلازمها حتى اليوم.

ومن أهم معالم القلعة الهياكل الثلاثة لكل من جوبيتر (المشتري: إله الأر
والسماء) وباخوس (إله الخمر) وفينوس (الزهرة: إله الحب والجمال).

- **معبد جوبيتر:** لقد بقي لنا من هذا المعبد الكبير المسمى معبد جوبية
أعمدة ضخمة فقط من أصل ٥٤ عموداً كانت تحيط بالمذبح ويبلغ ارتفاع
منها ٢٢ متراً.

- **معبد باخوس:** كان مخصصاً لإله الخمر باخوس وهو يتميز بحـ
الجيدة كما يتميز بما يحتويه من منحوتات لشخصيات ميثولوجية.

- **معبد فينوس أو المعبد الدائري:** وهو يتميز بهندسته الرائعة وقد ـ
في المرحلة البيزنطية إلى كنيسة تكريماً للقديسة بربارة.

١-٢ آثار أخرى في مدينة بعلبك:

أ - الجامع الكبير:

بني هذا الجامع في بداية عهد الأمويين (القرن ٧-٨م) وقد استخدمت
بنائه بعض الأحجار القديمة الأثرية.

ب - المقالع (حجر الحبلى):

يوجد قرب المدخل الجنوبي للمدينة أحد المقالع التي نقلت منها الحجارة لـ
القلعة ويوجد فيها أكبر صخرة منحوتة في العالم تسمى حجر الحبلى أي (حـ
المرأة الحامل) وهي تزن ١٠٠٠ طن بطول ٥,٢١م وعرض ٨,٤ م وارتفاع ٢,٤

ج - قبة الأمجاد:

توجد على تلة الشيخ عبد الله، وهي إحدى أحياء بعلبك، آثار مسجد الشـ

عبد الله اليونيني الذي بني في عهد الأمجد (أحد أنسباء صلاح الدين الأيوبي) والذي حكم بعلبك بين ١١٨٢-١٢٣٠م. وتحتوي هذه الآثار على قبر الشيخ. استعملت في بناء هذه القبة، أحجار من معبد مركور (mercure).

د - قبة الصيادين:

بنيت عام ١٤٠٩ م وهي تضم قبوراً لبعض الحكام المماليك لبعلبك، وتقع في شمال غربي القلعة[١].

هـ - رأس العين:

وهو نبع قديم جداً يروي المدينة وفيه بقايا مذبح روماني وبقايا جامع مملوكي يعود إلى العام ١٢٧٧م.

١-٣ آثار في قرى قضاء بعلبك[٢]:

أ - دورس: تقع عند المدخل الجنوبي لمدينة بعلبك. وتوجد فيها قبة دورس، وهي آثار فارسية تعود لفترة حكم (داريوس)، ومؤلفة من ثمانية أعمدة من الغرانيت بارتفاع ٤ أمتار لكل منها[٣].

ب- **إيعات:** يوجد فيها قاموع إيعات وهو من الآثار الرومانية. وتقع البلدة على ارتفاع ١١٠٠م وتبعد عن العاصمة ٩٠ كلم وعن بعلبك ٥ كلم.

١- المعلومات عن آثار بعلبك مأخوذة من منشور بالفرنسية كتبه حسان سركيس، صادر عن وزارة السياحة تحت عنوان لبنان - بعلبك، ١٩٩٨.

٢- المعلومات الأثرية عن قرى القضاء مأخوذة من موسوعة اعرف لبنان لعفيف مرهج. ومن كتاب وجه لبنان لبولس بولس، وهما مرجعان سبق ذكرهما.

٣- لمعرفة الارتفاع عن سطح البحر والبعد عن بيروت ومركز القضاء لمعظم قرى القضاء (راجع الملحق رقم ٢ - الفصل الأول، لائحة بأسماء بعض قرى القضاء).

ج - يونين: في جرد يونين وعلى علو ١٢٠٠م توجد قلعة فارس أو قلعة الحصن (الشادورة)؛ وتبعد البلدة عن بيروت مسافة ١٠٣ كلم وعن بعلبك ١٨ كلم.

د- بيت شاما: يوجد فيها قلعة بيت شاما وهي آثار رومانية كما يوجد في البلدة أيضاً بقايا منازل قديمة وكهوف محفورة في الصخر. وهي ترتفع ١٠٥٠م عن سطح البحر وتبعد ٦٥ كلم عن بيروت و٢٠ كلم عن بعلبك.

هـ - نبحا: تعلو ١١٥٠م عن سطح البحر. وتبعد ١١٤ كلم عن بيروت. و٢٣ كلم عن بعلبك. وتوجد فيها قلعة معروفة باسم القرية وكنيسة بيزنطية.

و - بشوات: فيها مغاور محفورة في الصخور، وفيها نواويس وجرار فخارية ونقود رومانية ونقود غير معروفة العصر. تعلو ١٢٥٠م عن سطح البحر، وتبعد ١٠٥ كلم عن بيروت و٢٠ كلم عن بعلبك.

ز- بوداي: فيها معاصر عنب وزيتون من العهد العثماني كذلك مقابر يهودية قديمة. تعلو ١٠٥٠ م عن سطح البحر، وتبعد ١٠٥ كلم عن بيروت، و٢٠ كلم عن بعلبك.

ح - تمنين الفوقا: فيها بئر أثرية عميقة (٢٨م) تحت قنطرة علوها ٦ أمتار وآثار معبد روماني على ارتفاع ١٢١٠م. تبعد ٦٢ كلم عن بيروت، و٢٨ كلم عن بعلبك.

ط - دير الأحمر: فيها آثار البرج الروماني التي بنيت عليه كنيسة سيدة البرج. كذلك يوجد في خراج البلدة في مكان يدعى حرف شليفا آثار قصر بنت الملك. وتعلو ١٠٦٠م عن سطح البحر. وتبعد ٩٩ كلم عن بيروت و١٠ كلم عن بعلبك.

ي - رأس بعلبك: فيها آثار أساس كنيسة قديمة وكبيرة في وسط البلدة، كذلك توجد خرائب كنيسة غربي البلدة. تعلو ١٠٠٠م عن سطح البحر؛ تبعد ١٢٥ كلم عن بيروت، و٤٠ كلم عن بعلبك.

ك - سرعين الفوقا: فيها مغاور ونواويس من العهد الروماني. تعلو ١١٠٠م عن سطح البحر؛ تبعد ٧٥ كلم عن بيروت؛ و٣٥ كلم عن بعلبك.

ل - **شعت:** فيها مدافن رومانية في موقع تل الحصن. تعلو ١١٠٠م عن سطح البحر؛ تبعد ١٠٥ كلم عن بيروت و٢٠ كلم عن بعلبك.

م - **عرسال:** فيها أنقاض حصن قديم. تعلو ١٤٠٠م عن سطح البحر؛ تبعد ١٢٤ كلم عن بيروت؛ و٣٩ كلم عن بعلبك.

ن - **عيناتا:** فيها خرائب دير قديم وآثار كنيسة. تعلو ١٦٠٠م عن سطح البحر؛ تبعد ١١٥ كلم عن بيروت و٣٠ كلم عن بعلبك.

س - **فلاوي:** فيها مغاور قديمة مع نواويس ونقوش وأوان فخارية ونقود قديمة؛ تعلو ١٢٠٠م عن سطح البحر؛ تبعد ١٠٤ كلم عن بيروت و١٩ كلم عن بعلبك.

ع - **قاع:** فيها أقنية رومانية من أيام زنوبيا وخرائب قلعة (بقايا أعمدة) من عهد الأمير فخر الدين. تعلو ٦٥٠م عن سطح البحر؛ تبعد ١٣٦ كلم عن بيروت و٥١ كلم عن بعلبك.

ف - **قصرنبا:** فيها آثار رومانية عبارة عن قصر إمبراطوري وحصن عسكري موجودان في أعلى مرتفع في بلدة قصرنبا وفيها مداخل لسراديب. تعلو ١٢٠٠م عن سطح البحر؛ تبعد ٦٤ كلم عن بيروت و٢٥ كلم عن بعلبك.

ص - **نحلة:** فيها آثار معبد روماني بيزنطي. تعلو ١٢٥٠م عن سطح البحر؛ تبعد ٩٢ كلم عن بيروت و٧ كلم عن بعلبك.

ق - **اللبوة:** فيها معبد فينيقي روماني مع قلعة قديمة. تعلو عن سطح البحر ٨٥٦م؛ تبعد ١١٨ كلم عن بيروت و٢٩ كلم عن بعلبك.

ر - **اليمونة:** توجد آثار رومانية في جنوبي البلدة كذلك بقايا هيكل. تعلو ١٤٠٠م عن سطح البحر؛ تبعد ١١٣ كلم عن بيروت و٣١ كلم عن بعلبك.

ش - **يحفوفا:** يوجد فيها آثار فينيقية. تعلو ١١٥٠م عن سطح البحر؛ تبعد ٧٩ كلم عن بيروت و٤٠ كلم عن بعلبك.

١ - ٤ المقامات الدينية:

توجد في المنطقة مقامات ومزارات دينية تتفاوت في أهميتها وشهرتها، وهي:

أ - مقام النبي شيت: في بلدة النبي شيت؛ تعلو ١٢٠٠م عن سطح البحر، تبعد ٦٠ كلم عن بيروت و٢٨ كلم عن بعلبك؛ وزيارة المقام لا تقتصر على المسلمين الشيعة فقط[1] وإنما هو أيضاً مقام مقدس لدى الموحدين الدروز.

ب - مقام السيد عباس الموسوي في النبي شيت: وهو مقام حديث البناء. أقيم تكريماً لسيد شهداء المقاومة ويزوره إلى اللبنانيين بعض العرب والإيرانيين.

ج - مقام السيدة خولة في بعلبك.

د - الجامع الأموي في بعلبك. سبقت الإشارة إليه تحت اسم الجامع الكبير (راجع الآثار).

هـ مقام الخضر (مار جريس) في الخضر: تعلو ١٢٠٠م عن سطح البحر؛ تبعد ٨٧ كلم عن بيروت و٢٠ كلم عن بعلبك.

و - سيدة بشوات في بشوات: تعلو ١٢٥٠م عن سطح البحر؛ تبعد ١٠٥ كلم عن بيروت و٢٠ كلم عن بعلبك.

ز - مقام النبي عطريف في بلدة الخريبة: تعلو ١٥٠٠م عن سطح البحر؛ تبعد ٦٨ كلم عن بيروت و٢٨ كلم عن بعلبك.

ح - مزار النبي صادق ومزار النبي غطاف في بوداي: تعلو ١٠٥٠م عن سطح البحر، تبعد ١٠٥ كلم عن بيروت و٢٠ كلم عن بعلبك.

ط - مقام النبي رشادي: يعلو ١١٠٠م عن سطح البحر؛ يبعد ٧٤ كلم عن بيروت و٢٠ كلم عن بعلبك.

١- تحتفل القرية سنوياً في الخامس عشر من شعبان، مع العديد من الزائرين من قرى القضاء، بمناسبة ذكرى مولد الإمام المهدي المنتظر.

ي- مقام النبي عثمان: يعلو ٩٧٥م عن سطح البحر؛ يبعد ١١٦ كلم عن بيروت و٣١ كلم عن بعلبك.

ك - مزار سيدة البرج في دير الأحمر: يعلو ٩٠٠م عن سطح البحر، يبعد عن بيروت ٩٩ كلم وعن بعلبك ١٠ كلم.

ل - مقام النبي سليمان في يونين: يعلو ١١٠٠م عن سطح البحر، يبعد عن بيروت ١٠٣ كلم وعن بعلبك ١٨ كلم.

م- مقام النبي يوسف في شعث: يعلو ١١٠٠م عن سطح البحر؛ ١٠٥ كلم عن بيروت، ٢٠ كلم عن بعلبك.

ن - مقام النبي محمد ومزار صالحة : في نبحا.

س - مقام النبي قاسم في العين يعلو عن سطح البحر ٩٧٥م؛ يبعد عن بيروت ١١٩ كلم وعن بعلبك ٣٤ كلم.

ع - مزار مار جرجس والسيدة العذراء في القاع: يعلو عن سطح البحر ٦٥٠م، يبعد عن بيروت ١٣٦ كلم وعن بعلبك ٥١ كلم.

ف - مزار النبي أسمر في بدنايل: يعلو عن سطح البحر ١١٠٠م ويبعد عن بيروت ٦٢٣ كلم وعن بعلبك ٢٣ كلم.

٢- المغاور:

توجد في القضاء مجموعة مغاور لم تشكل حتى الآن عامل جذب سياحي بسبب الإهمال وعدم إبراز أهميتها ومنها:

أ - مغارة اكتشفت حديثاً في شعت.

ب - مغارة جبل حي الشميس في بعلبك.

ج - مغاور محفورة في الصخر في بشوات مع نواويس وجرار فخارية.

د - مغاور في سرعين الفوقا مع نواويس.

هـ مغاور في فلاوي مع نواويس.

و - مغاور في جنتا ويحفوفا[1].

(راجع بالنسبة ارتفاع هذه القرى عن سطح البحر وبعدها عن بيروت وعن مركز القضاء الملحق رقم ٢ - الفصل الأول).

٣- مراكز التزلج:

على الرغم من وجود مرتفعات عالية في القضاء وتحديداً في السلسلة الغربية، المتاخمة لأعلى الجبال اللبنانية (راجع الفصل الأول)، إلا أنه لا توجد أية مراكز مخصصة للتزلج وذلك لأسباب متعددة وأهمها غياب المستثمرين الكبار بداعي الخوف من الاستثمار في المنطقة ليس في قطاع الخدمات وحده بل في القطاعات الخدماتية الأخرى والصناعية أو لاعتبارات تتعلق بالتركيبة الاجتماعية للقضاء.

٤- الفنادق والمطاعم وأماكن الترفيه:

أ - الفنادق:

يتجلى ضعف قطاع الخدمات السياحية في القضاء، لا بل في المدينة (مدينة بعلبك)، التي تضم هيكلاً من بين أعظم الهياكل في العالم، أي تضم أثراً سياحياً جاذباً، يتجلى في غياب المقومات الأساسية لهذا القطاع. فلا يوجد في قضاء بعلبك سوى فندق واحد هو أوتيل بالميرا. وهو فندق تاريخي نزل فيه الإمبراطور الألماني (غيلوم الثاني Guillaume II) في أوائل القرن عند زيارته لبعلبك. عدا هذا الفندق توجد مجموعة من البانسيون وهي أماكن للمنامة وضيعة التجهيزات والخدمات على اختلاف أنواعها. ومنها: (أ) نزل الشمس. (ب) نزل شومان. (ج) نزل الجوهري. (د) نزل عواضة. (هـ) نزل حسن.

١- في مقابلة مع مختار يحفوفا في تشرين الثاني ١٩٩٩ تمنى فيها لو أن الجمعية اللبنانية المهتمة بالمغاور تقوم بزيارة يحفوفا والكشف على مغاورها والتعرف عليها.

وإذا كانت هذه هي الحال في عاصمة القضاء حيث يوجد معقل الآثار فهل ينتظر أن يكون الوضع في قرى القضاء أفضل؟

ب - المطاعم:

تتوزع المطاعم في قضاء بعلبك بشكل أساسي بين مدينة بعلبك من جهة وبين القرى المتواجدة عند نبع أو مجرى مائي من جهة أخرى، بالإضافة إلى العديد من المطاعم المحلية الصغيرة المنتشرة في بعض القرى ذات التجمعات الكثيفة.

أما المطاعم في المدينة فأهمها:

١- مطعم سان بالاس (Sun Palace) وهو كمطعم فندق بالميرا، من فئة الخمس نجوم.

٢- مطعم العجمي (٣ نجوم).

٣- مطعم الـKing` (٣ نجوم).

٤- مطعم رأس العين.

٥- مطعم شهرزاد.

٦- مطعم الحرفوش.

٧- مطعم صيدح.

٨- مطعم الجوهري.

٩- مطعم الأنفاس.

١٠- مطعم أصيلة.

١١- مطعم مرشد الحوراني.

١٢- مطعم الفيتروني.

١٣- مطعم Le Coin

١٤- مطعم مَمّء وهو مطعم للمأكولات الغربية.

١٥- هناك مجموعة من المقاهي - المطاعم على جانب النهر وهي: الزين، الصفصاف، جسر القمر، المرجة، النهر الخالد، الريفييرا، والأناناس L'Ananas

أما المطاعم خارج المدينة فأهمها:

١- مطعم التل (قرب مزرعة الجامعة الأميركية - السفري).

٢- مطعم الليدي ديانا (السفري).

٣- مطعم الصحاري.

أما المقاهي والمطاعم الموسمية وتحديداً في فصل الصيف فهي تتركز في خمسة مجمعات حول عيون أو ينابيع مياه أو حول مجرى مائي وهي:

أ - مقاهي - مطاعم في وادي جنتا ويحفوفا وعددها يقارب الثمانية.

ب - مقاهي - مطاعم اليمونة وعددها اثنا عشر مطعماً.

ج - مقاهي - مطاعم اللبوة وعددها ثلاثة.

د - مقاهي - مطاعم حوشباي.

هـ مقاهي - مطاعم عيون أرغش وعددها عشرون مطعماً(*).

ج - أماكن الترفيه:

يوجد نقص كبير على مستوى أماكن الترفيه في القضاء حيث لا يوجد في مدينة بعلبك سوى سينما - مسرح واحد.

كذلك توجد سينما في دير الأحمر فقيرة التجهيز (متوقفة عن العمل). ولا

* عدد المطاعم في اليمونة واللبوة وجنتا ويحفوفا كذلك في عيون أرغش هو نتيجة تحقيق ميداني. في عيون أرغش مثلاً تبين أن أول المطاعم هناك افتتح عام ١٩٨٥ و٣ مطاعم عام ١٩٩٣ و٤ مطاعم عام ١٩٩٥ و٣ مطاعم عام ١٩٩٨ ومطعم في كل من عام ٩٠، ٩٢، ٩٦، ومطعمان في كل من سنة ٩٤ و٩٧.

توجد في المنطقة كلها سوى مدينة ملاهٍ واحدة للأطفال، بدائية التجهيزات وليس فيها تنوع في الألعاب، في مدينة بعلبك (منطقة رأس العين).

ويقتصر الترفيه العائلي بشكل أساسي على الذهاب إلى المتنزهات والمقاهي في المناطق الغنية بالمياه والتي سبق ذكرها. أما هواة السينما من الشباب فيتوجهون إلى زحلة. ووسيلة الترفيه الأساسية للشباب في القرى وحتى لبعض المتقدمين في السن خصوصاً في الليالي وليالي الشتاء على الأخص فهي اللعب بالورق وبعض النشاطات الرياضية الموسمية (كرة قدم، كرة طائرة...).

د - المهرجانات:

إن أهم حدث بالنسبة لمدينة بعلبك تحديداً هي مهرجانات بعلبك الدولية والتي تقام سنوياً. وهي مهرجانات ذات شهرة عالمية وتستقدم إضافة إلى الفرق المحلية فرقاً عالمية مشهورة.

مهرجانات بعلبك الدولية[1]:

تشكل قلعة بعلبك في سهل البقاع أكبر مجموعة من الهياكل الرومانية التي تمت المحافظة عليها. وقد كرست هذه المعابد لجوبيتر وفينوس وباخوس، آلهة هيليوبوليس الثلاثة (وهيليوبوليس هو الاسم الذي أطلقه اليونان على بعلبك).

تبلورت فكرة مهرجان بعلبك سنة ١٩٥٥. ولكن عظمة هذا الموقع كانت قد لفتت، منذ أول القرن، نظر عدد من رواد المسرح اللبنانيين ومحبي الموسيقى.

سنة ١٩٢٢ التقت في بعلبك مجموعة صغيرة من اللبنانيين والفرنسيين لإلقاء الشعر في آثار بعلبك. ولشدة افتتانهم بإمكانيات الموقع الدرامية عادوا بعد بضعة أشهر لينظموا أمسية تمثيلية بإضاءة مرتجلة. كانت مأساة شعرية بعنوان استارتي كتبها صحافي فرنسي، ومهداة إلى ماضي القلعة الرائع.

١- المعلومات عن المهرجانات مصدرها: لجنة مهرجانات بعلبك الدولية.

عام ١٩٤٤، بعدما تحسنت الطرقات، قدمت المؤسسة الوطنية للمحافظة على التراث اللبناني وتطويره مسرحية الفرس لأسكايلس (Aschylus) التي حولت إلى شعر ترافقه موسيقى.

بعد ذلك، لا شيء، ومضت عشر سنوات قبل أن تنظم مجموعة من هواة المسرح سلسلة من العروض المسرحية، بتشجيع من الرئيس كميل شمعون، رئيس الجمهورية آنذاك. وقد أفضت هذه في النهاية إلى تأسيس مهرجانات بعلبك الدولية. في صيف ١٩٥٥ جاءت إلى لبنان فرقة جان مارشا (Marchat Jean) وقدمت أربع مسرحيات لجيرودو وكورناي وأنوي وفرجيل (Virgil (Giraudoux, Corneille, Anouilh, وقد استقبلت هذه المسرحيات بحماسة شديدة، مما أدى إلى تنظيم برامج سنوية تشمل المسرحية والموسيقى والباليه والفنون الشعبية... بعد ذلك تكونت اللجنة التنفيذية للمهرجانات في قصر الرئاسة بناء على دعوة من الرئيس شمعون.

ثم أقيم المهرجان الأول سنة ١٩٥٦ افتتحه جان كوكتو (Jean Cocteau) الذي حضر ليقدم شخصياً مسرحية الآلة الجهنمية (La Machine Infernale). وقد شمل البرنامج كذلك أوركسترا هامبورغ السمفونية of Hamburg NDR Symphony Orchestra ومسرحيتين لشكسبير قدمتهما (شركة مسرح الأوبن إير) Open Air Theatre Co مع روبرت أتكن. ثم شهدت السنوات التالية عروضاً لفنانين ذوي شهرة عالمية تثير الإعجاب أمثال.
M. Rostropovitch, Rosalind Elias, Elizabeth Schwartzkopf. Jose Iturbi, L. Kogan, Gina Bachauer, S. Francois, S. Richter, نضيف إلى ذلك أوبرا باريس وميلانو، والرويال باليه مع مارغوت فونتين ورودولف نورييف، ثم باليه القرن العشرين لموريس بيجار، وباليه رامبار Alwin Nicolais øùj'*fµ*«f øj*f*dC' The Dance Theatreh Rambart وباليه Alvin Ailey Dance Theaterh Paul Taylor Dance Companyh Austrian Ballet Harkness Ballet, Stuttgart Ballet Companyو بولشوي لقد شهدت قلعة بعلبك هذه الفرق كلها بالإضافة إلى أوركسترات العالم

الكبيرة:

أوركسترا بيتسبورغ السمفونية، فيلهارمونيك نيويورك، لايبسيغ غيفاندهاوس، برلين فيلهارمونيك بقيادة هربرت فون كارايان، أوركسترا سانتا سيسيليا دي روما بقيادة شارل مونش، أوركسترا الإذاعة والتلفزيون الفرنسي بقيادة اندري كلوينتس، أوركسترا الشامبر من شتوتغارت ومن موسكو أي موسيتشي دي روما، والأكاديمية فيلهارمونيكا رومانا.

كذلك مثلت في بعلبك فرق الأولد فيك وجان مارشا، ورينو - بارو، ومسرح مونبارناس، ومسرح المدينة - روجيه بلانشون، وكوميدي دو لست (de l'Est Comédie) والمركز الدرامي الوطني لجنوب الشرق، وجان ماري سيرو. وغنت مغنية الجاز العظيمة إيلا فيتسجيرالد والمغنية المصرية أم كلثوم التي لا تقل عنها عظمة.

وقدمت للمرة الأولى إخراجات جديدة لأوبرا منتيفردي تتويج بوبيا ومسرحية ماريفو جزيرة العبيد التي مثلها للمرة الأولى بعد عشر سنوات الكوميدي فرانسيز، ورقصة بروميتي لموريس بيجار، ومسرحية مجنون إيلزا للويس اراغون في حفلات المهرجان الأخيرة قبل أن تندلع الحرب في لبنان.

كان المهرجان قد بلغ أوجه سنة ١٩٧٤ إذ حاول الاشتراك فيه فنانون من كل أنحاء العالم وكان ذا أهمية كبرى بالنسبة للبنان وتطوره الثقافي والفني فعرضت أعمال ابتدعها خصيصاً للمهرجان الأخوان عاصي ومنصور الرحباني، روميو وألين وبابو لحود، والمغنيتان الكبيرتان فيروز وصباح، بالإضافة إلى عبد الحليم كركلا وفرقته للرقص الشعبي.

لاقى العرض الأول للفن الشعبي اللبناني نجاحاً مرموقاً سنة ١٩٥٧. وبعد ذلك شملت برامج المهرجان الفنون الشعبية كل سنة. كذلك اعتزت مهرجانات بعلبك بالمسرح اللبناني وخصته بمسرحيتين فرنسيتين لجورج شحادة قصة فاسكو التي قدمت سنة ١٩٥٧ ومهاجر بريسبان عام ١٩٦٦. كما قدمت فرقة مهرجانات بعلبك للمسرح مسرحيتين بالعربية هما هاملت والازميل.

سنة ١٩٦١ كانت لجنة مهرجانات بعلبك الدولية قد أسست مدرسة للتمثيل في لبنان، وقد أخذ المهرجان يتطور في اتجاهين أساسيين: من جهة هدف إلى أن يكون مهرجاناً شرقياً وغربياً محافظاً بذلك على دور لبنان التقليدي كملتقى حضارات، ومن جهة أخرى أن يكون مهرجان خلق وإبداع يعرض أعمالاً جديدة عهد إلى كتّاب وموسيقيين معاصرين أن يضعوها.

وبعد انقطاع دام اثنين وعشرين عاماً، بسبب الحرب، انطلقت مهرجانات بعلبك الدولية مجدداً عام ١٩٩٧ بحدثين هامين:

- الأندلس، المجد الضائع لفرقة كركلا.

- والأوركسترا الفيلهارمونية لراديو فرانس بقيادة مارك جانوفسكي مع عازف الفيولونسيل العالمي مستسلاف روستروبوفيتش.

أما برنامج عام ١٩٩٨ فقد تضمن:

الليالي اللبنانية: أحيتها فيروز وقدمت مقتطفات من مسرحيات جسر القمر، جبال الصوان، ناطورة المفاتيح للأخوين الرحباني.

وفي الموسيقى السمفونية: أوركسترا شتوتغارت السمفونية بقيادة جورج بريتر G.Prêtre وكارل سان كلير K.St.Clair وبالاشتراك مع Baker بيكر Callischh كاليش White househ وايت هاوس winsladeh ونسليد.

وفي موسيقى الجاز والفولكلور: حفلة موسيقية Herbie Hancoch Quartet`d حفلة موسيقية لـ Nina Simone.h The

حفلة أحيتها فاديا الحاج وجوقة شباب D'osnabruch بقيادة V. Ivanoff وشربل روحانا J.rahe.h.

وفي العام نفسه قدمت فرقة Urban Sax استعراضها الموسيقي من أعمال ميشال موغليا M.Moglia وبقيادة G. Artman.

أما برنامج مهرجانات بعلبك الدولية لصيف ١٩٩٩ فقد تضمن أمسيات مع:

- العازفة فانيسا ماي (Vanessa - Mae).

- الفرقة الإسبانية نوتشه فلامنكا (Noche Flamenca) بالاشتراك مع السوبرانو كارمن ليناريس (Carmen Linaris) وراقصة الفلامنكو (إيفا لايربابوينا) (Eva la Yerbabuena) وراقص الباليه ومصمم الكوريغراف كوريللو (Curillo).

- السوبرانو جون أندرسون (June Anderson) مع الأوركسترا الفيلهارمونية الأرمنية Armenian Philharmonic Orchestra.

- شارل أزنافور (Charles Aznavour).

- الاستعراض المسرحي الراقص إمارة من هالزمان لعبد الحليم كركلا مع فرقته الاستعراضية ونخبة من الموسيقيين والممثلين والمطربين.

- وختام المهرجانات كان مع ربيع أبو خليل وفرقته.

الفصل التاسع

الأندية والمؤسسات الاجتماعية والرياضية

لو كانت الثقافة والتنمية والأعمال الخيرية والبيئة السليمة ترتبط بعدد المؤسسات لما كان يجب أن يكون في القضاء أمية ولا تخلف ولا فقر بسبب كثرة الجمعيات والهيئات التي تحمل هذه الأسماء. وإذا كان عدم وجود جمعيات أهلية مدنية شبابية هو دليل على تخلف أكيد إلا أن كثرة عدد هذه الجمعيات ليس دليلاً أكيداً على التنمية أو التقدم.

يوجد في قضاء بعلبك ما مجموعه ١٠٤ جمعيات موزعة بين أندية ومؤسسات اجتماعية ورياضية من دون احتساب التعاونيات والنقابات وقد قمت بتصنيفها بحسب نشاطها الأساسي كما هو معلن عنه وتوزعت بين جمعيات ثقافية ورياضية وكشفية وبيئية واجتماعية على أنواعها: أهلية ودينية ومدنية. ويتركز وجود معظمها في مدينة بعلبك.

١ - الأندية والجمعيات الثقافية الاجتماعية القائمة المرخصة وغير المرخصة:

يبلغ عدد الجمعيات الثقافية ثلاث وهي تشكل نسبة (٢١,٩٪) من مجموع الجمعيات في القضاء ويتركز معظمها (٧٨,٢٪) في مدينة بعلبك والباقي (٢١,٨٪) في بلدات القضاء. وهذه الجمعيات هي:

في مدينة بعلبك:

منتدى بعلبك الثقافي تأسس عام ١٩٩٨، منبر بعلبك الثقافي، واحة الأدب،

جمعية ملتقى الحوار الأدبي، رابطة الخريجين الجامعيين (١٩٨٧ مرخصة)، جمعية باسل الأسد الثقافية (١٩٩٦)، جمعية نادي السلام، الجمعية اللبنانية للدراسات (١٩٩٨)، الجمعية الخيرية للثقافة والإنماء (١٩٩٥)، جمعية الزهراء (١٩٩٨)، جمعية الشبيبة الخيرية، مجلس البقاع الإنمائي الثقافي الاجتماعي (١٩٩٦ - مرخص)، جمعية قدامى الكشاف، مجلس إنماء البقاع (١٩٩٥، مرخص)، الرابطة الإنمائية (١٩٨٩، مرخصة)، أصدقاء مكتبة عبدو مرتضى الحسيني الثقافية (١٩٩٥، مرخصة)، الثقافة والنهضة القلمية (١٩٨٨، مرخصة)، الثقافية البعلبكية الخيرية (١٩٩٥، مرخصة).

في بلدات قضاء بعلبك:

جمعية أهل البيت (النبي شيت)، حركة الريف الثقافية (حربتا، ١٩٩٥، مرخصة)، جمعية الفكر اللبناني (العلاق)، الرابطة الريفية (العلاق)، الجمعية الخيرية الثقافية (حورتعلا).

٢- الجمعيات الرياضية:

يبلغ عدد الأندية الرياضية في قضاء بعلبك، حسب الدليل الرياضي، سبعة عشر نادياً رياضياً[1] وهو يشكل ما نسبته (١٦,٣٪) من مجموع الجمعيات في القضاء. وهي تتوزع بين عاصمة القضاء (٤١,١٪) وبين بلدات وقرى القضاء (٥٨,٩٪) وهذه الأندية هي:

في مدينة بعلبك (٧):

الشمس (٦١/٢/٢٨)، النسور (٦٧/١٠/٢٨)، هدى الرسالة (٨٧/٢/١٢)، الإخاء (٨٧/١٢/١٨)، النهضة، الرسالة، الرياضي للصحة والقوة.

١- شرارة، حسن: بإشراف المديرية العامة للشباب والرياضة، الدليل الرياضي، Sports Index، مكتب العلاقات العامة والإعلام في مديرية الشباب والرياضة، بيروت، ١٩٩٨.

في بلدات القضاء:

المشعل (بدنايل)، الوفاء (طليا، ١٩٨٧/٣/٢٨)، الجديدة (الفاكهة)، الشباب (دير الأحمر)، الصخرة (قصرنبا)، الرسالة (العين)، بتدعي (بعلبك)، اليمونة الرياضي (دير الأحمر)، عيناتا الأرز (الأرز)، علي النهري (النهري)[١]. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذه اللائحة، والتي

أوردتها كما هي واردة في الدليل الرياضي، تشتمل على أخطاء متنوعة وأهمها:

أ - إن نادي علي النهري هو في بلدة علي النهري وليس النهري وهذه البلدة تتبع إدارياً لقضاء زحلة وبالتالي يجب حذف اسم هذا النادي من عداد لائحة الأندية في قضاء بعلبك.

وبمراجعة لائحة الأندية في محافظة البقاع تبين لي وجود خطأ آخر حيث ورد اسم نادي الشعلة في تمنين التحتا على لائحة أندية قضاء زحلة بينما تتبع هذه البلدة إدارياً لقضاء بعلبك وبالتالي يقتضي التصحيح ووضع إسم نادي الشعلة مكان نادي علي النهري في لائحة أندية قضاء بعلبك، مما يبقي العدد الإجمالي للأندية في القضاء دون تغيير.

ب - النوع الثاني من الأخطاء يعود إلى خطأ في تحديد البلدة التي يوجد فيها النادي والسبب في ذلك يمكن رده إما إلى عدم الدقة في أسئلة الاستمارة أو طلب التصريح عن النادي وإما إلى خطأ من قبل المنتدب من قبل النادي لتعبئة الطلب. أما الأخطاء فهي:

بتدعي (بعلبك) والأصح (بتدعي)، عيناتا الأرز (الأرز) والأصح (عيناتا)، اليمونة الرياضي (دير الأحمر) والأصح (اليمونة).

ج - هناك أندية وجمعيات كشفية تشكل الرياضة أحد أهدافها[٢] ولكننا اقتصرنا في كلامنا على الأندية المرخصة كأندية رياضية فقط. ومن خلال

١- راجع الملحق رقم (١) أسماء النوادي الرياضية في قضاء بعلبك.
٢- مثلاً نادي الفرح (شمسطار) هو نادٍ رياضي اجتماعي بيئي كذلك نادي كشاف الرسالة ونادي هدى الرسالة فهما يقومان بأنشطة رياضية وهما في الوقت نفسه جمعيتان كشفيتان.

التحقيق الميداني تبين لنا وجود بعض الأندية غير المذكورة في اللائحة ومنها نادي الهدى الرياضي، ونادي بيت شاما الرياضي الاجتماعي، كذلك هناك نادي الفالوجا الرياضي في مخيم بعلبك. كما يوجد بعض الفرق الرياضية غير المرخصة ولا تنتمي إلى نادٍ وتمارس العاب كرة القدم أو غيرها من الألعاب.

أما الجمعيات الكشفية الموجودة في القضاء، والتي تعتبر بشكلٍ عامٍ فروعاً لجمعيات كشفية مركزية، فعددها خمس جمعيات وتشكل ما نسبته (٧, ٤٪) من مجموع الجمعيات في القضاء ويتركز (٨٠٪) منها في مدينة بعلبك و(٢٠٪) خارجها وهي:

جمعية الكشاف المسلم، جمعية مرشدات الكشاف المسلم، نادي كشافة الرسالة الإسلامية، جمعية كشافة المهدي، وتوجد مراكز الجمعيات كلها في مدينة بعلبك. وهناك الكشاف الرسالي في بلدة الحلانية. أما جمعية قدامى الكشاف المسلم فقد سبق وصنفناها حسب هدفها ضمن الأندية والجمعيات الثقافية الاجتماعية. والجدير بالذكر أن كل هذه الجمعيات الكشفية هي جمعيات مرخصة.

أما الجمعيات البيئية، وهي جزء من الجمعيات الأهلية، إلا أنني صنفتها على حدة بسبب الاهتمام المتزايد بالبيئة في السنوات الأخيرة. ويبلغ عددها ٥ جمعيات وتشكل نسبة (٧, ٤٪) من مجموع الجمعيات في القضاء (٨٠٪) منها متمركز في المدينة و(٢٠٪) خارجها وهذه الجمعيات هي:

جمعية سلامة البيئة والتراث (١٩٩٧، مرخصة) وهدفها حماية ونظافة البيئة، وجمعية بعلبك للبيئة والتراث (١٩٩٨، مرخصة)، وهدفها الحفاظ على تراث مدينة بعلبك، ولجنة إنماء البيئة والسياحة (١٩٩٨، مرخصة)، وهدفها الحفاظ على نظافة البيئة والتشجير؛ والجمعيات الثلاث مركزها في مدينة بعلبك. وهناك كما سبق وأشرت نادي الفرح (شمسطار) وهو نادٍ رياضي اجتماعي بيئي. كذلك هناك حركة حقوق الناس (رأس بعلبك ١٩٩٨، مرخصة) وهدفها المحافظة على البيئة.

٣- الجمعيات الأهلية:

يبلغ عدد هذه الجمعيات ٤٠ جمعية وهي تشكل أكبر نسبة (٣٨٪) من مجموع الجمعيات في القضاء.

وسأصنف هذه الجمعيات بين جمعيات عائلية تحمل اسم العائلة المتشكلة منها وبين جمعيات أهلية غير عائلية (دينية) وجمعيات مدنية.

أ - الجمعيات الأهلية العائلية:

وعددها اثنتا عشرة جمعية وتشكل ما نسبته (٣٠٪) من الجمعيات الأهلية وهي:

رابطة آل رعد الخيرية (١٩٦٦، مرخصة)، رابطة آل العوطة الخيرية (١٩٨٧، مرخصة)، رابطة أهالي عرسال (١٩٩٣، مرخصة متوقفة عن العمل)، رابطة آل طه الخيرية الاجتماعية (١٩٩٣، مرخصة)، رابطة آل ظنيط الخيرية (١٩٩٦، مرخصة)، رابطة آل بلوق الخيرية (١٩٩٧، مرخصة)، الجمعية الخيرية للتكامل العائلي (١٩٩٣، مرخصة)، رابطة سيدات دير الأحمر (١٩٩٤، مرخصة، دير الأحمر). وهناك العديد من الروابط العائلية في القرى وغير المرخصة والتي تبرز في مناسبات معينة.

ب - الجمعيات الأهلية الدينية:

وعددها ثماني جمعيات وتشكل ما نسبته (٢٠٪) من الجمعيات الأهلية وهي:

جمعية الهدى الخيرية الإسلامية (١٩٩٨، مرخصة)، الحكمة الإسلامية (١٩٩٨، مرخصة)، الجمعية الخيرية الإسلامية الجعفرية (١٩٥٩، مرخصة)، الخيرية الإسلامية في بعلبك (١٩٧١، بعلبك)، الرسالة الخيرية الإسلامية (١٩٨٨، مرخصة)، جمعية المرتضى الخيرية (١٩٩٠، مرخصة)،

جمعية المقاصد الإسلامية (١٩٥٩، مرخصة)، الأبرار الخيرية الإسلامية (١٩٨٨، مرخصة)، الإمام الخميني التجربة الإسلامية (١٩٩٤، مرخصة)، التكافل الاجتماعي الإسلامي (١٩٩٤، مرخصة)، التوجيه الإسلامي (١٩٦٦، مرخصة)، جمعية نهضة المرأة المسلمة (١٩٩٦، مرخصة، بعلبك).

ج - الجمعيات المدنية:

وعددها عشرون جمعية وتشكل ما نسبته (٥٠٪) من مجموع الجمعيات الأهلية وهي:

جمعية الميثاق (تاريخ بدء النشاط ١٩٩٥، شمسطار)، الجمعية الخيرية للتنمية (١٩٨٩، مرخصة، الفاكهة)، جمعية التنمية الريفية (١٩٩١، مرخصة، عرسال)، جمعية الإنماء الريفي (١٩٩٢، مرخصة، عرسال)، جمعية الإرشاد الاجتماعي (١٩٩٣، مرخصة، عرسال)، لجنة حقوق المرأة (١٩٩١، مرخصة، بعلبك)، التجمع النسائي الديموقراطي (١٩٨٤، مرخصة، بعلبك)، حركة التوعية النسائية (١٩٩٨، مرخصة، بعلبك)، الجمعية الخيرية البعلبكية (بعلبك)، الاتحاد الوطني للنساء والفتيات (١٩٩٨، بعلبك)، جمعية مدينة الشمس الخيرية (١٩٩٠، مرخصة، بعلبك)، مجموعة سوا (١٩٩٤، مرخصة، بعلبك)، جمعية النشء الجديد الخيرية (١٩٨٦، مرخصة، بعلبك)، جمعية المستقبل المنتظر (١٩٩٧، مرخصة، بعلبك)، جمعية الشبيبة الخيرية (١٩٦٦، مرخصة، بعلبك)، جمعية الإصلاح الخيرية (١٩٩٥، مرخصة، بعلبك)، الجمعية الإنمائية (١٩٩٥، مرخصة، بعلبك)، جمعية الفداء (١٩٦٨، مرخصة، بعلبك)، جمعية شؤون المرأة، جمعية جهاد البناء.

٤- الجمعيات الاجتماعية (مراكز إيواء، مسنين، أيتام...)

وعددها ١٥ جمعية وهي تشكل ما نسبته (١٤,٢٪) من مجموع الجمعيات في القضاء. وهي تتوزع بحسب موضوع اهتمامها إلى:

أ - **الجمعيات المتعددة الاهتمامات:** وتشكل ما نسبته (١٣,٣٪) من الجمعيات الاجتماعية وهي:

- الجمعية الخيرية لمساعدة المحتاجين (١٩٧٣، مرخصة، بعلبك).
- الجمعية الخيرية للأيتام والعجزة (١٩٨٩، مرخصة، بعلبك، متوقفة عن العمل).

ب - **المسنون:** وتشكل ما نسبته (١٣,٣٪) من الجمعيات الاجتماعية وهي:

- دار ضيافة أصحاب العمر المديد (إقامة، بعلبك).
- مبرة الإمام المهدي (دار الضيافة) (ملجأ للعجزة، بعلبك).

ج - **الأيتام:** وتشكل ما نسبته (٣٣,٣٪) من الجمعيات الاجتماعية وهي:

- الجمعية الخيرية الإسلامية (لجنة تكريم اليتيم) (رعاية الأيتام، بعلبك).
- الميتم الإسلامي (ملجأ أيتام نهاري فقط، عرسال).
- جمعية التوجيه الإسلامي (ميتم وملجأ للأيتام والمحتاجين، بعلبك).
- جمعية المبرات الخيرية (زين العابدين) (مساعدة الأيتام والفقراء، بعلبك).
- جمعية التنمية الاجتماعية (ميتم قيد الإنشاء، النبي شيت).

د - **المعوّقون:** وتشكل ما نسبته (٤٠٪) من الجمعيات الاجتماعية وهي:

- بيت الطفل المعاق (إقامة، الطيبة).
- دار بيت الحنان للمعاقين (بشوات).
- جمعية أرض البشر (إيواء نهاري، بدنايل).
- راهبات دير الصليب للمعاقين (إيواء نهاري، شليفا).
- جمعية رعاية معاقي وجرحى الحرب (بعلبك).
- مجمع المرتضى التربوي (إقامة).

٥- النقابات:

توجد، بحسب لائحة بأسماء النقابات العمالية في محافظة البقاع، صادرة عن وزارة العمل (راجع الملحقين رقم ٢ و٣) نقابة واحدة، تحمل اسم قضاءي بعلبك – الهرمل، وهي فرع لنقابة مركزية هي نقابة السائقين العموميين في بعلبك – الهرمل، وتبين لنا وجود نقابة أخرى باسم مستخدمي مصالح المياه في بعلبك لكن اسمها لم يرد في بيان النقابات (قامت هذه النقابة بتحرك مطلبي في أواخر عام ١٩٩٩). ويوجد في البيان نفسه أسماء لنقابات لا علاقة البتة للقضاء بها مثل نقابة عمال الدباغة في مشغرة أو نقابة صيادي الأسماك في بحيرة القرعون... الخ، أما النوع الثالث فهو نقابات لعمال أو لمربي أو لمزارعي أو مستخدمي مهنة معينة على مستوى البقاع ككل مثلاً نقابة مربي الدواجن في البقاع، نقابة عمال التجارة ومشتقاتها في البقاع، نقابة مستخدمي عمال المحلات في البقاع... الخ، وهي بالتالي نقابات تعني كل العمال في محافظة البقاع لأي قضاء انتموا. ويبلغ عدد هذه النقابات الشاملة للبقاع ككل ٣٣ نقابة (راجع الملحق رقم ٢).

أما نقابات أصحاب العمل فعددها ست نقابات وهي أيضاً شاملة كل محافظة البقاع بما فيها قضاء بعلبك (راجع الملحق رقم ٣).

٦- مساهمات ومشاريع المنظمات الأجنبية والمانحة في القضاء:

تقدم منطقة بعلبك الهرمل نموذجاً عن المناطق التي تتلقى مساهمات وتنفذ فيها مشاريع للمنظمات الدولية والمانحة وخصوصاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فقد تم إقرار برنامج خاص هو برنامج التنمية الريفية المتكاملة في بعلبك الهرمل وذلك بهدف تنمية المنطقة وإيجاد بدائل عن زراعة المخدرات وتجارتها وقد نفذ المشروع منذ نشأته وحتى كتابة هذه الدراسة، في مدينة بعلبك تحديداً، برغم ضآلة التمويل من الدول المانحة والدولة اللبنانية وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ومن السفارات العاملة في لبنان وذلك بالتنسيق مع مجلس الإنماء والإعمار وبالتعاون مع الوزارات المعنية

والإدارات الرسمية وحقق... العديد من المشاريع الحيوية في كامل قضاءي بعلبك - الهرمل[1].

أ - في مجال الري نفذ البرنامج المشاريع الآتية[2]:

- مشروع البئر الأفقي في منطقة اللجوج، حيث وفر لمدينة بعلبك ٤ إنشات من المياه بواسطة الجاذبية (٣٠٠ م٣ على مدار ٢٤ ساعة يومياً) وتم وصل المياه بشبكة مياه الشفة العامة للمدينة.

- نفذ البرنامج مشروع جر مياه نبعي كوكب ودرداره في جرد بعلبك الشرقي بالتعاون مع السفارة البريطانية في بيروت، ووفر هذا المشروع لمدينة بعلبك ٣,٥ إنشات من المياه العذبة.

- تجهيز بئر اللقيس الذي يعطي مدينة بعلبك ١٥٠٠ م٣ من المياه على مدى ٢٤ ساعة بالتعاون مع مصلحة مياه بعلبك.

- حفر وتجهيز بئر المسلخ في مدينة بعلبك الذي يزود بعض أحياء مدينة بعلبك ١٥٠٠م مكعب من مياه الشفة.

- قام البرنامج بتمديد شبكة مياه في حي الصلح وحي النبي إنعام في مدينة بعلبك بالتعاون مع مصلحة مياه بعلبك.

- تصليح واستبدال مضخة بئر السيد أنور عثمان بناء لطلب مصلحة مياه بعلبك.

- قام البرنامج بحفر وتجهيز بئر السيار في مدينة بعلبك.

- مشروع مد شبكات مياه الشفة في بعض أحياء مدينة بعلبك بالتعاون مع مصلحة مياه بعلبك، وبلديتها (الشراونة، الشيقان حي السيار).

١- بيان صادر عن قسم الإعلام في برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية المتكاملة في منطقة بعلبك - الهرمل في شهر آذار ٢٠٠٠.

٢- كل هذه الإنجازات منقولة حرفياً من بيان صادر عن قسم الإعلام في برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية المتكاملة في منطقة بعلبك - الهرمل في شهر آذار ٢٠٠٠.

ب - أما في مجال البيئة فقد نفذ البرنامج المشاريع الآتية:

- مشروع تأهيل سوق الخضار بالجملة في مدينة بعلبك.

- بناء سوق المفرق في سوق الخضار ليتسع لـ٤٠ تاجراً داخل حرم السوق بالتعاون مع بلدية بعلبك.

- قام البرنامج بمشروع تجميل وتأهيل بحيرة ومحيط نبع رأس العين مع الإنارة والرصيف والنافورة.

- قام البرنامج بحملة نظافة في مدينة بعلبك لمدة شهر، بالإضافة إلى رش مبيدات وجرف أتربة وتأجير معدات نظافة للبلدية.

- وفر البرنامج سلال النفايات على طريق رأس العين وفي المرجة وفي الأسواق ومحيط قلعة بعلبك وفي المدارس.

- دعم بلدية بعلبك في مشاريع صغيرة مختلفة بتوفير الآليات الخاصة لذلك (بوكلين، تريلة، صهاريج وغيره).

- مساعدة دور العبادة والمدارس بصهاريج مياه عند الحاجة وبناء لطلبها.

- المشاركة في كافة حملات النظافة التي أقيمت داخل مدينة بعلبك وتوفير المعدات والآليات.

- إقامة حديقة عامة على مدخل دورس - بعلبك.

- قام برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية بغرس وصيانة الأشجار على طريق رأس العين بالتعاون مع جمعية سلامة البيئة والتراث.

- تأهيل حديقة في حي آل صلح بالتعاون مع السيد إبراهيم صلح وكذلك تأهيل حديقة مثلث الشميس وتأهيل حدائق ساحة خليل مطران، مجسم القدس.

- زرع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ٦٠٠٠ شجرة داخل وعلى مداخل مدينة بعلبك كما قام بتأمين صيانتها وريها طيلة سنة وذلك في إطار المشروع البيئي لعام ١٩٩٩ بالتعاون مع الجيش اللبناني، بلدية بعلبك والأندية والجمعيات

الأهلية وبمشاركة مؤسسة الإسكان التعاوني ذ.ب. لتأمين نجاحها رغم الجفاف الاستثنائي للسنة الماضية وشح المياه.

- تنظيف وتعزيل نبع رأس العين، ومجرى نهر رأس العين والسواقي في البساتين والسهل بطول ٢٣ كيلو متراً.

ج - في مجال التسليف:

تعاون البرنامج مع المصارف الخاصة العاملة في بعلبك، وقد استفاد من قسم التسليف في برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية في مدينة بعلبك عدد من المزارعين ونالوا ٧٣ قرضاً متوسط الأمد وموسمياً بمبلغ (١١٢٧٣٨ دولاراً).

د - في مجال الصحة:

- فتح برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية فرع تمريض B.P في مهنية بعلبك الرسمية منذ ١٩٩٥ حتى الآن بالتعاون مع وزارة الصحة العامة ووزارة التعليم المهني والتقني واليونيسيف، حيث قام بتدريب ٢٥ مساعد ممرض وممرضة.

- قام البرنامج بتدريب ٣٣ ممرضة في المدرسة الفنية الرسمية في بعلبك عام ١٩٩٦ بالتعاون مع وزارة الصحة العامة ووزارة التعليم المهني والتقني.

- قام البرنامج بتدريب ممرضات عقد لمدة سنة ٩٧ B.T في مهنية بعلبك الرسمية وبلغ عدد المستفيدين ٢٧ طالباً وطالبة.

- تمديد عقد مع المدرسة المهنية - بعلبك، تدريب ٢٤ ممرضة بالتعاون مع وزارتي الصحة العامة والتعليم المهني والتقني لعام ٢٠٠٠.

- قام البرنامج بتأمين ممرضتين منذ ١٩٩٧ لغاية اليوم إلى مستشفى بعلبك الحكومي على نفقة البرنامج بالتعاون مع وزارتي الصحة العامة.

- أمن البرنامج جهاز تعقيم إلى مستشفى بعلبك الحكومي.

- دعم البرنامج سلسلة من الدورات التدريبية للعاملين ولموظفي وأطباء مراكز الرعاية الصحية الأولية في مركز الإمام الخميني وفي مستشفى بعلبك الحكومي وفي بيروت بالتعاون مع وزارة الصحة العامة واليونيسيف والجامعة اللبنانية - كلية الطب.

- نفذ البرنامج مشروع المضمضة بالفلورايد في مدارس بعلبك للحد من تسوس الأسنان لدى الأطفال بالتعاون مع وزارة التربية الوطنية وزارة الصحة العامة ومنظمة الصحة العالمية والجامعة اللبنانية - كلية الطب.

هـ - في مجال المشاريع التربوية - قسم الشؤون الاجتماعية:

- حقق برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية برامج التربية السكانية في المدارس الثانوية الرسمية والخاصة في بعلبك بالتعاون مع تنظيم الأسرة.

- أقام البرنامج مشروع الكتاب المدرسي الدوار للسنة الثانية على التوالي في ثانوية بعلبك الرسمية للصبيان (٩٠ طالباً وطالبة) وفي ثانوية البنات الرسمية - بعلبك (٣٠٦ طلاب) حيث تم التوزيع مجاناً لجميع الكتب المدرسية المقررة حسب المنهاج الجديد للسنة الثانوية الأولى والثانية.

- أقام البرنامج دورة تصفيف شعر في مركز الخدمات الإنمائية الشاملة في مدينة بعلبك بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التعليم المهني والتقني استفاد من الدورة ٢٧ فتاة.

- أقام البرنامج دورات محو الأمية الوظيفية للأطفال المتسربين مدرسياً والعاملين دون السن القانونية استفاد من المشروع ٢٤ فتى من عمر ١٠ سنوات إلى ١٤ سنة بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التعليم المهني والتقني.

- أقام البرنامج دورة ميكانيك عامة وألمنيوم وتمديدات كهربائية عامة للمتسربين دراسياً من عمر ١٤ إلى ١٨ سنة في المدرسة الفنية الرسمية -

بعلبك بالتعاون مع وزارة التعليم المهني والتقني واليونيسيف لمدة ٩ أشهر.

- تأمين الكتاب المدرسي الدوار للميتم في مدينة بعلبك بالتعاون مع جمعية التوجيه الإسلامي.

- تسجيل ٩٠ طالباً يتيماً في مدرسة الإمام الصدر التربوية في بعلبك.

- تجهيز مصنع إلكترونيك في مدرسة الإمام الصدر التربوية - بعلبك.

- أقام البرنامج سلسلة لقاءات مع طلاب المدارس - القسم الثانوي في إطار التوجيه المهني واختيار التخصصات المناسبة للطلاب بالتعاون مع مؤسسة الحريري - مديرية التوجيه المهني.

- إقامة عدة دورات لتقوية اللغة الأجنبية بالتعاون مع جمعية نهضة المرأة المسلمة وليسيه قصر العلوم.

- إقامة دورات كمبيوتر بالتعاون مع مركز جمعية الشهيد باسل الأسد الثقافي الاجتماعي.

- تأمين مولد كهربائي وطاولات لإقامة دورات كمبيوتر إلى مركز جمعية الشهيد باسل الأسد الثقافي - الاجتماعي في مدينة بعلبك.

- استقبال وفود شبابية لبنانية ١٠٠٠ شاب وفتاة وعقد مؤتمر انتظارات الشباب في ثانوية خليل مطران في بعلبك.

- التدريب الحرفي على أشغال الخياطة والتطريز والأشغال اليدوية بالتعاون مع جمعية نهضة المرأة المسلمة.

- إقامة عدة لقاءات مع ممثلي البلديات والهيئات الأهلية تحضيراً للمرحلة الثالثة من عمر البرنامج.

- إقامة عدة لقاءات حول التدريب التعاوني في بعلبك.

- أقام البرنامج دورة تدريبية للبديات في مدرسة ليسيه قصر العلوم - بعلبك

بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية والقروية وقائمقام بعلبك والمديرية العامة للتعاونيات.

- التدريب على صناعة الزجاج بالتعاون مع نقابة أصحاب المؤسسات والمحال التجارية في البقاع.

و- في مجال الإرشاد الزراعي:

اهتم برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية بالمزارعين وشؤونهم انطلاقاً من تنظيم المجتمع المحلي وتشكيل اللجان المحلية للمزارعين واللجنة العليا. وسهر البرنامج على تشجيع المزارعين لتبديل نمط الزراعة التقليدية المتبعة إلى رفع مستوى الإنتاج باللجوء إلى الأساليب الحديثة في الري والتسميد ونوعية البذار المؤصل وكيفية التعامل مع الكرمة والأشجار المثمرة على اختلافها، ونصح البرنامج بأنواع جديدة من بذار الحبوب. وأقام قسم الإرشاد الزراعي في البرنامج عن طريق فريق من المهندسين الزراعيين والخبراء سلسلة لقاءات وندوات ومشاهدات حقلية والاطلاع على الإنتاج، حيث تقام عشرات التجارب في كافة أرجاء منطقة بعلبك - الهرمل.

بالإضافة إلى تدخل برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية المتكاملة هناك مؤسسات دولية أخرى تتدخل عبر بعض المشاريع في المنطقة ومنها مؤسسة الإسكان التعاوني الأميركية ث.ب. والتي قامت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية بالمشاريع الآتية:

المشروع	المبلغ بآلاف الدولارات[1]
مدرسة عرسال	٣٥،٠٠٠
سوق بعلبك للحصار	٢٨،٠٠٠
مشروع حلبتا - صبوبة - الحرايب	١٥٦،٠٠٠
دورات تدريبية	١٢،٦٠٠
جبولة/أقنية ري	٢٨،٠٠٠
ركمة - الهوشرية - وادي سعدون*	١٠٣،٥٠٠
ورش تدريبية	١٠،٠٠٠
المشروع البيئي	٦٢،٣٠٠
مدينة بعلبك/ مياه شمة	٥٥،٠٠٠
صيانة نثر حربتا	٤،٥٠٠
المخيم التطوعي	٥٠،٥٧٠
حيولة/ محطة تكرير	٥،٠٠٠
المجموع	$٥٦٣،٤٧٠

وهناك أيضاً مؤسسة Créative والتي تهتم بمحور دير الأحمر، بوداي، شليفا، اليمونة، ومؤسسة كاريتاس التي تقدم بعض المساعدات. وتقدم بعض السفارات الأجنبية، ومنها اليابانية والفرنسية والبريطانية والأميركية بالتعاون مع برنامج التنمية الريفية المتكاملة أو غيره من المؤسسات، بعض المساعدات لبعض المشاريع في القضاء.

إن هذا العرض لمنجزات برنامج الأمم المتحدة في القضاء، كما ورد في البيان الصادر عن القسم الإعلامي للبرنامج، لا يعني تأييداً ولا رفضاً لما قام به المشروع وما سيقوم به. إنما يلاحظ، وبعد مرور ست سنوات على المشروع انه لم يحقق ما كان منتظراً منه ومع أنني لست في صدد تقويم هذا المشروع التنموي كخطة وكأداء الخ... ولا في صدد البحث في أسباب عدم تحقيق المشروع لتغيير تنموي جدي في القضاء وعما إذا كانت الأسباب مالية بحتة أم

١- المبالغ الواردة في الجدول هي قيمة مساهمة برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية في هذه المشاريع.
* هذا المشروع يعود إلى إنماء منطقة في قضاء الهرمل.

هي تكمن في القرار السياسي، كون التنمية هي أولاً، وقبل أي أمر آخر. قرار سياسي، والسؤال المطروح هل اتخذ قرار سياسي بتنمية المنطقة سواء على المستوى المحلي أم على المستوى الدولي؟

والجواب على ذلك هو: إذا كان القرار لم يتخذ بعد فتلك مصيبة لما تكشف عنه من استمرار سياسة الإهمال والتهميش والوعود الخادعة، أما إذا كان القرار قد سبق واتخذ على المستويين المذكورين ولم تتحقق التنمية فتلك مصيبة أعظم بالمعنى السياسي والتنموي على اعتبار أن سمعة وخبرة ورصيد الأمم المتحدة في هذا المجال الإنمائي هي التي تخضع للاختبار، مع ميلي إلى ترجيح الاحتمال الأول.

أما على مستوى تقويم الأداء فتبرز ثغرات عدة خصوصاً على مستوى الدورات التدريبية التي ينفذها البرنامج وقد سبقت الإشارة إلى ذلك سابقاً وتحديداً بالنسبة إلى أن الدورات كانت سريعة ومتسرعة أحياناً وتتعطل بعض الآلات أثناء الدورات فيطغى التعليم النظري. كذلك الإقراض، وعلى الرغم من الشكوى من حجم القرض، فهو لا يكفي لحل أزمة المزارع أو الحرفي وإنما يجب المساعدة بتصريف الإنتاج وهي المشكلة الأكثر إلحاحاً وحدة.

أكرر أنني لست في صدد تقويم التجربة لأنها تحتاج إلى إطلالة أوسع والى توافر معطيات عديدة لكن إذا استمر البرنامج على هذه الوتيرة في العمل فهو سيتطلب أجيالاً عديدة لتحقيق أهدافه المنشودة.

الملحق رقم (١): بيان بأسماء النوادي الرياضية في محافظة البقاع

أ- عدد النوادي في محافظة البقاع بحسب القضاء

اسم القضاء	عدد النوادي
بعلبك	١٧
البقاع الغربي	١٠
الهرمل	١
راشيا	٢
زحلة	٣١

ب- أسماء النوادي الرياضية في قضاء زحلة بحسب البلدة

	أسماء النوادي	المنطقة
	الدولي قب الياس	قب الياس
	الرياضي الأدبي قب الياس	قب الياس
	زحلة للرماية والصيد	زحلة
	سبورتنغ	تعلبايا
	الشعلة	تمنين التحتا *
	المجد	سعدنايل
	الوحدة	سعدنايل

ج- أسماء النوادي الرياضية في قضاء بعلبك

أسماء النوادي	المنطقة
تدعي	بعلبك
الحديدة	الفاكهة
الرسالة	بعلبك
الرياضي للصحة والقوة	؟
الشباب	دير الأحمر
الصخرة	قصرنبا
علي النهري	النهري*
عيناتا الأرز	الأرز
المشعل	بدنايل
النهضة	بعلبك
الإخاء	بعلبك
الرسالة	العين
الشمس	بعلبك
النسور	بعلبك
هدى الرسالة	بعلبك
الوفاء	طليا
اليموية الرياضي	دير الأحمر
الفالوحا الرياضي	بعلبك

---

* شرارة، حسن، بإشراف المديرية العامة للشباب والرياضة: الدليل الرياضي Sports Index، مكتب العلاقات العامة والإعلام في مديرية الشباب والرياضة، بيروت ١٩٩٨.

* لقد سبقت الإشارة في متن البحث إلى فداحة هذا الخطأ فبلدة علي النهري تتبع إدارياً لقضاء زحلة، بينما ورد اسم نادي الشعلة وبلدة تمنين التحتا في جدول الأندية في قضاء زحلة وهذا أيضاً خطأ لأن تمنين التحتا تتبع إدارياً لقضاء بعلبك. ولذلك يقتضي وضع الواحد منهما مكان الآخر.

الملحق رقم (٢): بيان بأسماء نقابات العمال في البقاع[1]

نقابات العمال في البقاع
نقابة الحبوب وحبوب الزيوت في البقاع
نقابة السائقين العموميين في بعلبك الهرمل
نقابة العمال الزراعيين في البقاع
نقابة المرينين وعمال التزيين في البقاع
نقابة خبراء الترجمة في البقاع
نقابة سائقي السيارات العمومية في محافظة البقاع
نقابة صيادي الأسماك في بحيرة القرعون*
نقابة عمال أسواق الخضار والفاكهة في البقاع
نقابة عمال الأفران في البقاع
نقابة عمال البستنة الزراعيين في البقاع
نقابة عمال البلاط في البقاع
نقابة عمال الحدادة الإفرنجية وشتقاتها في البقاع
نقابة عمال الدباغة في مشغرة
نقابة عمال الميكانيك والحدادة والصلب في البقاع
نقابة عمال النجارة ومشتقاتها في البقاع
نقابة عمال مربي الأسماك في البقاع
نقابة عمال ميكانيك السيارات في البقاع
نقابة عمال ومستخدمي المقاهي والمطاعم في البقاع
نقابة عمال ومستخدمي قطاع البناء ومشتقاته
نقابة عمال وموظفي الشركات الزراعية في البقاع
نقابة عمال وموظفي شركات تربية الدواجن في البقاع
نقابة عمال وموظفي مؤسسات توضيب الخضار والفاكهة في البقاع
نقابة مربي الأبقار والماشية في البقاع
نقابة مربي الدواجن في البقاع
نقابة مربي المواشي في البقاع
نقابة مربي النحل في البقاع
نقابة مزارعي البطاطا في البقاع
نقابة مزارعي البيوت البلاستيكية في لبنان
نقابة مزارعي التبغ والتنباك في البقاع
نقابة مزارعي الشمندر السكري في البقاع
نقابة مزارعي وفلاحي البقاع
نقابة مستخدمي التعاونيات في البقاع
نقابة مستخدمي المستشفيات في البقاع
نقابة مستخدمي المصارف في البقاع
نقابة مستخدمي وعمال المحلات التجارية في البقاع
نقابة مستخدمي وعمال شركة كهرباء زحلة
نقابة مستخدمي وعمال محلات بائعي اللحوم في البقاع
نقابة مستخدمي وعمال مصالح المياه في البقاع

١- وزارة العمل: النقابات، صادر عن دائرة العلاقات المهنية في الوزارة، بيروت، ١٩٩٩.

* النقابات الثلاث التي وضعتها في إطار اسود هي لنقابات خاصة بمصالح ومهن محددة لا وجود لها في القضاء.

الملحق رقم (٣): بيان بأسماء نقابات أصحاب العمل في البقاع[1]

نقابات أصحاب العمل في البقاع
نقابة أصحاب معامل الميكانيك والكاراجات والحدادة ومشتقاتها في البقاع
نقابة أصحاب صالونات التزيين للرجال في البقاع
نقابة أصحاب المؤسسات والمحال التجارية في البقاع
نقابة اصحاب محلات مزيني السيدات في البقاع
نقابة أصحاب الكرمة في البقاع
نقابة تجار الخضار والفواكه والحمضيات بالجملة في البقاع

١- وزارة العمل: النقابات، صادر عن دائرة العلاقات المهنية في الوزارة، بيروت، ١٩٩٩، مرجع سابق.

الفصل العاشر

الصحة والبيئة والمنشآت

١- الصحة ومنشآتها :

١-١ المنشآت الصحية :

أ- المستشفيات:

يوجد في قضاء بعلبك أحد عشر مستشفى(*) يتمركز (٨١,٨٪) منها في مدينة بعلبك وعلى أطرافها المتاخمة. تتوزع هذه المستشفيات بين مستشفى حكومي واحد (٩٪) وبين عشرة مستشفيات خاصة (٩١٪). وهذه المستشفيات هي: المستشفى الحكومي(بعلبك)، الطظري (بعلبك - حي الشراونة)، الريان (بعلبك - حي الشراونة)، ابن سينا (بعلبك - حي الشراونة)، دار الحكمة(بعلبك - تل الأبيض)، دار الحياة (بعلبك - تل الأبيض)، دار الأمل (دورس)، الأهلي (الأنصار)، وهذه كلها موجودة في بعلبك أو في جوارها المباشر.

وتوجد في القضاء إضافة إلى هذه المستشفيات: مستشفى تمنين العام (تمنين التحتا) ومستشفى فرحات (بيت شاما). ونستنتج من ذلك سيطرة القطاع الخاص على القطاع الاستشفائي في القضاء وتمركز هذه المستشفيات كما ذكرنا في عاصمة القضاء بعلبك. ويؤثر هذا التمركز على الاستشفاء خصوصاً إذا ما أخذنا في الاعتبار المساحة الشاسعة للقضاء، وبالتالي فإن بلدات شمالي القضاء محرومة من أي مستشفى. وهذه المستشفيات غير متخصصة وهي

* حسب إحصاء وزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة F.A O يوجد في القضاء ستة مستشفيات وعشرون مستوصفا وقد تأكدت من عدم صحة هذه الأرقام من حلال التحقيق الميداني مع الإشارة إلى أن المستشفيات المذكورة كلها كانت موجودة قبل عام ١٩٩٦ أي قبل الإحصاء مما يدفعنا إلى التساؤل عن صحة الأرقام الأخرى الواردة في الإحصاء المذكور (راجع الملحق رقم ١).

كلها مستشفيات عامة[1]. وبالتالي فإن العمليات المتخصصة والدقيقة تجري في مستشفيات في قضاء زحلة وأحياناً كثيرة في مستشفيات بيروت.

ب- المستوصفات:

يبلغ عدد المستوصفات والمراكز الصحية في القضاء ٥٣ مستوصفاً ومركزاً. وهي تتوزع بين ١٤ مستوصفا حكوميا أي ما نسبته (٢٧٪) و٣٩ مستوصفاً خاصاً (٧٣٪). والمراكز الحكومية تتوزع بين أربعة مستوصفات حكومية تابعة لوزارة الصحة هي: مستوصف طبابة قضاء بعلبك (بعلبك)، مستوصف طاريا الحكومي (طاريا)، رأس بعلبك الحكومي (رأس بعلبك)، دورس الحكومي (دورس). وهناك أربعة أخرى تابعة لوزارة الصحة وتدار مرحليا تحت إشراف برنامج التنمية الريفية المتكاملة في بعلبك الهرمل وهي: مستوصف النبي شيت الحكومي، مستوصف دير الأحمر الحكومي، مستوصف عرسال الحكومي، ومستوصف شمسطار الحكومي. كما توجد ستة مستوصفات أو مراكز صحية تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية وهي تتواجد في مركز الخدمات الإنمائية (بعلبك)، المركز الصحي الاجتماعي (جديدة الفاكهة)، المركز الصحي الاجتماعي (العلاّق)، المركز الصحي الاجتماعي (نحلة)، المركز الصحي الاجتماعي (تمنين التحتا) والمركز الصحي الاجتماعي (رأس بعلبك).

أما المستوصفات الخاصة فمنها ما هو تابع لجمعيات أهلية محلية، والقسم الآخر هو فرع لجمعية وطنية أو دولية.

والمستوصفات والمراكز من الفئة الأخيرة هي: مستوصفات الهيئة الصحية الإسلامية (فرج بلوق) ولها خمسة مراكز في كل من: بعلبك، النبي شيت، العين، اليمونة وطاريا.

١- على الرغم من أن المنافسة الشديدة بين المستشفيات أدت إلى تخفيض أسعار الاستشفاء في القضاء إلا أن العديد من الأسر، وبسبب الفقر الشديد لا تتمكن من تحمل حتى النفقات البسيطة مما يدفعنا إلى التساؤل عن أسباب عدم تشغيل المستشفى الحكومي بطاقته الكاملة لا بل إضافة أسرّة وأقسام جديدة وتطويره.

وهيئة الإسعاف الشعبي ولها ٣ مراكز في كل من: بعلبك، عرسال، الفاكهة ثم مؤسسة عامل ولها ٤ مراكز في كل من: العين، شمسطار، الفاكهة، وعرسال. وجمعية الإمام الخميني ولها خمسة مراكز في كل من:بعلبك، تمنين التحتا، النبي شيت، البزالية (باسم مستوصف الإمام الحسن)، وبريتال (باسم مستوصف السيدة الزهراء). وتوجد مستوصفات باسم الإمام موسى الصدر في كل من بدنايل، وحوش الرافقة، ومستوصف للصليب الأحمر اللبناني (بعلبك)، ومركز بعلبك الطبي وهو تابع لهيئة الإغاثة الإسلامية (بعلبك) ومستوصف أوكسيليا، وهو تابع لجمعية أوكسيليا في دير الأحمر ومستوصف برقا الخيري في برقا وهو تابع لمنظمة فرسان مالطا ذات السيادة.

أما المستوصفات التابعة لجمعيات أهلية محلية فهي: مستوصف الميثاق (شمسطار)، مستوصف الفداء الصحي الحديث (بعلبك)، المركز الصحي اللبناني (النبي شيت)، مستوصف بوداي الصحي الخيري (بوداي)، مستوصف شليفا الخيري (شليفا)، مستوصف الفاكهة الخيري (الفاكهة)، مستوصف دار الأمل (يونين)، مستوصف القاع (القاع)، مستوصف راهبات جبولة (جبولة)، مستوصف الأرز الخيري (عيناتا)، مستوصف جمعية الإرشاد الاجتماعية (عرسال)، مستوصف معربون الخيري (معربون)، مستوصف السلام الشعبي (بعلبك، شبه متوقف)، المركز الصحي لجمعية التنمية (النبي شيت، شبه متوقف) ومستوصف آل حيدر الخيري (يونين). وهناك مستوصف تابع للأونروا في مخيم الجليل للاجئين الفلسطينيين (بعلبك).

وتجدر الإشارة إلى تمركز (٥٠٪) من هذه المستوصفات والمراكز في مدينة بعلبك (١١ مستوصفاً) وفي خمس بلدات كبرى هي النبي شيت (٥ مستوصفات)، عرسال (٤ مستوصفات)، الفاكهة (٤ مستوصفات) وشمسطار (٣ مستوصفات). ويتوزع الباقي على ٢٣ بلدة وقرية في قضاء بعلبك. ونستنتج من ذلك أن أغلبية قرى قضاء بعلبك محرومة من وجود أي مستوصف وهو ما يؤثر تأثيراً سلبياً على مستوى الخدمات الصحية. وهذا الواقع يعزز ما توصلت إليه دراسة الأوضاع المعيشية للأسر في عام ١٩٩٧ من

أن النسبة الأعلى بين المحافظات لعدم وجود مستوصف بالقرب من مكان السكن، والتي بلغت (٤٤,٥٪)، كانت في البقاع[1].

وبحسب إحصاء وزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة د.ء.ئ يوجد في القضاء ١٥ صيدلية و٢٧ عيادة خاصة و٨ أطباء بيطريين (راجع الملحق رقم (١)). وهي أرقام لا تتطابق مع الأرقام الفعلية حيث تبين لي من خلال تحقيق ميداني في بلدتي العين والفاكهة فقط (قضاء بعلبك الشمالي) وجود ١٩ طبيباً يتوزعون على الاختصاصات الآتية: نسائي (٤)، طب عام (٤)، أطفال (٢)، أنف وحنجرة (١)، أسنان (٨)، وهناك قابلة قانونية. كذلك يوجد طبيب بيطري وصيدلية واحدة في الفاكهة. وبالتالي يكون عدد الأطباء و(العيادات الخاصة) في البلدتين يوازي ٢/٣ العدد في قضاء بعلبك بدون احتساب المدينة وباقي البلدات مما يؤكد عدم دقة الأرقام التي توصلت إليها وزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة كما سبقت الإشارة. بحسب مصادر طبية يقدر عدد العيادات الخاصة بين ١٤٠ إلى ١٦٠ عيادة خاصة تقريباً. وعدد الصيدليات بـ٣٧ صيدلية من بينها ٢٠ صيدلية في مدينة بعلبك أي ما نسبته فقط (٥٤٪) والباقي يتوزع في البلدات والقرى بمعدل (٤٦٪) أما عدد المختبرات الخاصة خارج المستشفيات فقدر بين ٣ إلى ٤ مختبرات وكلها متمركزة في مدينة بعلبك.

١-٢ طبيعة عمل المنشآت الصحية:

القدرة الاستيعابية الإجمالية لمستشفيات القضاء ٧٨٨ سريراً أي بمعدل خمسة أسرة لكل ١٠٠٠ شخص أو سرير لكل ١٩٩,٣ شخص مقابل ٤ أسرّة لكل ألف شخص كمعدل وطني. أي سرير لكل ٢٥٠ شخصاً ومع أن هذا المعدل هو أعلى من المعدل الوطني إلا أنه يبقى أدنى بكثير من المعدل في بيروت وجبل لبنان، وهي على الشكل الآتي: الأهلي - بعلبك (١٥٠ سريراً)، ابن سينا - بعلبك (٧٥ سريراً)، دار الحياة - بعلبك (٧٥ سريراً)، المرتضى - بعلبك (٤٠ سريراً)،

١- إدارة الإحصاء المركزي: الأوضاع المعيشية للأسر في عام ١٩٩٧؛ مرجع سابق ص ٢١١.

الططري – بعلبك (٤٠ سريراً)، دار الأمل – بعلبك (٦٠ سريراً)، فرحات – بيت شاما (٢٤ سريراً)، الريان – بعلبك (٦٥ سريراً)، تمنين (٣٤ سريراً)، دار الحكمة – بعلبك (٨٠ سريراً)، المستشفى الحكومي(*) (١٤٥ سريراً)(١). ومما يلفت في هذا الإطار أنه يتم تشغيل ٤٥ سريراً فقط في المستشفى الحكومي مع أن الأوضاع الاقتصادية الصعبة للسكان تفترض الاستفادة من طاقة الاستيعاب كاملة خاصة وأن هذه الاستفادة الكاملة تستلزم تشغيل الـ١٠٠ سرير المتبقية وهي بذلك تؤدي إلى الاستغناء عن ١١٠ أسرّة من المخصص للمرضى على حساب وزارة الصحة في المستشفيات الخاصة في القضاء.

وتفسير ذلك يعود إلى السياسة الصحية العامة للحكومات المتعاقبة والتي بإهمالها المستشفيات الحكومية تترك المجال واسعاً أمام المستشفيات الخاصة.

١-٣ البرامج الصحية:

لقد أنجز برنامج الرعاية الصحية الأولية حملة التلقيح ضد (النكاف، الثلاثي، الحصبة، شلل الأطفال، الصفيري) بالتعاون مع المستوصفات الصحية التي سبق ذكرها والتي يقوم بعضها بالتلقيح بشكلٍ مستمرٍ وعدده (٣٥ مستوصفاً) والبعض الآخر بتلقيح متقطع (١٠ مستوصفات) والبعض الأخير بالمشاركة بالتلقيح في الحملات المخصصة لذلك (٧ مستوصفات).

ويتعذر تقدير عدد حالات الأمراض المزمنة في قضاء بعلبك، إلا أن الإحصاء المتوافر لدينا عن هذه الأمراض هو على مستوى المحافظات وما استعراضه إلا للدلالة العامة وليس بهدف التشخيص الدقيق للوضع في القضاء.

* لا يستغل من هذه الاستيعابية للمستشفى الحكومي إلا ٤٥ سريراً.

١- أما الأسرة المخصصة للمرضى على نفقة وزارة الصحة فهي: الأهلي (٩ أسرة)، ابن سينا (١٦ سريراً)، دار الحياة (١٦ سريراً)، المرتضى (٦ أسرة)، الططري (٩ أسرة)، دار الأمل (١٨ سريراً)، فرحات (٦ أسرة)، الريان (٨ أسرة)، تمنين التحتا (٧ أسرة)، دار الحكمة (١٥ سريراً). وهي تبلغ ١١٠ أسرة.

الجدول رقم (١): نسبة الأمراض المزمنة بحسب الجنس والمحافظة للعام ١٩٩٧ (%)[1]

المحافظة / الجنس	مجموع لبنان	البقاع	النبطية	لبنان الجنوبي	لبنان الشمالي	جبل لبنان ما عدا الضاحية	ضواحي بيروت	بيروت
ذكور	٨،١	٥،٦	٦،٩	١٠،٣	٨،٦	٧،٨	٧،٤	١١،١
إناث	٩،٥	٦،٣	٩،١	١٣	١٠،٦	٧،٨	٨،٥	١١،٩
المعدل العام	٨،٨	٥،٩	٨،١	١١،٦	٩،٦	٧،٨	٨	١١،٥

ويتبين من الجدول أن المقيمين في محافظة البقاع يحتلون المرتبة الأدنى من نسبة الذين يعانون من أمراض مزمنة (٩،٥ ٪) بالمقارنة مع المحافظات الأخرى ومع المعدل العام في لبنان (٨،٨٪). وتفوق نسبة النساء المقيمات في البقاع واللواتي لديهن أمراض مزمنة (٦،٣٪) نسبة الرجال المقيمين في البقاع (٥،٦٪).

أما مصادر توفير الأدوية لهذه الأمراض المزمنة فهي متنوعة ومنها: وزارة الصحة العامة عبر المستوصف الصحي التابع لطبابة القضاء (متوقف حالياً)، الهيئة الصحية الإسلامية عبر مراكزها، جمعية الميثاق في شمسطار بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية، ومنظمة فرسان مالطا في برقا ووزارة الشؤون الاجتماعية عبر مراكز الخدمات الإنمائية وفي مركز لها في جديدة الفاكهة وجمعية أوكسيليا في دير الأحمر وجمعية الشبان المسيحية عبر الصليب الأحمر كذلك منظمة كاريتاس. بالإضافة إلى الإغاثة الإسلامية في حي الشراونة (بعلبك).

أما التوزيع النسبي للأطفال دون الخامسة والذين لم يتم أو يستكمل تلقيحهم، فالإحصاء المتوافر لدينا هو كذلك على مستوى محافظة البقاع حيث يحتل البقاع المرتبة الرابعة بين المحافظات مع نسبة (٢٠٪) من مجموع الحالات في لبنان.

تجدر الملاحظة إلى أن وجود مراكز صحية في مراكز تواجد الكثافة السكانية

١- إدارة الإحصاء المركزي: الأوضاع المعيشية للأسر في عام ١٩٩٧، مرجع مذكور، ص ٢٠٤.

في القضاء خفف من نسبة الأطفال غير الملقحين وبالتالي خفف من الإصابات بالشلل للأطفال ما بين ٠-١٤ سنة والتي لا نزال مرتفعة وتشكل نسبة (٣٩٪) من مجموع أنواع الإعاقات لهذه الفئة العمرية.

١-٤ الإعاقة:

يكشف لنا الجدولان الآتيان وضع الإعاقة في قضاء بعلبك بحسب الجنس والعمر.

أولاً: الإعاقة بحسب الجنس:

الجدول رقم (٢): توزع المعوقين بحسب نوع الإعاقة والجنس في قضاء بعلبك للعام ١٩٩٧ (٪)

الجنس / نوع الإعاقة	ذكر		أنثى		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
كفيف	١١٢	١٠،٣٨	٦١	١٠،٩١	١٧٣	١٠،٥٦
أصم	٦١	٥،٦٦	٦١	١٠،٩١	١٢٢	٧،٤٥
مشلول	٢٥٤	٢٣،٥٨	٧١	١٢،٧٣	٣٢٥	١٩،٨٨
بتر أطراف عليا	٢٠	١،٨٩			٣٠	١،٢٤
بتر أطراف سفلى	٧١	٦،٦٠	١٠	١،٨٢	٨١	٤،٩٧
معوق بالأطراف عدا الشلل والبتر	١٨٣	١٦،٩٨	٦١	١٠،٩١	٢٤٤	١٤،٩١
معوق ذهنياً	٢٤٤	٢٢،٦٤	١٦٢	٢٩،٠٩	٤٠٦	٢٤،٨٤
متعدد الإعاقات	١٠	٠،٩٤	٤١	٧،٢٧	٥١	٣،١١
إعاقات غير ذلك	١٢٢	١١،٣٢	٩١	١٦،٣٦	٢١٣	١٣،٠٤
المجموع	١٠٧٦	١٠٠	٥٥٨	١٠٠	١٦٣٤	١٠٠

نلاحظ أولاً أن نسبة الإعاقة العامة في البقاع تشكل (١,١٪) من مجموع المقيمين مقابل (١,٥٪ في لبنان) وهي تتوزع بين (١,٣٪) ذكور و(١,٠٪) إناث[1].

١- إدارة الإحصاء المركزي: الأوضاع المعيشية للأسر في ١٩٩٧، مرجع مذكور من ص. ٢٠٥.

أما الجدول رقم (٢) فيبين لنا أن نسبة الذكور المعوقين والمصرح عنهم، تشكل (٦٥,٣٪) من مجموع المعوقين مقابل (٦١,١٪) في لبنان أي ضعفي نسبة الإناث تقريباً والبالغة (٣٤,٧٪) في القضاء مقابل (٣٨,٩٪على المستوى الوطني). ونسبة الإعاقة الأعلى عند الذكور هي من نوع الإعاقة بالشلل (٢٣,٥٨٪) ويليهم مباشرة المعوقون ذهنياً (٢٢,٦٤٪) ثم المعوقون بالأطراف ما عدا الشلل والبتر (١٦,٩٨٪) وتأتي بعدهم فئة المكفوفين (١٠,٣٨٪). أما عند الإناث فالمعوقات ذهنياً يشكلن النسبة الأعلى (٢٩,٠٩٪) يأتيهن المشلولات (١٢,٧٣٪) ثم تتساوى نسب فئات الكفيف، الأصم ومعوق بالأطراف ما عدا الشلل والبتر بـ(١٠,٩١٪) لكل منها. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة المعوقين في قضاء بعلبك من الذين يحملون بطاقة المعوق الشخصية تبلغ (٥,٤٧٪) من الفئة نفسها على مستوى لبنان وهي نسبة لا تزال متدنية خصوصاً عند مقارنتها بالنسبة نفسها على مستوى البقاع حيث تبلغ (٤٣٪) مما يؤشر على انتظام في صفوف أغلب المعوقين في البقاع مقارنة مع المعوقين في باقي المحافظات.

ثانياً: الإعاقة بحسب العمر:

الجدول رقم (٣): توزع الموقين بحسب نوع الإعاقة والعمر

[illegible]	[illegible]		[illegible]		[illegible]		٦٥-٧٩		+٨٠		[illegible]	
[illegible]	[illegible]	%	[illegible]	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	[illegible]	%
كفيف	١٠	٥.٨٨	٤١	٢٣.٥٣	٥١	٢٩.٤١	٢٠	١١.٧٦	٥١	٢٩.٤١	١٧٣	١٠٠
أصم	١٠	٨.٣٣	٣٠	٢٥	٧١	٥٨.٣٣	١٠	٨.٣٢			١٢٢	١٠٠
مشلول	١١٢	٣٤.٣٨	٨١	٢٥	٦١	١٨.٧٥	٥١	١٥.٦٢	٢٠	٦.٢٥	٣٢٥	١٠٠
بتر أطراف عليا					١٠	٥٠	١٠	٥٠			٢٠	١٠٠
بتر أطراف سفلى			١٠	١٢.٥٠	٧١	٨٧.٥٠					٨١	١٠٠
معوق بالأطراف عدا الشلل والبتر	٣٠	١٢.٥٠	١٢٢	٥٠	٦١	٢٥	٣٠	١٢.٥٠			٢٤٤	١٠٠
معوق ذهنياً	٦١	١٥	١٥٢	٣٧.٥٠	١٩٣	٤٧.٥٠					٤٠٦	١٠٠
متعدد الإعاقات	٢٠	٤٠	١٠	٢٠			١٠	٢	١٠	٢٠	٥١٤	١٠٠
إعاقات غير ذلك	٤١	١٩.٠٥	١٠٢	٤٧.٦٢	٦١	٢٨.٥٧	١٠	٤.٧٦			٢١٣	١٠٠
المجموع	٢٨٤	١٧.٣٩	٥٤٨	٣٣.٥٤	٥٧٩	٣٥.٤٠	١٤٢	٨.٧٠	٨١	٤.٩٧	١٦٣٤	١٠٠

يكشف لنا هذا الجدول أن معدل الإعاقة الأعلى في قضاء بعلبك هو للفئة العمرية ما بين ٣٠-٦٤ حيث يبلغ (٣٥,٤٠٪) مقابل (٤١,٢١٪ لبنان)، وتليه فئة العمر ما بين ١٥-٢٩ (٣٣,٥٤٪) مقابل (٢٦,١٨ لبنان) أي ما مجموعه (٦٨,٩٤٪) من المعوقين هم من الفئة العمرية المنتجة. ثم تليهما فئة الصغار من عمر ٠-١٤ سنة بنسبة (١٧,٣٩٪) مقابل (١٤,٢٣٪ لبنان)، وبعدها فئة ٦٥-٧٩ بنسبة (٨,٧٠٪) مقابل (١٢,٤٦٪ لبنان). وأخيراً فئة من هم أكثر من ٨٠ سنة بنسبة (٤,٩٧٪) مقابل (٣,١٦٪ لبنان)، وتتوافق هذه النسب في قرابتها مع تلك الموجودة في لبنان مع اختلاف في النسب نفسها.

وبتفحص نسبة الشلل والتي تشكل (١٩,٩٪) من مجموع الإعاقات مقابل (٩,٧٧٪) على المستوى الوطني، يتبين أن نسبة الأطفال المشلولين بين ٠-١٤ سنة هي الأعلى حيث تشكل لوحدها (٣٤,٣٨٪) من مجموع المشلولين مما يؤشر على ضعف العناية الصحية والوقاية بعد الولادة سواء عن جهل أو عن فقر أو عن الاثنين معاً.

وتشكل نسبة الإعاقة الذهنية النسبة الأعلى في الفئة العمرية ما بين ٣٠-٦٤ سنة (٤٧,٥٠٪) مقابل (٣٩,٨٪) للفئة نفسها في لبنان. وهذا ما يفترض دعم المؤسسات التي ترعى شؤون المعوقين والاهتمام بهم اهتماماً جدياً لتحويلهم أعضاء فاعلين في المجتمع بدل ترك أغلبيتهم عالة على أسرهم.

١ - ٥ التأمين الصحي:

الجدول رقم (٤): نسب التغطية بأنظمة التأمين الصحي في محافظة البقاع وفي لبنان وبيروت (٪)[١]

المحافظة / نظام التأمين	لبنان	بيروت	البقاع
مضمون	٤٢	٥٥،٣	٣٥،٦
ضمان اجتماعي	١٥،٢	٢١	١١،٧
تعاونية الموظفين	١٣،١	٨،١	١٨،٤
تأمين لحساب رب العمل	١،٩	٤،٣	١،٥
تأمين خاص آخر	٧،٨	١٥،٤	٣،٢
تأمين مختلط	٢،٩	٦،٥	٠،٩
مستفيدون من وزارة الصحة	١٢،٦	٧،٨	١٣،٩
غير مضمون	٥٨	٤٤،٧	٦٤،٤

يبرز لنا هذا الجدول إحدى المشكلات الأساسية على المستوى الصحي وبالتالي على مستوى التنمية البشرية المستدامة إذ تقتصر نسبة السكان المشمولين بأحد أنظمة التأمين الصحي على (٣٥،٦٪) مقابل (٤٢٪) على مستوى لبنان. ويؤشر ذلك على تفاوت مناطقي بالمقارنة مع محافظة بيروت مثلاً (٥٥،٣٪) وعلى تمركز في التأمينات الاجتماعية يتناغم مع التمركز الاقتصادي والإداري في العاصمة. والمقارنة بين البقاع والعاصمة يكشف لنا عن اتجاهين مختلفين في نسب التأمين فالنسب العالية في بيروت هي منخفضة في البقاع والعكس صحيح. ويتبين أن الضمان الاجتماعي والتأمين الخاص الآخر والتأمين المختلط والتأمين لحساب رب العمل نسبها أعلى في بيروت تحديداً وفي لبنان عموماً من النسب المقابلة في البقاع. كما أن نسبة المضمونين في التعاونية والمستفيدين من وزارة الصحة هي أعلى في البقاع منها في بيروت من جهة ولبنان من جهة أخرى، وفي هاتين الشبكتين من الأمان الصحي تكون الخدمات الصحية بنوعية متدنية بالمقارنة مع شبكات الأمان الصحي

١ إدارة الإحصاء المركزي: الأوضاع المعيشية للأسر في عام ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ١٩٩.

الأخرى. والسبب في ذلك أن أغلبية المضمونين في القضاء هم من الموظفين في السلكين المدني والعسكري من الرتب الوسطى والدنيا. وكما تظهر الأرقام فإن الأغلبية أي (٤ , ٦٤٪) هم غير مشمولين بأي تأمين صحي وخصوصاً العاملين في القطاع الزراعي. مما يستدعي تدخلاً جدياً لتأمين الرعاية الصحية للمواطنين كافة وبصورة خاصة للعاملين في الزراعة.

١-٦ النفقات الصحية :

تتوافر إحصاءات النفقات الصحية أيضاً على مستوى محافظة البقاع وهي لذلك تكون غير معبرة عن الواقع الفعلي في القضاء وهي للدلالة أكثر منها للدقة العلمية.

الجدول رقم (٥): معدل قيمة التكاليف الصحية ونسبة الأسر حسب نوع النفقات وحسب محافظة الإقامة[1]

المناطق / نوع النفقات بالمليون ل.ل	مجموع لبنان	البقاع	جبل لبنان	بيروت	نسبة الأسر التي تحملت نفقات طبية			
					لبنان	البقاع	جبل لبنان	بيروت
تأمين حاص	١٧١٩	١٤٠٣	٢٠١٠	١٧٩٩	١٤،٨	٥،٩	١٩،٨	٢٦،٢
استشفاء	١١٦٧	١٢،٨	١٢٥٦	١٨٤٥	٢٨،٨	٣٠،٨	٢٥،٥	٢٤،٥
أدوية	٥٥٦	٤٨٢	٥١٠	٧٢١	٨٣	٧٦،٤	٨٥،٧	٩٠،٤
استشارات طبية	٣٥٨	٢٩٢	٣٤٩	٤٨١	٧٣،٥	٦٨،٥	٧٦،٤	٧٩،١
تحاليل وأشعة	٢٤٩	٢٩٣	٢٥٤	٢٩٦	٤٥،٩	٢٩،٥	٤٩،٩	٥٥،٣
علاج	٥٢٠	٦٨٦	٥١٥	٦٣٩	٧،٧	٦،٨	٦،١	٧،١
علاج أسنان	٧،٥	٥٥٨	٧٩١	٩١٠	٢٩،٧	٢٥،٧	٣١،٣	٣٩،٦

تطال نفقات التأمين الخاص (٩ , ٥٪) من الأسر في البقاع مقابل (٨ , ١٤٪) على المستوى اللبناني و(٢ , ٢٦٪) في بيروت. وتكشف لنا هذه النسبة في البقاع عن المستوى المعيشي المتدني للأسر في المحافظة بالمقارنة مع مثيلتها في بيروت.

١- إدارة الإحصاء المركزي: الأوضاع المعيشية للأسر في عام ١٩٩٧، مرجع سابق، جدول ٦-١٥ ص ٢١٣.

وبلغ المعدل السنوي المدفوع ٤٠٢،٠٠٠ل.ل للأسرة البقاعية الواحدة خلال سنة مقابل ١،٧١٩،٠٠٠ ل.ل في لبنان و٢،٠١٠،٠٠٠ ل.ل في جبل لبنان. ولا يعني ذلك أن التعرض للأمراض في القضاء أقل منه في المناطق الأخرى المذكورة وإنما تلعب الأوضاع الاقتصادية الصعبة دوراً في لجم النفقات الصحية وخصوصاً الوقائية منها.

وكما تبين لنا فإن القضاء لا يشكو من نقص في عدد المستشفيات ولا المستوصفات وانما يكمن الخلل في:

أ - تمركز هذه المؤسسات وخصوصاً المستشفيات في مدينة بعلبك.

ب - سيطرة القطاع الخاص على القطاع الاستشفائي في القضاء وتهميش أو تغييب دور القطاع الحكومي الاستشفائي وبالتالي ترك الاستشفاء كقطاع يشكل الربح همه الأول.

ج - أغلبية هذه المستشفيات هي من الحجم الصغير أي أقل من ١٠٠ سرير وهذا الحجم يؤثر على الكلفة الصحية من جهة وعلى نوعية الخدمات المقدمة من جهة ثانية.

د - ضعف السياسة الصحية الوقائية والتركيز على السياسة العلاجية وهو ما يزيد من كلفة الفاتورة الاستشفائية في القضاء.

هـ عدد المستشفيات، سواء تمركز في المدينة أم خارجها، ليست مؤشراً على جودة الخدمات الصحية. فالمستشفيات تحديداً وكل الأجهزة الصحية، تشكو من النوعية الجيدة حيث لا تزال هذه المستشفيات أقرب إلى لعب دور المستوصفات الكبيرة منه إلى المستشفيات الجدية. حيث إن العمليات الصعبة والدقيقة غالباً ما تجري في مستشفيات خارج القضاء.

و - إن العدد الأكبر من الأسرّة غير المستقلة في المستشفى الحكومي يطرح تساؤلاً جدياً حول السياسة الصحية للحكومات المتعاقبة في لبنان.

أخيراً لا بد من الإشارة إلى ظاهرة لا تزال تمارس، لا بل ازداد حجمها فترة الحرب وبعد انتهائها، وهي أن عدداً لا بأس به من المقيمين في القضاء،

وخصوصاً أبناء القرى الحدودية يعالجون أمراضهم ويتابعون المعالجة كما يشترون أدويتهم من سوريا وذلك بسبب الكلفة الأقل للعلاج وللأدوية نفسها.

١-٧ الصحة الإنجابية:

المعلومات المتوافرة أيضاً عن الصحة الإنجابية هي على مستوى المحافظات. وبالتالي فإن مسح صحة الأم والطفل يبين لنا وضع الصحة الإنجابية على مستوى محافظة البقاع. وتبقى تفاصيل الأقضية مجهولة والأرقام عن المحافظة الواردة في الفصل العاشر عن الصحة الإنجابية في الهرمل تنطبق على قضاء بعلبك سواء لجهة متابعة الحمل والفرص في المتابعة أم لجهة متابعة الحمل وسببها أم لجهة المتابعة والشخص الذي قام بالمتابعة كذلك عدد مرات المتابعة. إلا أنه تبقى الإشارة إلى أن تمايز قضاء بعلبك في بعض قراه وبلداته وفي المدينة عن قضاء الهرمل يرجع إلى سهولة الوصول إلى الطبيب وانتشار الجهاز الطبي والتجهيز الاستشفائي وغيرهما بشكل أفضل مما هي عليه الحال في قضاء الهرمل. إلا أن هذه الصحة الإنجابية تتفاوت بين بلدات وسكان قضاء بعلبك بحسب القدرة الاقتصادية للأسرة من جهة والمستوى التعليمي ومكان السكن.

٢- البيئة ومنشآتها:

٢-١ الأوضاع البيئية:

لقد كان للحرب انعكاسات سلبية جداً على البنى التحتية وعلى المرافق العامة التي توفر الخدمات الأساسية المرتبطة بنوعية حياة اللبنانيين. أي أن قضاء بعلبك كان محروماً من الكثير من هذه البنى والمرافق حتى قبل الحرب، أما انعكاسات الحرب على القضاء في المجال البيئي فقد كانت كبيرة ولم تزل نتائجها مستمرة حتى يومنا هذا وأهمها:

أ - الهدر في استعمال المياه:

لقد أدى غياب المشاريع المائية الكبرى (سد العاصي مثلاً) وتعطل بعض المشاريع القائمة (اليمونة مثلاً)، وبالتالي غياب الخدمات المتأتية عنها سواء في ميدان الري أم الشرب، إلى موجة من الاستغلال العشوائي غير العقلاني للمصادر الجوفية للمياه. فعمد أصحاب الرساميل الكبيرة والمتوسطة خصوصاً إلى حفر آلاف الآبار الارتوازية (راجع الفصل الثالث) مما أدى إلى هدر مزدوج في الثروة المالية والثروة المائية. وقد أدى ذلك إلى تبوير آلاف الهكتارات وخصوصاً في قرى وبلدات القضاء الشمالية.

ب - الإسراف في استخدام المواد الكيماوية في الزراعة:

في ظل غياب الإرشاد الزراعي في فترة الحرب وعدم فعاليته راهناً يترك الفلاح أمام نصائح وإرشادات الشركات التجارية الخاصة ببيع الأدوية والأسمدة الكيماوية والتي تخضع في منطق عملها إلى الحصول على أكبر قدر من الأرباح بزيادة الأدوية ولو على حساب الحاجة الفعلية للمزروعات أو بتسويق بذار فاسد وغير ذلك. ومن أجل ضمان فعالية أكبر فقد تم رفع نسبة السُّمِّية في تركيب المبيدات الكيماوية لرفع كفاءة المركب وفاعليته رغم ما يلحق ذلك من ضرر بالعناصر الحية في النظام البيئي (خصوصاً الكائنات المفيدة كالنحل والطيور) وما يتركه هذا التكثيف الكيماوي من ترسبات تستمر تفاعلاتها الخطيرة لأجيال طويلة (د.د.ت، جنزارة، زئبق... الخ)[1]. كذلك وفي الإطار نفسه تم استعمال الهرمونات المحرمة دولياً في تركيب العلف للتعجيل في تسمين العجول وتسريع وزن الفروج وبعض الخضار رغم الخلل الفيزيولوجي والجنسي الذي يصيب المستهلكين...[2].

١- بعلبكي، أحمد ومحفوظ، فرج الله: القطاع الزراعي في لبنان: أبرز التغيرات خلال الحرب الأهلية، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٥، ص ٧.
٢- المرجع نفسه، ص ٧.

ج - التوسع العمراني على حساب الرقعة الزراعية:

لقد أدت الحرب إلى نزوح عكسي (راجع الفصل الخامس) والى توسع في النشاطات الاقتصادية في محافظة البقاع ومنها في قضاء بعلبك؛ كذلك فإن ازدهار التهريب وتجارة المخدرات أمنتا وفرة عند بعض السكان انعكست توسعاً عمرانياً عشوائياً وتحديداً على خطوط المواصلات الأساسية وبعضه كان على حساب الرقعة الزراعية في القضاء.

كذلك فإن مساكن عديدة أقيمت بإمكانات بسيطة جداً وبهندسة بدائية وغالباً على حساب جمالية المنظر الريفي. (دون ورقة، دون دهان وطرش، دون فسحات أمام المنزل... الخ).

ولقد سمح غياب سلطة الدولة في فترة الحرب تحديداً بإقامة منشآت متعددة (أغلبها لخدمة السيارات والآليات) على مداخل بعلبك الأثرية، في أماكن يحظر فيها البناء إلا بمواصفات معينة وبارتفاعات معينة، مما يتطلب إيجاد حل سريع لذلك خصوصاً في ظل المراهنة على الاقتصاد السياحي في لبنان عموماً وفي مدينة بعلبك تحديداً.

د - النفايات الصلبة والسائلة:

لا تزال النفايات الصلبة في القضاء، وفي غياب المشاريع الكبيرة والجدية لحلها، ترمي في خراج البلدات وعلى جوانب الطرق فيها، وغالباً ما تتم معالجتها بحرقها في الهواء الطلق وانبعاث السموم فيها مما يؤدي إلى تلوث البيئة.

كذلك فإن حرمان أغلبية قرى وبلدات القضاء، حتى في فترة ما قبل الحرب، من شبكات تصريف المياه المبتذلة (راجع الفصل السابع) يدفع بسكان هذه القرى إلى تصريف نفاياتهم السائلة بواسطة حفر الجور الصحية والتي تؤدي بدورها إلى تلويث مصادر المياه الجوفية مما يؤدي إلى انتشار بعض الأمراض بين السكان المعنيين وخصوصاً الأطفال منهم، وأما يتركونها تجري في

الطرقات العامة مما يؤدي إلى تلويث البيئة. أما القرى والبلدات التي سبق لها أن ربطت بشبكة مجارير فغالبيتها ربطت بمجرى نهر الليطاني مما يؤدي إلى تلويث مياهه وانبعاث الروائح الكريهة منه وكذلك ما يؤثره ذلك على المزروعات التي تعتمد في ريها على مياه النهر.

ومن خلال الملاحظة المباشرة فإن المسألة نفسها تطرح على مستوى الصرف الصحي في مدينة بعلبك حيث تحول هذه المياه المبتذلة إلى مجرى قناة رأس العين والتي تستخدم في ري المزروعات في سهل بعلبك وعلى حد تعبير أحد المزارعين، وهو عضو في المجلس البلدي، فالمشكلة الناتجة عن المياه المبتذلة تعود إلى مواد التنظيف المبتذلة بشكل أساسي.

هـ - الرعي المفرط لقطعان الماشية:

يشكل الإنتاج الحيواني مورداً مهماً للسكان في شمال وغرب القضاء. ولا يزال حجم قطعان الماعز، خصوصاً في الجهة الغربية من القضاء، أي في مناطق الأحراج كبير جداً مما يضر بالثروة الحرجية الأهم في القضاء. كذلك يلعب القطع العشوائي من قبل بعض الحطابين دوراً في استنزاف هذه الثروة الحرجية.

و- إهمال المواقع الأثرية والطبيعية في القضاء:

يعد القضاء من بين أهم المناطق اللبنانية لجهة الثروة الأثرية والطبيعية فيه. كذلك فهو يعتبر من بين أكثر المناطق اللبنانية إهمالاً لآثاره الظاهرة والدفينة. إن تعدد الجهات الرسمية المسؤولة عن هياكل بعلبك يعتبر أحد الأسباب الرئيسية لضياع الطاسة كما يقال باللسان الشعبي. والسكوت عن هذا الإهمال لم يعد جائزاً لأنه بات يشكل خطراً على أهم ثروة أثرية في لبنان[1].

١- لقد أثارت الصحف مؤخراً مشكلة تسرب المياه المبتذلة إلى الهياكل والتي لولا مبادرة البلدية لأدت إلى أضرار فادحة بالقلعة. كذلك فإن تآكل أحجار معبد باخوس مستمر كما أفادنا رئيس البلدية ويتطلب معالجة سريعة

ولأن آثار بعلبك هي ثروة للإنسانية جمعاء فينبغي الإسراع في وضع خطة عبر الأونيسكو أو غيرها وبالتعاون مع الجهات المسؤولة لدرء الخطر المحتم على معالم أساسية في القلعة.

وبالإضافة إلى القلعة الأساسية فإن مدينة بعلبك من جهة وقرى وبلدات القضاء من جهة أخرى تزخر بمعالم أثرية هامة جداً (راجع الفصل الرابع) ينبغي الاهتمام بها (التنقيب من جهة والصيانة من جهة أخرى حيث يلزم ذلك)، خصوصاً في إطار التوجه لتفعيل الاقتصاد السياحي باعتباره من الموارد المهمة للبلاد.

ز - الكسارات والمقالع:

تشكل هذه المقالع والكسارات مورداً مهماً لبعض السكان في القضاء وخصوصاً في بلدة عرسال؛ والمطلوب وضع شروط بيئية صارمة على عمل الكسارات في القضاء للتخفيف من الأضرار البيئية.

٢-٢ المؤسسات البيئية:

لا تزال المؤسسات البيئية في القضاء ضعيفة جداً كماً ونوعاً. فبالإضافة إلى شبه غياب رسمي يقتصر النشاط البيئي على بعض الجمعيات ذات الإمكانات الضئيلة (راجع الفصل التاسع: الجمعيات البيئية). وهذا الضعف في المؤسسات البيئية يعكس ضعفاً في الوعي البيئي ولامبالاة عند أغلبية سكان القضاء.

ويساعد بعض هذه الجمعيات في حملات التشجير التي تتم في القضاء وتحديداً بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية المتكاملة في بعلبك الهرمل. وهناك نشاطات أخرى لهذا البرنامج في المجال البيئي سبق لنا ذكرها (راجع الفصل التاسع: مساهمات ومشاريع المنظمات الدولية المانحة).

الملحق رقم (١): التجهيز الصحي في محافظة البقاع بحسب الأقضية في العام ١٩٩٧[1]

التجهيز الصحي / القضاء	بيطري	الصيدليات	العيادات الخاصة	مستوصف	المستشفيات
بعلبك	٨	١٥	٢٧	٢٠	٦
البقاع الغربي	٠	٨	٢٢	١٥	٢
الهرمل	١	١	١	١	١
راشيا	٢	٢	٧	١٠	٣
زحلة	٦	١٨	٣٢	١٧	٧

١- وزارة الزراعة والـF A.O الإحصاء الزراعي، مرجع سابق.

الفصل الحادي عشر

شبكة النقل ووسائلها

١- محاور المواصلات:

١-١ الطرق الدولية:

تمر طريق دولية واحدة في قضاء بعلبك هي الطريق التي تبدأ، من جهة زحلة، من بلدة تمنين التحتا مروراً بمدينة بعلبك وانتهاء بالقاع ومنها إلى الحدود اللبنانية السورية (مركز جوسي). إلا أن هذه الطريق وبالمعنى الدقيق للطريق الدولية هي غير مكتملة. فمن مدخل القضاء الجنوبي (تمنين التحتا) مروراً ببعلبك ومنها شمالاً حتى تل الأبيض يمكن إطلاق صفة الدولية على تلك الطريق [١]. أما القسم الآخر من الطريق، ما أن يتسع لمسافات قليلة أحياناً، كما في مقنة وبعض الأماكن الأخرى، حتى يعود فيضيق لمسافات طويلة حتى الحدود اللبنانية – السورية، لتغلب عليه صفة الطريق الرئيسية لا الدولية أما إذا كان المقصود بالطريق الدولية وبغض النظر عن عرضها وتجهيزاتها، هي تلك التي تؤدي إلى دولة أخرى دون أي اعتبار آخر. فتكون هذه الطريق ساعتئذ الطريق للوحيدة الدولية في القضاء.

والطريق التي تعبر القضاء إلى أول مدينة سورية تمر، من الجنوب إلى الشمال بـ: تمنين التحتا، الحلانية، السفري، طبشار، طليا، بريتال، مزرعة بيت المصري، دورس، بعلبك، تل الأبيض، مقنة، التوفيقية، أمهزية، اللبوة، النبي عثمان، العين، الجديدة، القاع، مركز جوسي (الحدود اللبنانية – السورية) ثم القصير فمدينة حمص. ويبلغ طول هذه الطريق من بدايتها

١- يتم حالياً ومنذ أواخر أيلول، إقامة حاجز بين طريقي الذهاب والإياب، بعد تكاثر الحوادث المميتة عليها، ويقوم بتنفيذ الأعمال بإتقان وسرعة، مع توسيع للطريق في بعض الأماكن، فوج الهندسة في الجيش اللبناني.

تمنين التحتا وحتى نهايتها القاع (٧٩ كلم تقريباً). أما المسافة بين بعلبك ومدينة حمص فتقدر بـ(١٠٧ كلم)[1] وبين بعلبك ودمشق ٩٠ كلم.

١-٢ الطرق الرئيسية:

يعتبر قضاء بعلبك من أكبر أقضية لبنان مساحة (٢٣٥٢ كلم٢ تقريباً) وهو يشكل، لوحده، ما يقارب نصف مساحة البقاع المقدرة بـ٤٢٨٠ كلم[2] تقريباً. وأكثر من (١/٥) مساحة لبنان. في هذه المساحة الشاسعة توجد شبكة طرق رئيسية تربط بين القضاء وعدد من الأقضية المجاورة، توضحها لنا اللائحة الآتية:

١- بالملاحظة الميدانية يتبين أن سكان القرى الواقعة شمال مدينة بعلبك يقصدون مدينة حمص للتسوق بينما سكان القرى الواقعة جنوبي بعلبك يقصدون مدينة دمشق.

٢- مشكلة تحديد المساحات كمشكلة الإحصاء في البلاد فهناك تقديرات مختلفة سواء لمساحة القضاء أم لمساحة المحافظة. وقد اعتمدت، للقضاء، المساحة الواردة في الإحصاء الزراعي للقرى الذي نفذته وزارة الزراعة بالتعاون مع الد.ء.ذ (مع العلم أن برنامج التنمية الريفية المتكاملة في منطقة بعلبك الهرمل التابع لبرنامج الأمم المتحدة اعتمد المساحة ٢٠٧٠ كلم٢ في برنامجه ص ٥١). أما بالنسبة لمساحة المحافظة فاعتمدت تلك الواردة عند: غانم، نبيه: الزراعة اللبنانية وتحديات المستقبل، زحلة، ١٩٧٢، ص ١٩.

نقطة الانطلاق	الاتجاه	الطريق الرئيسية	نقطة الوصول	الطول (كلم)
بعلبك	شمالاً	تل الأبيض، مقنة، التوفيقية، أمهزية، اللبوة، العين، محطة رأس بعلبك والقاع	الهرمل (قضاء الهرمل)	٦٣
بعلبك	جنوباً	دورس، بيت المصري، بريتال، طليا ومنها نتجه إما الى: ١- السمري، الحلانية، تمنين التحتا، حوش حالا أبلح، الفرزل، الكرك، المعلقة. وإما الى ٢- حوش النبي، حوش الرافقة، بيت شاما، بدنايل، قصر نبا، تمنين التحتا، أبلح، الفرزل، الكرك، المعلقة.	زحلة (قضاء زحلة) مركز المحافظة)	٣٢ ٣٢
بعلبك	جنوب - غرب	دورس مجدلون، حوش بردى، كفردان، النبي رشادي، حدث بعلبك، عيون السيمان، فاريا وأما من عيون السيمان نتجه شمالاً ثم غرباً الى أفقا (قضاء جبيل)[3].	جونيه (قضاء كسروان) جبيل (قضاء جبيل)	٨٢[1] ٨٠[2]
بعلبك	شمال - غرب	إيعات، دير الأحمر، مشيتية، عيناتا، ممر ضهر القضيب في سلسلة جبال لبنان الغربية - الأرز.	بشري (قضاء بشري)	٥٤[4]

إن أهمية شبكة الطرق الرئيسية تكمن في أنها تربط بين الداخل والساحل اللبنانيين وتسهل عملية الاتصال بين المناطق. وتجدر الإشارة إلى أن العوامل الطبيعية تقفل هذه الطرقات من القضاء (إلى جونية وجبيل وبشري) في فصل الشتاء. ويبلغ طول هذه الشبكة كما هي واردة في اللائحة (٣٤٣ كلم).

١- لقد تم احتساب هذه المسافة (وهي مسافة تقديرية) كالآتي: احتسبنا المسافة بين بيروت وجونية (٢١ كلم) وبين بيروت وفاريا (٥٤ كلم) فتعرفنا إلى المسافة بين جونية وفاريا (٣٣ كلم) ثم أضفنا إليها المسافة بين بعلبك وحدث بعلبك (٢٢ كلم) وقدرنا المسافة في الجبال بين حدث بعلبك وفاريا بـ(٢٧ كلم) فحصلنا على الرقم (٨٢ كلم).

٢- الطريقة نفسها اعتمدت في احتساب المسافة بين بيروت - جبيل (٢٨ كلم) جبيل - أفقا (٣٦ كلم)، بعلبك - حدث بعلبك (٢٢ كلم) وقدرنا المسافة بين حدث بعلبك وافقا بـ(٢٢ كلم).

٣- تجري منذ الصيف ورشة تأهيل وتوسيع وتزفيت لهذه الطريق وبذلك يتصل البقاع عبر قضاء بعلبك بقضاء جبيل

٤- الطريقة نفسها اعتمدت في احتساب هذه المسافة بين بشري والأرز (٦ كلم) من المارق بين بيروت - بشري (١١٥ كلم) وبيروت والأرز (١٢١ كلم) ثم قدرنا المسافة بين الأرز وعيناتا بـ١٨ كلم وأضفنا الرقمين إلى المسافة بين بعلبك وعيناتا (٣٠ كلم).

١-٣ الطرق الفرعية:

لقد ساهمت الطبيعة السهلية المنبسطة بربط القرى السهلية كلها بشبكة الطرق الرئيسية. ومع ذلك لا تزال بعض قرى القضاء الواقعة في سلسلتي الجبال الشرقية والغربية محرومة من الطرقات[1]. ولسهولة الإحاطة والتعرف على شبكة الطرق هذه قسمت قضاء بعلبك إلى أربع مناطق وهي:

أ - منطقة شمال وشمال شرق مدينة بعلبك:

١- بعلبك - نحلة (٧ كلم) (طريق غير نافذة).

٢- بعلبك - تل الأبيض - مقنة - يونين (١٨ كلم) (طريق غير نافذة).

٣- بعلبك - تل الأبيض - مقنة - التوفيقية[*] - مقراق (٢٩ كلم) (طريق غير نافذة).

٤- بعلبك - تل الأبيض - مقنة - التوفيقية- اللبوة - ثم شرقاً إلى عرسال (٣٩ كلم) (طريق غير نافذة).

٥- بعلبك - تل الأبيض - مقنة - التوفيقية - اللبوة- النبي عثمان - العين - الفاكهة - رأس بعلبك (٤٠ كلم).

ب - منطقة شمال وشمال غرب مدينة بعلبك:

٦- بعلبك - مقنة - شعت - نبحا - القدام - برقا - عيناتا (٣٠ كلم) ومنه غرباً إلى الأرز (قضاء بشري) وشمالاً إلى عيون أرغش ثم إلى قضاء الهرمل.

١- طفيل هي إحدى القرى اللبنانية التي تقع في سلسلة جبال لبنان الشرقية على الحدود مع سوريا ولا تصلها طريق من لبنان. والطريق الوحيدة المعبدة التي تصل إليها عبر سوريا. !! وهنالك بعض الطرق الفرعية تستلزم تأهيلاً جدياً، لأنها في وضعها الراهن غير صالحة للاستعمال إلا لبعض أنواع من السيارات الخاصة. كذلك هناك الكثير من القرى وخصوصاً المزارع والمراحات الموجودة في السلسلتين لا تصلها طريق معبدة.

* التوفيقية تعرف أيضاً باسم البزالية.

٧- بعلبك - مقنة - الكنيسة - ريحا (٢٠ كلم) (طريق غير نافذة).

٨- بعلبك - تل الأبيض - مقنة - التوفيقية - اللبوة- العين (إلى الغرب) حربتا (٣٧ كلم) (طريق غير نافذة).

٩- بعلبك - تل الأبيض - مقنة - التوفيقية - اللبوة - العين (ومنها إلى الغرب) - بجاجة - جبولة - زبود - حلبتا - وادي فعرة (٤٣ كلم).

١٠- بعلبك..[1]. زبود (٣٨ كلم) ومنها إلى القرى الجنوبية في قضاء الهرمل (الخرايب، مراح العبد).

١١- بعلبك - تل الأبيض - مقنة - التوفيقية - اللبوة - العين - الجديدة (أي جديدة الفاكهة) - القاع (٥١ كلم) ومنها إما إلى الحدود السورية وإما إلى قضاء الهرمل.

١٢- بعلبك - إيعات - دير الأحمر ومنها إما إلى:

أ - بشوات - زرا زير (٢١ كلم)

ب - الصفرا (٢١ كلم)

ج- اليمونة (٣١ كلم)

١٣- بعلبك - إيعات - بتدعي - دار الواسعة - اليمونة (٢٩ كلم).

١٤- بعلبك إيعات - شليفا ومنها إما إلى:

أ - مزرعة السيد (٢٠ كلم)

ب - الخفير - فلاوي - الزرايب(٢٥ كلم)

ج - منطقة غرب وجنوب غرب بعلبك:

١٥- بعلبك- حوش تلصفية- العلاق (١١ كلم).

١- تعني الطريق نفسها في الرقم ٩ حتى زبود ومنها...

١٦- بعلبك - مجدلون - حوش بردى - السعيدة - بوداي (٢٠ كلم) ومنها إلى الخفير (رقم ١٤).

١٧- بعلبك - مجدلون - حوش بردى - كفردان - النبي رشادى - حدث بعلبك (٢٢ كلم) ومنها إلى قضاء كسروان.

١٨- بعلبك - مجدلون - حوش بردى - كفردان - النبي رشادي - طاريا - شمسطار (٢٦ كلم) والطريق نافذة إلى قرى يمكن الوصول إليها من بعلبك عن طريق رقم ١٩.

١٩- بعلبك - دورس - مزرعة بيت المصري - بريتال - طليا - حوش النبي - حوش الرافقة - بيت شاما (٢٠ كلم) ومنها شمالاً إلى العقيدية - كفردبش (٢٣ كلم) - شمسطار، أو جنوباً إلى بدنايل - قصرنبا - تمنين التحتا - تمنين الفوقا (٢٨ كلم) طريق غير نافذة.

د - منطقة جنوب وجنوب شرق بعلبك:

٢٠- بعلبك - عين بورضاي - النبي سباط - الشعيبة - عين البنية - حام- معربون (٤٠ كلم) طريق غير نافذة.

٢١- بعلبك - دورس - مزرعة بيت المصري - الطيبة - بريتال - حورتعلا - الخضر- الخريبة (٢٨ كلم) طريق غير نافذة.

٢٢- بعلبك - دورس - مزرعة بيت المصري - بريتال - طليا - السفري - سرعين التحتا - سرعين الفوقا (٣٥ كلم).

٢٣- بعلبك - دورس - مزرعة بيت المصري - بريتال - طليا - حور تعلا - الخضر - النبي شيت (٢٤ كلم) ومنها إما جنوباً فشرقاً إلى جنتا ويحفوفا وإما غرباً إلى سرعين الفوقا- سرعين التحتا فطريق بعلبك الدولية[١].

ويمكن تقدير الطول الإجمالي لشبكة الطرق الفرعية في القضاء بـ٣٥٠ كلم تقريباً.

٤-١ الطرق الزراعية:

يبلغ عدد الطرق الزراعية المنفذة من قبل المشروع الأخضر حتى إعداد الدراسة ٢٦ طريقاً زراعية وهي:

١- يلاحظ في السنوات الأخيرة ازدياد في الطرقات الزراعية المعبّدة والتي غالباً ما يستغنى بعد إقامتها عن المحاور القديمة للمواصلات. على سبيل المثال: انطلاقاً من بعلبك وللذهاب إلى أغلبية قرى السلسلة الشرقية مثلاً أقيمت مسارب من الطريق الدولية على طول الطريق من بعلبك حتى تمنين التحتا، إلى تلك القرى، دون الحاجة للمرور بقرى أخرى، ما عدا تلك المتواجدة على الطريق الدولية. والقرى هي: عين بورضاي - الطيبة - بريتال - الخضر - النبي شيت - سرعين التحتا.

الجدول رقم (١): الطرق الزراعية في القضاء بحسب أطوالها (عام ١٩٩٩)

اسم الطريق الزراعي	الطول (بالكلم)[1]
طريق القاع – المساطب	٩
طريق سرعين	٣،٣
طريق تل المسيل – النبي شيت	٤،٥
طريق جورة المصنع – النبي شيت	١،٥
طريق حوش الرافقة	٣
طريق شمسطار	٢،٥
طريق نحلة – وعبود	٣
طريق زهرة المصنع – بيت مشيك	٢
طريق مجدلون – حوش بردى	١،٤
طريق حنتا – ماسا	٤
طريق حنتا – الشمرا	٣
طريق بدنايل	٣،٥
طريق بدنايل – تل عين الشريف	٢
طريق تمنين التحتا	٣،٥
طريق وادي الرعيان – عرسال	١١
طريق بريتال – النبي صالح	١،٥
طريق تمنين الفوقا	٢،٥
طريق تمنين التحتا – تل الشريف	٤
طريق النبي شيت – الخريبة	٤،٤
طريق الفاكهة – ربود	٤،٥
طريق برقا – مرسل	٦
طريق دير الأحمر – السهل	٤
طريق شليفا – أيعات	٦
طريق فلاوي – شليفا	٢
طريق فلاوي	٢،٥
طريق الفاكهة – الجديدة	١
طريق بوداي – العلاق	١،٧
طريق حربتا	٥،٧
المجموع	١٠١،٩

١– مصدر معلومات هذا الجدول مقابلة مع موظف في المشروع الأخضر في مركز بعلبك.

وهكذا يتبين أن نسبة الطرقات الزراعية تشكل (٢٩٪) من مجموع طول شبكة الطرق الفرعية. وفي الواقع فإن نسبة الطرقات الزراعية تزيد عن ذلك إذا ما أضفنا إليها تلك التي شقها أصحاب الحيازات والأراضي على نفقتهم الخاصة.

وللتعرف أكثر على وضع شبكة المواصلات في القضاء يتبين لنا من مراجعة الإحصاء الزراعي لعام ١٩٩٧ أن (٩٧,٥٩٪) من قرى القضاء موصولة بطرقات كبيرة وأنه يوجد في (٩٦,٣٩٪) من هذه القرى شبكة طرق داخلية وأن (٩٦,٣٩٪) منها تمتلك طرقاً زراعية.

وهذا يعني وبقراءة مختلفة أن هناك (٢,٤١٪) اي قريتين، من مجموع القرى (٨١ قرية بحسب الإحصاء الزراعي) لا تتوافر فيها طرق كبيرة. و(٣,٦٪) أي ثلاث قرى ليس فيها شبكة طرق داخلية، و(٣,٦٪) أي ثلاث قرى ليس فيها طرقات زراعية.

إلا أن هذا الإحصاء الزراعي لوزارة الزراعة و الـF.A.O يثير تساؤلاً أساسياً وهو لماذا اقتصر الإحصاء على ٨١ قرية بينما يبلغ عددها، رسمياً، ١٠٦ وفعلياً، كما توصلنا إليه في هذه الدراسة، ١٣٥ قرية (راجع الفصل الأول ص ٧-٨). واستطراداً، كيف يمكن لإحصاء رسمي تقوم به وزارة ومنظمة دولية أن يشمل عدداً من القرى أقل من العدد الرسمي الذي تعلنه سلطات البلاد؟

ما يمكننا استنتاجه، في ضوء ذلك هو أن كل القرى، التي لم يشملها الإحصاء الزراعي، وعددها ٢٥ قرية أي (٢٣,٥٪) من مجموع القرى حسب إحصاء وزارة الداخلية و٥٤ قرية أي (٤٠٪) حسب دراستنا هذه، إما هو من دون طرقات كبيرة، أو من دون طرقات داخلية أو زراعية أو من دونها كلها؛ وبدقة أكثر يمكن الاستنتاج أنها أنقاض من القرى أو المزارع الأكثر حرماناً وإهمالاً في القضاء في ما خص شبكة الطرق على اختلاف أنواعها. وإذا كان الأمر كذلك على مستوى الطرق فيصبح التساؤل مشروعاً عن وضع المستويات الأخرى في القضاء؟

في المقابل، فإن توافر شبكة طرق، حيث تتوافر، لا يعتبر مؤشراً كافياً، بحد

ذاته على تطور البنى التحتية (الطرقات في حالتنا)؛ فالإشارة إلى هذا المؤشر الكمي يفترض تقييم نوعية هذه الطرقات، للتعرف على درجة تطورها. إلا أنه من خلال الملاحظة المباشرة، يمكن القول أن نوعية عدد كبير في هذه الطرق هي متدنية.

٢- وسائل النقل:

وهي نوعان: النقل العام والنقل الخاص.

٢-١ النقل العام:

إن النقل العام (النقل المشترك) هو حديث النشأة في القضاء ويعود تاريخ بدء العمل به إلى ١ تشرين الأول ١٩٩٨. وتسير من القضاء وإليه تسعة خطوط (٧٧٪) من مجموع خطوط النقل المشترك في البقاع. وتنطلق خمسة منها من مركز القضاء (بعلبك) موزعة على الشكل الآتي: واحد باتجاه السلسلة الغربية إلى محور دير الأحمر كمحطة نهائية وآخر باتجاه السلسلة الشرقية إلى محور النبي شيت كمحطة نهائية (ملحوظاً لهذا الخط أن يكمل لاحقاً دورته ليطال قرى الخضر وحورتعلا وبريتال)؛ واثنان باتجاه قضاء زحلة على خطين مختلفين؛ أحدهما رقم (٤) يسلك الخط الدولي بعلبك - رياق ومنها إلى زحلة والثاني رقم (٦) يشمل بخدماته شريط القرى الممتد من حوش النبي وحتى تمنين الفوقا ومنها إلى زحلة. والخط الأخير المنطلق من بعلبك هو باتجاه القرى الشمالية حتى بلدة عرسال.

إضافة إلى هذه الخطوط الخمسة هناك خطان ينطلقان من الهرمل ومحطتهما الأخيرة في مدينة بعلبك واحد منهما يمر في بلدة القاع (أقصى شمال القضاء) والآخر يأخذ مساراً آخر دون المرور فيها. وهذان المساران يخدمان كل القرى الواقعة على الطريق الدولية بين رأس بعلبك وبعلبك (الخطان ١ و٢).

أما الخطان الأخيران فهما ينطلقان من خارج القضاء وبالتحديد من مدينة شتورا ويخدم أحدهما مجموعة من القرى في السفح الشرقي للسلسلة الغربية (انظر الجدول رقم ٢ الخط رقم ٨) ويخدم الثاني ثلاث قرى من السفح الغربي للسلسلة الشرقية (وهي سرعين التحتا، سرعين الفوقا والنبي شيت).

لقد أدى النقل المشترك دوره في تخفيف كلفة النقل على المواطنين وهي خطوة ينتظر تطويرها لتشمل بخدماتها أكبر عدد من قرى القضاء. ويفترض على مصلحة النقل المشترك استخدام الوسائل التي تمكنها من تقديم خدمات خاصة بمجموعات معينة كتسيير خطوط إضافية تتلاءم مع أوقات الطلاب في الجامعة اللبنانية وذلك عبر استعمال باصات صغيرة الحجم لتشمل القرى غير الواقعة على الخطوط الأساسية للنقل.

الجدول رقم (٢): خطوط النقل المشترك في قضاء بعلبك بحسب المسار والطول والتوقيت والتعرفة لعام ١٩٩٩

رقم الخط	المسار	الطول بالكلم	توقيت الذهاب	توقيت الإياب	التعرفة ل.ل.
١	الهرمل – رأس بعلبك – الحديدة – العين – النبي عثمان – اللبوة – بعلبك.	٦٠	٦،٣٠	١٨،٣٠	بعلبك - لبوة ٥٠٠ لبوة - الهرمل ٥٠٠
٢	الهرمل – القاع – رأس بعلبك – الحديدة – العين – النبي عثمان – اللبوة – بعلبك	٦٧	٦	١٨	٥٠٠
٣	بعلبك – تل الأبيض – ايعات – دير الأحمر	١٥	٦	١٨	٥٠٠
٤	بعلبك – طليا – رياق – المرزل – زحلة – الجامعة اللبنانية – سعدنايل – تعلبايا – شتورا	٣٨	٦،٣٠	١٨،٣٠	٥٠٠
٥	بعلبك – دورس – طليا – سمري – سرعين التحتا وسرعين الفوقا – النبي شيت – يمر لاحقاً عبر طريق بريتال – الخضر	٤٢	٦	١٨	٥٠٠
٦	بعلبك – طليا – بيت شاما – بدنايل – أبلح – المرزل – زحلة – الجامعة اللبنانية – سعدنايل – تعلبايا – شتورا	٢٠	٦،١٠	١٨،٣٠	٥٠٠
٧	شتورا – تعلبايا – سعدنايل – الجامعة اللبنانية زحلة – رياق – علي النهري – النبي شيت	٣٠	٦	١٨،٤٥	٥٠٠
٨	شتورا – تعلبايا – سعدنايل – الجامعة اللبنانية زحلة – بدنايل – بيت شاما – شمسطار – طاريا – حدث بعلبك	٣٨	٦،٠٥	١٨،٤٥	٥٠٠
٩	بعلبك – تل الأبيض – عرسال	٣٨	٦،٣٠	١٨	٥٠٠

وتنطلق باصات النقل المشترك الحكومية من الساحة قرب فندق بالميرا.

٢-٢ النقل الخاص:

لقد اقتصر النقل الخاص لفترات طويلة على ثلاثة أنواع هي النقل الشخصي، النقل بسيارات الأجرة والنقل بالباصات المتوسطة الحجم. ولكن بعد استقرار الأوضاع الأمنية والزيادة الكبيرة في عدد شركات استيراد السيارات وارتفاع أسعار المحروقات من جهة وخصوصاً البنزين (مما أدى إلى ارتفاع كلفة

النقل) ومع ازدياد المنافسة بين شركات استيراد السيارات خصوصاً الشركات الكورية (مما سمح بالتساهل في البيع بالتقسيط وحتى من دون دفعة أولى)، كذلك قرار السماح لهذه الباصات باستخدام المازوت بدلاً من البنزين، وسهولة حركة الباصات الصغيرة في الأحياء، كل ذلك أدى إلى ظهور وسيطرة نوع جديد من وسائل النقل الخاص للراكبين بالأجرة هو الباصات الصغيرة الحجم (Microbus).

أ - الباصات:

ويقدر عددها بنحو ٣٥٠ مركبة[١]، ومعظم هذه الباصات الخاصة ينطلق من أمام أوتيل بالميرا (في مدينة بعلبك). وهو يؤمن حركة التنقل الداخلية للمواطنين، كما يخدم بشكل أساسي حركة الركاب باتجاه مركز المحافظة (زحلة) ونقطة المواصلات في القضاء (شتورا) وبعض الباصات تكون وجهته العاصمة بيروت وتحديداً الضاحية الجنوبية للعاصمة حيث تتركز كتلة النزوح الأساسية من القضاء. لذلك يتخذ البعض من أصحاب الباصات من محطة الرحاب في بئر حسن نقطة وصول وانطلاق له والبعض الآخر يتخذ من ساحة المشرفية (الغبيري) محطة له. وميزة هذه المركبات على النقل المشترك هي أنها تلبي طلبات الراغبين في الذهاب إلى بيروت دون حاجة للتنقل بين سيارة وأخرى كما هي الحال مع الباص الحكومي والذي لم يسيّر حتى الآن خطاً بين بعلبك وبيروت.

وهناك خط تعمل عليه باصات الشركة اللبنانية للنقل (متوسط الحجم)، وهي شركة خاصة، (وفرع لشركة في بيروت) وهو خط النبي شيت - سرعين - علي النهري - رياق - زحلة.

١- من تحقيق ميداني في بعلبك مع العاملين في هذا القطاع.

ب - سيارات الأجرة:

تتوزع سيارات الأجرة (التاكسي) على مواقف محددة حسب وجهة المسار. وهناك ثلاثة مسارات: الأول إلى خارج القضاء والثاني في داخل القضاء والثالث في داخل المدينة:

المسار الأول: إلى خارج القضاء:

١- موقف بعلبك – الشام: حيث تنطلق منه السيارات إلى زحلة – شتورة – دمشق (البرامكة). ويقدر عدد السيارات العاملة على خط بعلبك – دمشق بـ٢٠ سيارة لبنانية وسورية.

٢- موقف بعلبك – بيروت: يقدر عدد السيارات العاملة على خط بعلبك – بيروت بـ٦٠ سيارة. وبـ١٠ سيارات لتلك التي تعمل على خط زحلة – شتورة تحديداً.

٣- موقف بعلبك – حمص: ويقدر عدد السيارات العاملة على هذا الخط، وهي لبنانية وسورية، بـ١٥ سيارة.

٤- خط بعلبك – الهرمل: ويقدر عدد السيارات العاملة على هذا الخط بـ٣ سيارات.

المسار الثاني: داخل القضاء:

- موقف ساحة السرايا: وهو موقف تنطلق منه السيارات إلى كل القرى الواقعة شمالي بعلبك وهي تتوزع على الشكل الآتي:

١- خط بعلبك – يونين: ويقدر عدد السيارات العاملة بـ٤ سيارات.

٢- خط بعلبك – شعت – نبحا: ويقدر عدد السيارات العاملة بـ٤ سيارات.

٣- خط بعلبك – رأس بعلبك: مروراً باللبوة والعين الخ... ويقدر عدد السيارات العاملة على هذا الخط بـ٤ سيارات أيضاً.

المسار الثالث: داخل المدينة:

تعمل داخل المدينة نحو ٣٨ سيارة أجرة تقوم بتلبية حاجات المواطنين في التنقل من السوق وإليه وكذلك بين الأحياء.

ج - النقل الشخصي:

الجدول رقم (٢): توزع الأسر بحسب نسبة السيارات التي تملكها في قضاء بعلبك (٪)

عدد السيارات المملوكة / المنطقة		لا تملك سيارة ٪	سيارة ٪	سيارتان ٪	ثلاث سيارات ٪	أربع سيارات وأكثر ٪
بعلبك		٥٢،٣٥	٤٥،٢٧	١،٨٧	٠،٢٧	٠،٢٤
المعدل	الوطني	٣٨،٤٥	٤٩،٣١	٩،٥١	١،٩٨	٠،٧٥

يتبين لنا من قراءة هذا الجدول أن هناك تفاوتاً في نسبة امتلاك الأسر للسيارات بين بعلبك ولبنان والمعدل الوطني لمصلحة الأخير. إلا أن امتلاك السيارات بين الأسر في بعلبك هو أكثر انتشاراً منه في الهرمل.

ويظهر هذا التفاوت من أن أكثر من نصف السكان في قضاء بعلبك أي (٣٥, ٥٢٪) لا يملكون سيارة وهي نسبة متدنية جداً بالمقارنة مع المعدل الوطني البالغ (٤٥, ٣٨٪) ويقل التفاوت بين المعدلين في فئة العائلات التي تملك سيارة (٢٧, ٤٥٪) في بعلبك مقابل (٣١, ٤٩٪) في لبنان ليبرز التفاوت مجدداً وبمؤشر أكثر تعبيراً عن الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية للسكان في فئة من يملكون أكثر من سيارة حيث إن يوجد (٣٨, ٢٪) فقط هم من هذه الفئة في قضاء بعلبك مقابل (٢٤, ١٢٪) على المستوى اللبناني.

والملاحظة التي سبق أن أبديتها (الفصل الثاني - النقل الشخصي - قضاء الهرمل) تنطبق أيضاً على حالة الأسر في قضاء بعلبك حيث إن امتلاك سيارة هو نتيجة الضرورة عند بعض الأسر اللبنانية (بسبب حداثة النقل المشترك الحكومي في المنطقة من جهة وعدم شمول خدماته لكافة قرى القضاء، أضف إلى ذلك سياسة التسليف والتسهيلات في الدفع في إطار المنافسة بين وكلاء

بيع السيارات وغيرها) وبالتالي فهو ليس مؤشراً مهماً على المستوى المعيشي للأسرة؛ إلا أنه ابتداء من امتلاك سيارتين أو أكثر يمكن للمؤشر أن يكون ذا دلالة. وعلى هذا الأساس يكشف الجدول عن التفاوت في المستويات المعيشية بين الأسر سواء في القضاء نفسه أم بين القضاء والمعدل الوطني.

٣- الموانئ والمطارات والمراكز الحدودية:

توجد في المنطقة ذكرى لمرافق حيوية منها: مصلحة سكك الحديد والتي كانت ناشطة زمن الانتداب، وكان قد تراجع نشاطها حتى قبل بدء الحرب، ثم اقتلعت، في فترة غياب هيبة السلطة الحكومية في الحرب، قضبان هذه السكك. ومن المحطة الأساسية في رياق كان يتجه القطار إما إلى دمشق عبر خط رياق - جنتا - يحفوفا (وكان فيها مركز للجمارك بسبب حركة انتقال الأشخاص والبضائع) ثم إلى سوريا عبر سرغايا فالزبداني فدمشق، وإما إلى حمص عبر خط رياق - بعلبك - محطة رأس بعلبك - القاع - فسوريا.

وكذلك، من الناحية التاريخية، هناك ذكرى لمدرّج إيعات للطيران وهو مدرج قديم جداً وغير مجهز وقد استعملته القوات الإنكليزية في الحرب العالمية الثانية[1].

أما ما هو متواجد حالياً فيقتصر على مركز الحدود مع سوريا[2] بالقرب من بلدة القاع وفيه مراكز: للأمن العام اللبناني وللجمارك ولقوى الأمن ويعتبر المعبر الحدودي - الرسمي الوحيد بين قضاء بعلبك وسوريا. وتجدر الإشارة إلى أن التهريب وهو نشاط يعتمد على تبادل السلع عبر الحدود بين القضاء وسوريا بطريقة غير رسمية ولا شرعية، إضافة إلى زراعة المخدرات وتجارتها، شكلا أهم موردين أساسيين لمعيشة سكان القضاء في فترة الحرب اللبنانية؛ ولقد أدى تعطل هذين الموردين إلى تأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان القضاء مما انعكس سلباً على مستوياتهم المعيشية.

١- في أوائل السبعينات أوردت الصحف خبر هبوط طائرة خاصة أجنبية في مدرج خام في سهل بعلبك حيث تمت مقايضة الممنوعات المحلية بالدخان الأجنبي.
٢- يسمى المركز الحدودي مركز جوسي.

وكما في قضاء الهرمل، كذلك في قضاء بعلبك فإن سكان القرى الحدودية يتواصلون مع الداخل السوري بدرجات مختلفة، وهي تصل أحياناً إلى حد التواصل الكلي مع سوريا كما حالة بلدة طفيل البلدة اللبنانية والتي لا تصلها الطريق إلا عبر سوريا. وبالطبع لا يزال تبادل بعض السلع بين القرى الحدودية اللبنانية والسورية يلعب دوراً في تخفيف الضائقة الاقتصادية لبعض الأسر.

وبشكل عام يقصد المقيمون في قرى القسم الجنوبي من القضاء دمشق بينما يقصد المقيمون في قرى القسم الشمالي من القضاء حمص، وبوتيرة أكثر تكراراً مما كانت عليه قبل الحرب اللبنانية، سواء بقصد التسوق غالباً أم الطبابة أحياناً أم لقضاء نهاية الأسبوع عادة أم للسهر وأكثر من مرة في الأسبوع، في هاتين المدينتين، وخصوصاً في دمشق، نظراً لانخفاض كلفة المعيشة بالمقارنة مع الأوضاع اللبنانية.

خلاصة

١- يشكل قضاء بعلبك أكبر الأقضية اللبنانية مساحة (١/٥ مساحة الوطن). وقد أدى هذا الاتساع إلى تنوع في المناخ والتربة والتضاريس وغيرها كذلك يضم تنوعاً سكانياً يشتمل على الطوائف الأساسية في البلاد مع أكثرية شيعية.

فتضم هذه المساحة المناطق ذات معدل الأمطار الأكثر تدنياً في لبنان (شمالي القضاء ٢٥٠ مم سنوياً) ومناطق ذات معدلات مرتفعة من الأمطار (المرتفعات في غربي وشرقي القضاء ١٠٠٠ مم) ومناطق متوسطة المعدلات (٤٥٠-٧٥٠ مم).

كذلك يضم القضاء تربة غنية في جنوبي القضاء وغربه وتربة فقيرة في شمالي القضاء. هذا الواقع يؤكد حاجة أغلبية المناطق في القضاء إلى المياه وخصوصاً مشاريع ري مهمة.

٢- تتعرض بعض مناطق القضاء (في الشمال الشرقي تحديداً) إلى سيول سنوية تؤدي إلى الإضرار بالممتلكات والمزروعات والمطلوب تحويل هذه السيول الضارة إلى سيول نافعة عبر إقامة سدود على خط مسارها لتجميع مياهها واستخدامها في ري المزروعات خصوصاً في المنطقة الشمالية التي هي بحاجة ملحة إلى ذلك.

٣- تتعرض أغلبية مناطق القضاء إلى موجات من الصقيع والرياح الشديدة التي تؤدي إلى أضرار فادحة بالمواسم الزراعية مما يتطلب العمل على إقامة المنشآت والتجهيزات القادرة على الحد من هذه الأضرار.

٤- توجد في قضاء بعلبك ثروة طبيعية هامة تتجلى سواء بالأحراج الكثيفة في السلسلة الغربية منه أم بالجبال العالية في السلسلتين. وتتعرض هذه الثروة الحرجية لضررين: الضرر الأول ناتج عن رعي قطعان الماعز، بسبب تواجدها الكبير في القضاء، لهذه الثروة والضرر الثاني ناتج عن قطع الأشجار من قبل

الحطابين لاستخراج الفحم الخشبي. وفي الحالتين يجب إيجاد البديل الاقتصادي للسكان عبر تشجيعهم على تربية أنواع أخرى من الحيوانات بالنسبة للضرر الأول وعبر إرشادهم وتوجيههم على كيفية الاستفادة من الثروة الحرجية دون الإضرار بها بالنسبة للثاني.

ويمكن الاستفادة الإيجابية من هذه الثروة الطبيعية عبر إقامة المنتجعات السياحية سواء للسياحة الشتوية (التزلج) أم للسياحة الصيفية (طلباً للهدوء والراحة وبعيداً عن التلوث والضجيج في المدن). إضافة إلى ضرورة القيام بحملات تشجير وخصوصاً في السلسلة الشرقية الجرداء.

٥- تتوافر في القضاء ثروة مائية مهمة جداً. فالقضاء يعوم على مخزون كبير من المياه إضافة إلى الأنهر المتوافرة (الليطاني، اليمونة، اللبوة، عيون أرغش، يحفوفا، نحلة... الخ) والينابيع العديدة في القضاء وبعض البحيرات. وتتم الاستفادة العشوائية من هذه الثروة المائية مما يسبب هدراً في المال (عبر حفر الآبار الارتوازية الفردية والتي أحصينا منها ٣٥٠٠ بئر ارتوازي) والمياه وكذلك يؤدي إلى توترات بين السكان المعنيين.

ويتجلى التخلف في أفضل صوره حيث مع توافر هذه الثروة المهمة من المياه تسيطر من جهة الزراعة البعلية بنسبة (٦٤،٧٪) عام ١٩٩٦ وتعاني أغلبية السكان من شح المياه وعدم توافرها.

هذا الواقع يقتضي ودون إبطاء وضع خطة إنقاذية للقضاء عبر الاستخدام العقلاني للثروة المائية بما يؤدي إلى خدمة السكان فعلياً.

ملاحظة: لقد تم حفر آبار ارتوازية مهمة من قبل الدولة في النبي شيت وبعلبك وبهدف ربط المنطقة ببعضها من خلال شبكة مياه وتم مد الشبكة منذ أربع سنوات وحتى الآن لم يبصر هذا المشروع الولادة ولا سرت نقطة مياه في عروق الشبكة.

٦- تتوافر في القضاء ثروة أثرية بالغة الأهمية وهي لا تقتصر على قلعة بعلبك والتي هي الأكثر شهرة بل تضم إليها مجموعة كبيرة من الآثار في أغلب قرى

القضاء إلا أن هذه الثروة والتي تعتبر ركيزة أساسية في الاقتصاد السياحي لمدينة بعلبك وقضائها لم تتم الاستفادة منها كما يفترض.

والمطلوب إقامة شبكة من المقومات السياحية (فنادق للطبقات الوسطى وما دون، استراحات سياحية... الخ) التي تؤمن للسائح ما يجذبه على تمضية أيام في القضاء تمكّنه من الاطلاع على هذه الثروة في بعلبك تحديداً وفي خارجها.

٧- تشكل الزراعة مورداً أساسياً للسكان في القضاء، حيث يعمل فيها (١٩,٦٪) من السكان مقابل (٧,٥٪) كمعدل وطني. وهي زراعة بعلية بنسبة (٦٤,٧٪) منها مما يؤشر على المستويات المعيشية المتدنية للعاملين فيها. ومن أهم ما تعانيه هذه الزراعة ويتطلب وضع خطة عاجلة لمعالجته هو:

- إقامة السدود وتنظيم الثروة المائية لزيادة مساحة الرقعة المروية.

- التخفيض من كلفة الإنتاج عبر تأمين الأدوية والأسمدة بأسعار تشجيعية (سواء للمزروعات النباتية أم للثروة الحيوانية) أو عبر مراقبة صارمة للتجار في هذا القطاع.

- تأمين شكل من أشكال التسليف الحكومي أو من القطاع الخاص المكفول من قبل الدولة وبأسعار وشروط غير تعجيزية لحماية المزارعين من المرابين ومن تجار المواسم.

- الاهتمام بتصريف الإنتاج الزراعي خصوصاً للزراعات التي تشجع عليها السلطات الرسمية كذلك الاهتمام بالتصنيع الزراعي.

- الحد من الإفراط في استخدام المواد الكيماوية في الإنتاج الزراعي.

- الاهتمام بتطوير تربية النحل.

- ضرورة إنجاز عملية مسح وتحديد وفرز الأراضي كافة في القضاء حيث ما زال بعض البلدات الأساسية في القضاء (القاع، بريتال، يونين...) تعاني من هذه المشكلة الهامّة والتي تحول دون تحوّل الأراضي إلى رأسمال اقتصادي يمكّن للمزارع التصرف به وبالتالي تحسين هذه الأراضي واستغلالها وإمكانية

الاستلاف على أساسها.

٨- توفير الشروط التشجيعية للقطاع الخاص لإقامة المصانع في القضاء وخصوصاً تلك التي تعالج الفائض من الإنتاج الزراعي.

والاهتمام بالقطاع الحرفي المنتشر في القضاء والذي يتطلب تمويلاً وتدريباً للأجيال الجديدة من أجل تأمين استمراريته أولاً وتطويره ثانياً.

٩- نسبة الإعالة الفعلية مرتفعة جداً في قضاء بعلبك بسبب فتوة السكان من جهة ونسبة البطالة المرتفعة جداً خصوصاً مع الأزمة الاجتماعية الاقتصادية الراهنة وضعف مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي. ويحتل القضاء المرتبة الرابعة بين الأقضية اللبنانية من حيث ارتفاع نسبة الإعالة.

١٠- يتجسد الحرمان والإهمال الرسمي للحكومات المتعاقبة في الخدمات الآتية:

- على مستوى مياه الشرب: يوجد (١٣,٦٪) من المساكن في القضاء غير موصولة بشبكة مياه مقابل (٤,٧٪) في لبنان و(٨,٤٪) في البقاع. بالإضافة إلى هذا الحرمان الشديد فإن وجود شبكة مياه لا يعني بالضرورة توافر هذه الخدمة أما بسبب اهتراء بعض هذه الشبكة وإما بسبب شح المياه وعدم ضخها لأسباب متعددة.

- يوجد (٢٧,١٤٪) من المساكن موصولة إلى شبكة الصرف الصحي مقابل (٦٨,١٣٪) يعتمد الجورة الصحية وهو مؤشر كاشف على الإهمال المزمن.

باختصار هناك (٣٠,٥٪) من السكان هم دون عتبة الحاجات الأساسية في المسكن وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع المعدل الوطني البالغ (١٧,٥٪) مما يتطلب تدخلاً جدياً لتوفير هذه الخدمات للمواطنين.

١١- إن درجة إشباع الحاجات الأساسية في ميدان التعليم في القضاء هي متدنية وتبلغ (٤١,١٪) وهي خلاصة تعبر عن الواقع التعليمي سواء لجهة تجهيزاته أم نوعيته.

١٢- تتوافر المستشفيات في القضاء وبمعدل ٥ أسرة لكل ١٠٠٠ شخص وهو معدل مرتفع وإنما الشكوى هي من إهمال المستشفى الحكومي وعدم الاستفادة من كامل طاقته الاستشفائية خصوصاً في الظروف الاقتصادية المتأزمة والأوضاع المعيشية الصعبة للسكان.

١٣- لا يشكو القضاء من قلة الجمعيات على اختلاف أنواعها والتعاونيات، فهي كلها متوافرة وبأعداد مقبولة وإنما تنصب الشكوى على عدم فاعلية أغلبية هذه الجمعيات والتعاونيات وتحولها إلى منظمات للوجاهة المحلية وللاستفادة الشخصية أكثر منها أدوات للتنمية المحلية. وأبرز ما يعبر عن ذلك غياب التنسيق والتعاون بين هذه المنظمات مع بعضها البعض أو مع مثيلاتها على المستوى الوطني.

لائحة مراجع كتيّبات الأقضية

١. الإحصاء الزراعي، البحث حول القرى، وزارة الزراعة ـ الفاو ١٩٩٧.

٢. إحصائيات المنطقة التربوية في محافظة النبطية، وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، ١٩٩٩.

٣. أطلس لبنان المناخي، المجلد الثاني، مصلحة الأرصاد الجوية اللبنانية ـ مديرية الطيران المدني ـ مرصد كسارة.

٤. إعرف لبنان، عفيف بطرس مرهج، مطابع الأرز، بيروت، ١٩٧٢.

٥. المسح اللبناني لصحة الأم والطفل ـ التقرير الرئيسي، وزارة الصحة العامة جامعة الدول العربية، المشروع العربي للنهوض بالطفولة ١٩٩٨.

٦. مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الإجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ١٩٩٦.

٧. نظام المعلومات حول الإحصائيات الزراعية، وزارة الزراعة والفاو مجلة أغروتيكا ـ صادرة عن مجموعة شركات دبانة إخوان ١ و ١٩٩٩/٢.

٨ التنظيم الإداري العام مرسوم إشتراعي رقم ١١٦، الجريدة الرسمية، وزارة الداخلية، التنظيم المدني ١٩٥٩/٦/١٢.

٩. توزع التلاميذ في لبنان وفقاً للقضاء والقطاع والمرحلة، المركز التربوي للبحوث والإنماء ـ وزارة التربية ١٩٩٩.

١٠. توزع المدارس حسب اللغة الأجنبية في المحافظات والأقضية، المركز التربوي للبحوث والإنماء ـ وزارة التربية ١٩٩٩.

١١. توزع الأشخاص المعوقين ـ حاملي بطاقة المعوق ـ وفق أماكن سكنهم ـ وزارة الشؤون الإجتماعية ١٩٩٩/٩/١٦.

١٢. توزع مناطق الغابات، قرار ١٠٤٩، الجريدة الرسمية، عدد ١٨٠٥٣.

١٣. جدول المعلومات عن السوبر ماركت، المكتب الفني لسياسة الأسعار ـ وزارة الاقتصاد الوطني والتجارة ١٩٩٩.

١٤. جدول المعلومات عن تعاونيات لبنان، المكتب الفني لسياسة الأسعار ـ وزارة الاقتصاد الوطني والتحارة ١٩٩٩.

١٤. جدول المعلومات عن تعاونيات لبنان، المكتب الفني لسياسة الأسعار. وزارة الاقتصاد الوطني والتجارة ١٩٩٩.
١٥. جدول بأبرز المنظمات الشبابية، المديرية العامة للشباب والرياضة، ١٩٩٧.
١٦. جغرافية لبنان، الـ ١٠٤٥٢كلم٢، رشاد الموسوي، لبنان، ١٩٨٣.
١٧. الجمعيات الكشفية المرخصة والمعتمدة في لبنان، المديرية العامة للشباب والرياضة، دائرة الشباب والتربية الشعبية، قسم الكشفية ١٩٩٧.
١٨. جمعيات المرشدات المرخصة والمعتمدة في لبنان، المديرية العامة للشباب والرياضة، دائرة الشباب والتربية الشعبية، قسم النشاطات النسائية ١٩٩٧.
١٩. الحرف التقليدية اللبنانية، علي بزي، أطروحة دكتوراه، الجامعة اللبنانية ١٩٩٦.
٢٠. خارطة أحوال المعيشة في لبنان. دراسة تحليلية لنتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الإجتماعية و U.N.D.P ١٩٩٨.
٢١. خطط جبل عامل، محسن الأمين، بيروت. لبنان، الدار العالمية للطباعة، ١٩٨٣.
٢٢. دراسة حول الحرفيين والعمل في لبنان، وزارة الشؤون الإجتماعية ١٩٩٩.
٢٣. دليل التعليم المهني والتقني، المركز التربوي للبحوث والإنماء. وزارة التربية ١٩٩٧-١٩٩٨.
٢٤. الدليل الرياضي ٩٨، Sports Index حسن شرارة بإشراف المديرية العامة للشباب والرياضة. مكتب العلاقات العامة والإعلام١٩٩٨.
٢٥. دليل الجمعيات والتعاونيات وصناديق التعاضد، وزارة الإسكان والتعاونيات، المديرية العامة للتعاونيات، لبنان، ١٩٩٨.
٢٦. دليل الهاتف، وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية ١٩٩٨.
٢٧. رزنامة مهرجانات ومعارض ١٩٩٩، مجلة كل الفصول الصادرة عن وزارة السياحة، ربيع ١٩٩٩.
٢٨. قانون الغابات، الجريدة الرسمية، عدد ١٧٢٤٩.
٢٩. لوائح بالمقالع والكسارات ومحافر الرمول، وحدة قوى الأمن الداخلي في الأقضية والمحافظات ١٩٩٩.
٣٠. المسح الصناعي، لبنان، ١٩٩٤.
٣١. المسح اللبناني لصحة الأم والطفل. التقرير الرئيسي، وزارة الصحة العامة جامعة الدول العربية، المشروع العربي للنهوض بالطفولة ١٩٩٨.

٣٢. مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الإجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ١٩٩٦.

٣٣. نظام المعلومات حول الإحصائيات الزراعية، وزارة الزراعة والفاو مجلة أعلى- صادرة عن مجموعة شركات دبانة إخوان ١و١٩٩٩/٢.

٣٤. النقابات، وزارة العمل دائرة العلاقات المهنية ١٩٩٩.

35 .Aspect général de l'agriculture libanais, Gauthier & Baz-Ministère de l'Agriculture-Service Statistique-Tom I & Baz-Ministère de l'Agriculture-Service Statistique-Tom I&II, 1960.

36. Carte générale du Liban 1/200000, Ministère du Tourisme & Direction des Affaires Géographiques, 1996.

37. Guide to Restaurants, Night Clubs & Cafés, Ministry of Tourisme & The Association of Owners of Restaurants, cafés & Night Clubs 1995/1996.

38. Liban Réportoire Alphabétique des Noms Géographiques Français-Arabe, Direction des Affaires Géographiques 1970.

39. Précipitations/Température maximale & Minimale/Nombre de Jours avec Précipitations/Temperature maximale &Minimale/Nombre de Jours avec Précipitations, Direction Générale de l'Aviation Civil-Département de la Météologie-Service.

40. Programme de développement économique et social du sud-Liban, le haut comité du secours, République Libanaise, rapport réalisé par: l'institut d'aménagement et d'urbanisme de la région d'île-de-france, Paris. TEAM International, Beyrouth. Consulting& Research institute, Beyrouth. ECODIT, Washington. PRDU, Université de New York. février 1999.

41. Tableau des Lignes de l'OFTC, مصلحة النقل المشترك ١٤/٦/١٩٩٩.

ملحق: المصادر والمراجع

١- بولس، بولس: وجه لبنان في معالمه الحضارية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، مكتبة القرية، بيروت، ١٩٨٦.

٢- غانم، نبيه: الزراعة اللبنانية، تحديات المستقبل، زحلة، ١٩٧٢.

٣- غصين، أنطوان: لوائح وخرائط في كتاب «بول سالم وآخرون» واقع البلديات في لبنان وعوائق المشاركة المحلية والتنمية المتوازنة، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ١٩٩٨.

٤- فغالي، كمال: الانتخابات النيابية اللبنانية ١٩٩٦، مؤشرات ونتائج، بيروت، ك٢، ١٩٩٦.

٥- الموسوي، علي: منطقة بعلبك - الهرمل وزراعة الحشيشة، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم والتقنيات، ليل - فرنسا، ١٩٨٥ (بالفرنسية)، غير منشورة.

٦- حمزة، مريم: التعاونيات الزراعية في بعلبك بين المبادئ والممارسة، رسالة جدارة في الخدمة الاجتماعية والتنمية المحلية، بإشراف د. علي الموسوي، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الرابع، ١٩٩٩.

٧- إحصاء مركز الخدمات الإنمائية في بعلبك.

٨- الدائرة الإعلامية في بعلبك، مجلة الهرمل، العدد الأول، أيلول ١٩٩٩.

٩- محاضرة للوزير السابق د. حسن شلق، المجلس الثقافي لراشيا والبقاع الغربي، بيروت، ١٩٩٩.

١٠- بعلبكي، أحمد: الزراعة اللبنانية وحدود تدخل الدولة في الأرياف من الاستقلال حتى بدء الحرب الأهلية، دار عويدات، بيروت، ١٩٨٥.

١١- الكرك، رفيق: الصناعات والحرف في قضاءي بعلبك - الهرمل، واقعها ومشكلاتها وإمكانات تطويرها، مؤسسة فريديريتش إيبرت، بيروت، ١٩٩١.

١٢- مديرية الإحصاء المركزي، الأوضاع المعيشية للأسر في لبنان عام ١٩٩٧.

١٣- وزارة الشؤون الاجتماعية، مشروع تأمين حقوق المعوقين (١٩٩٩/٩/١٦) ودليل الخدمات المؤمّنة من خلال الجمعيات والمؤسسات التي تعنى بالأشخاص المعوقين، ١٩٩٨.

ملحق: المقابلات (بعلبك)

١) مقابلة مع مسؤول في مركز المشروع الأخضر في بعلبك، أيلول ١٩٩٩.

٢) مقابلة مع مسؤول في مصلحة مياه بعلبك، أيلول ١٩٩٩.

٣) مقابلة مع المهندس الزراعي سالم درويش في بعلبك، ١٩٩٩/١١/٢٨.

٤) مقابلة مع إدمون شويري، مدير مشروع إنعاش الإنتاج الحيواني في لبنان، أيلول ١٩٩٩.

٥) مقابلة مع المهندس الزراعي علي رعد، المسؤول عن مشروع إنعاش الإنتاج الحيواني في قضاء بعلبك من قبل I.F.A.D، تشرين الأول ١٩٩٩.

٦) مقابلة مع المهندس الزراعي بسام حرب، صاحب محل بيع أدوية زراعية، تشرين الأول ١٩٩٩.

٧) مقابلة مع موظف في برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية المتكاملة في بعلبك - الهرمل، كانون الثاني ٢٠٠٠.

٨) مقابلة مع أحد تجار الحسبة في بعلبك، تشرين الأول ١٩٩٩.

٩) مقابلة مع مسؤول في الضمان الاجتماعي في بعلبك، تشرين الثاني ١٩٩٩.

١٠) مقابلة مع مدير أحد المصارف في بعلبك، تشرين الثاني ١٩٩٩.

١١) مقابلة مع مختار يحفوفا، تشرين الثاني ١٩٩٩.

تم إنتاج هذه الكتيّبات بالتعاون بين مشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء في لبنان ومركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية وفروعه في المناطق في الجامعة اللبنانية، وبالتعاون مع موظفي مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية في القضاء.

فريق عمل مشروع تحسين أحوال المعيشة	
المدير العام لوزارة الشؤون الاجتماعية، المنسق الوطني للمشروع	السيدة نعمت كنعان
ممثلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	رندة أبو الحسن
مدير المشروع	الأستاذ أديب نعمة
مستشار وزارة الشؤون الاجتماعية	د. مروان الحوري
منسق الأعمال الميدانية والتدريب	د. مظهر الحركة
فريق عمل المشروع	سوسن المصري
	ناصر ياسين
	قاسم الصديق
فريق عمل معهد العلوم الاجتماعية	
عميد معهد العلوم	د. محمد شيا
مدير مركز الأبحاث	د. نبيل سليمان
مركز الأبحاث	د. أحمد البعلبكي
قضاء بيروت	د. حسان حمدان
أقضية: بعبدا، عاليه، الشوف	د. شريف شمس الدين
أقضية: المتن الشمالي، جبيل، كسروان، البترون	د. سمير خوري
أقضية: طرابلس، المنية - الضنية، زغرتا، عكار، بشري، الكورة	د. فريدريك معتوق
أقضية: بنت جبيل، مرجعيون، حاصبيا	د. علي بري
أقضية: النبطية، صيدا، صور، جزين	د. شبيب دياب
أقضية: زحلة، راشيا، البقاع الغربي	د. رفيق الكرك، د. شبيب دياب
أقضية: بعلبك، الهرمل	د. علي الموسوي
طباعة	نجوى خليل
فريق مراجعة البيانات والمعلومات	
أقضية: طرابلس، المنية - الضنية، زغرتا، عكار، بشري، الكورة	نبيلة الصاري
أقضية: بعبدا، عاليه، الشوف	رانيا أبو الحسن
أقضية: المتن الشمالي، جبيل، كسروان، البترون	مها دكروبي
أقضية: بنت جبيل، مرجعيون، حاصبيا، النبطية، صيدا، صور، جزين	منال حسون
أقضية: زحلة، راشيا، البقاع الغربي، بعلبك، الهرمل	توفيق أبو زيد

فريق عمل مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية الذي شارك في جمع المعلومات

القضاء	أسماء العاملين في مراكز الخدمات الانمائية	مركز الخدمات
بعبدا	علي شداد، ليلى شمص جيزيل فرحات	برج البراجنة عين الرمانة
عاليه	ديانا القنطار	عاليه
الشوف	منى عبد الصمد	المختارة
المتن الشمالي	كارمن عساف الياس حنا	برج حمود بكفيا
كسروان	نضال صادق، مي شمالي، ليلى كامل	عرير
جبيل	نويل روكز، إيمون غنام، نهى حرب	جبيل
البترون	كارول إسبر	البترون
طرابلس	إلهام حلواني	باب التبانة
الكورة	جومانة الخوري	أميون/كفرحزير
بشري	سيدة الشقطي	بشري
زغرتا	لودي فنيانوس، نجيبة ساروفيم	زغرتا
المنية ـ الضنية	يسرى حامدي	سير الضنية
عكار	جهاد سمعان، أيوب إبراهيم سعاد خوري، رور معلوف أحمد خلف	حلبا القبيات وادي خالد
زحلة	كريستيان ريشا، وداد خليل	حوش الأمراء
بعلبك	أحمد الرفاعي، حسن شمص، ساميا الرفاعي	بعلبك
الهرمل	مهدي جعفر، هيام شمص	الهرمل
البقاع الغربي	نوال أبي شعيا، جميلة هدلا، فراغ درويش	جب جنين
صيدا	محمد سعد د. حسين بديع فاطمة خليل	حارة صيدا النقابات الصرفند
صور	ربا جهمي يوسف حمادي	صور الشهابية
جزين	كلودين أسعد، رانيا حرب	جزين
النبطية	زاهر غندور أحلام جفال	النبطية كفرصير
بنت جبيل	سلمى فوار ندى بزي	تبنين بنت جبيل
مرجعيون	روحيه نهرا فريد حمرا	الخيام مرجعيون

إن هذه الكتيّبات تتضمن المعلومات الإحصائية المجمعة من مصادر متنوعة منذ منتصف التسعينات حتى عام ٢٠٠٠. وقد استند الأساتذة في إعداد هذه الكتيّبات إلى نحو ٤٠ مرجعاً عاماً تغطي الفصول الأحد عشر، وإلى قاعدة البيانات الخاصة بمسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٩٦، والتعداد الشامل للمباني والمؤسسات الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي عام ١٩٩٦، باعتبارهما المصدرين الإحصائيين الوطنيين الأساسيين. وكان هناك بالتأكيد مصادر مكملة مركزية ومحلية جمعت من الوزارات والدوائر والمحافظات والقائمقاميات وذوي العلاقة الآخرين.

إن ثمار هذا العمل يتم وضعها منذ الآن بتصرف أصحاب القرار المتنوعين، من إدارات رسمية (كالبلديات والاتحادات البلدية، القائمقاميات، المحافظات، الوزارات والنواب والأحزاب السياسية) ومؤسسات أهلية والمؤسسات الدولية المعنية، وبتصرف أصحاب القدرات البشرية والمشروعات الاستثمارية في القطاع الخاص اللبناني والعربي والدولي، علّها تكون مادة مفيدة للتدخل التنموي المستقبلي.

مشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء في لبنان - وزارة الشؤون الاجتماعية
بدارو، هاتف وفاكس: ٠١/٣٨٨١٢٢
E-mail: poverty@cyberia.net.lb